

إدارة الثقافة الإسلامية

مرويات فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه في مستدرك الحاكم

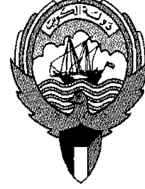
دراسة حديثية

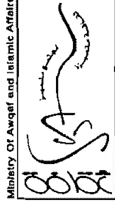
جمعه وحققه وعلق عليه
أحمد بن إبراهيم الجابري

مرويات فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه

في مستدرك الحاكم

دراسة حديثية





مرويات فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه في مستدرك الحاكم

دراسة حديثية

جمعه وحققه وعلق عليه
أحمد بن إبراهيم الجابري



تم الحفظ والتسجيل بمكتبة الكويت الوطنية

رقم الإيداع: 048/ 2014

ردمك: 5 - 27 - 54 - 99966 - 978

الطبعة الأولى - دولة الكويت

يناير 2014م /ربيع الأول 1435 هـ

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

إدارة الثقافة الإسلامية

الموقع الإلكتروني: www.islam.gov.kw/thaqafa

تم الحفظ والإيداع بمركز المعلومات بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

رقم الإيداع: 5/ 2014

تصدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

يشكل العمل الحديثي التحليلي النقدي إحدى ركائز البحث العلمي القادر على بلوغ درك الدقة والصحة. وبدون ذلك العمل المنهجي المتكامل. تتناسل المرويات. وتختلف الاتجاهات، وقد تتكافأ الأدلة والشواهد. مما لايستبين معه وجه الحق.

ويظل موضوع فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الموضوعات التي يعتبر فيها العمل الحديثي التجليل النقدي ضربة لازب، ذلك أن المرويات حول شخصه وإسلامه ومواقفه كثيرة ، وبعضها يجانب منطق الشرع وقيمه الحاكمة في النظر إلى الأشخاص، وخاصة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وبغية غربلة ذلك التراث من المرويات حول فضائل علي كرم الله وجهه، فقد عمد الباحث أحمد بن إبراهيم الجابري إلى إعمال ميزان التحيل والنقد في مجمل الأحاديث الواردة في كتاب «المستدرك» للحاكم النيسابوري، وكشف عن العديد من النتائج لعل أهمها أن بعضا من تلك المرويات لايقوى على الصمود في وجه النقد الحديثي، وأن بعضها الآخر يتقوى من خلال استحضار النصوص الحديثية الصحيحة في فضائل هذا الصحابي الجليل.

ويسر إدراة الثقافة الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولةالكويت -وهي تقدم هذا السفر العلمي إلى جمهور القراء والمهتمين- التنويهُ بالجهود العلمية المشكورة لمركز البحوث والدراسات بمبرة الآل والأصحاب في دولة الكويت من أجل الإسهام في نشر الثقافة النقدية الحديثية التي تعتبر من ضمن الموازين الموصلة إلى تبين سبيل الحق في العديد من المرويات، سائلة المولى عز وجل أن ينفع به، وأن يجزي مؤلفه خير الجزاء.

إنه سميع مجيب...

مُقَدِّمَة

الحمد لله وحده ذي الجلال، والصلاة والسلام على خير أنبيائه محمد وصحبه وأزواجه والآل، ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم واتبعهم بإحسان.

أما بعد، فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هم خير هذه الأمة، وأفضل رجالها، فهم الذين وعوا السنن، وأدّوها ناصحين محسنين، حتى كمل بما نقلوه الدين، وثبتت بهم حجة الله تعالى على المسلمين، ولذلك كانوا خير الناس في هذه الأمة أجمعين. وقد شهد لهم بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق الأمين؛ فقال: «خير أمتي – وفي لفظ: خير الناس – : قَرْني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» (١). والكلام عن فضلهم طويل، قد أُفردت له كتبٌ ومصنَّفات، ورسائل ومؤلَّفات.

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم ٢٦٥١، وكتاب المناقب، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، رقم ٣٦٥٠، وكتاب الرقاق، باب باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها، رقم ٦٤٢٨، وكتاب الأيمان والنذور، باب إثم من لا يفي بالنذر، رقم ٦٦٩٥) ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم ٢٥٣٥) عن عمران بن حصين.

وقد ثبتت عدالة جميعهم بثناء الله عز وجل عليهم، وثناء رسوله عليه الصلاة والسلام، ولا أعدل ممن ارتضاه الله لصحبة نبيه ونصرته، ولا تزكية أفضل من ذلك، ولا تعديل أكمل منه. قال الله تعالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ﴾ [الفتح: ٢٩]. فهذه صفة من بادر إلى تصديقه والإيمان به، وآزره ونصره، ولصق به وصحبه، وليس كذلك جميع من رآه، ولا جميع من آمن به، فالصحابة ليسوا جميعا في منزلة واحدة من الدين والإيمان، والفضل والتقدم، فالله قد فضَّل بعض النبيين على بعض، وكذلك سائر المسلمين، والحمد لله رب العالمين، وقال عز وجل: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقد اختلف السَّلف في المراد بالسابقين الأولين المذكورين في الآية:

فقال بعضهم: هم الذين صلّوا إلى القبلتين. وقال آخرون: هم الذين بايعوا بيعة الرضوان(١).

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١١/ ٦٣٧- ٦٤٠)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (١/ ٢- ٨).

ومما يدل على مسألة المفاضلة بين الصحابة: قول عبدالله بن عمر: «كنا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا نعدل بأبي بكر أحدا، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نترك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، لا نفاضل بينهم»(١).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَر – في معرض كلامه على هذا الأثر – : «وقد تقرر عند أهل السنة قاطبة تقديم بقية العشرة المبشرة على غيرهم، وتقديم أهل بدر على من لم يشهدها، وغير ذلك»(٢).

فالشاهد من هذه النقولات: أنَّ الصحابة أنفسهم على درجات متفاوتة من الفضل والخير، وأعلاهم مرتبة في ذلك: الخلفاء الأربعة الراشدون المهديون: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفَّان، وعلي بن أبي طالب، رضي الله عنهم أجمعين.

ولا يكاد يُعرف عن أحد من هؤلاء الراشدين الأربعة اختلاف الناس فيه، بين غالٍ ومُقصِّر، ومُفْرِط ومُفَرِّط؛ كما عُرف عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضي الله عنه –(٣)!

(١) أخرجه البخاري (كتاب المناقب، باب فضل أبي بكر بعد النبي صلى الله عليه وسلم، رقم ٣٦٥٥، وباب مناقب عثمان بن عفان، رقم ٣٦٩٧).

(٢) فتح الباري (٧/ ٥٨).

(٣) سيأتي تفصيل ذلك بإذن الله في ترجمته – رضي الله عنه – (ص: ٤٠).

ويُضاف لذلك أيضا: ما ورد في شأنه وفضائله من الأحاديث الكثيرة التي لم ترد لغيره [١]، ولا يكاد يخلو كتاب من كتب الأحاديث المُسنَدة، السنن، أو الجوامع، يُخصِّص صاحبُه فيه كتابا للحديث عن المناقب؛ من إفراد باب خاص للحديث عن فضائل عليٍّ ومناقبه، وحُقَّ لهم ذلك. وأمَّا المصنَّفات في فضائل الصحابة خاصَّة: فلا تخلو من هذا الباب الهام.

ومن كتب الأحاديث، التي أفرد صاحبها في كتابه كتابا لمعرفة الصحابة ومناقبهم، وبداخله بابا مفردا للحديث عن عليٍّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - ومناقبه؛ كتاب «المُستَدرَك» لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري.

وتظهر أهمية هذه الأحاديث التي في هذا الكتاب: حينما نعلم أن صاحبه إمام من أئمة الحديث [٢]، كما أنه ألَّف كتابه هذا ليستدرك على الشيخين - البخاري ومسلم - ما فاتهما من الأحاديث الصحيحة، وعلى ذلك: فوجود هذه الأحاديث في كتابه مظنَّة الصحة، لكنَّ الأمر في حقيقته ليس كظاهره!

---

(١) انظر الكلام عن هذه العبارة وصحتها ومعناها (ص: ٣٧) من هذا البحث.

(٢) انظر ثناء العلماء على الحاكم، وشهادتهم له بالإمامة والعلم، في ترجمته (ص: ٥٠) من هذا البحث.



فقد انتُقِد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمِي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنِّف المُستَدرَك، فإنه غض من فضائله بسوء تصرفه» (1).

لهذه الأسباب التي تقدَّمت جميعها، وغيرها؛ عزمتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستَدرَك، وتحقيقها، لتبيين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبيين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُّ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبيين ما وَهِم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحريا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي (2)، والله المستعان.

---

(1) تذكرة الحفاظ (3/ 166).

(2) انظر: سير أعلام النبلاء (13/ 120).

عملي في هذا الكتاب:

* قُمتُ باستخراج الأحاديث المرفوعة في مناقب عليٍّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - الواردة في كتاب المُستَدرَك، ولم أتقيَّد في ذلك بكتاب أو بباب مُعين من كتب وأبواب الكتاب، بل حيثما ورد الحديث في فضل عليٍّ - رضي الله عنه - استخرجته، ووضعته هنا.

واحترزتُ بقولي «الأحاديث المرفوعة» عن الآثار الموقوفة والمقطوعة، الواردة في المُستَدرَك في فضائله، فهي ليست من موضوع هذا البحث.

* قُمتُ بترتيب هذه الأحاديث على مسانيد الصحابة، ثم رتبتُ هذه المسانيد تبعا لحروف الهجاء.

* وضعت ترقيما تسلسليا لهذه الأحاديث بين قوسين ()، تبعا لموطن ورودها في هذا البحث، يعقب ذلك الترقيم: رقم الحديث وفق ما جاء في كتاب المُستَدرَك، تبعا لطبعة «دار الكتب العلمية».

* قُمتُ بالتعريف برجال الإسناد المذكورين بكناهم، ليستطيع القارئُ الوقوف على أسمائهم.

* لم أقم بالترجمة لرجال الإسناد كلهم، إلا من كانت مرتبته دون الثقات، عندها أذكر درجته، لأنها مؤثرة في الحكم على الحديث، ومن لم أُترجم له: فهو ثقة – إن شاء الله –.

* من كانت مرتبته من هؤلاء الرواة دون الثقات، فهم على قسمين:

أ- قسم ذكره الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»، وهؤلاء أيضا على قسمين: قسم وافقته في حكمه عليهم؛ فأكتفي عندها بذكر حكمه. وقسم لم أوافقه في الحكم عليهم؛ فعندها لا أذكر حكمه، بل أذكر الراجح عندي، مؤيدا ذلك الحكم بأقوال أئمة الجرح والتعديل المتقدِّمين.

ب- وقسم لم يذكره الحافظ ابن حجر في كتابه «التقريب»، فهؤلاء أذكر الحكم عليهم من خلال أقوال أئمة الجرح والتعديل، مشيرا إلى مصادر تراجمهم.

* قُمتُ بتخريج الأحاديث المستخرجة بتوسع قدر المستطاع، من خلال المصادر المطبوعة، مراعيا في التخريج المتابعات لرجال إسناد الحاكم، وكذلك مراعيا الترتيب الزمني لوفيات أصحاب الكتب، مقدما الأقدم وفاة على الأحدث. مع تصدير ذلك بالحكم الراجح – عندي – على الحديث.

* إذا كان الحديث موجودا في مصدر من المصادر المذكورة في التخريج، كمصنِّف ابن أبي شيبة – مثلا – ورواه من طريقه صاحب كتاب آخر، كابن أبي عاصم في السنة – مثلا – ؛ فإنني لا أذكر المصدر الفرعي، الذي روى الحديث من طريق صاحب المصدر الأصلي المذكور، إلا في حالة من اثنتين:

الأولى: أن يكون صاحب المصدر الفرعي قد اشترط لكتابه الصحة – كابن حبان وابن خزيمة في صحيحيهما، على سبيل المثال – ، أو يكون قد خصص كتابه للأحاديث الضعيفة والموضوعة – كالموضوعات لابن الجوزي، على سبيل المثال – ؛ لأن ذكره هنا يفيد في ترجيح الحكم على الحديث، صحة أو ضعفا.

الثانية: أن تكون المصادر التي وقفتُ عليها عند تخريج الحديث شحيحة قليلة، فعندها أذكر المصادر الفرعية، لتبيين من أخرج الحديث، وإن كان من طريق صاحب المصدر الأصلي.

* قُمتُ بشرح غريب الحديث، وتبيين معاني الألفاظ الغامضة، من خلال كتب غريب الحديث، وكتب الشروح.

* قُمتُ بالتعليق على الأحاديث التي فيها بعض العبارات المُشكِلَة، أو التي أُسيء فهمها، واستُدلَّ بها في غير موطنها، مُبيِّنا الصواب في ذلك، من خلال نصوص العلماء وأقوالهم.

* ذيَّلتُ هذا البحث بفهرس لأطراف الأحاديث، مُرتَّبا على حروف الهجاء، ثم الفهرس العام للموضوعات، وبين الفهارس وأحاديث الكتاب؛ وضعتُ: جريدة المصادر والمراجع.

* قدَّمتُ لأحاديث الكتاب، والتي تقع في الباب الثاني منه؛ بباب تمهيدي، قسمته على فصلين:

- **الفصل الأول: وهو خاص بأمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وينقسم لمبحثين:**

- **المبحث الأول:** ترجمة موجزة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضي الله عنه –، وتشمل الحديث عن:
  - اسمه ونسبه.
  - كنيته.
  - مولده.
  - صفته.
  - إسلامه.
  - أزواجه وأولاده.
  - جهاده ونشره للدين.
  - علاقته بالخلفاء الراشدين، ومكانته في أيامهم وخلافتهم.
  - خلافته، ومبايعة الصحابة له.

- تلخيص لما حدث في معركة الجمل.
- تلخيص لما حدث في معركة صفين.
- تلخيص لما حدث في معركة النهروان.
- مقتله.
- مناقبه.

- **المبحث الثاني:** اختلاف الفرق فيه، وموقف أهل السنة منه.

- **الفصل الثاني: وهو مختص بالحاكم وكتابه «المُستَدرَك»، وينقسم أيضا لمبحثين:**

- **المبحث الأول:** ترجمة الحاكم – رحمه الله – ، وتشمل الحديث عن:
  - اسمه وكنيته.
  - شهرته.
  - لقبه.
  - مولده.
  - طلبه للعلم، وجهوده في حفظ السنة.
  - وفاته.
  - ما أُخِذ عليه.

• **المبحث الثاني**: التعريف بكتاب «المُستَدرَك»، ويشمل الحديث عن:

- سبب التأليف.
- موضوع الكتاب.
- المنهج الذي سار عليه الحاكم في «المُستَدرَك».
- أقسام أحاديث «المُستَدرَك».
- ما أُلِّف حول «المُستَدرَك».

وبعد هذا: فإني لا أُنزِّه هذا العمل عن الخطأ أو التقصير، فهو لا يعدو جهدا بشريا، يصدق فيه وفي غيره قول الله عز وجل: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢]. وقد أبى الله أن يجعل العصمة لكتاب إلا لكتابه.

لكن حسبي أني اجتهدت، وأوضحت في أول كلامي عمَّا قصدتُ وأردت، فإن أصبت: فذاك فضل من الله، أحمده عليه، وإن أخطأتُ أو قصرت: فهو من نفسي ومن الشيطان، فأستغفر الله منه.

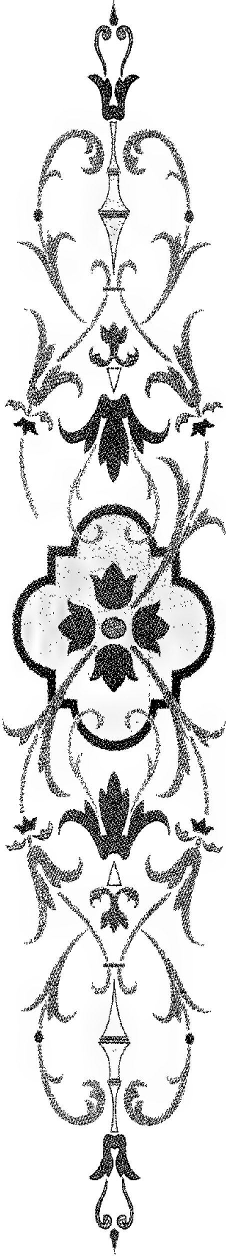
وخِتاماً: فإني أسأل الله جل وعلا بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، أن ينفع بهذا الكتاب صاحبه، وناشره، وقارئه، وأن يجعله باب خير وبركة

عليَّ - في الحياة والممات - وعلى سائر المسلمين، وأن يرزقنا الصدق والإخلاص في القول والعمل، والسر والعلن. اللهم آمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلِّ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه، وسلِّم تسليما كثيرا إلى يوم الدين.

وكتبه:

أحمد بن إبراهيم الجابريّ

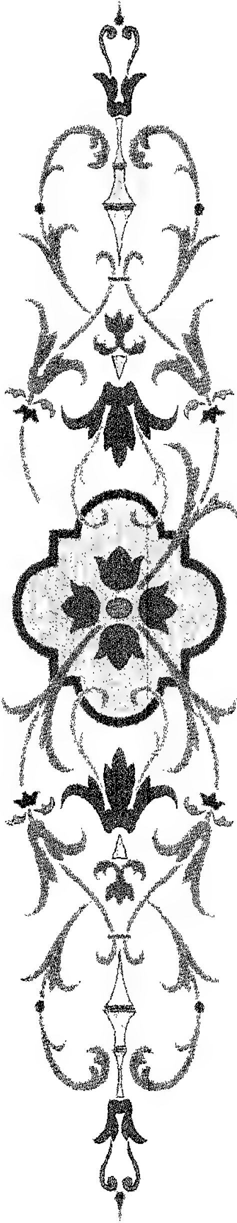


الباب الأول

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: وهو خاص بأمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

الفصل الثاني: وهو خاص بالحاكم، وكتابه المستدرك.



الفَصْلُ الأَوَّل

ويشتمل على مَبْحَثَيْن:

المبحث الأول: تَرْجَمَةُ أَمِيرِ المُؤمِنِين عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ.

المبحث الثاني: إختلاف الفِرَقِ فيه، وموقف أهل السُّنَّة منه.

المبحث الأول:

تَرْجمةُ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضي الله عنه –

• اسمُهُ ونَسَبُه:

هو علي بن أبي طالب [١] بن عبدالمطلب [٢] بن هاشم بن عبد مناف ابن قصي بن كلاب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

فهو ابن عم رسول الله صلَّى الله عليه وسلم، ويلتقي معه في جده الأول عبد المطلب بن هاشم، ووالده أبو طالب شقيق عبدالله والد النبي صلَّى الله عليه وسلم.

وأُمُّه هي: فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، رضي الله عنها، أول هاشمية ولدت هاشميا، وقد أسلمت وهاجرت، وهي التي

(١) قال ابن عبدالبر في الاستيعاب (٣/ ١٠٨٩): واسم أَبِي طالب: عبد مناف، وقيل: إسمه كنيته. والأول أصح.ا.هـ

(٢) قال ابن عبدالبر في الاستيعاب (٣/ ١٠٨٩): وكان يُقال لعبدالمطلب: شيبة الحمد.ا.هـ

سمَّت عليا: أَسَدَاً عند مولده، وسمته بذلك لاسم أبيها أسد بن هاشم، ويدل على ذلك ارتجازه يوم خيبر، حيث قال:

أنا الذي سمَّتني أُمِّي حَيْدَرَه [١] كَلَيْثِ غابات كَرِيهِ المَنْظَرَه [٢]

وكان أبو طالب غائبًا فلما عاد، كره هذا الاسم، وسمَّاه عليًا [٣].

- كُنْيَتُه:

له كنيتان مشهورتان: الأولى: أبو الحسن، نسبة لابنه الأكبر: الحسن ابن علي، وهو ابنه من فاطمة رضي الله عنها.

والثانية: أبو تراب، وتسميته بها من قِبَل النبي صلَّى الله عليه وسلم، ولها قصة:

يقول سهل بن سعد: «ما كان لعليٍّ اسم أحب إليه من أبي التراب، وإن كان ليفرح إذا دُعِيَ بها»، فقيل لسهل: أخبرنا عن قصته، لم سُمِّيَ أبا تراب؟ قال: «جاء رسول الله صلَّى الله عليه وسلم بيت فاطمة، فلم يجد

---

(١) حيدره: من أسماء الأسد.

(٢) هذا البيت ثابت الإسناد عن علي رضي الله عنه، وقد جاء ضمن حديث أخرجه مسلم (كتاب الجهاد والسير، باب غزوة ذي قرد وغيرها، رقم ١٨٠٧) عن سلمة بن الأكوع.

(٣) الرياض النضرة (٣/ ١٠٧).

عليا في البيت، فقال: «أين ابن عمك؟» ، فقالت: كان بيني وبينه شيء، فغاضبني فخرج، فلم يَقِلْ [1] عندي، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلم لإنسان : «انْظُرْ أين هو؟» ، فجاء فقال: يا رسول الله هو في المسجد راقد، فجاءه رسول الله صلَّى الله عليه وسلم وهو مضطجع، قد سقط رداؤه عن شقه، فأصابه تراب، فجعل رسول الله صلَّى الله عليه وسلم يمسحه عنه ويقول : «قم أبا التراب، قم أبا التراب»[2].

ويُقال له أيضا: أبو السِّبْطَيْن (الحسن والحسين) [3].

- مَوْلِدُه:

وقع خلاف بين الروايات في تحديد وقت مولده، ففي بعضها: أنه وُلِد قبل البعثة بخمس عشرة أو ست عشرة سنة [4]، وفي أخرى: أنه

(١) من القيلولة، وهي النوم في نصف النهار.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (كتاب الصلاة، باب نوم الرجال في المسجد، رقم ٤٤١، وكتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب، رقم ٣٧٠٣، وكتاب الأدب، باب التكني بأبي تراب وإن كانت له كنية أخرى، رقم ٦٢٠٤، وكتاب الاستئذان، باب القائلة في المسجد، رقم ٦٢٨٠) ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٢٤٠٩) واللفظ لمسلم.

(٣) أسد الغابة (٤/ ٨٧)، تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٣٤٤)، تاريخ الخلفاء (ص: ١٣٠).

(٤) المعجم الكبير للطبراني (١/ رقم ١٦٣).

قبل البعثة بثماني سنين (١)، وفي ثالثة: أنه قبل البعثة بعشر سنين، وهذا الأخير هو ما ذكره ابن إسحاق (٢)، ورجَّحه الحافظ ابن حجر (٣).

- صِفَتُه:

كان عليٌّ - رضي الله عنه - : شيخًا سمينًا، عظيم البطن، أصلع، كثير الشعر، آدما (٤) شديد الأدمة، ثقيل العينين عظيمهما، أقرب إلى القصر من الطول، عظيم اللحية جدًّا، قد ملأت ما بين منكبيه، أبيض الرأس واللحية، لم يصفه أحد بالخضاب إلا سوادة بن حنظلة؛ فإنه قال: «رأيت علياً أصفر اللحية»، ويشبه أن يكون قد خضب مرة ثم ترك (٥).

- إِسْلامُه:

يقول مجاهد بن جبر: «كان من نعمة الله على علي بن أبي طالب، ومما صنع الله له، وأراده به من الخير، أن قريشا أصابتهم أزمة شديدة، وكان

(١) المصدر السابق (١/ رقم ١٦٢)، الاستيعاب (٣/ ١٠٩٢).

(٢) السيرة النبوية لابن إسحاق (ص: ١٣٧).

(٣) فتح الباري (٧/ ١٧٤).

(٤) أي: أسمر اللون.

(٥) تاريخ الطبري (٥/ ١٥٣)، الاستيعاب (٣/ ١١١١)، صفة الصفوة (١/ ١١٦)، تاريخ الخلفاء (ص: ١٣٠).

أبو طالب ذا عيال كثير، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلم للعباس عمه، وكان من أيسر بني هاشم، : «يا عباس: إن أخاك أبا طالب كثير العيال، وقد أصاب الناس ما ترى من هذه الأزمة، فانطلق بنا إليه، فلنخفف عنه من عياله، آخذ من بنيه رجلا، وتأخذ أنت رجلا، فنكفلهما عنه». فقال العباس: نعم. فانطلقا حتى أتيا أبا طالب، فقالا له: إنا نريد أن نخفف عنك من عيالك حتى ينكشف عن الناس ما هم فيه، فقال لهما أبو طالب: إذا تركتما لي عقيلا فاصنعا ما شئتما.

فأخذ رسول الله صلَّى الله عليه وسلم عليا، فضمه إليه، وأخذ العباس جعفرا فضمه إليه، فلم يزل علي مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلم حتى بعثه الله تبارك وتعالى نبيا، فاتبعه علي رضي الله عنه، وآمن به وصدَّقه، ولم يزل جعفر عند العباس حتى أسلم واستغنى عنه» [1].

ولهذه المكانة لعلي في بيت النبوة: كان أول من أسلم من الصبيان، واختُلف في أول من أسلم من الرجال عامة: هل هو أبو بكر الصديق أم علي؟ فقال ابن عبد البر: «الصحيح في أمر أبي بكر أنه أول من أظهر إسلامه، كذلك قال مجاهد وغيره، قالوا: ومنعه قومه. وقال ابن شهاب، وعبدالله بن محمد بن عقيل، وقتادة، وأبو إسحاق: أول من أسلم من

(١) سيرة ابن هشام (١/ ٢٤٦) وإسناده صحيح إلى مجاهد.

الرجال علي. واتفقوا على أن خديجة أول من آمن بالله ورسوله وصدَّقه فيما جاء به، ثم علي بعدها».

ثم أسند ابن عبدالبر إلى محمد بن كعب القرظي أنه سُئِل عن أول من أسلم: عليٌّ أو أبو بكر رضي الله عنهما؟ فقال: «سبحان الله! عليٌّ أولهما إسلاما، وإنما شُبِّه على الناس لأن عليًّا أخفى إسلامه من أبي طالب، وأسلم أبو بكر فأظهر إسلامه، ولا شك أن عليًّا عندنا أولهما إسلاما»[(١)].

وأيا كان الراجح في هذه المسألة، فهي تدل على فضيلة ظاهرة لعلي رضي الله عنه، في سبقه للإسلام.

- **أزواجه وأولاده:**

تزوج من فاطمة بنت رسول الله صلَّى الله عليه وسلم، وهي أولى زوجاته، ولم يتزوج عليها حتى ماتت، رضي الله عنها، ووُلِد له منها: الحسن، والحسين، وزينب الكبرى، وأم كلثوم الكبرى[(٢)].

---

(١) الاستيعاب (٣/ ١٠٩٢)، ورجَّح الحاكم في المستدرك (٣/ ١٤٧) أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان أول الرجال البالغين إسلاما، وعلي بن أبي طالب تقدم إسلامه قبل البلوغ.

(٢) قال الطبري في التاريخ (٥/ ١٥٣): ويُذكر أنه كان لها منه ابن آخر يسمى محسنا، توفي صغيرا.ا.هـ

وتزوج من خولة بنت جعفر بن قيس بن مسلمة، ووُلِد له منها: محمد الأكبر، وهو محمد ابن الحنفية.

وتزوج من ليلى بنت مسعود بن خالد من بني تميم، ووُلِد له منها: عبيد الله، وأبو بكر.

وتزوج من أم البنين بنت حزام بن خالد بن جعفر بن ربيعة، ووُلِد له منها: العباس الأكبر، وعثمان، وجعفر الأكبر، وعبد الله.

وتزوج من أسماء بنت عميس الخثعمية، ووُلِد له منها: يحيى وعون.

وتزوج من الصهباء أم حبيب بنت ربيعة بن بجير، ووُلِد له منها: عمر الأكبر، ورقية.

وتزوج من أمامة بنت العاص بن الربيع، ووُلِد له منها: محمد الأوسط.

وتزوج من أم سعيد بنت عروة بن مسعود الثقفي، ووُلِد له منها: أم الحسن، ورملة الكبرى.

وتزوج من محياة بنت امرئ القيس، ووُلِد له منها: ابنة هلكت وهي جارية.

ووُلِد له من أمهات الأولاد: محمد الأصغر، وأم هانئ، وميمونة، وزينب الصغرى، ورملة الصغرى، وأم كلثوم الصغرى، وفاطمة، وأمامة، وخديجة، وأم الكرام، وأم سلمة، وأم جعفر، جمانة ونفيسة.

قال ابن سعد: «فجميع ولد علي بن أبي طالب لصلبه أربعة عشر ذكرا، وتسع عشرة امرأة، وكان النسل من ولده لخمسة: الحسن، والحسين، ومحمد ابن الحنفية، والعباس ابن الكلابية، وعمر ابن التغلبية. ولم يصح لنا من ولد علي رضي الله عنه غير هؤلاء»(١).

- **جِهادُه ونَشْرُه للدين:**

منذ اللحظات الأولى التي أعلن عليٌّ إسلامه فيها، وهو يعلم أن منزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدانيها منزلة أحد من البشر، وأنه لا ينبغي لأحد من المسلمين أن يتردد في أن يفدي رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه. وكذلك علم أن عليه واجبا تجاه دينه ينبغي أن يؤديه، وقد أثبتت الأيام صدق ما رسخ في نفسه في هذا الوقت.

ففي حادث الهجرة: عندما تمالأ كفار قريش على قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم، واجتمعوا حول بيته لتنفيذ جريمتهم؛ أراد رسول

---

(١) طبقات ابن سعد (٣/ ١٩- ٢٠)، وانظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (٥/ ٦٩).

الله صلى الله عليه وسلم أن يترك أحدا مكانه في فراشه، وهي مهمة خطرة بلا شك، قد يدفع من يقوم بها حياتَه ثمنا لها، فانتدب النبي صلى الله عليه وسلم عليًّا لها، وقال له: «نَمْ على فراشي، وتَسَجَّ [1] ببردي هذا الحضرمي الأخضر، فنَمْ فيه، فإنه لن يخلص إليك شيء تكرهه منهم» [2].

قال ابن عباس: «شَرَى عليٌّ نفسه، فلبس ثوب النبي صلى الله عليه وسلم، ثم نام في مكانه» [3].

ولم يتوقف جهاده في سبيل الله، مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عند حادث الهجرة، بل ترك وطنه وأهله ولحق عليٌّ بنبيه بعد هجرته، وظلَّ يتنقل معه من غزوة لأخرى، ومن مشهد لآخر، فمن بَدْرٍ لأُحُد، ثم الأحزاب، فبيعة الرضوان وصلح الحديبية، ثم خيبر، ثم فتح مكة، وحنين، والطائف، مرورا بالسرايا والمهمات الخاصة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم ينتدبه لها.

---

(١) تسجَّى بالثوب: غطَّى به جسده ووجهه.

(٢) هذه القصة مما تتابع على نقلها أهل السير، ولم أقف لها على إسناد صحيح للآن!

انظر: سيرة ابن هشام (١/ ٤٨٢- ٤٨٣)، طبقات ابن سعد (١/ ٢٢٨)، دلائل النبوة للبيهقي (٢/ ٤٦٥- ٤٧٠)، البداية والنهاية (٤/ ٤٤١).

(٣) في سنده لابن عباس ضعف، وسيأتي تخريجه بإذن الله ضمن حديث طويل لابن عباس في مُسنَده برقم (٤٦٥٢).

يقول النووي: «وأجمع أهل التواريخ على شهوده بدرًا وسائر المشاهد غير تبوك. قالوا: وأعطاه النبي صلَّى الله عليه وسلَّم اللواء في مواطن كثيرة. وقال سعيد بن المسيب: أصابت عليًا يوم أُحُد ستُّ عشرة ضربة. وثبت في الصحيحين أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أعطاه الراية يوم خيبر، وأخبر أن الفتح يكون على يديه [1]، وأحواله في الشجاعة وآثاره في الحروب مشهورة» [2].

فلم يتخلَّف علي عن غزوة من الغزوات، إلا ما كان منه في غزوة تبوك، حينما استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم على المدينة، فقال له علي: «أتخلفني في الصبيان والنساء؟» فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي؟» [3].

ولم تقتصر خدمة عليٍّ لدين الله، ونشره له؛ على ميدان القتال والسيف فحسب، بل نَشَرَه كذلك بلسانه، فحمل إلى الأمة حديثا كثيرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. فروى عن رسول الله صلى الله عليه

(١) حديث الراية وفتح خيبر: يأتي تخريجه والكلام عليه بإذن الله في مُسند سعد بن أبي وقاص، برقم (٤٥٧٥).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٣٤٥).

(٣) يأتي تخريجه والكلام عليه بإذن الله في مُسند سعد بن أبي وقاص، برقم (٤٥٧٥).

وسلم خمسمائة حديث وستة وثمانين حديثًا، اتفق البخاري ومسلم منها على عشرين، وانفرد البخاري بتسعة، ومسلم بخمسة عشر [١]، هذا بخلاف فتاويه وتعليمه للناس.

يقول النووي: «وأما علمه، فكان من العلوم بالمحل العالي» [٢].

- **علاقته بالخلفاء الراشدين، ومكانته في أيامهم وخلافتهم:**

أوَّلاً: عليٌّ مع أبي بكر الصِّديق – رضي الله عنهما –:

وردت عِدَّةُ أخبار في شأن تأخر علي عن مبايعة أبي بكر الصديق، وجُلُّ هذه الأخبار ليست صحيحة، وفي المقابل جاءت روايات صحيحة السند تفيد بأن عليًا بايع الصديق في أول الأمر، ومن ذلك: ما جاء عن أبي سعيد الخدري- رضي الله عنه- قال: «لما تُوفِّي رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم قام خطباء الأنصار....، فذكر بيعة السقيفة، ثم قال: فلما قعد أبو بكر على المنبر نظر في وجوه القوم فلم ير عليًا، فسأل عنه، فقام أناس من الأنصار، فأتوا به، فقال أبو بكر: ابن عم رسول الله

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٣٤٥).

(٢) المصدر السابق.

صلَّى الله عليه وسلَّم وختنه، أردت أن تشق عصا المسلمين؟ فقال: لا تثريب يا خليفة رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فبايعه»(١).

قال الحافظ ابن كثير: «هذا إسناد صحيح محفوظ، وفيه فائدة جليلة، وهي مبايعة علي بن أبي طالب، إما في أول يوم، أو في الثاني من الوفاة، وهذان حق، فإن علي بن أبي طالب لم يفارق الصديق في وقت من الأوقات، ولم ينقطع عن صلاة من الصلوات خلفه»(٢).

ووقف عليٌّ بعد ذلك بجوار أبي بكر الخليفة في حروبه ضد المرتدِّين، يساند ويؤازر وينصح، ويتجلَّى نصحه وصدقه يوم أراد

---

(١) إسناده صحيح: أخرجه الحاكم (كتاب معرفة الصحابة، باب من فضائل أبي بكر، رقم ٤٤٥٧) والبيهقي (كتاب قتال أهل البغي، باب الأئمة من قريش، ٨/ ١٤٣)، وصحّح إسناده الحافظ ابن كثير، كما سيأتي لاحقا.

ومما يدل على أهمية هذا الحديث وصحته، ما أسنده البيهقي عقبه، من أن الإمام مسلم بن الحجاج - صاحب الجامع الصحيح - ذهب إلى محمد بن إسحاق بن خزيمة - صاحب صحيح ابن خزيمة- فسأله عن هذا الحديث، فكتب له ابن خزيمة الحديث، وقرأه عليه، فقال مسلم لابن خزيمة: هذا الحديث يساوي بدنة، فقال ابن خزيمة: هذا الحديث يساوي بدنة ؟! إنه يساوي بدرة.ا.هـ وإسناد هذه القصة صحيح.

والبدنة: هي الناقة أو البقرة التي تنحر بمكة، وسمِّيت بدنة لعظمها وضخامتها.

والبدرة: كيس فيه ألف أو عشرة آلاف دينار، والمعنى: أنه كنز ثمين.

(٢) البداية والنهاية (٨/ ٩٢).

الصدِّيق أن يخرج بنفسه لقتال المرتدِّين، فوقف له عليٌّ، وأخذ بزمام فرسه، وقال له: «إلى أين يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ أقول لك ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد: «شم سيفك، ولا تفجعنا بنفسك». وارجع إلى المدينة، فوالله لئن فجعنا بك لا يكون للإسلام نظام أبدا». فرجع، وأمضى الجيش [١].

وكان عليٌّ يعرف لأبي بكر فضله، فيقدِّمه على نفسه، وهذا بصريح قوله لا بقول أحد غيره، ومن ذلك: أن ابنه محمد بن الحنفية قال له يوما: يا أبت، أيُّ الناس خيرٌ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: «أبو بكر» ، قُلتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قال: «ثُمَّ عمر» ، وخشيتُ أن يقول عثمان، قُلتُ: ثُمَّ أنت؟ قال: «ما أنا إلا رجل من المسلمين» [٢].

وفي المقابل: كان أبو بكر يعرف لعلي ولآل البيت فضلهم، فينزلهم منزلتهم، ويقدرهم قدرهم، ومن ذلك: أن أبا بكر رضي الله عنه صلَّى

---

(١) أخرجه الدارقطني من حديث ابن عمر، والساجي من حديث عائشة؛ كما في البداية والنهاية (٩/ ٤٦٦)، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (كتاب المناقب، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لو كنت متخذا خليلا»، رقم ٣٦٧١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٧/ ٣٨٥) عن هذا الحديث: أنه مما استفاض وتواتر عن عليّ، وتوعَّد عليٌّ بجلد المفتري من يفضله عليه - أي: على أبي بكر - .ا.هـ

العصر يوما، ثم خرج يمشي، فرأى الحسن يلعب مع الصبيان، فحمله على عاتقه، وقال: «بأبي، شبيه بالنبي، لا شبيه بعلي». وعلي رضي الله عنه يضحك [1].

وظلَّت هذه العلاقة من المودة والإخاء، والمحبة والتقدير بينهما حتى لحق الصدِّيق بربه، واستخلف عُمَرَ من بعده.

ثانياً: عليٌ مع عمر بن الخطاب – رضي الله عنهما – :

على درب الصدق والنصح والإخاء الذي سار عليه مع الصدِّيق، سار عليٌّ مع عمر بن الخطاب. وفي المقابل أيضا: كانت لعلي منزلته العالية عند الفاروق عمر، كما كانت عند أبي بكر.

يقول ابن الجوزي عن عليّ: «كان أبو بكر وعمر يشاورانه ويرجعان إلى رأيه، وكان كل الصحابة مفتقرا إلى علمه .

ولذلك جعله عمر من مجلس مشورته، وتراجع مرات عن رأيه، آخذا برأي علي، حينما تبيَّن له صحته، ومن ذلك: أن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أُتِيَ بامرأة قد زنت، فأمر برجمها، فذهبوا بها ليرجموها، فلقيهم عليٌّ، رضي الله عنه، فقال: «ما هذه؟» قالوا: زنت فأمر عمر

(١) أخرجه البخاري (كتاب المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، رقم ٣٥٤٢، وباب مناقب الحسن والحسين، رقم ٣٧٥٠) عن عقبة بن الحارث.

برجمها، فانتزعها عليٌّ من أيديهم وردَّهم، فرجعوا إلى عمر، فقال: «ما ردَّكم؟» قالوا: ردَّنا عليٌّ، قال: «ما فعل هذا عليٌّ إلا لشيء قد علمه»، فأرسل إلى عليّ، فجاء وهو شبه المغضب، فقال: «ما لك رددتَ هؤلاء؟» قال: «أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «رُفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصغير حتى يكبر، وعن المبتلى حتى يعقل؟» قال: «بلى»، قال عليٌّ: «فإن هذه مبتلاة بني فلان، فلعله أتاها وهو بها»، فقال عمر: «لا أدري»، قال: «وأنا لا أدري»، فلم يرجمها[1].

وفي المقابل: كان عليٌّ يعرف لعمر فضله، ويقدِّمه على نفسه، وقد مر معنا في علاقته بأبي بكر، أنه لما سُئِلَ : أيُّ الناس خير بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: «أبو بكر» ، قِيل له: ثُمَّ مَنْ؟ قال: «ثُمَّ عمر»[2].

ولَمَّا طُعن عمر، رضي الله عنه، كان عليٌّ من أشد الناس حزنا عليه، وثناءً عليه، يقول عبد الله بن عباس: «وُضِع عمر بن الخطاب على سريره، فتكنَّفه[3] الناس يدعون ويُثنون ويُصلُّون عليه، قبل أن يُرفع،

---

(١) صحيح بمجموع طرقه: أخرجه أحمد (١/ ١٥٤ رقم ١٣٢٨) وغيره، وانظر تتمة تخريجه في حاشية المُسنَد هناك.

(٢) تقدَّم تخريجه.

(٣) أي: أحاطوا به.

وأنا فيهم، قال فلم يرعني إلا برجل قد أخذ بمنكبي من ورائي، فالتفت إليه فإذا هو علي، فترحَّم على عمر، وقال: ما خلَّفتُ أحدا أحب إلي أن ألقى الله بمثل عمله منك، وايم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك، وذاك أني كنت أكثر أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «جئت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر» فإن كنت لأرجو، أو لأظن، أن يجعلك الله معهما» (١).

وفي مُقابل ذلك: فإن عمر لما طُعن: رشَّح عليا للخلافة مع أهل الشورى، وذلك حينما قِيل له: أوص يا أمير المؤمنين، استخلِفْ. فقال: «ما أجد أحدا أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر، أو الرهط، الذين تُوفِّي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض». فسمَّى عليّاً، وعُثمانَ، والزُّبيرَ، وطلحةَ، وسعداً، وعبد الرحمن (٢).

ثالثاً: عليٌ مع عُثمان بن عفَّان – رضي الله عنهما – :

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (كتاب المناقب، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لو كنت متخذا خليلا»، رقم ٣٦٧٧، وباب مناقب عمر بن الخطاب، رقم ٣٦٨٥) ومسلم (كتاب الفضائل، باب من فضائل عمر، رقم ٢٣٨٩).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر، وعمر، رقم ١٣٩٢، وكتاب المناقب، باب قصة البيعة، والاتفاق على عثمان بن عفان وفيه مقتل عمر بن الخطاب، رقم ٣٧٠٠،) عن عمرو بن ميمون الأودي.

بعد مقتل عمر، انعقد مجلس الشورى الذي سمَّاه هو قبل رحيله، وتولَّى زمام الأمر: عبد الرحمن بن عوف، فعزل نفسه من الاختيار، وطاف على أهل المدينة من المهاجرين والأنصار، واستمع إلى أهل الحل والعقد منهم، حتى رأى استقرار الجميع على عثمان بن عفان، فبايعه، وبايعه الجميع: المهاجرون، والأنصار، وأمراء الأجناد، والمسلمون، ومعهم علي بن أبي طالب [1].

وظلَّت لعليّ مكانته في مجلس الخليفة، فكان عثمان يستشيره مع من يستشير، ومن أعظم الأدلة على ذلك: استشارته إياه في شأن جمع الناس على مصحف واحد، وقد كان عليٌّ يدافع عن عثمان في هذا الفعل، ويشيد بدوره فيه.

يقول علي: «يا أيها الناس، لا تغلوا في عثمان، ولا تقولوا له إلا خيرا، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا جميعا،... » إلى أن قال: «والله لو وُلِّيتُ لفعلتُ مثل الذي فعل» [2].

(١) انظر تفاصيل الخبر في: صحيح البخاري (كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس، رقم ٧٢٠٧)، فتح الباري (١٣/ ١٩٥- ١٩٩).

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (ص: ٩٧- ٩٨) عن سويد بن غفلة، وصحَّح الحافظُ ابنُ حجرٍ إسناده في الفتح (٩/ ١٨).

ولَّما وقعت الفتنة في نهاية خلافة عثمان، وحوصر من الخوارج، كان عليٌّ من أكثر الناس رغبة في الدفاع عنه، ولما منعه عثمان من ذلك، رغبة في صيانة دماء المسلمين، أرسل عليٌّ الحسن والحسين مع باقي أبناء الصحابة، كعبد الله بن الزبير، ومحمد بن طلحة، ليدافعوا عن عثمان. ولَّما بلغه خبر مقتله قال لابنيه: «كيف قُتل أمير المؤمنين وأنتما على الباب؟» قالا: لم نعلم، فرفع يده ولطم الحسن، وضرب صدر الحسين، وشتم محمد بن طلحة وعبد الله بن الزبير، ثم خرج وهو غضبان يسترجع (١).

وكان عليٌّ يقول: «والله ما شاركتُ، وما قتلتُ، ولا أمرتُ، ولا رضيتُ» – يعني: قتل عثمان – (٢).

(١) أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة (٢٣٦٣) مُطوَّلا، من طريق ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب. ثم قال عقبه: وهذا حديث كثير التخليط، منكر الإسناد، لا يعرف صاحبه الذي رواه عن ابن أبي ذئب، وأما ابن أبي ذئب ومن فوقه فأقوياء.ا.هـ

والخبر ذكره ابن حبان في الثقات (٢/ ٢٦٥)، والذهبي في تاريخ الإسلام (٣/ ٤٦٠).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (كتاب الفتن، باب ما ذُكر في عثمان، رقم ٣٨٦٦٩)، وابن شبة في تاريخ المدينة (٢٢٥٦).

• خِلافة علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – ، ومبايعة الصحابة له:

لَّما كان أهل الشورى الذين سمَّاهم عمر قد آل أمر الاختيار بينهم إلى رجلين: عثمان وعليّ، ولَّما استقر الأمر على تقديم عثمان، ولَّما كان عثمان قد قُتِل غدرا دون أن يستخلف؛ كان الترتيب المنطقي أن تؤول الخلافة إلى علي بن أبي طالب، فقد كان هو أحق الناس بها في ذلك الوقت، ولذا بايعه الصحابة.

قال الزهري: «لما قُتِل عثمان: برز عليٌّ بن أبي طالب للناس ودعاهم إلى البيعة، فبايعه الناس ولم يعدلوا به طلحة ولا غيره»،قال البيهقي: «وهذا لأن سائر من بقي من أصحاب الشورى كانوا قد تركوا حقوقهم عند بيعة عثمان، فلم يبق أحد منهم لم يترك حقه إلا علي، وكان قد وفَّى بعهد عثمان حتى قتل، وكان أفضل من بقي من الصحابة، فلم يكن أحد أحقَّ بالخلافة منه، ثم لم يستبد بها مع كونه أحق الناس بها حتى جرت له بيعة، وبايعه مع سائر الناس من بقي من أصحاب الشورى» (١).

وقال أبو عبد الله بن بطة: «كانت بيعةُ عليٍّ بيعةَ اجتماع ورحمة، لم يدعُ إلى نفسه، ولم يجبرهم على بيعته بسيفه، ولم يغلبهم بعشيرته، ولقد

(١)الاعتقاد للبيهقي (ص: ٣٧٠- ٣٧١)، و إسناده حسن إلى الزهري.

شرف الخلافة بنفسه، وزانها بشرفه، وكساها حلة البهاء بعدله، ورفعها بعلو قدره، ولقد أباها فأجبروه وتقاعس عنها فأكرهوه»[١].

وقال الحافظ ابن حجر: « وكانت بيعة علي بالخلافة عقب قتل عثمان في أوائل ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، فبايعه المهاجرون والأنصار وكل من حضر، وكتب بيعته إلى الآفاق، فأذعنوا كلهم إلا معاوية في أهل الشام، فكان بينهم بعد ما كان»[٢].

ولا يُفهم من هذا الكلام أن معاوية بن أبي سفيان وأهل الشام امتنعوا عن مبايعة علي لأنهم يرون معاوية أو غيره أحق بالخلافة، لا، ولكنهم أرادوا الثَّأر أَوَّلاً لدم عثمان قبل مبايعة علي، خاصة معاوية، فهو ابن عم عثمان، ويرى أنه أحق من يطالب بدمه لأنه وليه، ومن هنا نشأ الخلاف، وشبَّت الفتنة بين علي ومعاوية.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «لما طلب علي من معاوية ورعيته أن يبايعوه امتنعوا عن بيعته، ولم يبايعوا معاوية، ولا قال أحد قط: إن معاوية مثل علي، أو إنه أحق من علي بالبيعة، بل الناس كانوا متفقين على أن عليا أفضل وأحق، ولكن طلبوا من علي أن يقيم الحد على قتلة عثمان،

---

(١) لوامع الأنوار البهية (٢/ ٣٤٦) للسفاريني.

(٢) فتح الباري (٧/ ٧٢).

وكان علي غير متمكن من ذلك لتفرق الكلمة وانتشار الرعية وقوة المعركة لأولئك، فامتنع هؤلاء عن بيعته، إما لاعتقادهم أنه عاجز عن أخذ حقهم، وإما لتوهمهم محاباة أولئك، فقاتلهم علي لامتناعهم من بيعته، لا لأجل تأمير معاوية»[(1)].

- **تلخيص لما حدث في معركة الجمل (سنة ٣٦ هـ):**

منذ مقتل عثمان وبدأت الفتن تلوح في الأفق، وتلقي بظلالها على من عاصرها، ويرجع أصل النزاعات والحروب التي قامت في هذا الوقت إلى الخلاف الواقع حول مسألة الثَّأر لدم عثمان، والانتصار من قاتليه، فهذه المسألة وإن كان متَّفقا عليها بين الجميع، إلا أن الخلاف وقع بينهم في متى تكون.

ففريق يرى أن هذا الأمر مُقدَّم على غيره، وهذا الفريق انقسم لقسمين:

القسم الأول: بايع عليًّا واعترف له بالخلافة، لكنه كان يرى أن أول واجب على عليّ: أن يثأر من القتلة قبل أي شيء، وأن يُعجِّل بالقصاص

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية (٦/ ٢٦٣- ١٦٤). وانظر كذلك: مجموع الفتاوى له (٣٥/ ٧٢- ٧٣) ، والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٤/ ١٢٤)، والصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي (٢/ ٦٢٢).

منهم. وهذا القسم يُمثِّلُه الزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، ومن معهما. وهذا القسم هو من حاربه عليٌّ في يوم الجمل.

القسم الثاني: امتنع عن مبايعة علي حتى يتم الثأر لدم عثمان، وهذا القسم يُمثِّلُه معاوية بن أبي سفيان ومن معه من أهل الشام. وهذا القسم هو من حاربه عليٌّ في يوم صِفِّين.

وأما الفريق الآخر: فيرى أن الثأر لدم عثمان حق وواجب، ولكن الأمر في الدولة الإسلامية في هذا الوقت غير مستقر، والمطالبة بالثأر الآن ليست في قدرة الخليفة ولا في استطاعته، فقتلة عثمان منتشرون ومتغلغلون داخل الجيش، فالتأنِّي الآن والتريُّث هو الأسلم للمسلمين. وهذا الفريق يُمثِّلُه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب[1].

يقول ابن حزم في معرض دفاعه عن موقف عليٍّ ومن معه: «أما قولهم: إن أخذ القَوَد واجب من قتلة عثمان، المحاربين لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم، الساعين في الأرض بالفساد، والهاتكين حرمة الإسلام والحرم والأمانة والهجرة والخلافة والصحبة والسابقة؛ فنعَم،

---

(١) وهناك فريق ثالث اشتبه عليه الأمر، ولم يستطع الترجيح، فاعتزل الفتنة كلها، ومن هؤلاء: سعد بن أبي وقاص، وعبدالله بن عمر، وسعيد بن زيد، رضي الله عنهم جميعا.

انظر أسماء هؤلاء المعتزلين في: أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب للصلابي (ص: ٥٢٣ - ٥٣٣).

وما خالفهم قط عليٌّ في ذلك، ولا في البراءة منهم، ولكنهم كانوا عددا ضخما جمًّا، لا طاقة له عليهم، فقد سقط عن عليٍّ مالا يستطيع عليه، كما سقط عنه وعن كل مسلم ما عجز عنه من قيام بالصلاة والصوم والحج، ولا فرق، قال الله تعالى: {لا يكلف الله نفسا إلا وسعها} ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم» ولو أن معاوية بايع عليا لقَوِيَ به على أخذ الحق من قتلة عثمان، فصحَّ أن الاختلاف هو الذي أضعف يد علي عن إنفاذ الحق عليهم، ..... » إلى آخر كلامه هناك[1].

وبهذا التلخيص يتبين لنا أن كلا من هؤلاء الصحابة الأفاضل قد اجتهد، وهم جميعا أهل لهذا الاجتهاد، فيكون للمصيب منهم أجران، وللمخطئ أجر، ولا حرج عليهم إن شاء الله تعالى.

ونعود الآن إلى القسم الأول من الفريق الأول، الذي بايع عليا، لكنه طلب بتعجيل القصاص من قتلة عثمان، فهم يرون الآن أن الأشهر تمر، وعليٌّ لم يفعل شيئا بعد في شأن هؤلاء القتلة. عندها بدأوا يفكرون في حلول بديلة.

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ١٢٦).

خرج طلحة والزبير أوَّلاً إلى مكة، فالتقيا هناك بأم المؤمنين عائشة، واتفقوا جميعا على ضرورة التعجيل بالثأر لدم عثمان، وساعدهم على التحرك لهذا الغرض: أنْ وُجِدَ في مكة في هذا الوقت عبد الله بن عامر، وكان أمير البصرة في عهد عثمان، وكذلك وجود يعلى بن أمية، الذي كان قد خرج من اليمن لإعانة الخليفة، وكِلا الرجلين يحثّ على الخروج، ويعرض المعونة المادية.

واتفقوا بعد تشاور بينهم على أن يبدأوا الحركة من البصرة، ثم يتوجهوا إلى الكوفة، ويستعينوا بأهلها على قتلة عثمان منهم أو من غيرهم، ثم يدعون أهل الأمصار الأخرى لذلك، حتى يُضيقوا الخناق على قاتلي عثمان الموجودين في جيش عليّ، فيأخذونهم بأقل قدر ممكن من الضحايا (1).

وكانت مطالبهم في ذلك الخروج واضحة، وهي: الثأر لدم عثمان، والإصلاح، وإعلام الناس بما فعل الغوغاء، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن هذا المطلب هو لإقامة حد من حدود الله، وأنه إذا لم

(١) تاريخ الطبري (٤/ ٤٤٩- ٤٥٠)، البداية والنهاية (١٠/ ٤٣٢).

يؤخذ على أيدي قتلة عثمان فسيكون كل إمام معرضًا للقتل من أمثال هؤلاء [١].

ولما وصلوا إلى البصرة، خرج إليهم عثمان بن حنيف، والي عليٍّ على البصرة، فقال لهم: «ماذا تريدون؟» قالوا: نريد قتلة عثمان. فقال لهم: «حتى يأتي عليٌّ»، ومنعهم من الدخول.

ثم خرج إليهم حُكيم بن جَبَلة، وهو أحد الذين شاركوا في قتل عثمان، فقاتلهم في سبعمئة رجل فانتصروا عليه، وقتلوا كثيرا ممن كان معه، وانضم كثير من أهل البصرة إلى جيش طلحة والزبير وعائشة [٢].

بلغ عليًّا أن ثمة قتال وقع بين عثمان بن حنيف، وبين جيش طلحة والزبير، عندها جهز جيشا قوامه عشرة آلاف، وخرج من المدينة إلى الكوفة. وهنا يظهر لنا جليا أن علي بن أبي طالب هو الذي خرج إليهم ولم يخرجوا عليه، ولم يقصدوا قتاله كما تدعي بعض الطوائف ومن تأثَّر بهم، ولو كانوا يريدون الخروج على عليٍّ لذهبوا إلى المدينة مباشرة، وليس إلى البصرة [٣].

---

(١) أسمى المطالب (ص: ٥٤٢).

(٢) البداية والنهاية (١٠/ ٤٣٦- ٤٣٩).

(٣) حقبة من التاريخ (ص: ١٧٦).

ولما وصل عليٌّ إلى البصرة، أرسل القعقاع بن عمرو للتفاوض مع طلحة والزبير، واتفق الجميع على عدم القتال، والانتظار لحين استقرار الأمر، حتى يتسنَّى لعلي تنفيذ القصاص. بيد أن هذا الاتفاق لم يصادف قبولا عند قتلة عثمان الذين تغلغلوا في جيش علي، فقد رأوا في هذا الاتفاق تمهيدا للقضاء عليهم، فباتوا ليلتهم يفكرون في كيفية إشعال الفتنة والحرب بين الجيشين، فاستقر رأيهم على أن تخرج جماعة منهم لتهجم على جيش طلحة والزبير، وتقتل بعض الأفراد منهم، ثم يولوا هاربين، وفي ظلام الليل نفَّذوا ما اتفقوا عليه.

فوجئ جيش طلحة بهجوم عليه، وقَتْلٍ في أفراده، فظنوا أن جيش عليٍّ غدر بهم، فناوشوا جيش عليّ في الصباح، فظن جيش علي أن جيش طلحة والزبير قد غدر، فاستمرت المناوشات بين الفريقين حتى كانت الظهيرة؛ فاشتعلت المعركة.

وعلى الرغم من محاولة علي لتهدئة الموقف من جهة، والزبير وطلحة من جهة أخرى؛ إلا أن نداءاتهم لم تجد آذانا صاغية، وساعد قتلةُ عثمان على إذكاء نار الحرب وتهييجها، حتى كثر القتل في الطرفين، وسالت الدماء، وتناثرت الأشلاء، وعُقر جمل أم المؤمنين عائشة، والذي سُمِّيت الموقعة باسمه، واستبسل الناس في الدفاع عنها، وقُتِل طلحة

والزبير – رضي الله عنهما – في ذلك اليوم. وردَّ عليٌّ أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها – إلى المدينة مُعزَّزَة مُكرَّمَة [١].

• **تلخيصٌ لما حدث في معركة صِفِّين (سنة: ٣٧ هـ):**

كان معاوية – كما قدَّمنا – من القسم الثاني من الفريق الأول، والذي امتنع عن مبايعة علي حتى يتم القصاص من قتلة عثمان، فرأى عليٌّ بعد معركة الجمل أنه يجب على معاوية وأصحابه طاعته ومبايعته، إذ لا يكون للمسلمين إلا خليفة واحد، ورأى أنهم خارجون عن طاعته، يمتنعون عن هذا الواجب، وهم أهل شوكة؛ عندها رأى أن يقاتلهم حتى يؤدوا هذا الواجب، فتحصل الطاعة والجماعة [٢].

ولذا أعدَّ عليٌّ جيشه، وخرج به إلى صِفِّين في الشام. ولما علم معاوية بخروج عليٍّ إليه، جهَّز جيشا وخرج به لملاقاة علي ومن معه، مُصِرَّاً بذلك على موقفه من عدم المبايعة؛ لحين تسليمه قتلة عثمان.

بدأ الأمر بين الجيشين بمناوشات يسيرة، ثم محاولات للصلح لم يُكتب لها النجاح، وأعقب ذلك حرب دامية بين الطرفين، قُتِل فيها عشرات الآلاف من الطرفين، حتى رأى بعض العقلاء ضرورة التوقُّف

(١) انظر: تاريخ الطبري (٤/ ٥٠٦- ٥٣٩)، البداية والنهاية (١٠/ ٤٤٠- ٤٦٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٧٢).

حقنا لدماء من بقي من المسلمين، وخوفا على النساء والذراري من فناء رجالهم، وهجوم الأعداء عليهم، فرفع جنود معاوية المصاحف على أسنَّة الرماح، مطالبين بذلك تحكيم كتاب الله بينهم، فرضي عليٌّ بذلك، ورجع إلى الكوفة، ورجع معاوية إلى الشام.

انتدب عليٌّ أبا موسى الأشعري ليكون نائبه في ذلك التحكيم، وانتدب معاويةُ عمرو بن العاص ليكون نائبه، ودارت بينهما مفاوضات، وردت فيها أخبار كثيرة باطلة لا يصح منها شيء [1]، والصحيح أن الطرفين اتفقا في النهاية على وقف القتال لأجل مُسمَّى [2].

وقبل أن نغادر هذا الموطن، يحسن بنا أن نشير هنا إلى شيء من آراء العلماء في الترجيح بين اجتهاد الصحابة في هذه الفتنة:

قال ابنُ كثيرٍ: «كان عليٌّ وأصحابه أدنى الطائفتين إلى الحق من أصحاب معاوية، وأصحاب معاوية كانوا باغين عليهم، كما ثبت في صحيح مسلم [3] من حديث أبي سعيد الخدري قال: حدثني من هو خير

---

(١) انظر هذه الروايات ونقدها في: مرويات أبي مِخْنَف في تاريخ الطبري (ص: ٣٧٧- ٤١٨).

(٢) تاريخ الطبري (٥/ ٥- ٦٤)، البداية والنهاية (١٠/ ٤٩١- ٥٥٩).

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء، رقم ٢٩١٥).

مني - يعني أبا قتادة- أن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم قال لعمار بن ياسر: «تقتلك الفئة الباغية»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وعليٌّ ومن معه أولى بالحق من معاوية وأصحابه، كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «تمرق مارقة على حين فُرْقةٍ من المسلمين، تقتلهم أولى الطائفتين بالحق»[٢]، فدلَّ هذا الحديث على أن عليًّا أولى بالحق ممن قاتله؛ فإنه هو الذي قتل الخوارج لما افترق المسلمون»[٣].

ومع كون علي رضي الله عنه كان الأقرب إلى الحق، إلا أن بعض العلماء يرون أنه لم يصب الحق كاملا، وأن الحق كان مع من اعتزل القتال بالكلية، فإن الإصلاح كان أولى من الاقتتال، وإلا فالاعتزال.

قال شيخ الإسلام - بعد أن قرَّر أن عليًّا وعسكره أولى بالحق من معاوية وعسكره - : «لكن الفئة الباغية هل يجب قتالها ابتداء قبل أن

---

(١) البداية والنهاية (٩/ ١٩٣).

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الكسوف، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، رقم ١٠٦٤) عن أبي سعيد الخدري. وكان عمّار في جيش علي، فقتله جنود معاوية، رضي الله عنهم جميعا، فعندها تبيَّن للناس أن الفئة الباغية هي فئة معاوية.

(٣) منهاج السنة (٧/ ٥٧). وسيأتي الحديث عن قتال الخوارج في الكلام عن معركة النهروان.

تبدأ الإمام بالقتال، أم لا تقاتل حتى تبدأ بالقتال؟ هذا مما تنازع فيه العلماء، وأكثرهم على القول الثاني، فلهذا كان مذهب أكابر الصحابة والتابعين والعلماء أن ترك عليّ القتال كان أكملَ وأفضلَ وأتمَّ في سياسة الدين والدنيا» [١].

ثم اعتذر عن فعل عليٍّ بأنه كان إمام هدى من الخلفاء الراشدين، وأنه فعل ما فعل متأولا مجتهدا، وقد عَذَرَ النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد لما قتل الرجل الذي أشهر إسلامه لَمَّا رَفَع عليه السيف، وكذلك عَذَرَ خالد بن الوليد لما قتل من قتل من بني جذيمة، لأنهم لم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا، وقالوا: صبئنا؛ لأن ذلك كان تأولا منهما، ومعلوم أن عليًّا وطلحة والزبير كانوا أفضل من أسامة وخالد وغيرهما، فهم أولى بقبول العذر منهم.

وقال شيخ الإسلام: «ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم عن الحسن: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين» [٢]، فمدح الحسن على الإصلاح، ولم يمدح على القتال في

---

(١) جامع المسائل (٦/ ٢٤٦).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الصلح، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي «إن ابني هذا سيد»، رقم ٢٧٠٤، وكتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم ٣٦٢٩، وباب مناقب الحسن والحسين، رقم ٣٧٤٦، وكتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي «إن ابني هذا سيد»، رقم ٧١٠٩) عن أبي بكرة.

الفتنة؛ علمنا أن الله ورسوله كان يحب الإصلاح بين الطائفتين دون الاقتتال. ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح في الخوارج: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وقراءته مع قراءتهم، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، أينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة» (١)، وقال: «يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق» ورُوِيَ: «أولى الطائفتين بالحق» (٢) من معاوية وأصحابه؛ أَعْلَمَ أن قتال الخوارج المارقة أهل النهروان الذين قاتلهم علي بن أبي طالب، كان قتالهم مما أمر الله به ورسوله، وكان عليٌّ محمودا مأجورا مثابا على قتاله إياهم. وقد اتفق الصحابة والأئمة على قتالهم، بخلاف قتال الفتنة، فإن النص قد دلَّ على أنَّ ترك القتال فيها كان أفضل، لقوله صلى الله عليه وسلم: «ستكون فتن، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم ٣٦١١، وكتاب فضائل القرآن، باب إثم من راءى بقراءة القرآن أو تأكل به أو فخر به، رقم ٥٠٥٧، وكتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم، رقم ٦٩٣٠) ومسلم (كتاب الكسوف، باب التحريض على قتل الخوارج، رقم ١٠٦٦) عن علي بن أبي طالب.

(٢) تقدَّم تخريجه.

الماشي، والماشي فيها خير من الساعي»[١]، ومثل قوله لمحمد بن مسلمة: «هذا لا تضره الفتنة»[٢]، فاعتزل محمد بن مسلمة الفتنة، وهو من خيار الأنصار، فلم يقاتل لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء. وكذلك أكثر السابقين لم يقاتلوا، بل مثل سعد بن أبي وقاص، ومثل أسامة بن زيد، وعبدالله بن عمر، وعمران بن الحصين، ولم يكن في العسكرين بعد علي أفضل من سعد بن أبي وقاص ولم يقاتل، وزيد بن ثابت، ولا أبو هريرة، ولا أبو بكرة، ولا غيرهم من أعيان الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين. وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأُهْبَان بن صَيْفِي: «خذ هذا السيف فقاتل به المشركين، فإذا اقتتل المسلمون فاكسره»[٣]، ففعل ذلك ولم

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم ٣٦٠١، وكتاب الفتن، باب تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، رقم ٧٠٨١، ٧٠٨٢) ومسلم (كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب نزول الفتن كمواقع القطر، رقم ٢٨٨٦) عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه أبو داود (كتاب السنة، باب ما يدل على ترك الكلام في الفتنة، رقم ٤٦٦٣) عن حذيفة بن اليمان.

(٣) أخرجه أحمد (٥/ ٦٩ رقم ٢٠٦٧٠، ٢٠٦٧١، ٦/ ٣٩٣ رقم ٢٧١٩٩، ٢٧٢٠٠، ٢٧٢٠١) وابن ماجه (كتاب الفتن، باب التثبت في الفتن، رقم ٣٩٦٠) والترمذي (كتاب الفتن، باب ما جاء في اتخاذ سيف من خشب في الفتنة، رقم ٢٢٠٣)- واللفظ لأحمد - عن عُدَيْسة بنت أُهْبان، أن علي بن أبي طالب أتى أهبان، فقال: ما يمنعك من اتباعي، فقال: أوصاني خليلي وابن عمك، يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «**ستكون فتن وفرقة، فإذا كان ذلك فاكسر سيفك، واتخذ سيفا من خشب**»، فقد وقعت الفتنة والفرقة، وكسرت سيفي، =

يقاتل في الفتنة. وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر، يفر بدينه من الفتن» (١). وفي الصحيح عن أسامة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إني لأرى الفتنة تقع خلال بيوتكم كمواقع القَطْر» (٢).

والأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كثيرة في إخباره بما سيكون في الفتنة بين أمته، وأمره بترك القتال في الفتنة، وأنَّ الإمساك عن الدخول فيها خيرٌ من القتال» (٣).

=

واتخذت سيفا من خشب، فهذا سيفي، فإن شئتَ خرجتُ به معك، فقال عليٌّ: لا حاجة لنا فيك، ولا في سيفك.

(١) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، باب من الدين الفرار من الفتن، رقم ١٩، وكتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم ٣٦٠٠، وكتاب الرقاق، باب العزلة راحة من خلاط السوء، رقم ٦٤٩٥، وكتاب الفتن، باب التعرب في الفتنة، رقم ٧٠٨٨) عن أبي سعيد الخدري.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (كتاب الحج، باب آطام المدينة، رقم ١٨٧٨، وكتاب المظالم والغصب، باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها، رقم ٢٤٦٧، وكتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم ٣٥٩٧، وكتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «ويل للعرب من شر قد اقترب»، رقم ٧٠٦٠) ومسلم (كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب نزول الفتن كمواقع القطر، رقم ٢٨٨٥) عن أسامة بن زيد.

(٣) جامع المسائل (٦/ ٢٦٦- ٢٦٨).

لكن يبقى لنا بعد أن عرضنا هذه الأقوال والآراء للعلماء في هذه الفتنة، أن نشير إلى أن الإمساك عمَّا شَجَرَ بين الصحابة، وذكرهم بالحسنى؛ هو مذهب أهل السنة والجماعة.

قال أبو بكر المرُّوذي: قيل لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، ما تقول فيما كان بين علي ومعاوية؟ فقال أبو عبد الله: «ما أقول فيهم إلا الحسنى»(١).

وقال المرُّوذي: وسمعت أبا عبد الله، وذُكر له أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «رحمهم الله أجمعين، ومعاوية وعمرو بن العاص وأبو موسى الأشعري والمغيرة، كلهم وصفهم الله تعالى في كتابه فقال: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩]»(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولهذا كان من مذهب أهل السنة: الإمساك عما شَجَرَ بين الصحابة، فإنه قد ثبتت فضائلهم، ووجبت موالاتهم ومحبتهم»(٣).

---

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص: ٢٢٠- ٢٢١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٤٨- ٤٤٩).

وقال ابن كثير: «وأما ما شجر بينهم بعده عليه الصلاة والسلام، فمنه ما وقع عن غير قصد، كيوم الجمل، ومنه ما كان عن اجتهاد، كيوم صِفِّين. والاجتهاد يخطئ ويصيب، ولكن صاحبه معذور وإن أخطأ، ومأجور أيضاً، وأما المصيب فله أجران اثنان»(١).

وقال الحافظ ابن حجر: «واتفق أهل السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من ذلك، ولو عُرِف المُحِقُّ منهم، لأنهم لم يقاتلوا في تلك الحروب إلا عن اجتهاد، وقد عفا الله تعالى عن المخطئ في الاجتهاد، بل ثبت أنه يؤجر أجرا واحدا، وأن المصيب يؤجر أجرين»(٢).

- **معركة النَّهْرَوَان**(٣):

بعدما عاد عليٌّ إلى الكوفة، خرج عليه الخوارج، الذين رفضوا قضية التحكيم، فأرسل إليهم عبد الله بن عباس، فحاورهم وأجاب عن

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (ص: ١٧٧).

(٢) فتح الباري (١٣/ ٣٤).

(٣) سُميَّت بذلك نسبة للمكان الذي وقع فيه القتال.

حججهم، فعادت طائفة منهم إلى الحق معه، وبقيت طائفة أخرى على موقفها وعنادها[1].

(١) أخرج أحمد (١/ ٣٤٢ رقم ٣١٨٧) وأبو داود (كتاب اللباس، باب لباس الغليظ، رقم ٤٠٣٧) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر مناظرة عبدالله بن عباس الحرورية، واحتجاجه فيما أنكروه على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رقم ٨٥٢٢) – واللفظ له – والحاكم (كتاب قتال أهل البغي، رقم ٢٦٥٦، وكتاب اللباس، رقم ٧٣٦٨) وغيرهم؛ بسند حسن عن ابن عباس قال: لما خرجت الحرورية اعتزلوا في دار، وكانوا ستة آلاف، فقلت لعلي: يا أمير المؤمنين، أبرد بالصلاة، لعلي أكلم هؤلاء القوم، قال: إني أخافهم عليك، قلت: كلا، فلبستُ، وترجَّلتُ، ودخلت عليهم في دار نصف النهار، وهم يأكلون فقالوا: مرحبا بك يا ابن عباس، فما جاء بك؟ قلتُ لهم: أتيتكم من عند أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المهاجرين، والأنصار، ومن عند ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وصهره، وعليهم نزل القرآن، فهم أعلم بتأويله منكم، وليس فيكم منهم أحد، لأبلغكم ما يقولون، وأبلغهم ما تقولون، فانتحى لي نفر منهم قلت: هاتوا ما نقمتم على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمه، قالوا: ثلاث، قلتُ: ما هن؟ قال: أما إحداهن، فإنه حكم الرجال في أمر الله، وقال الله: {إن الحكم إلا لله} [الأنعام: ٥٧] ما شأن الرجال والحكم؟ قلت: هذه واحدة قالوا: وأما الثانية، فإنه قاتل، ولم يسب، ولم يغنم، إن كانوا كفارا لقد حل سباهم، ولئن كانوا مؤمنين ما حل سباهم ولا قتالهم قلت: هذه ثنتان، فما الثالثة؟ وذكر كلمة معناها قالوا: محى نفسه من أمير المؤمنين، فإن لم يكن أمير المؤمنين، فهو أمير الكافرين، قلت: هل عندكم شيء غير هذا؟ قالوا: حسبنا هذا، قلت: لهم أرأيتكم إن قرأت عليكم من كتاب الله جل ثناؤه وسنة نبيه ما يرد قولكم أترجعون؟ قالوا: نعم، قلت: أما قولكم: حكم الرجال في أمر الله، فإني أقرأ عليكم في كتاب الله أن قد صير الله حكمه إلى الرجال في ثمن ربع درهم، فأمر الله تبارك وتعالى أن يحكموا فيه، أرأيت قول الله تبارك وتعالى: {يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد، وأنتم حرم، ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم} [المائدة: ٩٥] وكان من حكم الله أنه صيره إلى الرجال يحكمون فيه، ولو شاء لحكم فيه، فجاز من حكم الرجال، أنشدكم بالله أحكم الرجال في صلاح
=

ولم تقتصر هذه الفرقة الخارجة على عنادها، بل أخذوا يطعنون في عليٍّ ويُشغِّبون عليه، وامتدت أيديهم لسفك دماء بعض المسلمين بغير وجه حق، كعبد الله بن خباب رضي الله عنه، عندها خرج عليٌ لقتالهم، فقتلهم، وكان عليٌ في ذلك القتال على حالة تختلف عن حالته في قتال الجمل وصِفِّين.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد ثبت اتفاق الصحابة على قتالهم - يعني: الخوارج - ، وقاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب،

=

ذات البين، وحقن دمائهم أفضل أو في أرنب؟ قالوا: بلى، هذا أفضل، وفي المرأة وزوجها: {وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها} [النساء: ٣٥] فنشدتكم بالله حكم الرجال في صلاح ذات بينهم، وحقن دمائهم أفضل من حكمهم في بضع امرأة؟ خرجت من هذه؟ قالوا: نعم، قلت: وأما قولكم قاتل ولم يسب، ولم يغنم، أفتسبون أمكم عائشة، تستحلون منها ما تستحلون من غيرها وهي أمكم؟ فإن قلتم: إنا نستحل منها ما نستحل من غيرها فقد كفرتم، وإن قلتم: ليست بأمنا فقد كفرتم: {النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم} [الأحزاب: ٦] فأنتم بين ضلالتين، فأتوا منها بمخرج، أفخرجت من هذه؟ قالوا: نعم، وأما محي نفسه من أمير المؤمنين، فأنا آتيكم بما ترضون. إن نبي الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية صالح المشركين فقال لعلي: «**أكتب يا علي: هذا ما صالح عليه محمد رسول الله**» قالوا: لو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أمح يا علي، اللهم إنك تعلم أني رسول الله، أمح يا علي، واكتب: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله**» والله لرسول الله صلى الله عليه وسلم خير من علي، وقد محى نفسه، ولم يكن محوه نفسه ذلك محاه من النبوة، أخرجت من هذه؟ قالوا: نعم، فرجع منهم ألفان، وخرج سائرهم، فقُتِلوا على ضلالتهم، فقتلهم المهاجرون والأنصار.

وذكر فيهم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتضمنة لقتالهم، وفرح بقتلهم، وسجد لله شكرا لما رأى أباهم مقتولا، وهو ذو الثدية، بخلاف ما جرى يوم الجمل وصفين؛ فإن عليا لم يفرح بذلك، بل ظهر منه من التألم والندم ما ظهر، ولم يذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك سنة، بل ذكر أنه قاتل باجتهاده»(١).

- **مَقْتَلُ عليٍّ بن أبي طالب – رضي الله عنه – :**

لم تمر معركة النَّهْرَوان هيِّنةً على نفوس من بقي من الخوارج، بل تركت فيهم جرحا غائرا، زاده إيلاما شرُّ نفوسِهم مع مرور الأيام عليهم، فبدأوا يفكرون في طريقة للثأر ممن كانوا سببا فيما وقع لهم، ومن هنا بدأت المؤامرة على قتل عليٍّ – رضي الله عنه – .

اجتمع عبدُ الرحمنِ بن مُلْجَم، والبُرَك بن عبد الله، وعمرو بن بكر التميمي، فتذاكروا أمر الناس، وعابوا على ولاتهم، ثم ذكروا أهل النهر، فترحَّموا عليهم، وقالوا: ما نصنع بالبقاء بعدهم شيئا! إخواننا الذين كانوا دعاة الناس لعبادة ربهم، والذين كانوا لا يخافون في الله لومة لائم، فلو شرينا أنفسنا فأتينا أئمة الضلالة فالتمسنا قتلهم، فأرحنا منهم البلاد، وثأرنا بهم إخواننا! فقال ابن ملجم -وكان من أهل مصر- : أنا أكفيكم عليَّ بن أبي طالب، وقال البرك بن عبد الله: أنا أكفيكم

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٣٩٤- ٣٩٥).

معاوية بن أبي سفيان، وقال عمرو بن بكر: أنا أكفيكم عمرو بن العاص، فتعاهدوا وتواثقوا بالله لا ينكص رجل منهم عن صاحبه الذي توجه إليه حتى يقتله أو يموت دونه، فأخذوا أسيافهم، فسمّوها، واتعدوا لسبع عشرة تخلو من رمضان أن يثب كل واحد منهم على صاحبه الذي توجه إليه، وأقبل كل رجل منهم إلى المصر الذي فيه صاحبه الذي يطلب[1].

وفي ليلة مقتله رضي الله عنه، يقول ابنه محمد ابن الحنفية: «كنت أصلي تلك الليلة التي ضرب فيها عليٌّ في المسجد الأعظم، في رجال كثير من أهل المصر، يصلون قريبا من السُّدَّة، ما هم إلا قيام وركوع وسجود، وما يسأمون من أول الليل إلى آخره، إذ خرج علي لصلاة الغداة، فجعل ينادي: «أيها الناس، الصلاة الصلاة!» فما أدري أخرج من السُّدَّة فتكلم بهذه الكلمات أم لا! فنظرت إلى بريق، وسمعت: الحكم لله يا علي لا لك ولا لأصحابك، فرأيت سيفا، ثم رأيت ثانيا، ثم سمعت عليا يقول: «لا يفوتنكم الرجل»، وشد الناس عليه من كل جانب، قال: فلم أبرح حتى أُخِذ ابنُ مُلجم وأُدخِل على علي، فدخلت فيمن دخل من الناس،

(١) تاريخ الطبري (٥/ ١٤٣- ١٤٤). وانظر: الاستيعاب (٣/ ١١٢٣- ١١٢٤).

فسمعت عليًّا يقول: «النفس بالنفس، إن أنا مت فاقتلوه كما قتلني، وإن بقيت رأيت فيه رأيي» [1].

وأسند ابن عبد البر إلى عبد الله بن مالك، أنه قال: «جُمِعَ الأطباء لعليٍّ رضي الله عنه يوم جُرِح، وكان أبصرهم بالطب أثير بن عمرو

---

(١) المصدر السابق (٥/ ١٤٦).

وأما البُرك بن عبد الله، فإنه في تلك الليلة التي ضُرِب فيها عليٌّ قعد لمعاوية، فلما خرج ليصلي الغداة شدَّ عليه بسيفه، فوقع السيف في أليته، فأُخذ، فقال: إن عندي خيرا أسرُّك به، فإن أخبرتك فنافعي ذلك عندك؟ قال: نعم، قال: إن أخا لي قتل عليا في مثل هذه الليلة، قال: فلعله لم يقدر على ذلك! قال: بلى، إن عليا يخرج ليس معه من يحرسه، فأمر به معاوية فقُتِل. وبعث معاوية إلى الساعدي- وكان طبيبا- فلما نظر إليه قال: اختر إحدى خصلتين: إما أن أحمي حديدة فأضعها موضع السيف، وإما أن أسقيك شربة تقطع منك الولد، وتبرأ منها، فإن ضربتك مسمومة، فقال معاوية: أما النار فلا صبر لي عليها، وأما انقطاع الولد فإن في يزيد وعبد الله ما تقر به عيني، فسقاه تلك الشربة فبرأ، ولم يولد له بعدها، وأمر معاوية عند ذلك بالمقصورات وحرس الليل وقيام الشرطه على رأسه إذا سجد.

وأما عمرو بن بكر فجلس لعمرو بن العاص تلك الليلة، فلم يخرج، وكان اشتكى بطنه، فأمر خارجة بن حذافة، وكان صاحب شرطته، فخرج ليصلي، فشد عليه وهو يرى أنه عمرو، فضربه فقتله، فأخذه الناس، فانطلقوا به إلى عمرو يسلمون عليه بالإمرة، فقال: من هذا؟ قالوا: عمرو، قال: فمن قتلتُ؟ قالوا: خارجة بن حذافة، قال: أما والله يا فاسق ما ظننته غيرك، فقال عمرو: أردتني وأراد الله خارجة، فقدَّمه عمرو فقُتِل.

انظر: تاريخ الطبري (٥/ ١٤٩).

السكوني [١]، فأخذ أثير رئة شاة حارة، فتتبع عرقا منها، فاستخرجه فأدخله في جراحة علي، ثم نفخ العرق فاستخرجه، فإذا عليه بياض الدماغ، وإذا الضربة قد وصلت إلى أم رأسه، فقال: يا أمير المؤمنين، اعهد عهدك فإنك ميت» [٢].

ولما أيقن أمير المؤمنين بحلول أجله، استدعى ولديه الحسن والحسين، فعهد إليهما، وأوصاهما بأخيهما محمد ابن الحنفية، بعد أن ذكرهما بتقوى الله وطاعته، والعمل بما في كتابه [٣].

ثم لم ينطق بعد وصيته إلا بـ «لا إله إلا الله» حتى قُبِض رضي الله عنه، وذلك في شهر رمضان سنة أربعين من الهجرة، وغسَّله ابناه الحسن والحسين، ومعهما عبد الله أبي جعفر، وكُفِّن في ثلاثة أثواب ليس فيها قميص، وكبَّر عليه الحسن تسع تكبيرات [٤].

---

(١) وكان يقال له أثير بن عمريا، وكان صاحب كسرى يتطبب، وهو الذي ينسب إليه صحراء أثير، كما في الاستيعاب.

(٢) الاستيعاب (٣/ ١١٢٨).

(٣) تاريخ الطبري (٥/ ١٤٧).

(٤) المصدر السابق (٥/ ١٤٨).

وقد اختُلِف في موضع دفنه، فقيل: دُفِن في قصر الإمارة بالكوفة. وقيل: بل دُفِن في رحبة الكوفة. وقيل: دُفِن بنجف الحيرة: موضع بطريق الحيرة، ورُوِيَ عن أبي جعفر – الباقر – أن قبر علي رضي الله عنه جُهل موضعه (١).

واختُلِف أيضا في مبلغ سنه يوم مات، فقيل: سبع وخمسون. وقيل: ثمان وخمسون. وقيل: ثلاث وستون، وقيل: خمس وستون، وقيل غير ذلك، فالله أعلم بالصواب.

وأما مدة خلافته: فكانت أربع سنين وتسعة أشهر وستة أيام. وقيل: ثلاثة أيام. وقيل: أربعة عشر يوما (٢).

- **مناقِبُ عليٍّ بن أبي طالب – رضي الله عنه –:**

لا يكاد أحدٌ يكتب في مناقب هذا الصحابي الكبير، إلا ويتذكر قول إمام أهل السنة: أحمد بن حنبل، حين قال: «ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفضائل بالأسانيد ما جاء لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه» (٣). فهذا القول من إمام عارف بالحديث

---

(١) الاستيعاب (٣/ ١١٢٢).

(٢) انظر: تاريخ الطبري (٥/ ١٥١- ١٥٣)، الاستيعاب (٣/ ١١٢٢- ١١٢٣).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه الحاكم (كتاب معرفة الصحابة، باب ومن مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رقم ٤٥٧٢) وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٣١٧).

وأخباره، يدلُّ على كثرة الأحاديث الواردة في فضل عليٍّ، لكنه مع ذلك لا يدل على صحة هذه الأحاديث!

نعم، قد رُويت هذه العبارة عن الإمام أحمد بلفظ آخر، وهو: «ما لأحد من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثل ما لعلي رضي الله عنه»[(١)]، لكنَّ إسنادها لا يصح، وكذلك متنها أيضا. فهناك فارق بين الكلام عن ورود الأحاديث وروايتها، والكلام عن ثبوتها وصحتها.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأحمد بن حنبل لم يقل إنه صح لعلي من الفضائل ما لم يصح لغيره، بل أحمد أجل من أن يقول مثل هذا الكذب، بل نُقل عنه أنه قال: روي له ما لم يُروَ لغيره، مع أن في نقل هذا عن أحمد كلاما ليس هذا موضعه»[(٢)].

وقال في موطن آخر: «وقول من قال: صح لعلي من الفضائل ما لم يصح لغيره؛ كذب، لا يقوله أحمد ولا غيره من أئمة الحديث؛ لكن قد يقال: روي له ما لم يرو لغيره، لكن أكثر ذلك من نَقْلِ من عُلِمَ كذبُه أو خطؤُه؛ ودليل واحد صحيح المُقدِّمات سليم عن المعارضة خيرٌ من

(١) أخرجها عنه ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص: ٢١٩- ٢٢٠).

(٢) منهاج السنة (٧/ ٣٧٤).

عشرين دليلا مُقدِّماتها ضعيفة، بل باطلة، وهي معارضة بأصح منها يدل على نقيضها»[(١)].

وقال الخليلي: «قال بعض الحفاظ: تأملت ما وضعه أهل الكوفة في فضائل علي وأهل بيته، فزاد على ثلاثمائة ألف»[(٢)].

وقال الإمام الذهبي: «لم يُروَ لأحد من الصحابة في الفضائل أكثر مما رُوِيَ لعليٍّ - عليه السلام - لكنها ثلاثة أقسام: قسم صحاح وحسان، وقسم ضعاف وواهيات، وفيها كثرة، وقسم أباطيل وموضوعات، وهي كثيرة للغاية، لعلَّ بعضها ضلال وزندقة، قاتل الله من افتراها، ....، وعلي رضي الله عنه سيد كبير الشأن، قد أغناه الله تعالى أن تثبت مناقبه بالأكاذيب،....» إلى آخر كلامه[(٣)].

---

(١) المصدر السابق (٨/ ٤٢١).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٤٢٠).

(٣) تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي (ص: ١٤١).

ولم يكتف الأفَّاكون بوضع الأحاديث في مناقب عليٍّ فقط، بل راحوا ينسبون إليه ولأهل بيته ما لم يصح عنهم.

فقد أخرج البغوي في الجعديات (٢٥٥٦) والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (٨٠) – بسند صحيح – عن الإمام الشعبي أنه قال: «ما كُذِب على أحد في هذه الأمة ما كُذِب على عليٍّ رضي الله عنه».

=

والأمر كما قال الذهبي – رحمه الله – ، فقد ثبت لأمير المؤمنين عليٍّ – رضي الله عنه – من المناقب ما يُغني عن هذه الأحاديث الضعيفة والباطلة والمكذوبة، ولن أتكلم عن هذه الأحاديث الثابتة هنا، ففي ثنايا أحاديث المُستَدرَك التي تمَّ تحقيقها، والتي تأتي في الباب الثاني من هذا البحث؛ ما فيه الكفاية، فلتُنظر هناك، وليُنظر كلام العلماء عليها، وبالله التوفيق [1].

لكن مما ينبغي أن يُشار إليه هنا: أنه لكثرة هذه الأحاديث المروية في فضائل علي – رضي الله عنه – ، الثابتة وغير الثابتة، اهتم العلماء بإفراد مُصنَّفاتٍ لها، ومن هذه المُصنَّفات – على سبيل المثال – ما يلي:

١ – «خصائص علي» للإمام النَّسائي.

=

وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٤٤): ولكن ينبغي أن يعرف أنه قد كُذِب على عليٍّ وأهل بيته؛ لا سيما على جعفر الصادق، ما لم يُكذَب على غيره من الصحابة.ا.هـ

وقال في موطن آخر (٢١/ ٣٧٣): والكذب على عليٍّ كثير مشهور، أكثر منه على غيره.ا.هـ

(١) بلغ عدد أحاديث مناقب علي بن أبي طالب- رضي الله عنه - في المستدرك، والتي تم استخراجها وتحقيقها في هذا البحث: اثنين وسبعين حديثا، فانظر – على سبيل المثال – من هذه الأحاديث الثابتة في فضله: ما جاء في مُسنَد بريدة بن الحُصيب برقم (٢٥٨٩، ٤٥٧٨)، وفي مُسنَد زيد بن أرقم برقم (٤٥٧٦)، وفي مُسنَد سعد بن أبي وقَّاص برقم (٤٥٧٥) وفي مُسنَد سلمان الفارسي برقم (٤٦٤٨).

قال الحافظ ابن حجر: «وأوعب من جمع مناقبه - أي: مناقب عليٍّ - من الأحاديث الجياد: النسائي في كتاب الخصائص»[(١)].

٢- «مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب»، لابن المغازلي، أبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن الطيب بن أبي يعلى بن الجلابي.

٣- «مناقب الأسد الغالب، مُمزق الكتائب ومُظهر العجائب، ليث بن غالب، أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب» لشمس الدين بن الجزري، أبي الخير محمد بن محمد بن يوسف[(٢)].

٤- «مناقب علي بن أبي طالب» لأبي المؤيَّد موفَّق بن أحمد الخوارزمي.

٥- «مناقب علي بن أبي طالب» لأبي المعالي الفقيه، المالكي.

٦- «مناقب علي بن أبي طالب» لحافظ الدين محمد بن أحمد العجمي[(١)].

---

(١) فتح الباري (٧/ ٤٧).

وقال في الإصابة (٧/ ٢٧٦) في ترجمة علي بن أبي طالب: وقد ولَّد له الغلاة مناقب موضوعة، هو غنى عنها، وتتبع النسائي ما خُصَّ به من دون الصحابة فجمع من ذلك شيئا كثيرا بأسانيد أكثرها جياد.ا.هـ بتصرف .

(٢) وهذه الكتب الثلاثة السابق ذكرها: مطبوعة ومنشورة.

٧- «كفاية الطالب، في مناقب علي بن أبي طالب» للشيخ الحافظ: أبي عبدالله محمد بن يوسف بن محمد الكنجي، الشافعي[٢].

=

(١) ذكر هذه المُصنَّفات الثلاثة الأخيرة: حاجي خليفة، في كشف الظنون (٢/ ١٨٤٤).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٤٩٧).

المبحث الثاني: اختلاف الفِرَقِ في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وموقف أهل السنة منه

لم يَسْلَم أحدٌ من الخلفاء الراشدين الأربعة (أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي) – رضي الله عنهم –من معاداة بعض المنتسبين للإسلام، وإن كان حظهم من تلك المعاداة يتفاوت من واحد لآخر [1]. وبعضهم ابتُلي مع هذه المعاداة، بغلُوٍّ شديد في المناصرة والمحاباة. ومن أكثر الخلفاء تعرضا لهذه الابتلاءات والمتناقضات، وأكثرهم عرضة لاختلاف الفِرَق فيه؛ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب.

فقد انقسمت الفِرَق في شأنه إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول: المُفْرِطون في محبة علي وآل بيته – رضي الله عنهم – :

وهم الذين غالوا في محبة عليٍّ وآل بيته، فرفعوه فوق منزلته، وجعلوا له من الصفات والحقوق ما لم يجعلوه لغيره. وهؤلاء ليسوا على

---

(١) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤/ ٤٣٥): الخلفاء الراشدون الأربعة ابتُلُوا بمعاداة بعض المنتسبين إلى الإسلام من أهل القبلة، ولعنهم، وبغضهم، وتكفيرهم. ثُمَّ ساق أسماء الطوائف المعادية لهم، وما ناله كل خليفة من الظلم والمعاداة والبغضاء منهم. فانظر تفصيل ذلك هناك.

درجة واحدة في المغالاة والإفراط، بل هم على درجات متفاوتة، وأعلى هؤلاء من الغلاة: من جعلوا عليًّا هو الإله! وقد ظهر هؤلاء في زمن عليٍّ نفسه، وشاهدهم بعينه، وأنكر كلامهم، وردَّهم عن قولهم، فلما أَبَوْا: أحرقهم [١].

وطائفة أخرى جعلت عليا أفضل الصحابة على الإطلاق، وأولى الناس بالخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذمُّوا الشيخين (أبا بكر وعمر)، وانتقصوا من قدرهما، وزعموا أن الصحابة خانوا وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم بتولية علي الخلافة من بعده!

وأدنى هؤلاء قولا واعتقادا في علي: من حفظوا للشيخين مكانتيهما، واعترفوا بخلافتيهما، لكنهم يقدِّمون عليا على عثمان بن عفان، ويرون أنه كان أحق بالخلافة منه [٢].

---

(١) قصة إحراق علي للزنادقة والمرتدين أخرجها مختصرة: البخاري (كتاب الجهاد والسير، باب لا يعذب بعذاب الله، رقم ٣٠١٧، و كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم، رقم ٦٩٢٢) عن عبدالله بن عباس. وانظر تفصيل القصة في فتح الباري (١٢/ ٢٧٠).

(٢) انظر للمزيد عن هذه الفرق واعتقاداتها وأسمائها: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (١/ ٢٥- ٤٣)، التبصير في الدين لأبي المظفر الأسفراييني (ص: ١٢٣- ١٢٩)، الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٤/ ١٣٧- ١٤٣)، الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٤٦- ١٩٠)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ٤٣٥- ٤٣٧، ١٣/ ٣٣- ٣٦)، منهاج
=

القسم الثاني: المُفَرِّطون في محبة عليٍّ وآل بيته – رضي الله عنهم – ، المُعادون له:

وهم الذين فرَّطوا في حق عليٍّ وآل بيته، فبَخَسُوه حقه، وتجاهلوا منزلته ومناقبه وفضله، فلم يراعوا له حرمة عامة ولا خاصة. وهؤلاء أيضا على درجات متفاوتة، وأعلاهم شأنا في التفريط: من كفَّروا عليًّا، وأخرجوه عن الدين والملة!

ودونهم من خَرَجوا على حكم عليٍّ، لكنهم لم يُكفِّروه، وإنما خاصموه، وشنَّعوا عليه، وزعموا أنه ظالمٌ خالف القرآن في حكمه وفعله، ومِن ثَمَّ خرجت طائفة منهم لمحاربته!

وأدنى هذا القسم درجة: من اكتفوا ببغض عليٍّ، وأظهروا بعض اللمز والغمز في كلامهم تجاهه، لكن لم يصرحوا بانتقاصه (١).

=

السنة له (٣/ ٤٧٠- ٤٨٤)، عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام لناصر بن علي (٣/ ٩٠٥- ٩٥٠).

(١) انظر للمزيد عن هذه الفرق واعتقاداتها وأسمائها: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (١/ ٨٤- ١١٣)، التبصير في الدين لأبي المظفر الأسفراييني (ص: ٤٥- ٦٢)، الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٤/ ١٤٤- ١٤٦)، الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١١٤- ١٣٨)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٤٨١- ٤٨٣، ١٣/ ٣٠- ٣٣)، عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام لناصر بن علي (٣/ ١١٣٣- ١٢١٣).

القسم الثالث: المعتدلون المتوسِّطون في محبة عليٍّ وآل بيته – رضي الله عنهم – :

وهؤلاء هم أهل السنة والجماعة، الذين عرفوا لعليٍّ قدره، واعترفوا بعلوِّ منزلته وفضله، فأقرُّوا له بالموالاة والمحبة، ولباقي آل بيته، عملا بالأحاديث الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في فضله، وفي موالاته ومحبته، ويعترفون أيضا بأن عليًّا وآل بيته قد بُغي عليهم من بعض الطوائف، لكنهم مع ذلك يعترفون أيضا بأن هناك من غالى فيهم، لذلك فمذهب أهل السنة فيهم هو: إقرار ما لهم من حقوق، لكن بدون غُلوٍّ ولا شطط، فلا يقدمون أحدا من الصحابة – عليًّا أو غيره – على الشيخين أبي بكر وعمر، لما ثبت لهما من الفضائل التي ليست لغيرهما، وهذا هو مذهب آل البيت أيضا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والنقل الثابت عن جميع علماء أهل البيت من بني هاشم من التابعين، وتابعيهم من ولد الحسين بن علي، وولد الحسن، وغيرهما؛ أنهم كانوا يتولون أبا بكر وعمر، وكانوا يفضلونهما على علي، والنقول عنهم ثابتة متواترة» [1].

(١) منهاج السنة (٧/ ٣٩٦).

وقال الذهبي وهو يبين الاعتقاد الصحيح في عليٍّ وآل بيته: «فمولانا الإمام علي: من الخلفاء الراشدين، المشهود لهم بالجنة -رضي الله عنه- نحبه أشد الحب، ولا ندعي عصمته، ولا عصمة أبي بكر الصديق. وابناه الحسن والحسين: فسبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسيدا شباب أهل الجنة، لو استخلفا لكانا أهلا لذلك» إلى آخر كلامه هناك (١).

وأما عن المفاضلة بين عثمان وعليٍّ - رضي الله عنهما - : فإن جمهور أهل السنة والحديث على تقديم عثمان على عليّ، وهذا ما تؤيده الأحاديث والآثار والاعتبار.

قال أبو نعيم الأصبهاني وهو يعرض الأقوال في أفضلية الخلفاء الأربعة: «ومنهم من يقول: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي - رضي الله عنهم أجمعين - وذلك قول أهل الجماعة والأثر من رواة الحديث، وجمهور الأمة» (٢).

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).

(٢) الإمامة (ص: ٢٠٦).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وسائر أئمة السنة على تقديم عثمان، وهو مذهب جماهير أهل الحديث، وعليه يدل النص والإجماع والاعتبار»(١).

ومن هذه النصوص التي تدل على تفضيل عثمان على علي: قول عبد الله بن عمر: «كنا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا نعدل بأبي بكر أحدا، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نترك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، لا نفاضل بينهم»(٢).

قال الحافظ ابن حجر، مُعلِّقا على هذا الأثر: «وقد اتفق العلماء على تأويل كلام ابن عمر هذا، لما تقرر عند أهل السنة قاطبة من تقديم علي بعد عثمان، ومن تقديم بقية العشرة المبشرة على غيرهم، ومن تقديم أهل بدر على من لم يشهدها، وغير ذلك، فالظاهر أن ابن عمر إنما أراد بهذا النفي أنهم كانوا يجتهدون في التفضيل فيظهر لهم فضائل الثلاثة ظهورا بينا فيجزمون به، ولم يكونوا حينئذ اطلعوا على التنصيص»(٣). يعني: في تفضيل علي بعد عثمان.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٧٤).

(٢) تقدَّم تخريجه في المقدِّمة.

(٣) فتح الباري (٧/ ٥٨).

ويدل على هذا التفضيل أيضا: اجتماع المهاجرين والأنصار على تقديم عثمان بعد مقتل عمر بن الخطاب، ولذلك قال غير واحد من العلماء، كأيوب السختياني وأحمد بن حنبل والدارقطني: «من قدَّم عليا على عثمان: فقد أَزْرَى بالمهاجرين والأنصار»(١).

وعلَّق ابن كثير على ذلك بقوله: «وهذا الكلام حق وصدق، وصحيح ومليح»(٢).

وعلى كل حال: فليست هذه المسألة مما يُبدَّع فيها المخالف، لأن الخلاف فيها قديم، وكل له وجه، وإن كان جمهور العلماء والأئمة على تقديم عثمان، كما تقرر وتقدَّم.

يقول الذهبي: ليس تفضيل علي بغلوٍّ، ولا هو ببدعة، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين، فكل من عثمان وعلي ذو فضل وسابقة وجهاد، وهما متقاربان في العلم والجلالة، ولعلهما في الآخرة متساويان في الدرجة، وهما من سادة الشهداء - رضي الله عنهما -، ولكن جمهور

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٢٦)، منهاج السنة (٨/ ٢٢٥).

(٢) البداية والنهاية (١١/ ١٢٤).

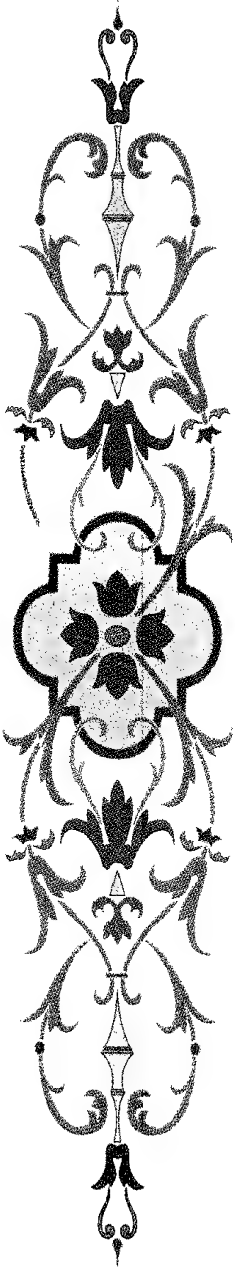
الأمة على ترجيح عثمان على الإمام علي، وإليه نذهب. والخطب في ذلك يسير، والأفضل منهما - بلا شك - أبو بكر وعمر [١].

ومما تقدَّم: نخلص إلى أن أعدل الأقوال في عليٍّ – رضي الله عنه – : أنه أفضل الصحابة بعد أبي بكر وعمر وعثمان، وأن أهل السنة يحبونه ويتولونه، ويتبرأون ممن يقعون فيه ويبغضونه، ولكنهم مع ذلك لا يرفعونه فوق منزلته، ولا يدَّعون له – أو لغيره من الصحابة – العصمة. والله تعالى أعلم.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٥٧ – ٤٥٨)،بتصرف

وانظر للمزيد في تلك المسألة: معالم السنن للخطابي (٤/ ٣٠٢- ٣٠٣)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ٤٢٥- ٤٣٠)، فتح الباري لابن حجر (٧/ ١٦- ٢٠)، لوائح الأنوار السنية للسفاريني (٢/ ١٣- ١٨).



الفَصْلُ الثَّانِي

ويشتمل على مَبحثَيْن:

المبحث الأول: تَرْجمَةُ الحاكِمِ - رَحِمَه الله -

المبحث الثاني: التَّعْرِيفُ بكِتَابه «المُسْتَدْرَك»

المبحث الأول: تَرْجمةُ الحاكِم - رحمه الله - (١)

• اسمُهُ وكُنْيتُه:

هو: مُحَمَّد بن عبدالله بن مُحَمَّد بن حَمْدُوَيْه بن نُعَيْم بن الحَكَم، أبو عبدالله، المعروف بابن البَيِّع(٢)، الضَّبِّيُّ، الطَّهْمانيُّ، النَيْسابُوريُّ، الشَّافعيُّ.

(١) هناك اثنان من أهل الحديث اشتُهرا بلقب الحاكم: أحدهما أبو أحمد الحاكم الكبير، وهو محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي، صاحب كتاب الكنى، له ترجمة في سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٧١)، وغيره، والثاني صاحبنا (صاحب هذه الترجمة، وهو تلميذ الأول)، وترجمته في الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣ / ٨٥١)، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور للصريفيني (ص: ١٥- ١٧)، تاريخ بغداد (٣/ ٥٠٩- ٥١١)، الأنساب للسمعاني (١/ ٤٣٢)، تبيين كذب المفتري لابن عساكر (ص: ٢٢٧)، طبقات الشافعية لابن الصلاح (١/ ١٩٩)، تاريخ الإسلام (٢٨/ ١٢٢- ١٣٣)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٢- ١٧٨)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٢)، ميزان الاعتدال (٣/ ٦٠٨)، البداية والنهاية (١٥/ ٥٦٠- ٥٦٢)، طبقات الشافعية للإسنوي (١/ ٤٠٥)، طبقات الشافعية لابن هداية الله (ص: ١٢٣)، طبقات علماء الحديث (٣/ ٢٣٧)، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٤ / ١٥٥- ١٧١)، غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ١٨٤- ١٨٥)، لسان الميزان (٧/ ٢٥٦)، التنكيل (٢ / ٦٨٨)، وغير ذلك.

(٢) قال السمعاني في الأنساب (١ / ٤٣٢): البَيِّع: بفتح الباء الموحدة وكسر الياء المشددة آخر الحروف وفي آخرها العين المهملة، هذه اللفظة لمن يتولى البياعة والتوسط في الخانات بين البائع والمشتري من التجار للأمتعة، واشتهر بهذه النسبة الحاكم أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي النيسابوري، المعروف بابن البيع.

قال عبدالغافر الفارسي: «يُقال له: الضَّبِّي لأنَّ جَدَّ جدته عيسى بن عبدالرحمن بن سليمان الضبي، وأم عيسى بن عبد الرحمن متويه بنت إبراهيم بن طهمان الزاهد الفقيه، فلذلك يُقال له: الطَّهْمانيّ»(١).

• شُهرتُه:

اشتُهِر قديمًا في زمنه بابن البَيِّع، ثم أصبح مشهوراً عند المتأخرين بأبي عبدالله الحاكِم النَيْسابُوري.

• لَقَبُه:

لُقِّبَ بالحاكِم لتولِّيه القضاء، بخلاف ما اشتُهر عند بعض المتأخرين من أنَّ لقب الحاكِم لقبٌ من ألقاب الحديث مثل الحافظ، والمتقن، وأمير المؤمنين في الحديث؛ فهذا خطأ، بل الصواب أن الحاكِم لقب لمن تولى القضاء.

ولُقِّب أيضاً بالحافظ لقوة حفظه، ولذلك إذا قال البيهقي: «حدثنا أبو عبدالله الحافظ»؛ فإنه يعني شيخه الحاكِم .

• مَوْلِدُهُ:

وُلِد يوم الاثنين، الثالث من شهر ربيع الأول، سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، بِنَيْسابُور.

---

(١) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور للصريفيني (ص: ١٥ - ١٧).

• طَلَبُه للعلم وجُهُودُه في حِفظ السُنَّة:

أوَّلاً: عِلمُه بالقراءات:

قال عبدالغافر الفارسي: «قرأ القرآن بخُراسان والعراق على قُرَّاء وقته» (١).

وقال الذَّهبيّ: «وقد قرأ بالروايات على ابن الإمام، ومُحمَّد بن أبي منصور الصرام، وأبي علي بن النقار مقرئ الكوفة، وأبي عيسى بكار مقرئ بغداد» (٢).

وترجم له ابن الجزري في طبقات القراء ، وقال: «أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن إسماعيل الصرام، وأبي بكر مُحمَّد بن العباس بن الإمام بخُراسان، وأبي عيسى بكار بن مُحمَّد ببغداد، وأبي علي النقار بالكوفة، ومُحمَّد بن الحسين بن أيوب النوقاني، وأبي الحسن مُحمَّد بن مُحمَّد بن الحسن الكازري» (٣).

(١) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور للصريفيني (ص: ١٥ - ١٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٥).

(٣) طبقات القراء (٢/ ١٨٥).

ثانياً: عِلمُه بالفِقه:

قال الذَّهبيّ: «تفقَّه على أبي علي بن أبي هريرة، وأبي الوليد حسَّان بن مُحمَّد، وأبي سهل الصعلوكي»(١).

وقال ابن الجزري: «أتقن الفقه للشافعي»(٢).

وعَدَّه ابنُ الصلاح، وابنُ السُبكي، وابنُ قاضي شهبة، والإسنوي، وابنُ هداية الله؛ في فقهاء الشافعية، وذلك في طبقاتهم.

ثالثاً: رَحَلاتُه:

كان أول سماعه في سنة ثلاثين وثلاث مِئَة، أي وعمره تسع سنوات، وهذا يدلُّ على تبكيره في طلب الحديث.

قال عبدالغافر الفارسي: «رحل إلى العراق أوَّلاً سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة، وإلى بلاد خُراسان سنة ثلاث وأربعين»(٣).

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٥). وانظر المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص: ١٥-١٧).

(٢) طبقات القراء (٢/ ١٨٥).

(٣) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور للصريفيني (ص: ١٥- ١٧).

قال الخليلي: «وله إلى العراق والحجاز رحلتان: ارتحل إليها سنة ثمان وستين في الرحلة الثانية»(١).

وقال الخطيب: «قدم بغداد في شبيبته، فكتب بها عن أبي عمرو بن السماك، وأحمد بن سلمان،.... ورحل إلى الأمصار والأقطار في طلب العلم، فجال خُراسان التي هي المنطقة التي يعيش فيها فدخل مرو، والري وغيرها من بلاد خُراسان، وأيضًا بلاد ما وراء النهر في بُخارى وسمرقند، وما جاورها، وإلى بلدان أخرى كثيرة متعددة فله رحلة واسعة، كما يظهر من تعدُّدِ مشايخه، وتنوُّعِ بلدانهم، واختلافها» (٢).

رابعاً: شُيُوخُه:

قال عبدالغافر الفارسي: «روى عن ألف شيخ أو أكثر من أهل الحديث، واختص بصحبة إمام وقته: أبي بكر مُحمَّد بن إسحاق بن أيوب الصبغي، فكان في الخواص عنده والمرموقين، وكان يراجعه في السؤال عن الجرح والتعديل، وعلل الحديث، ويُقدِّمه على أقرانه»(٣).

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/ ٨٥١).

(٢) تاريخ بغداد (٣/ ٥٠٩- ٥١١).

(٣) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور للصريفيني (ص: ١٥- ١٧).

وقال الخطيب: «قدم بغداد في شبيبته فكتب بها عن أبي عمرو بن السماك، وأحمد بن سلمان النجاد، وأبي سهل بن زياد، ودعلج بن أحمد، ونحوهم من الشيوخ، ثم وردها وقد علت سِنُّه فحدث بها عن أبي العباس الأصم، وأبي عبدالله بن الأخرم، وأبي علي الحافظ، ومُحمَّد بن صالح بن هانئ، وغيرهم من شيوخ خُراسان»[١].

وقال الخليلي: «سمع مُحمَّد بن يعقوب الأخرم، ومُحمَّد بن يعقوب الأصمّ، والحسن بن يعقوب العدل، فمن بعدهم من شيوخ نَيْسابُور، حتى روى عن من عاش بعده لسعة علمه، وسمع بمرو: المحبوبي، والقاسم السياري، والحسن بن مُحمَّد الحليمي، وعلي بن مُحمَّد بن حبيب، فمن بعدهم، وببخارى: أحمد بن سهل الفقيه، وخلفا الخيام، فمن بعدهما، وبنَيْسابُور: مُحمَّد بن عبدالله الجوهري، (وهو: الشافعي، صاحب «الغيلانيات») وأقرانه، وبالري: إسماعيل بن مُحمَّد الصياد، وبهمذان: ابن حمدان الجلاب، وببغداد: ابن السَّماك، والنجَّاد، وابن درستويه، والعباداني، وبالكوفة: علي بن مُحمَّد بن عقب، وابن أبي دارم، وبمكة: الفاكِهِيّ، ومُحمَّد بن علي بن عبد الحميد الأدمي، وغيرهم»[٢].

وقال الذَّهبيّ: «تصانيفه المشهورة تطفح بذكر شيوخه».

---

(١) تاريخ بغداد (٣/ ٥٠٩- ٥١١).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/ ٨٥١).

وقال أيضاً: «طلب هذا الشأن في صغره بعناية والده وخاله، وأول سماعه كان في سنة ثلاثين، وقد استملى على أبي حاتم بن حبان (صاحب الصحيح) في سنة أربع وثلاثين، وهو ابن ثلاث عشرة سنة.

ولحق الأسانيد العالية بخُراسان والعراق وما وراء النهر، وسمع من نحو ألفي شيخ، ينقصون أو يزيدون، فإنه سمع بنَيْسابُور وحدها من ألف نفس، وارتحل إلى العراق وهو ابن عشرين سنة، فقدم بعد موت إسماعيل الصفار بيسير.

وحدَّث عن: أبيه، وكان أبوه قد رأى مسلما صاحب الصحيح، وعن مُحَمَّد بن علي المذكر، ومُحَمَّد بن يعقوب الأصم، ومُحَمَّد بن يعقوب الشيباني ابن الأخرم، ومُحَمَّد بن أحمد بن بالويه الجلاب، وأبي جعفر مُحَمَّد بن أحمد بن سعيد الرازي صاحب ابن واره، ومُحَمَّد بن عبدالله بن أحمد الصفار، وصاحبي الحسن بن عرفة: علي بن الفضل الستوري، وعلي بن عبدالله الحكيمي، ومُحَمَّد بن أحمد بن محبوب - مُحَدِّث مَرْو - ، وأبي عليٍّ الحُسَيْن بن عليٍّ النَيْسابُوريِّ الحافظ، وحاجب بن أحمد الطُّوْسِيّ - لكن عُدم سَماعُه مِنْهُ - ، وأبي بكر النَّجَّاد، وعبد الباقِي بن قانع، وعبد الرَّحمن بن حَمْدَان الجَلاَّب - شيخ هَمَذَان - ، وأمم سواهم.

وأخذ فنون الحديث عن: أبي علي الحافظ، والجِعابي، وأبي أحمد الحاكِم، والدَّارقُطنيّ، وعدة»[١].

وقال ابن السُبكي: «شيوخه الذين سمع منهم بنَيْسابُور وحدها نحو ألف شيخ، وسمع بغيرها من نحو ألف شيخ أيضا، وكتب عن غير واحد أصغر مِنه سِنًّا وسَنَدَاً»[٢].

وله عناية بالغة بالدَّارقُطنيّ؛ فقد سأله عن مجموعة من الرواة، جرحا وتعديلا، وهذه السؤالات دُوِّنت واشتُهِرت عنه، وهي مطبوعة الآن باسم: « سؤالات الحاكِم للدار قطني».

خامساً: تَلامِيذُه:

قال عبدالغافر الفارسي: «آخر من روى عنه الحديث بنَيْسابُور: أبو بكر بن خلف الشيرازي»[٣].

وقال الخطيب: «رَوَى عنه الدَّارقُطنيّ، وحدثنا عنه: مُحَمَّد بن أبي الفوارس، والقاضي أبو العلاء الواسطي، وغيرهما. وكان ثِقَة»[٤].

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٤- ١٧٨).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٤ / ١٥٥).

(٣) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور للصريفيني(ص: ١٥- ١٧).

(٤) تاريخ بغداد (٣/ ٥٠٩- ٥١١).

وقال الذَّهبيّ: «حَدَّثَ عنه: الدَّارقُطنيّ - وهو من شيوخه -، وأبو الفتح بن أبي الفوارس، ومُحمَّد بن أحمد بن يعقوب، وأبو ذر الهروي، وأبو يعلى الخليلي، وأبو بكر البيهقي[1]،... وخَلْقٌ سواهم.

وقد أخذ عنه من شيوخه: أبو إسحاق المُزكي، وأحمد بن أبي عثمان الحيري، ورأيت عجيبة وهي: أنَّ مُحدِّثَ الأندلس، أبا عمر الطلمنكي، قد كتب كتاب «علوم الحديث» للحاكم في سنة تسع وثمانين وثلاث مائة، عن شيخ سماه، عن رجل آخر، عن الحاكِم.

وقد صَحِبَ الحاكِم من مشايخ الطريق: إسماعيل بن نجيد، وجعفرا الخلدي، وأبا عثمان المغربي»[2].

ومن تلامذته أيضًا: السِّجْزِي، صاحب السؤالات المطبوعة عن الحاكِم.

سادساً: مُصَنَّفاتُه:

قال عبد الغافر الفارسي: «أخذ في التصنيف سنة سبع وثلاثين وثلثمائة – أي: وعمره ست عشرة سنة - فاتَّفق له من التصانيف ما لعله

---

(١) وهو أشهر تلامذته، قال الذهبي في السير (١٨ / ١٦٦): عِنده عن الحاكِم وِقْرُ بعيرٍ أو نحو ذلك.ا.هـ

يعني: سمع منه ما يساوي حمل بعير من الكتب، وقد أكثر من الرواية عنه في كتبه.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٤- ١٦٦).

يبلغ قريبا من ألف جزء من تخريج الصحيحين، والعلل، والتراجم والأبواب، والشيوخ»[(١)].

وقال الخليلي: «بلغت تصانيفه الكتب الطوال، والأبواب، وجَمع الشيوخ المكثرين والمقلين، قريبا من خمسمائة جزء، ويستقصي في ذلك، يؤلِّف الغَثَّ والسمين، ثم يتكلم عليه فيُبيِّن ذلك»[(٢)].

ومن هذه المُصَنَّفات:

١- تاريخ نَيْسابُور:

قال الحاكِم للخليلي: «أَعلَمُ بأنَّ خُراسان وما وراء النهر، لكل بلدة تاريخ صنَّفه عالمٌ منها، ووجدت نَيْسابُور مع كثرة العلماء بها لم يُصنِّفوا فيه شيئا، فدعاني ذلك إلى أن صنَّفتُ «تاريخ النَيْسابُوريين»[(٣)]. فتأمَّلتُه، ولم يسبقه إلى ذلك أحد»[(٤)].

---

(١) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور للصريفيني (ص: ١٥- ١٧).

وقد ذكر الذهبي في السير (١٧/ ١٧٠) هذا النص، وفيه زيادة: ثم المجموعات، مثل: معرفة علوم الحديث، ومستدرك الصحيحين، وتاريخ النيسابوريين، وكتاب مزكي الأخبار، والمدخل إلى علم الصحيح، وكتاب الإكليل، وفضائل الشافعي، وغير ذلك.ا.هـ

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/ ٨٥١).

(٣) قال الدكتور فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي (١/ ٤٥٦): كان يتكون من ١٢ جزءا، كما ذكر البيهقي (تاريخ بيهق ٢١)، وكان هذا الكتاب مُرتَّبا على حروف المعجم، ويضم تراجم لصحابة الرسول صلى الله عليه وسلم، وللشخصيات البارزة في نيسابور إلى سنة ٣٨٠ هـ.ا.هـ

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/ ٨٥١).

وقال الخطيب: «حدثني بعض أصحابنا، عن أبي الفضل بن الفلكي الهمذاني، وكان رحل إلى نَيْسابُور وأقام بها، أنه قال: كان كتاب «تاريخ النَيْسابُوريين» الذي صنَّفه الحاكِم أبو عبدالله بن البَيِّع أحد ما رحلت إلى نَيْسابُور بسببه» [1].

وقال ابن السُبكي: «وهو عندي أعود التواريخ على الفقهاء بفائدة، ومن نظره عرف تفنُّنَ الرجل في العلوم جميعها» [2].

٢- الإِكْلِيل:

وهو كتاب في أَيَّام النَّبِيّ صَلَّى الله عليه وسلَّم، وأزواجِه وأحاديثه، صَنَّفَه لأَبي عَلِيٍّ بنِ سَيْمَجُور، وقال الخليلي: «لَمْ أَرَ أَحداً رتَّب ذلك التَّرتيب» [3].

٣- مَعْرِفَةُ علوم الحَدِيْث:

وهو كتاب مشهور، ومن أوائل كتب مصطلح الحديث وعلومه، ومِنْ أَجَلِّهَا.

٤- المُستَدرَك:

---

(١) تاريخ بغداد (٣/ ٥٠٩- ٥١١).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ١٥٥).

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث(٣/ ٨٥١).

وهو أشهر مصنفات هذا الإمام.

٥- مُزكِّي الأَخْبَار.

٦- المدخل إِلَى علم الصَّحِيْح.

٧-فَضَائِل الشَّافِعِيّ.

٨- سؤالاته للدار قطني.

٩، ١٠- سؤالات مسعود السِّجْزِي له، وأسئلة البغداديين له، وهما كتابان طُبعا في كتاب واحد.

١١- فضائل فاطمة الزهراء.

١٢- الأربعين.

هذه مجمل مُصنَّفات الحاكِم التي بلغتنا أو وصلت إلينا، وله كتب أخرى مفقودة، لا يُعلم عنها شيء (١).

سابعاً: عِلمُه بالحديث وثناءُ أهلِ العلم عليه:

لقَّبَه غير واحد بالحافظ، وكان أول سماعه في سنة ثلاثين وثلاث مِئَة، أي وعمره تسع سنوات، وهذا يدل على تبكيره في طلب الحديث.

---

(١) انظر: طبقات الشافعية لابن الصلاح (١/ ١٩٩، ٢٠٠).

قال الحاكِم في تاريخه: «ذكرنا يوما ما روى سليمان التيمي، عن أنس، فمررت أنا في الترجمة، وكان بحضرة أبي علي الحافظ وجماعة من المشايخ، إلى أن ذكرت حديث «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن». فحمل بعضهم علي، فقال أبو علي: لا تفعل، فما رأيت أنت ولا نحن في سِنِّه مثله، وأنا أقول: إذا رأيته رأيت ألف رجل من أصحاب الحديث»(١).

وقال عبدالغافر الفارسي: «إمام أهل الحديث في عصره والعارف به حق معرفته، وبيته بيت الصلاح والورع.

اختص بصحبة إمام وقته أبي بكر مُحمَّد بن إسحاق بن أيوب الصبغي، فكان في الخواص عنده والمرموقين، وكان يراجعه في السؤال عن الجرح والتعديل، وعلل الحديث، ويقدمه على أقرانه، وأدَّى اختصاصه به إلى اعتماده عليه في أمور مدرسته دار السنة، وفوَّض إليه تولية أوقافه، واستضاء برأيه في أموره؛ اعتمادا على حسن ديانته، ووفور أمانته.

وجرت له مذاكرات ومحاورات مع الحفاظ والأئمة من أهل الحديث؛ مثل: أبي بكر بن الجِعابي بالعراق، وأبي علي الحافظ الماسرجسي الذي كان أحفظ أهل زمانه»(٢).

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٦).

(٢) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور للصريفيني (ص: ١٦).

وقال أيضا: «ولقد سمعت مشايخنا يذكرون أيامه، ويحكون أن مُقدَّمِي عصره مثل: أبي سهل الصعلوكي، والإمام ابن فورك، وسائر الأئمة؛ يقدمونه على أنفسهم، ويراعون حق فضله، ويعرفون له الحرمة الأكيدة».

ثم أطنب عبد الغافر في نحو ذلك من تعظيمه، وقال: «هذه جمل يسيرة، هي غيض من فيض سيره وأحواله، ومن تأمل كلامه في تصانيفه، وتصرفه في أماليه، ونظره في طرق الحديث، أذعن بفضله، واعترف له بالمزية على من تقدمه، وإتعابه من بعده، وتعجيزه اللاحقين عن بلوغ شأوه، وعاش حميدا، ولم يُخَلِّف في وقته مثله»[١].

وقال الخليلي: «رأيته في كل ما ألقي عليه بحرا لا يعجزه عنه».

وقال: له إلى العراق والحجاز رحلتان، ارتحل إليها سنة ثمان وستين في الرحلة الثانية، وذاكر الحفاظ والشيوخ، وكتب عنهم أيضا، وناظر الدارقطني فرضيه، وهو ثقة واسع العلم، بلغت تصانيفه الكتب الطوال والأبواب، وجمع الشيوخ المكثرين والمقلين قريبا من خمسمائة جزء، ويستقصي في ذلك، يؤلِّف الغث والسمين، ثم يتكلم عليه فيُبيِّن ذلك».

وقال: «وكنت أسأله عن الضعفاء الذين نشأوا بعد الثلاثمائة بنيسابور، وغيرها من شيوخ خراسان، وكان يبين من غير محاباة».

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٠- ١٧١).

وقال أيضا: «عالم عارف، واسع العلم، ذو تصانيف كثيرة، لم أر أوفى منه» (١).

وقال الخطيب: «كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مُصنَّفات عدَّة... وكان ثقة» (٢).

وقال ابن الصلاح: «الحافظ الذي لا يستغنى عن تصانيفه في الحديث وعلمه» (٣).

وقال السمعاني: «كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ والفهم، وله في علوم الحديث وغيرها مصنفات حسان» (٤).

وقال ابن السُبكي: «كان إماما جليلا، وحافظا حفيلا، اتُّفِق على إمامته، وجلالته، وعِظَمِ قَدْره»(٥).

وذكره الذَّهبيّ في المعين في طبقات المحدثين، ولقبه بـ «الحافظ» (٦).

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣ / ٨٥٣).

(٢) تاريخ بغداد (٣/ ٥٠٩).

(٣) طبقات الشافعية (١/ ١٩٨).

(٤) الأنساب (١/ ٤٣٢).

(٥) طبقات الشافعية الكبرى (٤ / ١٥٦).

(٦) المعين في طبقات المحدثين (رقم ١٣٤٠).

ونقل الإجماع على صدقه، ومعرفته بعلوم الحديث [١].

وقال عنه: «الإمام، الحافظ، النَّاقد، العلَّامة، شيخ المحدثين، صاحب التصانيف».

وقال عنه: «صَنَّفَ وَخَرَّجَ، وَجَرَح وَعدَّل، وَصحَّح وَعلَّل، وكان من بُحور العِلْمِ.

قال أبو حازم عمر بن أحمد العبدوي الحافظ: سمعت الحاكِم أبا عبدالله إمام أهل الحديث في عصره يقول: شربتُ ماء زمزم، وسألت الله أن يرزقني حسن التصنيف.

قال العبدوي وسمعت أبا عبدالرحمن السُّلَمِي يقول: كتبتُ على ظهر جزء من حديث أبي الحسين الحجاجي: الحافظ، فأخذ القلم، وضرب على الحافظ، وقال: أيش أحفظ أنا؟ أبو عبدالله بن البياع أحفظ مني، وأنا لم أر من الحفاظ إلا أبا علي النيسابوري، وأبا العباس بن عقدة.

وسمعت السُّلَمِي يقول: سألت الدارقطني: أيهما أحفظ: ابن منده أو ابن البَيِّع؟ فقال: ابن البَيِّع أتقن حفظا.

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٦٠٨).

قال أبو حازم: أقمت عند أبي عبد الله العصمي قريبا من ثلاث سنين، ولم أر في جملة مشايخنا أتقن منه ولا أكثر تنقيرا، وكان إذا أشكل عليه شيء، أمرني أن أكتب إلى الحاكِم أبي عبد الله، فإذا ورد جواب كتابه، حكم به، وقطع بقوله.

وسمعت مشيختنا يقولون: كان الشيخ أبو بكر بن إسحاق وأبو الوليد النَيْسابُوري يرجعان إلى أبي عبد الله الحاكِم في السؤال عن الجرح والتعديل وعلل الحديث وصحيحه وسقيمه.

وقال ابن طاهر: سألت سعد بن علي الحافظ عن أربعة تعاصروا: أيهم أحفظ؟ قال: من؟ قُلتُ: الدارقطني، وعبد الغني، وابن منده، والحاكِم. فقال: أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل، وأما عبد الغني فأعلمهم بالأنساب، وأما ابن منده فأكثرهم حديثا مع معرفة تامة، وأما الحاكِم فأحسنهم تصنيفا» [١].

وقال ابن عبد الهادي: «الحافظ الكبير، شيخ أهل الحديث في عصره» [٢].

وقال ابن كثير: «كان من أهل العلم والحفظ والحديث،... ومن أهل الدين والأمانة والصيانة، والضبط، والتجرد، والورع» [١].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٤- ١٧٨).

(٢) طبقات علماء الحديث (٣/ ٢٣٧).

وقال ابن الجزري: «برع في فنون الحديث،... كان إماماً ثقة صدوقاً»(٢).

وغير ذلك كثير من عبارات المدح والتبجيل لهذا الإمام العظيم.

● **وفاته:**

قال عبد الغافر الفارسي: «مضى إلى رحمة الله، ولم يُخلِّف في وقته مثله، في صفر يوم الثلاثاء منه، سنة خمس وأربع مائة»(٣).

وقال الخطيب البغدادي: «حدثني الأزهري ، ومُحَمَّد بن يحيى بن إبراهيم المزكي قالا: مات أبو عبد الله بن البَيِّع بنَيْسابُور في سنة خمس وأربع مِئَة، قال مُحَمَّد: في صفر»(٤).

فتوفي عن أربع وثمانين سنة.

وقال الخليلي: «توفي سنة ثلاث وأربعمائة»(٥).

لكنَّ هذا القول ضعَّفه الذَّهبيّ، وابن السُبكي.

=

(١) البداية والنهاية (١١ / ٤٠٩).

(٢) غاية النهاية (١ / ٣٥٨).

(٣) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور للصريفيني (ص: ١٥- ١٧).

(٤) تاريخ بغداد (٣/ ٥٠٩- ٥١١).

(٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/ ٨٥١).

وقال الذَّهبيّ: «روى أبو موسى المديني: أن الحاكِم دخل الحمام، فاغتسل، وخرج، وقال: آه. وقُبِضت روحه وهو متزر لم يلبس قميصه بعد، ودُفن بعد العصر يوم الأربعاء، وصلَّى عليه القاضي أبو بكر الحيري.

قال الحسن بن أشعث القرشي: رأيت الحاكِم في المنام على فرس في هيئة حسنة وهو يقول: النجاة. فقُلتُ له: أيها الحاكِم! في ماذا؟ قال: في كِتْبَة الحديث»[(١)].

• ما أُخِذَ عليه:

مع اعتراف العلماء للحاكم بالفضل والمكانة في علوم الحديث، إلا أنه طُعِن فيه ببعض الأمور التي لا بُدَّ من بيانها، ومن أهمها:

١- نسبته إلى الغلو في محبة آل البيت:

قال الخطيب: كان ابن البَيِّع يميل إلى الغلو، فحدثني أبو إسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد الأرموي بنَيْسابُور، وكان شيخا صالحا فاضلا عالما، قال: جمع الحاكِم أبو عبد الله أحاديث زعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم، يلزمهما إخراجها في صحيحيهما، منها: حديث

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٤- ١٧٨).

«الطائر» (١)، و «من كنت مولاه فعلي مولاه» (٢)؛ فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك، ولم يلتفتوا فيه إلى قوله، ولا صوَّبوه في فعله (٣).

قال ابن السُبكي – بعد ذكره لهذا الكلام –: الخطيب ثقة ضابط، فتأملتُ – مع ما في النفس من الحاكِم من تخريجه حديث «الطير» في المُستَدرَك، وإن كان خرَّج أشياء غير موضوعة لا تعلق لها بتشيُّع ولا غيره – فأوقع الله في نفسي أن الرجل كان عنده مَيْلٌ إلي علي رضي الله عنه، يزيد على الميل الذي يُطلب شرعاً، ولا أقول: إنه ينتهي إلى أن يضع من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فإني رأيته في كتابه «الأربعين» عقد باباً لتفضيل أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، واختصهم من بين الصحابة، وقدَّم في المُستَدرَك ذكر عثمان على علي رضي الله عنهما،... وأنا أُجوِّز أن يكون الخطيب إنما يعني بالميل إلى ذلك، ولذلك حكم بأن الحاكِم ثقة، ولو كان يعتقد فيه غُلُواً لجرحه به، لا سيما على مذهب من يرى رد رواية المبتدع مطلقا، فكلام الخطيب عندنا يقرب من الصواب(٤).

(١) حديث الطائر، أو الطير، يأتي تخريجه والكلام عليه إن شاء الله في مُسنَد أنس بن مالك، برقم (٤٦٥٠).

(٢) يأتي تخريجه والكلام عليه إن شاء الله في مُسنَد زيد بن أرقم، برقم (٤٥٧٦).

(٣) تاريخ بغداد (٣/ ٥٠٩) بتصرف.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (٤ / ١٦٧) بتصرف.

وقال الذَّهبيّ: كان من بحور العلم على ميل قليل فيه [1].

وقال أيضا: «قال أبو نعيم الحداد: سمعت الحسن بن أحمد السمرقندي الحافظ، سمعت أبا عبد الرحمن الشاذياخي الحاكِم يقول: كنا في مجلس السيد أبي الحسن، فسُئِل أبو عبد الله الحاكِم عن حديث الطير؛ فقال: لا يصح، ولو صحَّ لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي صلى الله عليه وسلم».

قال الذهبي مُعلِّقا: «فهذه حكاية قوية، فما باله أخرج حديث الطير في المُستَدرَك؟ فكأنه اختلف اجتهاده».

وقال: أنبأني أحمد بن سلامة، عن محمد بن إسماعيل الطرسوسي، وذكر عن ابن طاهر: أنه سأل أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي، عن أبي عبد الله الحاكِم فقال: ثقة في الحديث، غال خبيث.

قُلتُ (الذَّهبيّ): كلا ليس هو غاليا، بل يتشيُّع [2].

قال ابن طاهر: قد سمعت أبا محمد بن السمرقندي يقول: بلغني أن مستدرك الحاكِم ذُكر بين يدي الدارقطني، فقال: نعم، يُستدرَك عليهما حديث الطير! فبلغ ذلك الحاكِم، فأخرج الحديث من الكتاب.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٥) بتصرف.

(٢) قال ابن عبد الهادي في طبقات علماء الحديث (٣/ ٢٤٢): الحاكم ليس بغال، وهو مُعَظِّم للشيخين، بل هو شيعي فقط.ا.هـ بتصرف

قُلتُ (الذَّهبيّ): هذه حكاية منقطعة، بل لم تقع فإن الحاكِم إنما أَلَّف المُستَدرَك في أواخر عمره بعد موت الدارقطني بمدة [1]، وحديث الطير في الكتاب لم يُحوَّل منه، بل هو أيضا في جامع الترمذي.

قال ابن طاهر: ورأيت أنا حديث الطير جمع الحاكِم بخطه في جزء ضخم، فكتبته للتعجب .

وقال ابن طاهر أيضا: كان شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنُّنَ في التقديم والخلافة، وكان منحرفا غاليا، عن معاوية رضي الله عنه وعن أهل بيته، يتظاهر بذلك ولا يعتذر منه، فسمعت أبا الفتح

(١) قال الشيخ سعد الحميد في مناهج المحدثين (ص: ١٧٨): قد أدهشني قول الذهبي: «ألف الحاكم المستدرك بعد وفاة الدارقطني بمدة»، والدارقطني-رحمه الله-توفي سنة ٣٨٥هـ. وهذا الذي ذكره الذهبي هو الذي جرى عليه الحافظ ابن حجر، حين قال معتذرا عن الحاكم: «إنه ألف المستدرك علي كبر سنه في أواخر عمره».

ولكن في الافتتاحية التي افتتح بها الحاكم «المستدرك» يقول الراوي للمستدرك عن الحاكم: إن الحاكم أملي علينا في سنة ٣٧٣هـ، ففي هذه السنة لم يكن الحاكم في أواخر عمره، إنما كان عمره نحو خمسين عاماً، وهذا عمر معقول جداً، فهذه السن تعتبر منتهى القوة، فلم يكن ألفه -كما يقال- في أواخر عمره بعد ما ضعفت قواه.

فعلى كل حال- إما أن يكون الذهبي وابن حجر لم يطلعا علي تاريخ إملاء الحاكم -رحمه الله - لهذا الكتاب، وإما أن يكون ما ذكر في النسخة خطأً، والعلم عند الله جلَّ وعلا.اهـ

وقال الدكتور عبد الله مراد في كتابه تعليقات على ما صححه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي (ص: ٢٦) – بعد ذكره لكلام الحافظ -: لكن بدأ الحاكم كما في الصفحة الأولى من المجلد الأول إملاء الكتاب في المحرم سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة، فهذا يعارض ما تقدم، وهذا قبل موته بثلاث وثلاثين سنة، لكن لا مانع إن طالت مدة التصنيف، فلم يتم الكتاب إلا في آخر عمره، فأعجلته المنية قبل أن ينقح الكتاب. والله أعلم

سمكويه بهراة، سمعت عبد الواحد المليحي، سمعت أبا عبد الرحمن السلمي يقول: دخلت على الحاكِم وهو في داره، لا يمكنه الخروج إلى المسجد من أصحاب أبي عبد الله بن كرام، وذلك أنهم كسروا منبره، ومنعوه من الخروج. فقُلتُ له: لو خرجت وأمليت في فضائل هذا الرجل حديثا، لاسترحت من المحنة. فقال: لا يجيء من قلبي، لا يجيء من قلبي»[١].

قال ابن السُبكي: «الغالب على ظني أنَّ ما عُزِي إلى أبي عبد الرحمن السُّلَمِي كذبٌ عليه، ولم يبلغنا أن الحاكِم ينال من معاوية ولا يُظنُّ ذلك فيه، وغاية ما قيل فيه: الإفراط في ولاء علي رضي الله عنه، ومقام الحاكِم عندنا أجلُّ من ذلك»[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - في معرض رده لحديث الطير-: تشيُّعه و تشيُّع أمثاله من أهل العلم بالحديث، كالنسائي، وابن عبد البرِّ، و أمثالهما؛ لا يبلغ إلى تفضيله عليّ على أبي بكر و عمر، فلا يعرف في علماء الحديث من يفضله عليهما، بل غاية المتشيُّع منهم أن يفضله على عثمان، أو يحصل منه كلام أو إعراض عن ذكر محاسن من قاتله، و نحو ذلك، لأن علماء الحديث قد عصمهم و قيدهم ما يعرفون من الأحاديث

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٤- ١٧٦).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٤ / ١٦٣).

الصحيحة الدالة على أفضلية الشيخين، ومن غلا ممن له نوع اشتغال بالحديث، كابن عقدة، و أمثاله، فهذا غايته أن يجمع ما يروى في فضائله من المكذوبات، والموضوعات، لا يقدر أن يدفع ما تواتر من فضائل الشيخين»[1].

يتلخَّصُ مما سبق أن أهم الأسباب التي دعت بعض العلماء إلى وصف الحاكِم بالغلو؛ هي:

١- عدم ذكره لبعض خصوم علي من الصحابة، رضوان الله عليهم أجمعين، في كتاب «معرفة مناقب الصحابة» من المُستَدرَك، كمعاوية.

٢- إخراجه لبعض الأحاديث التي فيها نصرة لبعض المذاهب، وتساهله في تصحيحها؛ مثل: حديث «الطير» ، وغيره من الأحاديث.

فهذان السببان من أهم الأسباب التي دعت إلى وصف الحاكِم بالغلو.

ويمكن مناقشتهما فيما يلي:

أوَّلاً: أما موقفه من خصوم علي من الصحابة رضي الله عنهم، فليس على إطلاقه، وإنما هذا مختص بمعاوية رضي الله عنه، وإلا فإنه قد

---

(١) منهاج السنة النبوية (٧/ ٢٦٤) بتصرف.

أفرد مناقب عمرو بن العاص، وطلحة، والزبير، وعائشة، رضي الله عنهم، ولم ينتقصهم بحرف.

فدلَّ هذا على أن الرجل متبع للأثر، ولعله لم يحضره شيء من الأحاديث التي يرى أنها تصح في فضل معاوية رضي الله عنه، وإلا فإن عَمْرا وطلحة والزبير ممن قاتلوا علياً، رضي الله عنهم، كما قاتله معاوية.

ولو أخذنا من موقفه من معاوية رضي الله عنه حُكماً، لما أمكن أن يتجاوز وصفه بالميل القليل الذي كان عند طائفة من أهل السنة، كما هو الحال عند متقدمي أهل الكوفة، بل هو أحسن حالاً من كثير ممن نُسب إلى الميل القليل من أهل السنة، فإن أولئك كانوا يقدمون علياً على عثمان، وأما الحاكِم فإنه قدم عثمان على علي، فذكر أوَّلاً فضائل أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضوان الله عليهم أجمعين.

ثانياً: وأما بالنسبة للأحاديث التي تساهل في تصحيحها في فضائل علي رضي الله عنه، كحديث الطير وغيره؛ فلا يمكن أن يوصف الحاكِم بالغلو من خلالها.

ويمكن النظر في هذه الأحاديث من جهتين، وهما:

أ- تساهله في تصحيح هذه الأحاديث، يقابله تساهله في تصحيح أحاديث موضوعة في فضل أبي بكر وعمر وعثمان رضوان الله عليهم،

بل هو متساهل في تصحيح بعض الأحاديث الموضوعة في سائر الكتاب.

قال ابن السُبكي- بعد ذكره للأحاديث الضعيفة التي أخرجها الحاكِم في فضائل الخلفاء الثلاثة -: «وأخرج غير ذلك من الأحاديث الدالة على أفضلية عثمان، مع ما في بعضها من الاستدراك عليه، وذكر فضائل طلحة، والزبير، وعبدالله بن عمرو بن العاص، فقد غلب على الظن أنه ليس فيه - ولله الحمد - شيء مما يُستنكَر عليه، إفراطٌ في مَيْلٍ لا ينتهي إلى بدعة»[1].

وقال المعلّمي: لا أرى الذنب للميل؛ فإنه يتساهل في فضائل بقية الصحابة كالشيخين وغيرهما[2].

ب- بالنسبة للأحاديث التي اشتُهِر عن الحاكِم تصحيحها كحديث الطير؛ فإن الحاكِم مجتهد، واجتهاده هذا أدّاه إلى تصحيح مثل هذه الأحاديث، ووافقه على ذلك أئمة آخرون، وبعضهم توقّف فيها.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٤ / ١٦٨).

(٢) التنكيل (٢/ ٦٩١).

فحديث الطير: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير»، هو من أبرز الأحاديث التي تُكلِّم في الحاكِم بسببها؛ وخلاصته أن عليا رضي الله عنه هو من تحققت فيه الدعوة.

وظاهره أنه أحب إلى الله من سائر الأنبياء، بل من النبي صلى الله عليه وسلم، فضلاً عن كونه أحب من أبي بكر وعمر وعثمان ومن سائر صحابة النبي رضي الله عنهم أجمعين .

هذا الحديث لم ينفرد الحاكِم بتصحيحه، بل سبقه إلى ذلك ابن جرير الطبري، شيخ المُفسِّرين، وله فيه مُؤلَّف.

وقال الذَّهبيّ: «وأما حديث الطير: فله طرق كثيرة جدًّا قد أفردتها بمصنَّف، ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل» (١).

وقال في موطن آخر: «وحديث الطير - على ضعفه - فله طرق جمَّة، وقد أفردتها في جزء، ولم يثبت، ولا أنا بالمعتقد بطلانه» (٢).

وقال ابن السُبكي: «غاية جمع هذا الحديث: أن يدل على أن الحاكِم يحكم بصحته، ولولا ذلك لما أودعه المُستَدرَك، ولا يدل ذلك منه على

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٤). مع العلم أن الذهبي نفسه تعقَّب الحاكم في التلخيص في هذا الحديث.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٣٣).

تقديم علي رضي الله عنه على شيخ المهاجرين والأنصار أبي بكر الصديق رضي الله عنه... »(١).

وقال أيضا: «وأما الحكم على حديث الطير بالوضع فغير جيد، ورأيت لصاحبنا الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي عليه كلاما، قال فيه - بعد ما ذكر تخريج الترمذي له، وكذلك النسائي في خصائص علي - : إن الحق في الحديث أنه ربما ينتهي إلى درجة الحسن، أو يكون ضعيفا يحتمل ضعفه، قال: فأما كونه ينتهي إلى أنه موضوع من جميع طرقه؛ فلا» (٢).

والسبب في تصحيح أو تحسين بعض العلماء لهذا الحديث: أن له عن أنس رضي الله عنه أكثر من تسعين طريقاً.

وليس هذا هو موطن التفصيل في بيان علل هذا الحديث، فسيأتي بيان ذلك في موضعه إن شاء الله، وإنما المقصود الإشارة إلى أنه مع كونه لا يصح، إلا أنه ينبغي أن يُعذَر الحاكِم في تصحيحه، كما عذرنا الطبري، والعلائي، والذَّهبيّ، وغيرهم من العلماء.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٤ / ١٦٥، ١٦٩).

(٢) المصدر السابق.

٢- تساهله وكثرة أوهامه في المُستَدرَك:

تنبيه: بداية يجب أن نعرف أن ذكر أهل العلم للحاكم بالتساهل إنما يخصونه بـ «المُستَدرَك»، فكتبه في الجرح والتعديل لم يغمزه أحد بشيء مما فيها، فلم يقع خلل في روايته لأنه إنما كان ينقل من أصوله المضبوطة، وإنما وقع الخلل في أحكامه، كحكمه بأن الحديث على شرط الشيخين، أو أنه صحيح، أو أن فلانا المذكور فيه صحابي، أو أنه هو فلان بن فلان، ونحو ذلك، هذا الذي وقع فيه كثير من الخلل.

قال ابن الصَّلاح عنه: «وهو واسع الخَطْوِ في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به. فالأولى أن نتوسط في أمره؛ فنقول: ما حكم بصحته، ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة؛ إن لم يكن من قبيل الصحيح: فهو من قبيل الحسن، يُحتجُّ به ويُعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه» [١].

وقال الذَّهبيّ: «سمعت المظفر بن حمزة بجرجان، سمعت أبا سعد الماليني يقول: طالعت كتاب المُستَدرَك على الشيخين، الذي صنَّفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثا على شرطهما.

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٢٢).

قُلتُ (الذهبي): هذه مكابرة وغُلُوٌّ، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في المُستَدرَك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءا، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملا وتحريرا»[1].

وقال ابن القيم: «قالوا: وأما تصحيح الحاكِم فكما قال القائل:

فأصبحتُ من ليلى الغداةَ كقابضٍ .... على الماء خانته فروجُ الأصابع

ولا يعبأ الحفاظ أطِبّاء عِلَل الحديث بتصحيح الحاكِم شيئاً، ولا يرفعون به رأساً البَتّة، بل لا يعدِلُ تصحيحه ولا يدلّ على حُسنِ الحديث. بل يصحّح أشياء موضوعة بلا شك عند أهل العلم بالحديث، وإن كان من لا علم له بالحديث لا يعرف ذلك، فليس بمعيارٍ على سنة

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٥ - ١٧).

وانظر: المصنفات التي تكلم عليها الإمام الذهبي (٢/ ٦٢٢ - ٦٣٠) لأبي هاشم إبراهيم الأمير.

رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يعبأ أهل الحديث به شيئاً. والحاكِم نفسه يصحّح أحاديثَ جماعةٍ، وقد أخبر في كتاب «المدخل» له أن لا يحتج بهم، وأطلق الكذب على بعضهم»[(١)].

وقال الزركشي: «تحامل ابن دحية عليه فقال في كتاب العلم: يجب على طلبة الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكِم أبي عبد الله، فإنه كثير الغلط، بيِّن السقط، وقد قال على مالك وأهل المدينة في كتاب المدخل ما لا علم له به»[(٢)].

وقال المعلمي: «والذي يظهر لي فيما وقع في «المُستَدرَك» من الخلل أن له عدة أسباب:

الأول: حرص الحاكِم على الإكثار، وقد قال في خطبة «المُستَدرَك »: «قد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون... »؛ فكان له هوى في الإكثار للرد على هؤلاء.

الثاني: أنه قد يقع حديث بسند عال أو يكون غريبا، مما يتنافس فيه المُحدِّثون، فيحرص على إثباته وقد جاء في «تذكرة الحفاظ»[(٣)] أن الحافظ

---

(١) الفروسية (ص: ٢٤٥).

(٢) النكت للزركشي (١/ ٢٢٤). وانظر مزيدا من هذه الأقوال في: مقدمة المستدرك للشيخ مقبل بن هادي الوادعي (١/ ٨- ٢٩).

(٣) تذكرة الحفاظ (٢ / ٢١٥).

أبا عبد الله الأخرم قال: «استعان بي السرَّاج في تخريجه على صحيح مسلم، فكنت أتحيَّر من كثرة حديثه وحسن أصوله، وكان إذا وجد الخبر عاليا، يقول: لا بد أن يكتبه، يعني في المستخرج، فأقول: ليس من شرط صاحبنا – يعني مسلما – فيقول: فشفعني فيه».

فعرض للحاكم نحو هذا، كلما وجد عنده حديثا يفرح بعُلُوِّه أو غرابته؛ اشتهى أن يثبته في «المُستَدرَك».

الثالث: أنه لأجل السببين الأولين، ولكي يخفف عن نفسه من التعب في البحث والنظر؛ لم يلتزم أن لا يخرج ما له علة وأشار إلى ذلك، قال في الخطبة: «سألني جماعة ... أن أجمع كتابا: يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج مُحَمَّد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج مالا علة له، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما». ولم يصب في هذا فإن الشيخين ملتزمان أن لا يخرجا إلا ما غلب على ظنهما بعد النظر والبحث والتدبر أنه ليس له علة قادحة، وظاهر كلامه أنه لم يلتفت إلى العلل البتة، وأنه يخرج ما كان رجاله مثل رجالهما، وإن لم يغلب على ظنه أنه ليس علة قادحة.

الرابع: أنه لأجل السببين الأولين توسع في معنى قوله: «بأسانيد يحتج ... بمثلها»، فبنى على أن في رجال الصحيحين من فيه كلام، فأخرج عن جماعة يعلم أن فيهم كلاما. ومحل التوسع أن الشيخين إنما

يخرجان لمن فيه كلام في مواضع معروفة – ثم بَيَّنَ الشيخ المعلمي هذه المواضع -.

الخامس: أنه شرع في تأليف «المُستَدرَك» بعد أن بلغ عمره اثنتين وسبعين سنة، وقد ضعفت ذاكرته كما تقدم عنه، وكان فيما يظهر تحت يده كتب أخرى يصنفها مع «المُستَدرَك»، وقد استشعر قرب أجله، فهو حريص على إتمام «المُستَدرَك» وتلك المصنفات قبل موته، فقد يتوهم في الرجل يقع في السند أنهما أخرجا له، أو أنه فلان الذي أخرجا له، والواقع أنه رجل آخر، أو أنه لم يخرج أو نحو ذلك، وقد رأيت له في «المُستَدرَك» عدة أوهام من هذا القبيل يجزم بها، فيقول في الرجل: قد أخرج له مسلم ، مثلا، مع أن مسلما إنما أخرج لرجل آخر شبيه اسمه، يقول في الرجل: فلان الواقع في السند هو فلان بن فلان. والصواب أنه غيره»[1].

---

(١) التنكيل (٢/ ٦٩١- ٦٩٣).

المبحث الثاني: التعريف بالمُستَدرَك

حتى نتعرف على كتاب المُستَدرَك، فلزاما علينا أن نقرأ تعريف صاحبه به، وسبب تأليفه له، والذي بيَّنه في مُقدِّمته؛ حيث قال:

«.... فمن هؤلاء الأئمة: أبو عبد الله مُحمَّد بن إسماعيل الجعفي، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رضي الله عنهما، صنفا في صحيح الأخبار كتابين مهذبين انتشر ذكرهما في الأقطار، ولم يحكما ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما أخرجه، وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار، بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه الأسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء أو أقل أو أكثر منه؛ كلها سقيمة غير صحيحة.

وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها، أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج مُحمَّد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما.

وقد خرَّج جماعة من علماء عصرهما ومن بعدهما عليهما أحاديث قد أخرجاها، وهي معلولة، وقد جهدت في الذبِّ عنهما في المدخل إلى الصحيح بما رضيه أهل الصنعة، وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث

رواتها ثقات ، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام، أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة، والله المعين على ما قصدته، وهو حسبي ونعم الوكيل» [١].

فنستنتج من كلام الحاكِم ما يلي:

أوَّلاً: سبب التأليف:

١- الزيادة على عدد أحاديث الصحيحين: فعمد إلى تأليف كتاب في الصحيح، بشرط أن يكون زائداً على ما في الصحيحين، مع كون هذه الأحاديث مروية بأسانيد يحتج البخاري ومسلم بمثلها؛ لأن البخاري ومسلماً لم يدعيا حصر الحديث الصحيح فيما أخرجاه.

٢- الرد على المبتدعة الذين يشمتون برواة الآثار، ويدَّعون أن جميع ما يصح من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، والتي هي مجموع أحاديث الصحيحين تقريباً.

ثانياً: موضوع الكتاب:

الكتاب مُرتَّب على الكتب والأبواب، وهو من كتب الجوامع لأبواب العلم؛ لأنه شامل لأحاديث الأحكام، وغير أحاديث الأحكام،

---

(١) المستدرك (١/ ٢).

ولذلك عقد كتاب السير، وكتاب الفضائل، ومعرفة الصحابة، و التاريخ، وغير ذلك.

ثالثا: المنهج العام الذي سار عليه الحاكِم في المُستَدرَك:

حتى نفهم منهج الحاكم في كتابه، فينبغي أن نفهم بعض العبارات والمصطلحات التي أوردها في مُقدِّمته السالف ذكرها، أو استخدمها في أحكامه على الأحاديث، وأهم هذه المصطلحات والعبارات:

١- قوله: «لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما».

هذه العبارة مُشكلة، ولذلك اختلف أهل العلم في تفسيرها على قولين:

الأول: أن العبارة على ظاهرها، وأن الحاكِم رحمه الله أخطأ في هذا الفهم.

قال المعلمي: «لم يصب في هذا، فإن الشيخين ملتزمان أن لا يخرجا إلا ما غلب على ظنهما بعد النظر والبحث والتدبر أنه ليس له علة قادحة، وظاهر كلامه أنه لم يلتفت إلى العلل البتة وأنه يخرج ما كان رجاله مثل رجالهما وإن لم يغلب على ظنه أنه ليس علة قادحة» [١].

---

(١) التنكيل (٢/ ٦٩١).

الثاني: أن العبارة مُأَوَّلةٌ، وليست على ظاهرها، وأنه يقصد العلل غير القادحة، أو أنه قصد ما سيخرجه ليبين علَّته، كما صدر من البخاري ومسلم؛ فقد يخرجان أحاديث لها علة لكنها غير مؤثرة، أو يخرجان الحديث وفيه عِلَّة مؤثرة، لكن يخرجانه لبيان عِلَّته.

٢- قوله: «وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما، أو أحدهما».

هذه أيضا من العبارات المُشكلة، التي اختلف أهل العلم في فهمها، وترتَّب على ذلك اختلافهم في فهم مقصود الحاكم بقوله: « على شرط الشيخين، أو أحدهما».

ويمكن حصر اختلاف العلماء في هذه المسألة في ثلاثة أقوال؛ وهي:

القول الأول: أن المقصود بالمِثْلِيَّة: هم نفس الرواة الذين أخرج لهم الشيخان أو أحدهما، ويُعبّر عن ذلك بأنه أراد المِثْلِيَّة الحرفية.

وبهذا قال جمهور أهل العلم، ومنهم: ابن الصلاح [١]، والنووي [٢]،

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٢٢).

(٢) انظر: نكت الزركشي على مقدمة ابن الصلاح (١/ ١٩٨).

وابن دقيق العيد [١]، وابن القيم [٢]، والذَّهبيّ [٣]، والحافظ ابن حجر[٤]، وغيرهم.

ويمكن تفسير قولهم بهذا المثال: إذا وجدتُ حديثا من رواية مالك، عن نافع، عن ابن عمر، ووجدت في كتاب آخر حديثا آخر، من رواية مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أيضاً، هنا يحقُّ لي أن أقول: هذا الإسناد مثل هذا الإسناد.

ولا يلزم من المثلية التغاير، لكن لَمَّا اختلف محل الإسنادين صح أن أقول: مثله، وهذا كقول القائل أيضًا: بَدْرُ هذا الشهر مثل بَدْرِ الشهر الماضي، ومع ذلك فإن البدر اختلف.

لكن لَمَّا اختلف الوقت، وكذلك لَمَّا اختلف المكان؛ صحَّ إطلاق المِثْلِيَّة في هذا السياق، فلغةً يصح أن أقول: مثل، ولا يقتضي ذلك التغاير.

(١) المصدر السابق.

(٢) المنار المنيف (ص: ٢١).

(٣) نكت الزركشي على مقدمة ابن الصلاح (١/ ١٩٨).

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٣٢٠).

ولكن هذه المِثْلِيَّة الحرفية في طبقة شيوخ البخاري ومسلم، ومن بعدهم، أما طبقة شيوخ الحاكم وشيوخ شيوخه؛ فلن يكونوا من رجال البخاري ومسلم في كثير من الأحيان، خاصةً طبقة شيوخه يقينًا، فهؤلاء تكون المِثْلِيَّة فيهم: أن يكونوا مثل رجال البخاري ومسلم في الضبط والإتقان، هذا احتمال وارد، وقد قاله بعض المعاصرين.

القول الثاني: المِثْلِيَّة المجازية، ويعنون بها أن المقصود وصف الرواة الذين احتج بهم الشيخان أو أحدهما، وهذا يعني أن الحاكِم يخرج لرواة لم يرو لهم الشيخان أو أحدهما، ولكنهم موصوفون بتوثيق يماثل في درجته درجة من أخرج لهم الشيخان.

وممن قال بذلك القول: العراقيُّ[1]، وابن الملقِّن[2]، والزركشي[3].

قال الزركشي في النكت - متعقبا النووي وغيره -: «كأنهم لم يقفوا على شرط الحاكِم والذي في خطبة المُستَدرَك ما نصه: وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما،... نعم القوم معذورون فإنه قال عقب أحاديث أخرجها: «هو

---

(١) التقييد والإيضاح (ص: ٣٠)، وشرح الألفية (ص: ٢٢).

(٢) البدر المنير (١/ ٣١٢).

(٣) النكت للزركشي (١ / ١٩٨).

صحيح على شرط مسلم، فقد احتج بفلان وفلان»، يعني المذكورين في سنده، فهذا منه جنوح إلى إرادة نفس رجال الصحيح، وهو يخالف ما ذكره في مقدمة كتابه، ثم إنه خالف الاصطلاحين في أثناء كتابه وقال - لما أخرج التاريخ والسير -: ولا بد لنا من نقل كلام ابن إسحاق والواقدي ...»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: «تصرُّف الحاكِم يقوي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما شيخنا رحمه الله تعالى، فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا أو أحدهما لرواته؛ قال: صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له؛ قال: صحيح الإسناد وحسب، ويوضح ذلك قوله في باب التوبة لما أورد حديث أبي عثمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: «لا تنزع الرحمة إلا من شقي». قال: «هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي، ولو كان هو النهدي لحكمت بالحديث على شرط الشيخين».

فدل هذا على أنه إذا لم يخرجا لأحد رواة الحديث؛ لا يحكم به على شرطهما، وهو عين ما ادعى ابن دقيق العيد، وغيره.

(١) المصدر السابق.

وإن كان الحاكِم قد يغفل عن هذا في بعض الأحيان، فيصحح على شرطهما بعض ما لم يخرجا لبعض رواته، فيُحمل ذلك على السهو والنسيان، ويتوجه به حينئذ عليه الاعتراض. والله أعلم» (١).

القول الثالث: أنه قصد بالمِثْلِيَّة هنا الأحاديث.

ويؤيد هذا القول لفظ العبارة وظاهرها، لأنه قال: «وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها»، فيعود الضمير هنا للأحاديث، لَّا للرجال؛ لأنه لو أراد الرجال لقال: بمثلهم.

ومما يرجح أيضا أن الحاكِم لا يقصد بالمِثْلِيَّة هنا من شابه رجال الصحيحين في الضبط والإتقان؛ تنويعه في التعبير عن هذه المسألة؛ فإنه يقول مثلًا في بعض الأحاديث: «صحيح على شرط مسلم»، ويقول في بعضها: «صحيح على شرط البخاري»، فلو كان يقصد بالمِثْلِيَّة هنا مثلية الضبط والإتقان؛ لكان كل من كان على مثل درجة رجال البخاري من باب أولى أن يكون على مثل درجة رجال مسلم، فلم يعد هناك معنى للتفريق بأن يقول مرة على شرط البخاري وشرط مسلم.

والراجح عندي أن هذا هو أقوى الأقوال، والله أعلم.

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٣٢١)

• **أقسام أحاديث المُستَدرَك:**

على الرغم مما تقدَّم من انتقادات وُجِّهت للحاكم، في تساهله في تصحيح الأحاديث، أو فيما وقع له من أوهام؛ إلا أن ذلك لا يعني إهدار ما جاء في كتابه بالكلية، وإنما التفصيل هو شأن أهل الإنصاف، ودونك شيئا مما ذكروه:

قال ابن الصلاح: «واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتابا سماه المُستَدرَك، أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين، قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما» [١].

وقال الذَّهبيُّ – مُتعقِّبا قولَ الماليني: «لم أَرَ فيه حديثا على شرطهما»-: «بل في المُستَدرَك شيءٌ كثيرٌ على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٢١ – ٢٢).

أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردتُ منها جُزْءاً»[1].

وقال الحافظُ ابنُ حجر: «ينقسم المُستَدرَك أقساما، كُل قسم منها يمكن تقسيمه:

الأول: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجا برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالماً من العلل، واحترزنا بقولنا على صورة الاجتماع عما احتجا برواته على صورة الانفراد، كسفيان بن حسين، عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين، عن الزهري؛ لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه.

فإذا وُجِد حديثٌ من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين؛ لأنهما احتجا بكل منهما. بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجَّا بكل منهما على صورة الاجتماع، وكذا إذا كان الإسناد قد احتج

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٥). وله إحصائية أخرى في كتابه تاريخ الإسلام (٢٨/ ١٣٢)، حيث قال هناك: في هذا «المستدرك» جملة وافرة على شرطهما، وجملة كبيرة على شرط أحدهما، لعلَّ مجموع ذلك نحو النِّصف، وفيه نحو الرُّبْع مما صح سنده، وفيه بعض الشيء أدلة عليه، وما بقي، وهو نحو الربع، فهو مناكير وواهيات لا تصحّ. وفي بعض ذلك موضوعات، قد أعلمت بها لمّا اختصرت هذا «المُستدرك» ونّبهت على ذلك.ا.هـ

كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه، كالحديث الذي يروى عن طريق شعبة - مثلا - عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، فإن مسلما احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه، ولم يحتج بعكرمة واحتج البخاري بعكرمة دون سماك، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما فلا يجتمع فيه صورة الاجتماع، وقد صرح بذلك الإمام أبو الفتح القشيري وغيره.

واحترزتُ بقولي أن يكون سالما من العلل بما إذا احتجا بجميع رواته على صورة الاجتماع، إلا أن فيهم من وصف بالتدليس أو اختلط في آخر عمره، فإنا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجا من رواية المُدلِّسين بالعنعنة إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى، وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط. فإذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه، أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه، بأنه على شرطهما، وإن كانا قد أخرجا ذلك الإسناد بعينه، إلا إذا صرح المُدلِّس من جهة أخرى بالسماع، وصح أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو على شرط أحدهما.

ولا يوجد في المُستَدرَك حديث بهذه الشروط لم يخرجا له نظيرا أو أصلا إلا القليل كما قدمنا، نعم، وفيه جملة مستكثرة بهذه الشروط،

لكنها مما أخرجها الشيخان أو أحدهما استدركها الحاكِم واهما في ذلك، ظنا أنهما لم يخرجاها.

القسم الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقرونا بغيره. ويلحق بذلك ما إذا أخرجا لرجل وتجنبا ما تفرد به أو ما خالف فيه. كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ ما لم يتفرد به.

فلا يحسن أن يقال إن باقي النسخة على شرط مسلم؛ لأنه ما خرج بعضها إلا بعدما تبين له أن ذلك مما لم ينفرد به. فما كان بهذه المثابة لا يلحق أفراده بشرطهما.

وقد عقد الحاكِم في كتاب المدخل بابا مستقلا ذكر فيه من أخرج له الشيخان في المتابعات، وعدد ما أخرجا من ذلك، ثم إنه مع هذا الاطلاع يخرج أحاديث هؤلاء في المُستَدرَك زاعما أنها على شرطهما!

ولا شك في نزول أحاديثه عن درجة الصحيح بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف، لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن.

والحاكِم وإن كان ممن لا يفرق بين الصحيح والحسن، بل يجعل الجميع صحيحا تبعا لمشايخه - كما قدمناه عن ابن خزيمة وابن حبان - ؛

فإنما يناقش في دعواه أن أحاديث هؤلاء على شرط الشيخين أو أحدهما. وهذا القسم هو عمدة الكتاب.

القسم الثالث: أن يكون الإسناد لم يخرجا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات. وهذا قد أكثر منه الحاكِم، فيخرج أحاديث عن خلق ليسوا في الكتابين ويصححها، لكن لا يدعي أنها على شرط واحد منهما، وربما ادعى ذلك على سبيل الوهم. وكثير منها يعلق القول بصحتها على سلامتها من بعض رواتها. كالحديث الذي أخرجه من طريق الليث، عن إسحاق بن بزرج، عن الحسن بن علي؛ في التزيين للعيد. قال في إثره: «لولا جهالة إسحاق لحكمت بصحته».

وكثير منها لا يتعرض للكلام عليه أصلا، ومن هنا دخلت الآفة كثيرا فيما صححه، وقل أن تجد في هذا القسم حديثا يلتحق بدرجة الصحيح فضلا عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين. والله أعلم.

ومن عجيب ما وقع للحاكم: أنه أخرج لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وقال بعد روايته: «هذا صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن». مع أنه قال في كتابه الذي جمعه في الضعفاء: «عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، روى عن أبيه أحاديث موضوعة، لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه». وقال في آخر هذا الكتاب:

«فهؤلاء الذين ذكرتهم قد ظهر عندي جرحهم؛ لأن الجرح لا أستحله تقليدا». انتهى.

فكان هذا من عجائب ما وقع له من التساهل والغفلة.

والذي يسلم من المُستَدرَك على شرطهما أو شرط أحدهما مع الاعتبار الذي حررناه دون الألف، فهو قليل بالنسبة إلى ما في الكتابين. والله أعلم»[1].

ممَّا تقدَّم يمكن أن نقول: إن شرط الحاكِم أن تكون الأحاديث التي يوردها صحيحة غير موجودة في الصحيحين، فإن كان رجال الأحاديث رجال الشيخين أو أحدهما؛ فهذه أولى بالإخراج من غيرها.

ولكن بالنظر إلى واقع الكتاب، نلاحظ ما يلي:

أوَّلاً: مع اشتراطه الصحة قد يخرج أحاديث هو نفسه يعلم أنها غير صحيحة، بل وينبِّه على ضعفها، ولذلك صور متعددة، منها:

١ - أنه قد يخرج ما لا يصح عنده لبيان علته، مثلما يفعل البخاري ومسلم أحيانا.

---

(١) النكت (١/ ٣١٤- ٣١٩)

مثال ذلك: حديث: «لَا مَهْدِيَّ إِلَّا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ»، فإنه أخرجه، ولم يصححه، وقال عقبه: «إنما ذكرته تعجبًا، لا محتجًا» (١).

٢- وقد يذكر الحديث ويبين ضعفه أو يشير إليه.

مثال ذلك: حديث أخرجه في كتاب التفسير، ثم قال: «أدت الضرورة إلى إخراج هذا الحديث» (٢)، ولم يبيِّن ما هذه الضرورة! والذي يظهر أن هذا الحديث أخرجه لأنه لم يجد حديثًا مرفوعًا في تفسير هذه الآية إلا هذا الحديث، فأورده مع علمه بضعفه، مُنبِّهًا على ضعفه.

ومثال آخر: ستة أحاديث أوردها في كتاب البيوع، متعلقة بتحريم التسعير ورفع الأسعار على الناس في البيع والشراء، ثم بيَّن أن هذه الستة كلها غير صحيحة، وقال: «هذه الأحاديث الستة طلبتها وخرجتها في موضعها من هذا الكتاب احتسابا لما فيه الناس من الضيق و الله يكشفها، و إن لم يكن من شرط هذا الكتاب» (٣).

٣- وقد يُخرج الحديث الموجود في الصحيحين، مع عدم علمه بذلك في بعض الأحيان، ومع علمه بذلك في أحيان أخر.

---

(١) المستدرك (٤/ ٤٨٨).

(٢) المستدرك (٢/ ٢٨٩)، وانظر (٤/ ٤٥٥، رقم ٨٢٦١).

(٣) المستدرك (٢/ ١٥).

مثال ذلك: أخرج حديثا من أحاديث الصحيحين، وقال عقبه: «هذا حديث مخرج في الصحيحين، و إنما خرجته لأني لم أجد لأبي سلمة عن رسول الله صلى الله عليه و سلم حديثا مُسنَدا غير هذا» (١). أي: لأنه لم يجد في الباب ما يدل عليه.

ثانياً: لا يلتزم الحكم على الآثار الموقوفة، وقد بيَّن ذلك في أكثر من موطن، وهذا واضح لمن طالع الكتاب، خاصة كتابه معرفة الصحابة من المستدرك.

• ما أُلِّف حول المُستَدرَك:

هناك عدة مؤلَّفات من الكتب حول مُستَدرَك الحاكِم، ومن أهمها:

١- «التلخيص» للذهبي (٢).

٢- «مختصر استدراك الذَّهبيّ على مستدرك الحاكِم» لابن الملقن.

٣- «الأوهام التي في مدخل الحاكِم» للأزدي.

---

(١) المستدرك (٣/ ٧٢٩).

(٢) هذا الكتاب ألَّفه الذهبي في مقتبل عمره، واستغرقت مدة تأليفه ثلاثة أشهر وأحد عشرة يوماً، وهي فترة وجيزة بالنظر إلى عدد أحاديث مستدرك الحاكم التي تقرب من تسعة آلاف وخمسمائة (٩٥٠٠) حديث.

٤- «المُستَخرَج على المُستَدرَك» للعراقي.

٥- «تلخيص المُستَدرَك» لسبط ابن العجمي.

٦- «تعليق على المُستَدرَك» للحافظ ابن حجر - لم يتمه -.

٧- «توضيح المدرك في تصحيح المُستَدرَك» للسيوطي.

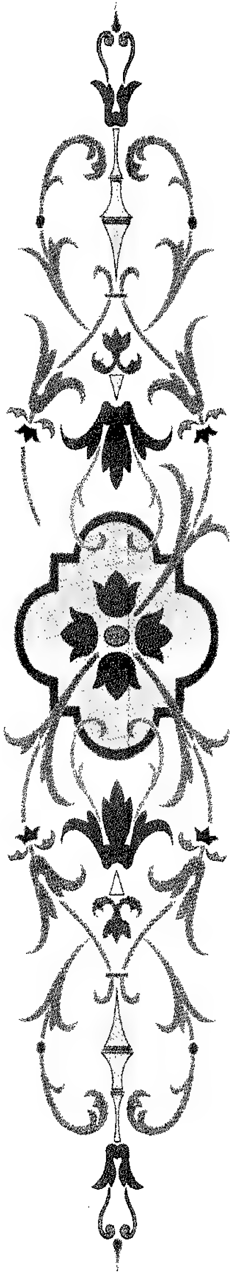
٨- «الحاكِم وكتابه المُستَدرَك» للدكتور محمود الميرة.

٩- «تنبيه الواهم على ما جاء في مُستَدرَك الحاكِم» لأبي مُحَمَّد رمضان.

١٠- «تعليقات على ما صححه الحاكِم في المُستَدرَك ووافقه الذَّهبيّ» للدكتور عبدالله مراد[1].

---

(١) انظر مقدمة مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم لابن الملقن (١/ ١٦)، للشيخين: الحميد واللحيدان، تعليقات على ما صححه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي (ص: ٢٨) للدكتور عبدالله مراد.



البابُ الثَّانِي

مَرْوِيَّاتُ فَضَائِلِ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ في كتاب «المُستَدرَك»

مُسْـنَــــدُ

أَسْعَد بنِ زُرَارَة رَضِيَ اللهُ عَنْه

قال أبو عبد الله الحاكم – رحمه الله – :

(١) ٤٦٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ (١)، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ، أَنَا عَمْرُو بْنُ الْحُصَيْنِ الْعُقَيْلِيُّ (٢)، أَنْبَأَ يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ الرَّازِيُّ (٣)، ثنا هِلَالُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَسْعَدَ بْنِ زُرَارَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُوحِيَ إِلَيَّ فِي عَلِيٍّ ثَلَاثٌ: أَنَّهُ سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ، وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ، وَقَائِدُ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ». **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ** (٤).

---

(١) أحمد بن إسحاق، الإمام، أبو بكر الفقيه.

(٢) عمرو بن الحصين العقيلي، أبو عثمان البصري، قال عنه الحافظ في التقريب: متروك.ا.هـ

(٣) يحيى بن العلاء البجلي، أبو سلمة ويقال: أبو عمرو، الرازي، قال عنه الحافظ في التقريب: رُمِي بالوضع.ا.هـ

(٤) إسناده ضعيف جدا، لحال عمرو ويحيى، ومتنه منكر.

=

=

والحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٧/ ١٩٩) عن أبي يعلى الموصلي، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ١٨٥) من طريق محمد بن أيوب بن الضريس.

كلاهما (أبو يعلى، ومحمد) عن عمرو بن الحصين؛ به.

وأخرجه الخطيب في الموضح أيضا (١/ ١٨٥- ١٨٦) من طريق أبي معشر الحسن بن سليمان الدارمي، عن عمرو بن الحصين، عن حماد بن هلال، عن محمد بن أسعد بن زرارة، عن أبيه، عن جده؛ به.

ويبدو أن هذا الاختلاف من قبل عمرو نفسه، وليس ذلك عنه ببعيد.

وقد اختُلِف على هلال بن مقلاص أبي حميد – وهو ثقة – في هذا الحديث، فرواه عنه كلٌ من:

١ – جعفر بن زياد الأحمر، واختُلِف عليه:

فأخرجه أبو يعلى كما في المطالب العالية (٤٢٣٤) وابن قانع في معجم الصحابة (١/ ٦٩) والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ١٨٣) والحاكم كما في جامع المسانيد (١/ ٢٦١، رقم ٤٠٥) وإتحاف المهرة (١/ ٣٤٣، رقم ٢٣٣) – ولم أقف عليه في المطبوع – ؛ من طريق نصر بن مزاحم، عن جعفر بن زياد الأحمر، عن هلال؛ به، بلفظ: «**لما انتهي بي إلى السماء: انتهي بي إلى قصر من لؤلؤة فراشه ذهب، فأوحى إلي ربي، أو قال: أمرني في علي بثلاث خصال: بأنه سيد المسلمين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين**».

وفي رواية الحاكم قال: عن جعفر، عن غالب بن مقلاص، عن عبد الله بن أسد بن زرارة، عن أبيه؛ به.

قال ابن كثير: قال الحاكم: هذا حديثٌ غريب المتن والإسناد، لا أعلم لأسد بن زرارة في الوُحْدانِ حديثاً غيره.ا.هـ

=

=

قال الحافظ أبو موسى: وقد وهِمَ الحاكم في روايته، وفي كلامه عليه، إنما هو أسعد بن زُرارة الأنصاري، ثم ساقهُ بسنده إلى هلال بن مقلاص بدل غالب بن سلام، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة عن أبيه، فذكرهُ.

قُلتُ (ابن كثير): وهو حديثٌ مُنكرٌ جداً، ويشبهُ أن يكون موضوعاً من بعض الغلاة، وإنما هذه صِفاتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صِفاتُ عليٍّ.ا.هـ بتصرف

ويتأكد كلام ابن كثير بأن نصرا هذا: قال عنه أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (٨/ ٤٦٨): واهي الحديث، متروك الحديث، لا يكتب حديثه.ا.هـ

ومع ضعفه فقد خالفه من هو أوثق منه:

فأخرج الحديث: البزّار (٦٠- كشف الأستار) والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ١٨٢- ١٨٣) وأبو طاهر السلفي في الطيوريات (٩٣٠)؛ من طريق يحيى بن أبي بكير، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ١٨٣) من طريق أحمد بن المفضل.

كلاهما (يحيى، وأحمد) عن جعفر بن زياد الأحمر، عن هلال الصيرفي، عن أبي كثير الأنصاري، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة؛ به، مرسلا، بدون ذكر أبيه في الإسناد.

وثمَّ طريق ثالث عن جعفر: أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٩٣١) – بسند ضعيف – من طريق رباح بن خالد الأسدي، عن جعفر، عن هلال بن مقلاص، عن عبد الله بن مقلاص، عن عبد الله بن أسعد، عن أبيه؛ به.

فزاد في الإسناد: عبد الله بن مقلاص، وجعله متصلا كرواية نصر، والرواية المرسلة السابقة أصح إسنادا، والله أعلم.

=

=

٢- **عيسى بن سوادة الرازي:**

وروايته أخرجها الطبراني في الصغير (١٠١٢) من طريق مجاشع بن عمرو، عن عيسى بن سوادة الرازي، عن هلال بن أبي حميد الوزان، عن عبدالله بن عكيم الجهني؛ به.

قال الطبراني: لم يروه عن هلال إلا عيسى تفرد به مجاشع.اهـ

فعلق الخطيب في الموضح (١/ ١٨٤) بقوله: أراد أنه لم يروه عن هلال عن ابن عكيم إلا عيسى، والله أعلم.ا.هـ

وقال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٢١): رواه الطبراني في الصغير، وفيه عيسى بن سوادة النخعي، وهو كذاب.ا.هـ

٣- **المثنى بن القاسم الحضرمي:**

وروايته أخرجها الخطيب البغدادي في الموضح (١/ ١٨٥) من طريق الحسين بن هارون الضبي القاضي، عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدة، عن محمد بن مفضل الأشعري، عن أبيه، عن المثنى بن القاسم، عن هلال أبي أيوب الصيرفي، عن أبي كثير الأنصاري، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، عن أنس، عن أبي أمامة؛ به.

قال الخطيب: وهذه الرواية موافقة لرواية يحيى بن أبي بكير وأحمد بن المفضل، عن جعفر الأحمر، غير أن فيها زيادة رجلين؛ هما: أنس وأبو أمامة.ا.هـ

وخالف الحسينَ بن هارون: أبو الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي، فرواه عن ابن عقدة، وقال فيه: عبد الله بن أسعد بن زرارة، عن أبيه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وروايته أخرجها الخطيب في الموضح (١/ ١٨٥).

=

=

أقوال العلماء في هذا الحديث:

* قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٧/ ٣٨٦- ٣٨٧): هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث، وكل من له أدنى معرفة بالحديث يعلم أن هذا كذب موضوع، لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث في كتاب يعتمد عليه، لا الصحاح، ولا السنن، ولا المساند المقبولة.

وقال: هذا مما لا يجوز نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فإن قائل هذا كاذب، والنبي صلى الله عليه وسلم منزه عن الكذب، وذلك أن سيد المسلمين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين؛ هو رسول الله صلى الله عليه وسلم باتفاق المسلمين.

فإن قيل: علي هو سيدهم بعده.

قيل: ليس في لفظ الحديث ما يدل على هذا التأويل، بل هو مناقض لهذا؛ لأنه أفضل المسلمين المتقين المحجلين هم القرن الأول، ولم يكن لهم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم سيد ولا إمام، ولا قائد غيره، فكيف يخبر عن شيء بعد لم يحضر، ويترك الخبر عما هو أحوج إليه، وهو حكمهم في الحال؟

ثم القائد يوم القيامة هو رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن يقود علي؟

إلى آخر كلامه هناك.

* وقال الذهبيُّ في تعقُّبه لتصحيح الحاكم: أحسبه موضوعا، عمرو بن الحصين وشيخه متروكان.ا.هـ

* وقال ابن كثير في جامع المسانيد (١/ ٢٦١): وهو حديثٌ مُنكرٌ جداً، ويشبهُ أن يكون موضوعاً من بعض الغلاة، وإنما هذه صِفاتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صِفاتُ عليٍّ.ا.هـ بتصرف

=

مُسْنَــدُ

أَنس بنِ مَالِك رضي الله عنه

(٢) ٤٦٢٠ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ يَعْقُوبَ الدَّقَّاقُ [1]، مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ دِيزِيلَ، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ ضِرَارُ بْنُ صُرَدٍ [2]،

=

* وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة (٦ / ١١) بعد أن ذكر بعض طرق الحديث: ومعظم الرواة في هذه الأسانيد ضعفاء، والمتن منكر جدا، والله أعلم.ا.هـ

* وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (١/ ٥٢٨، رقم ٣٥٣) عن هذا الحديث: موضوع.ا.هـ

(١) ذكر الحافظ ابن حجر في نزهة الألباب في الألقاب (١٩٠٣) أن اسمه عبد الله بن يزيد بن يعقوب الدقيقي. بينما ذكر الذهبي في تاريخ الإسلام (٢٤/ ٢٢٧) أن اسمه: الحسن بن يزيد بن يعقوب بن راشد، أبو علي الهمذاني الدقاق، وقال عنه: كان صدوقا، له ترجمة في «طبقات شيرويه» هذا منها.ا.هـ

(٢) ضرار بن صرد التيمي، أبو نعيم الطحان الكوفي، كذبه ابن معين. وقال عنه البخاري والنسائي: متروك الحديث. وقال عنه الحسين بن محمد القباني: تركوه. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم. وقال الدارقطني: ضعيف.

انظر: الضعفاء للنسائي (٣١٠)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٤٦٥)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٢٢)، المجروحين لابن حبان (١/ ٣٨٠)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/ ٦٠)، ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ٣٢٧- ٣٢٨)، التنكيل للمعلمي اليماني (٢/ ٤٩٤- ٤٩٦).

ثنا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَذْكُرُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَلِيٍّ: «أَنْتَ تُبَيِّنُ لِأُمَّتِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ بَعْدِي». **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاه**[1].

---

(١) إسناده ضعيف جدا لحال ضرار، بل اتهمه بعض العلماء -كما سيأتي- بهذا الحديث.

والحديث أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (٢٣٢٦) عن نجيح بن محمد بن الحسن، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٣٨٧) من طريق عبدالأعلى بن واصل.

كلاهما (نجيح، وعبد الأعلى) عن ضرار؛ به.

وقد اتُّهِم ضرار بهذا الحديث:

قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٤٦٥): سمعت أبي يقول: ضرار بن صرد التيمي، صاحب قرآن وفرائض، صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به، روى حديثا عن معتمر، عن أبيه، عن الحسن، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضيلة لبعض الصحابة، ينكرها أهل المعرفة بالحديث.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): وهذا الحديث الذي يتكلم عنه أبو حاتم هو حديثنا هذا، وقد بين ذلك جليا ابنُ حِبَّان، كما في النص التالي:

قال ابن حبان في المجروحين (١/ ٣٨٠) عن ضرار: كان فقيها عالما بالفرائض، إلا أنه يروي المقلوبات عن الثقات، حتى إذا سمعها من كان داخلا في العلم شهد عليه بالجرح والوهن، كان
=

=

يحيى بن معين يكذبه، وهو الذي روى عن المعتمر، عن أبيه، عن الحسن، عن أنس، أن النبي عليه السلام قال لعلي: «**أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدي**».

وقال الذهبي في تلخيصه للمستدرك مُتعقِّبا قول الحاكم «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»: بل هو فيما أعتقد من وضع ضرار.ا.هـ

وكذلك حكم الألباني في السلسلة الضعيفة (١٠/ ٥١٥، رقم ٤٨٩١) على الحديث بأنه موضوع.

وللحديث طريق آخر عن أنس، ليس بأحسن حالا من سابقه، أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ٦٣- ٦٤) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٣٠٣)؛ من طريق القاسم بن جندب، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يا أنس! اسكب لي وضوءا**»، ثم قام فصلى ركعتين، ثم قال: «**يا أنس! أول من يدخل عليك من هذا الباب أمير المؤمنين وسيد المسلمين وقائد الغر المحجلين وخاتم الوصيين**». قال أنس: قُلتُ: اللهم اجعله رجلا من الأنصار، وكتمته إذ جاء علي، فقال: «**من هذا يا أنس؟**» فقُلتُ: علي، فقام مستبشرا فاعتنقه، ثم جعل يمسح عرق وجهه بوجهه، ويمسح عرق علي بوجهه، قال علي: يا رسول الله! لقد رأيتك صنعت شيئا ما صنعت بي من قبل! قال: «**وما يمنعني وأنت تؤدي عني، وتسمعهم صوتي، وتبين لهم ما اختلفوا فيه بعدي؟**».

وفي إسناد هذا الطريق: إبراهيم بن محمد بن ميمون، ترجم له الذهبي في الميزان (١/ ١٨٩- ١٩٠) وقال: روى عن علي بن عابس خبرا عجيبا. وزاد الحافظ في اللسان (١/ ٣٥٨): والحديث: قال هذا الرجل: ثنا علي بن عابس، عن الحارث بن حصيرة، عن القاسم بن جندب، عن أنس؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الحديث المذكور.

قال الحافظ: وذكره الأزدي في الضعفاء، وقال أنه منكر الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أنه كندي، وأعاده المؤلف (يعني الذهبي) في ترجمة إبراهيم بن أبي محمود، وهو هو، فقال:
=

=

لا أعرفه، روى حديثا موضوعا، فذكر الحديث المذكور. ونقلتُ من خط شيخنا أبي الفضل الحافظ أن هذا الرجل ليس بثقة.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): وفي إسناده أيضا علي بن عابس، ضعَّفه الجوزجاني والنسائي والأزدي، وقال عنه الحافظ في التقريب: ضعيف.ا.هـ

وقد عصب ابن الجوزي برأس ابن عابس جناية هذا الحديث، فأورد الحديث من طريق أبي نعيم في الموضوعات (٢/ ١٥٠- ١٥١) وقال: هذا حديث لا يصح، قال يحيى بن معين: علي بن عابس ليس بشيء. وقد روى هذا الحديث جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن أنس. قال زائدة: كان جابر كذابا، وقال أبو حنيفة: ما لقيت أكذب منه.ا.هـ

وانظر: اللآلىء المصنوعة للسيوطي (١/ ٣٢٩)، والفوائد المجموعة للشوكاني (١/ ٣٧٠).

تنبيه: تحرف في المطبوع من الحلية وتاريخ دمشق: علي بن عابس إلى: علي بن عائش، وهذا الأخير ثقة، خلافا لابن عابس الضعيف! فليتنبه.

وللحديث طريق ثالث عن أنس أيضا، وهو كسابقيه في الضعف، أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٣٨٦- ٣٨٧) من طريق بشير الغفاري، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي: «**أنت تغسلني وتواريني في لحدي وتبين لهم بعدي**».

وفي إسناد هذا الطريق: محمد بن مروان السُّدِّي الصغير: متهم بالكذب، وولده إسحاق: مقبول، وأبو حمزة الثمالي ثابت بن دينار: ضعيف.

(٣) ٤٦٥٠ - حَدَّثَنِي أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ [١]، أَنْبَأَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ أَيُّوبَ الصَّفَّارُ [٢] وَحُمَيْدُ بْنُ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ الزَّيَّاتُ [٣] قَالَا: ثنا مُحَمَّدُ ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ عِيَاضِ بْنِ أَبِي طَيْبَةَ [٤]، ثنا أَبِي [٥]، ثنا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، عَنْ

---

(١) أبو علي الحسين بن علي النيسابوري الحافظ.

(٢) في هذه الطبقة: محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت المقرئ، المعروف بابن شنبوذ، ، قال عنه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ١٠٣): كان قد تخير لنفسه حروفا من شواذ القراءات تخالف الإجماع، فقرأ بها. وترجم له ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/ ١٦) ولم يذكر فيه شيئا.

لكن ابن شنبوذ هذا كنيته: أبو الحسن، فإن كان صاحبنا هنا: فهو مقبول، وإلا فلم أعرفه.

(٣) حُميد بن يونس بن يعقوب، أبو غانم الزيات، مجهول الحال، ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ٣٢) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

(٤) محمد بن أحمد بن عياض أبي غسان بن عبدالملك أبي طيبة بن نصير، أبو علاثة الجنبي مولاهم المصري، مقبول. ترجم له ابن عساكر، ولم يذكر فيه شيئا. وقال عنه الذهبي: تفرد عن أبيه أبي غسان أحمد بن عياض بن أبي طيبة بما ينكر. وقال في موطن آخر: كنت أتهمه، ثم ظهر لي أنه صدوق.

انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٥١/ ٩٦)، تاريخ الإسلام للذهبي (٢٢/ ٢٤٢)، ميزان الاعتدال (٣/ ٤٦٥).

(٥) أحمد بن عياض أبي غسان بن عبدالملك أبي طيبة بن نصير، ذكره ابن يونس في تاريخ مصر، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. وقال عنه الذهبي: لا أعرفه.

انظر: تاريخ ابن يونس (١/ ٤٣٣)، لسان الميزان (٦/ ٥٣٣).

سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ أَخْدُمُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُدِّمَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرْخٌ مَشْوِيٌّ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ مَعِي مِنْ هَذَا الطَّيْرِ» قَالَ: فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَجَاءَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى حَاجَةٍ، ثُمَّ جَاءَ، فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى حَاجَةٍ ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «افْتَحْ» فَدَخَلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا حَبَسَكَ عَلَيَّ؟» فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ آخِرُ ثَلَاثِ كَرَّاتٍ يَرُدَّنِي أَنَسٌ يَزْعُمُ إِنَّكَ عَلَى حَاجَةٍ، فَقَالَ: «مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، سَمِعْتُ دُعَاءَكَ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ يَكُونَ رَجُلًا مِنْ قَوْمِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ: «إِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يُحِبُّ قَوْمَهُ». **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ أَنَسٍ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ زِيَادَةً عَلَى ثَلَاثِينَ نَفْسًا، ثُمَّ صَحَّتِ الرِّوَايَةُ عَنْ عَلِيٍّ**

وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَسَفِينَةَ، وَفِي حَدِيثِ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسٍ زِيَادَةُ أَلْفَاظٍ[1].

(١) إسناده ضعيف، للجهالة بحال ابن عياض.

قال ابن كثير في البداية والنهاية (١١/ ٧٦): وهذا إسناد غريب.... وأبو علاثة محمد بن أحمد بن عياض هذا غير معروف.ا.هـ

وقال الذهبي في تلخيصه مُتعقِّبا تصحيح الحاكم: ابن عياض لا أعرفه، و لقد كنت زمانا طويلا أظن أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في مستدركه، فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه ، فإذا حديث الطير بالنسبة إليه سماء.ا.هـ

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٦٥٦١) عن محمد بن أحمد بن عياض؛ به.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد إلا سليمان بن بلال، ولا عن سليمان إلا يحيى بن حسان، تفرد به محمد بن أبي غسان، عن أبيه.ا.هـ

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٢٥): أحمد بن عياض بن أبي طيبة، لم أعرفه.ا.هـ

وأخرجه ابن يونس في تاريخ مصر كما في لسان الميزان (٦/ ٥٣٣) عن المعافى بن عمر بن حفص المرادي، عن أحمد بن عياض؛ به، مختصرا.

والمعافى هذا لم أقف له على ترجمة!

وحديث الطير هذا مروي عن جمع من الصحابة، هم: أنس بن مالك، وسفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعبد الله بن عباس، وجابر بن عبد الله، وعلي بن أبي طالب، وأبو سعيد الخدري، وحبشي بن جنادة، ويعلى بن مرة، وأبو رافع، رضي الله عنهم.

=

=

أما حديث أنس: فله عنه طرق، تربو على ثلاثين طريقا، تقدَّم منها طريق يحيى بن سعيد، وباقي طرقه إليك بيانها:

الطريق الأول: عثمان الطويل، عن أنس.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٢) من طريق عثمان الطويل، عن أنس؛ به، مختصرا.

قال البخاري عقبه: ولا يُعرف لعثمان سماع من أنس.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): وعثمان هذا نفسه ليس فيه كبير توثيق، فقد قال عنه أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (٦/ ١٧٣): شيخ. وذكره ابن حبان في ثقاته (٥/ ١٥٧) وقال: ربما أخطأ. وذكره ابن عدي في الكامل (٣/ ١٦٥) وقال: عزيز المُسنَد، وذكر له حديثين اثنين فقط، هذا أحدهما.

الطريق الثاني: السُّدِّي إسماعيل بن عبد الرحمن، عن أنس.

أخرجه الترمذي (كتاب المناقب، باب، رقم ٣٧٢١) وفي العلل الكبير (٦٩٨) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر منزلة علي بن أبي طالب من الله عز وجل، رقم ٨٣٤١) وأبو يعلى (٤٠٥٢) وابن عدي في الكامل (٦/ ٤٥٧) وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ٢٤٨) وابن الجوزي في العلل المتناهية (٣٦٣)؛ من طريق السُّدِّي، عن أنس؛ به، مختصرا.

قال الترمذي عقبه: هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السُّدِّي إلا من هذا الوجه.ا.هـ

وقال في علله: سألت محمدا – يعني البخاري – عن هذا الحديث، فلم يعرفه من حديث السُّدِّي، عن أنس، وأنكره، وجعل يتعجب منه!

الطريق الثالث: ميمون بن جابر الرفاء، عن أنس.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٣٥٧) – تعليقا – والعقيلي في الضعفاء (٤/ ١٨٨) من طريق سُكَيْن بن عبد العزيز، عن أبي خلف ميمون الرفاء، عن أنس؛ به.

=

=

وميمون هذا: قال عنه أبو زرعة كما في الجرح والتعديل (٨/ ٢٣٤): منكر الحديث. وقال العقيلي: لا يصح حديثه.

وقال الدارقطني كما في البداية والنهاية (١١/ ٧٧): هذا حديث غريب من حديث ميمون أبي خلف، تفرد به سُكَيْن بن عبد العزيز.ا.هـ

الطريق الرابع: إسماعيل بن سلمان الأزرق، عن أنس.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٣٥٧) - تعليقا - والبزَّار (٧٥٤٧- البحر الزخار) من طريق إسماعيل بن سلمان بن أبي المغيرة الأزرق، عن أنس؛ قال: أهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم أطيار، فقسمها بين نسائه، فأصاب كل امرأة منها ثلاثة، فأصبح عند بعض نسائه صفية، أو غيرها فأتته بهن فقال: **اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا،**... الحديث.

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٢٦): رواه البزَّار، وفيه إسماعيل بن سلمان؛ وهو متروك.ا.هـ

الطريق الخامس: عبيدالله بن أنس، عن أنس.

أخرجه أبو يعلى كما في المطالب العالية (٣٩٣٥) وابن عدي في الكامل (٢/ ١٤٧- ١٤٨)؛ من طريق عبد الله بن المثنى، عن عبيد الله بن أنس، عن أنس رضي الله عنه قال: أهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم حجل مشوي بخبزة وظبابة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطعام.** فقالت عائشة: اللهم اجعله أبي. وقالت حفصة: اللهم اجعله أبي. قال أنس: فقُلتُ: اللهم اجعله سعد بن عبادة. قال: فسمعت حركة بالباب فخرجت فإذا علي، الحديث.

وعبيد الله بن أنس لم أقف له على ترجمة، ولعل هذا تتمة اسم ابن المثنى، وتصحَّف على الناسخ، فإن ابن المثنى هو: عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس، فكأنه تصحَّفت (بن) إلى (عن)، وتصحَّف (عبد) إلى (عبيد)، ويرجح ذلك أن الاسم جاء في الكامل (عبد) بدلا من (عبيد)،

=

=

فإن كان ذلك كذلك: يصير الإسناد ضعيفا للانقطاع، فإن أبا حاتم قال كما في المراسيل لابنه (٤١١): ابن المثنى لم يدرك أنسا.ا.هـ

وله طريق آخر عن ابن المثنى: أخرجه ابن مردويه كما في العلل لابن الجوزي (٣٧٣) من طريق العباس بن بكار الضبي، عن عبد الله بن المثنى الأنصاري، عن عمه ثمامة بن عبد الله ، عن أنس بن مالك؛ به.

قال ابن الجوزي عقبه: فيه العباس بن بكار، قال الدارقطني: كذاب.ا.هـ

وله طريق ثالث عن ابن المثنى: أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٢٤٦) من طريق عبدالسلام بن راشد، عن عبد الله بن المثنى، عن ثمامة، عن أنس؛ به.

وهذا الطريق ضعَّفه الذهبي في الميزان (٢/ ٦١٥) فقال: عبد السلام بن راشد، عن عبد الله بن المثنى؛ بحديث الطير.

لا يُعرف، والخبر لا يصح.ا.هـ

الطريق السادس: يحيى بن أبي كثير، عن أنس.

أخرجه الطبراني في الأوسط (١٧٤٤) من طريق سلمة بن شبيب، عن عبد الرزاق، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس؛ به.

قال الطبراني عقبه: لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا عبد الرزاق، تفرد به: سلمة.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): أما سلمة بن شبيب: فثقة، لكن الآفة من عبد الرزاق بن همام نفسه، فقد عمي في آخر عمره، وكان يلقن فيتلقن، وقال ابن عدي في ترجمته في الكامل: روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم، مما لم أذكره في كتابي هذا، وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به، إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير.ا.هـ

=

=

ويضاف لذلك: أن يحيى لم يسمع من أنس، فروايته عنه مرسلة، قاله أبو حاتم وأبو زرعة، كما في المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٢٤٣).

الطريق السابع: الحسين بن الحكم، عن أنس.

أخرجه الطبراني في الأوسط (٥٨٨٦) وابن مردويه كما في العلل لابن الجوزي (٣٧٢) من طريق محمد بن طريف البجلي، عن مفضل بن صالح، عن الحسين بن الحكم، عن أنس؛ به، مختصرا.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الحسين بن الحكم إلا مفضل بن صالح، تفرد به محمد بن طريف.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): والمفضل هذا قال عنه البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال ابن حبان: يروي المقلوبات عن الثقات. انظر ترجمته في التهذيب (١٠/ ٢٤٣).

تنبيه: قال ابن الجوزي عن هذا الطريق: فيه محمد بن طريف، قال أبو حاتم الرازي: مجهول.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): وهذا وهم منه، فقد ترجم ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/ ٢٩٣) لمحمد بن طريف، ونقل عن أبي زرعة قوله عنه: محله الصدق . وأما أبو حاتم فقال : أدركته ولم أسمع منه.

وأما الذي قال عنه أبو حاتم: مجهول، فراو آخر، بنفس الاسم، ذكره ابن أبي حاتم بعد البجلي مباشرة، فلعل هناك انتقال نظر وقع لابن الجوزي، والله أعلم.

الطريق الثامن: عطاء بن أبي رباح، عن أنس.

أخرجه الطبراني في الأوسط (٧٤٦٦) والخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ٥٠٧) من طريق حفص بن عمر المهرقاني، عن النجم بن بشير، عن إسماعيل بن سليمان، أخي إسحاق بن سليمان، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن أنس؛ به.

=

=

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن أنس إلا إسماعيل بن سليمان، ولا رواه عن إسماعيل إلا النجم بن بشير، تفرد به: حفص بن عمر المهرقاني.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): وإسماعيل هذا ترجم له العقيلي في الضعفاء (١/ ٨٢)، وقال: الغالب على حديثه الوهم... وروى عن عطاء، عن أنس، أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدي إليه طير، ولا يتابع عليه، وليس بمحفوظ.ا.هـ

ورواه ابن الجوزي في العلل (٣٦٥) من طريق محمد بن عاصم الرازي، عن عبد الملك بن عيسى، عن عطاء، عن أنس؛ به.

قال ابن الجوزي: وهذا لا يصح، وفيه مجاهيل لا يعرفون.ا.هـ

وانظر علل الدارقطني (١٢/ ١٢٥، س: ٢٥١٢).

الطريق التاسع: الحسن البصري، عن أنس.

أخرجه الطبراني في الأوسط (٩٣٧٢) وابن عدي في الكامل (٢/ ٣٨٥) – ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٣٦٦) – ؛ من طريق حفص بن عمر العدني، عن موسى بن سعد البصري، عن الحسن، عن أنس؛ به، مختصرا.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الحسن إلا موسى بن سعد، تفرد به حفص بن عمر.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): وحفص هذا الملقب بالفرخ، قال عنه الحافظ في التقريب: ضعيف.ا.هـ

الطريق العاشر: عبد الملك بن عمير، عن أنس.

أخرجه الطبراني في الكبير (١/ رقم ٧٣٠) وابن عدي في الكامل (٢/ ٢٥١) وابن مردويه كما في العلل لابن الجوزي (١/ ٢٣٢)؛ من طريق حماد بن المختار، عن عبد الملك بن عمير، عن أنس؛ به.

=

=

قال ابن عدي: وهذا الحديث لا أعلم يرويه عن عبد الملك بن عمير؛ غير حماد هذا. وقال عنه: ليس بالمعروف.ا.هـ

وقال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٢٥): رواه الطبراني في الكبير، وفي إسناده حماد بن المختار، لم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح.ا.هـ

وحماد هذا قال عنه الذهبي في الميزان (١/ ٥٩٩): لا يعرف. وقال الحافظ في اللسان (٣/ ٢٧٩): مجهول.

وقد تابع حمادا: حسين بن سليمان الطلحي، كما في الكامل لابن عدي (٢/ ٣٦٣).

لكن حسينا هذا قال عنه ابن عدي: لا يتابع على حديثه. وقال الذهبي في الميزان (١/ ٥٣٦): لا يُعرَف، وروى عن عبد الملك حديث الطير، ولم يصح.ا.هـ

الطريق الحادي عشر: مسلم بن كيسان الملائي، عن أنس.

أخرجه الآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر محبة الله عز وجل لعلي بن أبي طالب، رقم ١٥٠١) وابن عدي في الكامل (٦/ ٣٠٧) والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٤٥٩) وابن مردويه كما في العلل لابن الجوزي (٣٧٦)؛ من طريق مسلم الملائي، عن أنس؛ به.

ومسلم الملائي: ضعيف، كما سيأتي تفصيل ذلك في ترجمته في الحديث (٤٦٠١).

الطريق الثاني عشر: يغنم بن سالم بن قنبر، عن أنس.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٧/ ٢٨٤) والدارقطني في المؤتلف (٤/ ٢٢٣٤) من طريق إبراهيم بن محمد بن صدقة العامري، عن يغنم بن سالم، عن أنس؛ به.

=

=

والعامري هذا: ضعَّفه الدارقطني، كما في الميزان (١/ ٥٦)، وأما شيخه يغنم: فترجم له الذهبي في الميزان (٤/ ٤٥٩) ونقل عن ابن عدي قوله: يروي عن أنس مناكير. وقال ابن حبان: كان يضع على أنس بن مالك. وقال ابن يونس: حدث عن أنس فكذب.

الطريق الثالث عشر: خالد بن عبيد، عن أنس.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ٢٥) – ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٣٦٨) – من طريق العلاء بن عمران، عن خالد بن عبيد، عن أنس؛ به.

وخالد بن عبيد هذا أبو عصام، قال عنه ابن حبان في المجروحين (١/ ٢٧٩): يروي عن أنس بن مالك نسخة موضوعة ما لها أصل، يعرفها من ليس الحديث صناعته أنها موضوعة، لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب.ا.هـ

الطريق الرابع عشر: دينار بن عبد الله، مولى أنس، عن أنس.

أخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ١٠٩) والخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ٣٠٦) – ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٣٦٩) – ؛ من طريق أبي مُكَيْس دينار، عن أنس؛ به.

قال ابن عدي: دينار: منكر الحديث، ذاهب، شبه مجهول. وقال ابن حبان في المجروحين (١/ ٢٩٥): يروي عن أنس أشياء موضوعة، لا يحل ذكره إلا بالقدح فيه.ا.هـ

الطريق الخامس عشر: محمد بن علي بن الحسين، أبو جعفر الباقر، عن أنس.

أخرجه أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٣/ ٤٥٣- ٤٥٤) وابن مردويه كما في العلل لابن الجوزي (٣٧٤) من طريق عبد الله بن ميمون، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن أنس؛ به.

قال ابن الجوزي: في هذا الحديث عبد الله بن ميمون القداح، قال البخاري: ذاهب الحديث. وقال النسائي: ضعيف. وقال ابن حبان: لا يحتج به إذا انفرد.ا.هـ

=

=

الطريق السادس عشر: عطاء بن عجلان، عن أنس.

أخرجه الدارقطني في الأفراد كما في أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر (١/ ٢٠٣- ٢٠٤، رقم ٩٦٣) من طريق أبي بكر الداهري، عن عطاء بن عجلان، عن أنس؛ به.

وابن عجلان قال عنه الحافظ في التقريب: متروك، بل أطلق عليه ابن معين، والفلاس، وغيرهما الكذب.ا.هـ

وأما الداهري: فنقل الذهبي في الميزان (٢/ ٤١٠- ٤١١) عن أحمد وابن المديني وغيرهما قولهم فيه: ليس بشيء. وقال ابن معين والنسائي: ليس بثقة. وقال الجوزجاني: كذاب.

الطريق السابع عشر: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس.

أخرجه الدارقطني في الغرائب كما في لسان الميزان (٤/ ٥٦١) وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٣٩) – ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٣٦١) – من طريق عبد الله بن محمد بن عمارة القداحي، عن مالك بن أنس، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس؛ به، مختصرا.

قال الدارقطني: تفرد به القداحي، عن مالك، وغيره أثبت منه.ا.هـ

وعقَّب الحافظ ابن حجر قائلا: وهو خبر منكر.ا.هـ

قال أبو نعيم: غريب من حديث مالك، وإسحاق، رواه الجم الغفير عن أنس، وحديث مالك لم نكتبه إلا من حديث القداحي، تفرد به.ا.هـ

وأما ابن الجوزي فأعلّ الخبر بمحمد بن صالح المدني، الراوي عن ابن عمارة، فقال – بعد أن نص على تفرد ابن عمارة بالحديث عن مالك – : قال ابن حبان: محمد بن صالح المدني يروي المناكير عن المشاهير، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد.ا.هـ

=

=

الطريق الثامن عشر: إبراهيم بن مهاجر، عن أنس.

أخرجه ابن مردويه كما في العلل لابن الجوزي (٣٧٧) من طريق خالد بن طهمان، عن، إبراهيم بن مهاجر، عن أنس؛ به.

قال ابن الجوزي عقبه: كلاهما (خالد وإبراهيم) مقدوح فيه.ا.هـ

الطريق التاسع عشر: الزبير بن عدي، عن أنس.

أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ٢٧٩) من طريق بشر بن الحسين، عن الزبير بن عدي، عن أنس؛ به.

وبشر هذا هو ابن الحسين الأصبهاني، ترجم له الحافظ في لسان الميزان (٢/ ٢٩٢)، ونقل قول أبي حاتم: يكذب على الزبير. وقال الدارقطني: متروك. وفي رواية: يوري عن الزبير بواطيل، والزبير ثقة، والنسخة موضوعة.

الطريق العشرون: أبو الخليل عائذ بن شريح، عن أنس.

أخرجه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٣٣٩) من طريق أحمد بن نصر بن طالب، عن عبد الملك بن يحيى بن عبد الله بن بكير، عن أبيه، عن عبد الله بن محمد بن المغيرة، عن أبي الخليل، عن أنس؛ به.

قال أحمد بن نصر: أبو الخليل هذا اسمه عائذ بن شريح.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): عائذ هذا صاحب أنس، ترجم له الذهبي في الميزان (٢/ ٣٦٣) ونقل عن أبي حاتم قوله: في حديثه ضعف. وقال ابن طاهر: ليس بشيء.

=

=

وأما عبد الله بن المغيرة، الراوي عن أبي الخليل، فقال عنه أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (٥/ ١٥٨): ليس بالقوي. وقال العقيلي في الضعفاء (٢/ ٣٠١): كان يخالف في بعض حديثه، ويحدث بما لا أصل له.ا.هـ

الطريق الحادي والعشرون: أبو الهندي، عن أنس.

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٢٨٦) – ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٣٦٤) – من طريق محمد بن القاسم النحوي، عن أبي عاصم، عن أبي الهندي، عن أنس؛ به.

قال الخطيب: غريب بإسناده، لم نكتبه إلا من حديث أبي العيناء محمد بن القاسم، عن أبي عاصم، وأبو الهندي مجهول، واسمه لا يعرف.ا.هـ

الطريق الثاني والعشرون: عبد الله بن يعلى بن مرة، عن أنس.

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٣/ ٣٠٢) – ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٣٧٠) – من طريق عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة، عن أبيه، عن جده، وعن أنس بن مالك؛ به.

قال ابن الجوزي : وهذا لا يصح، قال أحمد و يحيى: عمر بن عبد الله ضعيف. وقال الدارقطني: متروك.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): وأبوه ترجم له الذهبي في الميزان (٢/ ٥٢٨) وقال: ضعَّفه غير واحد، روى عنه ابنه عمر، وهو ضعيف أيضا.ا.هـ

الطريق الثالث والعشرون: أبو النضر سالم مولى عمر بن عبيدالله، عن أنس.

أخرجه ابن الجوزي في العلل (٣٧١) من طريق أحمد بن سعيد بن فرقد الجدي، عن أبي حُمَة محمد بن يوسف اليماني، عن أبي قرة موسى بن طارق، عن موسى بن عقبة، عن أبي النضر سالم مولى عمر بن عبيد الله ، عن أنس؛ به.

=

=

والجُدِّي قال عنه الذهبي في الميزان (١/ ١٠٠): ذكر حديث الطير بإسناد الصحيحين، فهو المتهم بوضعه.ا.هـ

وانظر تعليق الحافظ في اللسان (١/ ٤٦٩- ٤٧٠).

الطريق الرابع والعشرون: سعيد بن المسيب، عن أنس.

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٢٤٧) من طريق عبد الله بن إسحاق المدائني، عن عبد القدوس بن محمد بن شعيب بن الحبحاب، عن عمه صالح بن عبد الكبير بن شعيب، عن عبد الله بن زياد أبي العلاء، عن سعيد بن المسيب، عن أنس؛ به.

وأخرجه أيضا في (٤٢/ ٢٤٨) من طريق ابن شاهين، عن يحيى بن محمد بن صاعد، عن عبد القدوس بن محمد بن عبد الكبير بن شعيب بن الحبحاب، عن عمه صالح بن عبد الكبير، عن عبد الله بن زياد أبي العلاء، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أنس؛ به.

هكذا بزيادة علي بن زيد بن جدعان – وهو ضعيف، كما في التقريب – بين أبي العلاء، وسعيد.

قال ابن شاهين : تفرد بهذا الحديث عبد القدوس بن محمد عن عمه، لا أعلم حدث به غيره، وهو حديث حسن غريب.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): وتحسين ابن شاهين فيه نظر، فقد ترجم الذهبي في الميزان (٢/ ٤٢٤) لأبي العلاء، وذكر له هذا الحديث في ترجمته، ونقل عن البخاري قوله: منكر الحديث.

وأما صالح الراوي عنه: فقال عنه الحافظ في التقريب: مجهول. وقال عنه الذهبي في الميزان (٢/ ٢٩٨): ما علمت له راويا غير ابن أخيه عبد القدوس بن محمد.

=

=

الطريق الخامس والعشرون: قتادة بن دعامة السدوسي، عن أنس.

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٢٤٩- ٢٥٠) من طريق علي بن الحسن السامي (وفي المطبوع: الشامي)، عن خُليد بن دَعْلج، عن قتادة، عن أنس؛ به.

وابن دعلج: ضعيف، كما قال الحافظ في التقريب.

أما السامي: فترجم له الذهبي في الميزان (٣/ ١١٩- ١٢٠)، وقال: هو في عداد المتروكين.ا.هـ

الطريق السادس والعشرن: عبد العزيز بن زياد، عن أنس.

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٢٥١) من طريق أبي جعفر محمد بن عمر بن حفص الجورجيري، عن أبي يعقوب إسحاق بن الفيض، عن المضاء بن الجارود، عن عبد العزيز بن زياد، أن الحجاج بن يوسف دعا أنس بن مالك من البصرة، فسأله عن علي بن أبي طالب، فقال: أهدي للنبي طائر فأمر به فطبخ وصنع، الحديث.

وابن زياد هذا: قال عنه أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (٥/ ٣٨٢): مجهول. وترجم له ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (٢/ ١٠٩) ناقلا قول أبي حاتم فيه.

الطريق السابع والعشرون: محمد بن سليم، عن أنس.

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٢٥٣) من طريق عبد الله بن علي بن الحسن، عن محمد بن علي، عن الحكم بن محمد، عن محمد بن سليم، عن أنس؛ به.

ووقع في المطبوع: الحكم بن محمد بن سليم، عن أنس، ونبه المحقق على الاختلاف في الحاشية.

ومحمد بن سليم هذا، ترجم له الذهبي في الميزان (٣/ ٥٧٣) وقال: عن أنس بحديث الطير، وعنه حكم بن محمد، لا يعرف.ا.هـ

=

=

الطريق الثامن والعشرون: أبو حذيفة العقيلي، عن أنس.

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٢٥٧) من طريق سليمان بن قرم، عن محمد بن علي السلمي، عن أبي حذيفة العقيلي، عن أنس بن مالك قال : كنت أنا وزيد بن أرقم نتناوب النبي صلى الله عليه وسلم، فأتته أم أيمن بطير أهدي له من الليل، فلما أصبح أتته بفضله، فقال : **ما هذا؟** قُلتُ: فضل الطير الذي أكلت البارحة، فقال: **أما علمت أن كل صباح يأتي برزقه؟ اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير**، الحديث.

وسليمان بن قرم – كما في التهذيب – : ضعَّفه ابن معين والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين. وقال أبو زرعة: ليس بذاك. وذكر ابن حبان انه كان غاليا وقال: ويقلب الأخبار مع ذلك. وخالف أحمد هؤلاء جميعا فوثقه!

وشيخه السلمي: لم أعرفه!

الطريق التاسع والعشرون: عبدالله بن سوادة القشيري، عن أنس.

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥/ ٢٠٠) من طريق أبي حفص عمر بن صالح بن عثمان بن عامر المري الجدياني، عن أبي يعلى حمزة بن حراش الهاشمي، قال: كان لأبي بضع عشرة ولدا وكنت أصغرهم، قال فمر به عبد الله القشيري فسلم عليه فرد عليه السلام، فقال له: امسح يدك برأس ابني فمسح يده على رأسي ودعا لي بالبركة، فقال له أبي: أفد ابني هذا، فقال القشيري: حدثني أنس بن مالك قال: كنت أصحب النبي صلى الله عليه وسلم، فسمعته وهو يقول: **اللهم أطعمنا من طعام الجنة**. قال: فأتي بلحم طير مشوي فوضع بين يديه، فقال: **اللهم ائتنا بمن تحبه ويحبك، ويحب نبيك ويحبه نبيك**،.... الحديث.

وعمر بن صالح هذا هو ابن الزاهرية، ترجم له الذهبي في الميزان (٣/ ٢٠٥- ٢٠٦) ونقل قول البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال النسائي والدارقطني: متروك.

=

=

الطريق الثلاثون: عمران بن وهب الطائي، عن أنس.

وهذا الطريق أشار إليها الذهبي في الميزان (٣/ ٢٤٤) وقال عقبه: **عمران** ضعَّفه أبو حاتم.

قُلتُ (أحمد): ويضاف لضعفه: أنه لم يسمع من أنس بن مالك، قاله أبو حاتم، كما في المراسيل لابنه (ص: ١٥٢).

الطريق الحادي والثلاثون: سليمان بن الحجاج الطائفي، عن أنس.

وهذا الطريق أشار إليها الحافظ في اللسان (٤/ ١٣٧) فقال: وروى أبو الصلت الهروي، **عن** الدراوردي، عن سليمان هذا، **عن** أنس: حديث الطير، وهو موضوع، والمتهم به أبو الصلت.ا.هـ

الطريق الثاني والثلاثون: ثابت بن أسلم البناني، عن أنس.

وهو الطريق القادم عن المصنف، وإسناده ضعيف أيضا.

والخلاصة في هذه الطرق - مع كثرتها - كما قال البزَّار (١٤/ ٨٠- البحر الزخار): وهذا الكلام قد رُوِيَ عن أنس من وجوه، وكل من رواه عن أنس فليس **بالقوي**.ا.هـ

وقد عقَّب الذهبي كما في البداية والنهاية لابن كثير (١١/ ٧٦) على قول الحاكم: «وقد رواه عن أنس أكثر من ثلاثين نفسا» بقوله: فصلهم بثقة يصح الإسناد إليه.ا.هـ

وقال ابن كثير في البداية (١١/ ٨٠) - بعد أن ساق بعض طرق الحديث - : فهذه طرق متعددة عن أنس بن مالك، كل منها فيه ضعف ومقال. **وقال شيخنا أبو عبد الله الذهبي** في جزء جمعه في هذا الحديث بعدما أورد طرقا متعددة نحوا مما ذكرنا: ويروى هذا الحديث من وجوه باطلة أو مظلمة، عن حجاج بن يوسف، وأبي عصام خالد بن عبيد، ودينار أبي مكيس.... ثم قال بعد أن ذكر الجميع: الجميع بضعة وتسعون نفسا، أقربها غرائب ضعيفة، وأردؤها طرق مختلفة مفتعلة، وغالبها طرق واهية.ا.هـ

=

=

وأما حديث سفينة: فله عنه ثلاثة طرق:

الطريق الأول: بريدة بن سفيان، عن سفينة.

أخرجه البزَّار (٣٨٤١- البحر الزخار) من طريق سهل بن شعيب، عن بريدة بن سفيان، عن سفينة، وكان خادما لرسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: أهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم طواير فصنعت له بعضها، فلما أصبح أتيته به فقال: «**من أين لك هذا؟**» فقُلتُ: من الذي أتيت به أمس، قال: «**ألم أقل لك: لا تدخرن لغد طعاما لكل يوم رزقه؟**» ثم، قال: «**اللهم أدخل علي أحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير**» فدخل علي، فقال: «**اللهم وإلي**».

وبريدة بن سفيان هذا: ضعيف، سُئِل أحمد عن حديثه فقال: بلية. وقال عنه البخاري: فيه نظر. وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث. وقال الدارقطني: متروك. وترجمته في التهذيب.

الطريق الثاني: ثابت البجلي، عن سفينة.

أخرجه أبو يعلى كما في المطالب العالية (٣٩٣٦) والقَطِيعي في زياداته على فضائل الصحابة لأحمد (٩٤٥) من طريق يونس بن أرقم، عن مطير بن أبي خالد، عن ثابت البجلي، عن سفينة؛ به.

ومطير ترجم له الذهبي في الميزان (٤/ ١٢٩- ١٣٠) ونقل عن أبي حاتم قوله: متروك الحديث.

وكذا ترجم لابن أرقم (٤/ ٤٧٧) ونقل عن عبدالرحمن بن خراش أنه لينه.

وأما البجلي نفسه: فلم أقف له على ترجمة.

الطريق الثالث: عبد الرحمن بن أبي نعم، عن سفينة.

أخرجه الطبراني في الكبير (٧/ رقم ٦٤٣٧) من طريق سليمان بن قرم، عن فطر بن خليفة، عن عبدالرحمن بن أبي نعم، عن سفينة؛ به.

وابن قرم تقدَّم في الطريق الثامن والعشرين من حديث أنس أنه ضعيف.

=

=

وعليه فطرق حديث سفينة كلها ليس فيها شيء يصح أيضا.

وأما حديث ابن عباس:

فأخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/ ٨٢) والطبراني في الكبير (١٠/ رقم ١٠٦٦٧) وابن عدي في الكامل (٣/ ٩١) – ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٣٦٠) – ؛ من طريق سليمان بن قرم، عن محمد بن شعيب، عن داود بن علي بن عبد الله بن **عباس**، عن أبيه، عن جده ابن **عباس**؛ قال: أتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بطائر، فقال: «**اللهم ائتني بأحب خلقك إليك**» ، فجاء علي، فقال: «**اللهم وإلي**».

وابن قرم: تقدَّم ضعفه.

وابن شعيب: قال عنه العقيلي: حديثه غير محفوظ. وقال ابن عدي: لا أعرفه.

وداود هذا: قال عنه الحافظ في التقريب: مقبول.

قال العقيلي عقب هذا الحديث: الرواية في هذا فيها لين.ا.هـ

وأما حديث جابر بن عبد الله:

فأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٢٤٥) من طريق **عبد** الله بن صالح، عن ابن لهيعة، عن محمد بن المنكدر، عن **جابر** بن **عبد** الله الأنصاري؛ قال: صنعت امرأة من الأنصار لرسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة أرغفة وذبحت له دجاجة فطبختها، فقدمته بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر وعمر فأتياه، ثم رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه إلى السماء ثم قال: «**اللهم سق إلينا رجلا رابعا محبا لك ولرسولك تحبه اللهم أنت ورسولك فيشركنا في طعامنا وبارك لنا فيه**» ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «**اللهم اجعله علي بن أبي طالب**» قال فوالله **ما** كان بأوشك أن طلع علي بن أبي طالب، فكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال «**الحمد لله الذي سرى بكم جميعا وجمعه وإياكم**» ثم

=

=

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «**انظروا هل ترون بالباب أحدا**» قال جابر: وكنت أنا وابن مسعود، فأمر بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأدخلنا عليه فجلسنا معه، ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بتلك الأرغفة فكسرها بيده، ثم غرف عليها من تلك الدجاجة ودعا بالبركة فأكلنا جميعا حتى تملأنا شبعا وبقيت فضلة لأهل البيت.

قال ابن عساكر: هذا حديث غريب، والمشهور حديث أنس.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): فيه عبد الله بن صالح، كاتب الليث، مع صدقه فهو كثير الغلط، وكانت به غفلة- كما في التقريب -.

وكذا عبد الله بن لهيعة، قال الذهبي عنه في الكاشف: العمل على تضعيف حديثه.

وأما حديث علي بن أبي طالب:

فأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٢٤٥- ٢٤٦) من طريق عباد بن يعقوب، عن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي، حدثني أبي، عن أبيه، عن جده، عن علي؛ قال: أهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم طير يقال له الحبارى، فوضعت بين يديه، وكان أنس بن مالك يحجبه، فرفع النبي صلى الله عليه وسلم يده إلى الله، ثم قال: الحديث.

وعيسى هذا قال عنه ابن حبان في المجروحين (٢/ ١٢١):يروي عن أبيه عن آبائه أشياء موضوعة، لا يحل الاحتجاج به، كأنه كان يهم. وقال أبو نعيم في الضعفاء (١/ ١٢٢): روى عن أبيه عن آبائه أحاديث مناكير، لا يكتب حديثه، لا شيء. وقال الدارقطني كما في اللسان (٦/ ٢٦٩): متروك الحديث.

وأما أبوه: فقال عنه الحافظ في التقريب: مقبول.

=

=

وأما حديث أبي سعيد الخدري:

فقد أشار إليه الحاكم عقب حديث أنس هنا، ولم أقف عليه مُسنَدا، لكن كفانا الحافظ ابن كثير مئونته؛ فقال في البداية (١١/ ٨٣):وقد رُوِيَ أيضا من حديث أبي سعيد الخدري وصحَّحه الحاكم، ولكن إسناده مظلم وفيه ضعفاء.ا.هـ

وكذلك حديث حبشي بن جنادة:

قال عنه ابن كثير في الموطن السابق: لا يصح أيضا.ا.هـ

ونقل في البداية (١١/ ٧٦) عن الذهبي أنه تعقَّب الحاكم في قوله: وصحت الرواية عن علي وأبي سعيد وسفينة. بقوله:لا والله ما صح شيء من ذلك.ا.هـ

وأما حديث يعلى بن مرة:

فقد تقدَّم إسناده في الطريق الثاني والعشرين من حديث أنس، وأنه ضعيف أيضا، وقال ابن كثير عنه:وروي من حديث يعلى بن مرة، والإسناد إليه مظلم.ا.هـ

وأما حديث أبي رافع:

فلم أقف عليه أيضا، لكن ذكره ابن كثير في البداية (١١/ ٨٣) وقال: وروي من حديث أبي رافع، وليس بصحيح، بل طريقه مظلم.ا.هـ

الخلاصة في حديث الطير:

الحديث كما تقدَّم له طرق كثيرة، بل أكثر مما ذكر هنا، وهي طرق لا تخلو من مقال، ولذا نجد للعلماء في هذا الحديث قولين:

=

=

القول الأول: أنه حديث ضعيف، لا يصح.

وأصحاب هذا القول يرون أن الأسانيد لا ترتقي إلى التصحيح أو التحسين، كما أن الروايات نفسها فيها اضطراب في المتن، مثل: الاختلاف فيمن فتح الباب: مرة أنس، ومرة سفينة، وكذا الاختلاف في عدد الطير، وكذا الاختلاف في صفة الطير، والاختلاف فيمن قدم الطير: مرة أم سليم، ومرة أم أيمن، ومرة بعض نساء النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن هؤلاء العلماء الذين يرون ضعف الحديث:

١ - الإمام البخاري.

قال العقيلي في الضعفاء (١/ ٤٦): وهذا الباب الرواية فيها لين وضعف، لا يعلم فيه شيء ثابت، وهكذا قال محمد بن إسماعيل البخاري.ا.هـ

وتقدَّم نقل الترمذي عن البخاري استنكاره لحديث أنس، وتعجبه منه.

٢- أبو جعفر العقيلي.

وتقدَّم كلامه في الموطن السابق.

٣- أبو بكر البزَّار.

تقدَّم قوله في حديث أنس: كل من رواه عن أنس فليس بالقوي.ا.هـ

٤- أبو عيسى الترمذي.

تقدَّم قوله في حديث أنس: هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السُّدِّي إلا من هذا الوجه.ا.هـ

وتقدَّم إيراده للحديث في علله الكبير، وسؤاله البخاري عنه.

=

=

٥- أبو بكر بن أبي داود.

نقل ابن عدي عنه في الكامل (٤/ ٢٦٦) وكذا الذهبي في السير (١٣/ ٢٣٢) تضعيفه للحديث بعبارة شديدة، وقد تعقَّبه الذهبي فيها.

٦- أبو الحسن الدارقطني.

قال ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٢٣٦): وصنَّف الحاكم أبوعبدالله في طرقه جزءا ضخما، وكان قد أدخله في المستدرك على الصحيحين، فبلغ الدارقطني فقال: يستدرك عليهما حديث الطائر؟!

٧- أبو يعلى الخليلي.

قال في الإرشاد (١/ ٤٢٠): وما روى حديث الطير ثقة، رواه الضعفاء مثل: إسماعيل بن سلمان الازرق وأشباهه، ويردُّه جميع أئمة الحديث.ا.هـ

٨- محمد بن طاهر المقدسي.

نقل ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٢٣٦) عنه أنه قال: كل طرقه باطلة معلولة.ا.هـ

وقال أيضا: حديث الطائر موضوع، إنما يجيء من سقاط أهل الكوفة، عن المشاهيروالمجاهيل، عن أنس وغيره.ا.هـ

٩- أبو الفرج بن الجوزي.

قال في العلل (١/ ٢٣٦): وقد ذكره ابن مردويه من نحو عشرين طريقا كلها مظلم وفيها مطعن.ا.هـ

=

=

١٠- سراج الدين عمر بن علي القزويني.

حكم على الحديث بالوضع، كما في نص السؤال الذي وُجِّه للحافظ ابن حجر عن أحاديث مشكاة المصابيح التي انتقدها القزويني، والذي طبع كملحق بالجزء الثالث من المشكاة (ص: ١٧٧٤).

١١- شيخ الإسلام ابن تيمية.

قال في منهاج السنة (٧/ ٣٧١): حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم و المعرفة بحقائق النقل.ا.هـ

١٢- جمال الدين الزيلعي.

قال في نصب الراية (١/ ٣٥٩- ٣٦٠): وكم من حديث كثرت رواته، وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف، كحديث: الطير.ا.هـ

١٣- شمس الدين الذهبي.

قال في السير (١٣/ ٢٣٣): وحديث الطير - على ضعفه - فله طرق جَمَّة، وقد أفردتها في جزء، ولم يثبت، ولا أنا بالمعتقد بطلانه.ا.هـ

وقال في تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٤): وأما حديث الطير: فله طرق كثيرة جدا قد أفردتها بمصنف، ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل.ا.هـ

وقد تقدَّم كلامه الصريح بالتضعيف، الذي نقله عنه تلميذه ابن كثير.

١٤- الحافظ ابن كثير.

قال في البداية والنهاية (١١/ ٧٥): وهذا الحديث قد صنَّف الناس فيه، وله طرق متعددة، وفي كل منها نظر.ا.هـ

=

=

وقال في (١١/ ٨٣): ثم وقفت على مجلد كبير في رده وتضعيفه سندا ومتنا **للقاضي أبي بكر الباقلاني المتكلم**. وبالجملة ففي القلب من صحة هذا الحديث نظر، وإن كثرت طرقه، والله أعلم.ا.هـ

١٥- ناصر الدين الألباني.

أورد الحديث في السلسلة الضعيفة (١٤/ ١٧٣، رقم ٦٥٧٥) وقال: منكر.ا.هـ

القول الثاني: أنه حديث مقبول، صحيح أو حسن.

وأصحاب هذا القول رأوا أن مجموع طرق الحديث ترتقي به إلى الحسن أو الصحة.

ومن هؤلاء العلماء الذين يرون قبول الحديث:

١- ابن شاهين.

قال كما في تاريخ دمشق (٤٢/ ٢٤٨) بعد أن ساق الحديث من طريق أنس: تفرد بهذا الحديث عبدالقدوس بن محمد عن عمه، لا أعلم حدَّث به غيره، وهو حديث حسن غريب.ا.هـ

٢- أبو عبد الله الحاكم.

حيث أورد الحديث في مستدركه، وصحَّحه على شرط الشيخين.

ولكن يبدو أن الحاكم كان له رأي آخر في أول الأمر، ثم تغير اجتهاده في آخر عمره. ويدل على ذلك ما نقله الذهبي في السير (١٧/ ١٦٨) عن أبي عبد الرحمن الشاذياخي الحاكم قال: كنا في مجلس السيد أبي الحسن، فسُئِل أبو عبد الله الحاكم عن حديث الطير، فقال: لا يصح، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي صلى الله عليه وسلم.

فعقَّب الذهبي قائلا: فهذه حكاية قوية، فما باله أخرج حديث الطير في المستدرك؟! فكأنه اختلف اجتهاده.ا.هـ

=

=

وقال في تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٤) بعد أن ذكر الحكاية السابقة: ثم تغير رأي الحاكم، وأخرج حديث الطير في مستدركه.ا.هـ

وكذلك ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٧/ ٣٧٢) عن الحاكم عدم تصحيحه للحديث.

٣- صلاح الدين العلائي.

قال في النقد الصحيح لما اعتُرِض عليه من أحاديث المصابيح (ص: ٤٩): وله طرق كثيرة غالبها واه، وفي بعضها ما يعتبر به، فيقوى أحد السندين بالآخر، وأمثل ما ورد به طريقان: و ذكر طريق السُّدِّي الذي رواه الترمذي، و طريق يحيى بن سعيد الذي رواه الحاكم.

ثم قال: و في مقابلته- أي: الحاكم - ذكر الحافظ محمد بن طاهر و أبو الفرج بن الجوزي أن جميع طرق هذا الحديث ضعيفة واهية و كل من الطرفين غلو. و الحق أنه ربما ينتهي إلى درجة الحسن أو يكون ضعيفا يحتمل ضعفه، فأما أن ينتهي إلى كونه موضوعا في جميع طرقه فلا، ولم يذكره ابن الجوزي في كتاب الموضوعات. و الله أعلم.ا.هـ

٤- الحافظ ابن حجر.

قال في أجوبته عن حكم أحاديث مشكاة المصابيح التي حكم عليها القزويني بالضعف، والذي طبع كملحق في الجزء الثالث من المشكاة (ص: ١٧٨٧- ١٧٨٩)، في جوابه عن هذا الحديث: قال الحاكم: رواه عن أنس أكثر من ثلاثين نفسا، ثم ذكر له شواهد عن جماعة من الصحابة، وفي الطبراني منها عن سفينة، وعن ابن عباس، وسند كل منهما متقارب.ا.هـ

فظاهر كلامه هنا أنه يميل إلى قبول الحديث.

لكن له كلام آخر في لسان الميزان (٤/ ٥٦١) حيث أورد الحديث، وقال: هو خبر منكر.ا.هـ

=

=

الراجح في حديث الطير:

الذي يبدو راجحا لي – والله أعلم – : هو القول الأول، فالحديث لم يسلم له طريق واحد، من ناحية سنده.

وقد نقل الخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٥٠٩) عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الأرموي، وكان شيخا صالحا فاضلا عالما، قال: جمع الحاكم أبو عبد الله أحاديث زعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم، يلزمهما إخراجها في صحيحيهما، منها حديث الطائر،...، فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك، ولم يلتفتوا فيه إلى قوله، ولا صوَّبوه في فعله.ا.هـ

وأما من **ناحية المتن**: فزيادة على ما تقدَّم من اضطراب الروايات، ففيه أيضا ما يستنكر من عدة وجوه، ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٧/ ٣٧٤)؛ منها: أن أكل الطير ليس فيه أمر عظيم يناسب أن يجيء أحب الخلق إلى الله ليأكل منه، فإن إطعام الطعام مشروع للبر و الفاجر، و ليس في ذلك زيادة وقربة عند الله لهذا الآكل، و لا معونة على مصلحة دين و لا دينا، فأي أمر عظيم هنا يناسب جعل أحب الخلق إلى الله يفعله؟

وأخيرا: فهذا الحديث مما اعتنى العلماء بجمع طرقه، وأفردوا له تصنيفا مستقلا.

* قال أبو موسى المديني كما في منهاج السنة النبوية (٧ / ٣٧١): قد جمع غير واحد من الحفاظ طرق أحاديث **الطير** للاعتبار و المعرفة، كالحاكم النيسابوري، وأبي نعيم، وابن مردويه.ا.هـ

* وقال الذهبي في السير (١٧/ ١٦٩):وقد جمعت طرق حديث **الطير** في جزء.ا.هـ

* وقال ابن حجر في اللسان (١/ ٢٥٦):وقد جمع طرق **الطير**: ابن مردويه، والحاكم، وجماعة.ا.هـ

* وقال ابن كثير في البداية والنهاية (١١/ ٨٣): وقد جمع الناس في هذا الحديث مصنفات مفردة، منهم : أبو بكر بن مردويه، والحافظ أبو طاهر محمد بن أحمد بن حمدان، فيما رواه شيخنا

=

=

أبو عبدالله الذهبي، ورأيت فيه مجلدا في جمع طرقه وألفاظه لأبي جعفر بن جرير الطبري المفسر صاحب التاريخ، ثم وقفت على مجلد كبير في رده وتضعيفه سندا ومتنا للقاضي أبي بكر الباقلاني المتكلم.ا.هـ

التعليق على الحديث:

استدلت بعض الطوائف بهذا الحديث على أن عليا أفضل الصحابة، وأن النبي صلى الله عليه و سلم كان يعلم أن عليا أحب الخلق إلى الله ، و لذا جعله خليفة من بعده.

لكن هذا لا يصحُّ لما يلي:

أوَّلاً: أن يقال إما أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرف أن عليا أحب الخلق إلى الله، أو ما كان يعرف، فإن كان يعرف ذلك كان يمكنه أن يرسل من يطلبه، كما كان يطلب الواحد من الصحابة، أو يقول: اللهم ائتني بعلي فإنه أحب الخلق إليك، فأي حاجة إلى الدعاء و الإبهام في ذلك؟! و لو سمى عليا لاستراح أنس من الرجاء الباطل، و لم يغلق الباب في وجه علي، و إن كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعرف ذلك بطل ما يدعونه من كونه كان يعرف ذلك، ثم إن في لفظه: **أحب الخلق إليك و إلي**، فكيف لا يعرف أحب الخلق إليه؟!

ثانياً: إن الأحاديث الثابتة في الصحاح التي أجمع أهل الحديث على صحتها و تلقيها بالقبول تناقض هذا، فكيف تعارض بهذا الحديث المكذوب الموضوع الذي لم يصححوه؟ يبين هذا لكل متأمل ما في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما من فضائل القوم؛ كما في الصحيحين أنه قال: «**لو كنت متخذا من أهل الأرض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا**»، و هذا الحديث مستفيض ؛ بل متواتر عند أهل العلم بالحديث، وهو صريح في أنه لم يكن عنده من أهل الأرض أحد أحب إليه من أبي بكر، فإن الخلة هي كمال الحب، و هذا لا يصلح إلا لله، فإذا كانت ممكنة ولم يصلح لها إلا أبو بكر، علم أنه أحب الناس إليه، و قوله في الحديث الصحيح لما سُئِل: أي الناس أحب إليك؟ قال: «**عائشة**». قيل: من الرجال؟ قال: «**أبوها**». و قول الصحابة: أنت خيرنا وسيدنا وأحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأيضا فقد ثبت في النقل الصحيح عن علي أنه قال: خير هذه

=

(٤) ٤٦٥١ - كَمَا حَدَّثَنَا بِهِ الثِّقَةُ الْمَأْمُونُ أَبُو الْقَاسِمِ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ عُلَيَّةَ بْنِ خَالِدٍ السَّكُونِيُّ، بِالْكُوفَةِ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، ثنا عُبَيْدُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَامِرِيُّ [١]، ثنا عبد الرحمن بْنُ دُبَيْسٍ [٢]، وَحَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عبد الله بْنِ سُلَيْمَانَ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا عبدالله بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، قَالَا: ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ ثَابِتٍ الْبَصْرِيُّ

=

الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر، و استفاض ذلك و تواتر عنه، و توعد بجلد المفتري من يفضله عليه، و روي عنه أنه سمع ذلك من النبي صلى الله عليه و سلم، و لا ريب أن عليا لا يقطع بذلك إلا عن علم.

انظر: منهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧/ ٣٧٥- ٣٨٥).

(١) عبيد بن كثير العامري الكوفي، أبو سعيد التمار، متروك الحديث، قاله الأزدي والدارقطني. وقال ابن حبان عنه: روى عن أبان بن تغلب نسخة مقلوبة ليس يحفظ من حديث أبان، أدخلت عليه فحدث بها ولم يرجع حيث بين له، فاستحق ترك الاحتجاج به.

انظر: المجروحين لابن حبان (٢/ ١٧٦)، سؤالات الحاكم للدارقطني (١٥١)، ميزان الاعتدال (٣/ ٢٢).

(٢) عبدالرحمن بن دبيس الكوفي، مجهول الحال، ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٢٣١) ولم يذكر فيه شيئا.

الْقَصَّارُ(١)، ثنا ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كَانَ شَاكِيًا، فَأَتَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّاجِ يَعُودُهُ فِي أَصْحَابٍ لَهُ، فَجَرَى الْحَدِيثُ حَتَّى ذَكَرُوا عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَتَنَقَّصَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّاجِ، فَقَالَ أَنَسٌ: مَنْ هَذَا؟ أَقْعِدُونِي فَأَقْعَدُوهُ، فَقَالَ: يَا ابْنَ الْحَجَّاجِ، أَلَا أَرَاكَ تَنَقَّصُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَقِّ، لَقَدْ كُنْتُ خَادِمَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَكَانَ كُلَّ يَوْمٍ يَخْدُمُ بَيْنَ يَدَي رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُلَامٌ مِنْ أَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ، فَكَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ يَوْمِي فَجَاءَتْ أُمُّ أَيْمَنَ مَوْلَاةُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِطَيْرٍ فَوَضَعْتُهُ بَيْنَ يَدَي رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أُمَّ أَيْمَنَ مَا هَذَا الطَّائِرُ؟» قَالَتْ: هَذَا الطَّائِرُ أَصَبْتُهُ فَصَنَعْتُهُ لَكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ جِئْنِي بِأَحَبِّ

---

(١) إبراهيم بن ثابت (وفي بعض التراجم: باب) القصار، ضعيف واه، قاله الذهبي، وزاد: لا يكاد يعرف إلا بحديث الطير. وقال في تلخيصه: إبراهيم بن ثابت: ساقط. وقال ابن كثير: مجهول. وذكره العقيلي في الضعفاء.

انظر: الضعفاء للعقيلي (١/ ٤٦)، المغني في الضعفاء (٤٣)، البداية والنهاية (١١/ ٧٧)، لسان الميزان (١/ ٢٤٧، ٢٥٦).

خَلْقِكَ إِلَيْكَ وَإِلَيَّ يَأْكُلُ مَعِي مِنْ هَذَا الطَّائِرِ» وَضَرَبَ الْبَابَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَنَسُ انْظُرْ مَنْ عَلَى الْبَابِ» ، قُلْتُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَذَهَبْتُ، فَإِذَا عَلِيٌّ بِالْبَابِ، قُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى حَاجَةٍ فَجِئْتُ حَتَّى قُمْتُ مِنْ مَقَامِي فَلَمْ أَلْبَثْ أَنْ ضَرَبَ الْبَابَ، فَقَالَ: «يَا أَنَسُ، انْظُرْ مَنْ عَلَى الْبَابِ» فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَذَهَبْتُ فَإِذَا عَلِيٌّ بِالْبَابِ، قُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى حَاجَةٍ، فَجِئْتُ حَتَّى قُمْتُ مَقَامِي، فَلَمْ أَلْبَثْ أَنْ ضَرَبَ الْبَابَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَنَسُ اذْهَبْ فَأَدْخِلْهُ، فَلَسْتَ بِأَوَّلِ رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمَهُ، لَيْسَ هُوَ مِنَ الْأَنْصَارِ» ، فَذَهَبْتُ فَأَدْخَلْتُهُ، فَقَالَ: «يَا أَنَسُ قَرِّبْ إِلَيْهِ الطَّيْرَ» ، قَالَ: فَوَضَعْتُهُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَكَلَا جَمِيعًا، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّاجِ: يَا أَنَسُ، كَانَ هَذَا بِمَحْضَرٍ مِنْكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أُعْطِي بِاللهَّ عَهْدًا أَلَّا أَنْتَقِصَ عَلِيًّا بَعْدَ مَقَامِي هَذَا، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا يَنْتَقِصُهُ إِلَّا أَشْنَبُ لَهُ وَجْهَهُ(١).

---

(١) إسناده ضعيف لحال القصار، وقد تقدَّم الكلام على الحديث في الحديث السابق لهذا =

(٥) ٤٦٦٦ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ السَّكَنِ الْوَاسِطِيُّ، ثنا شِهَابُ بْنُ عَبَّادٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ، عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ الْأَيَادِيِّ [1]، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «اشْتَاقَتِ الْجَنَّةُ إِلَى ثَلَاثَةٍ عَلِيٍّ وَعَمَّارٍ وَسَلْمَانَ» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.[2]

=

مباشرة.

والحديث أخرجه العقيلي في الضعفاء (١/ ٤٦) من طريق عبد الله بن عمر بن أبان، عن إبراهيم القصار؛ به.

قال العقيلي عقبه: ليس لهذا من حديث ثابت أصل. وقد تابع هذا الشيخ: معلى بن عبد الرحمن، ورواه عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس. حدثنا الصائغ، عن الحسن الحلواني، عنه. ومعلى عندهم يكذب، ولم يأت به ثقة عن حماد بن سلمة، ولا عن ثقة عن ثابت.ا.هـ

وقال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (١١/ ٧٧): وهو منكر سندا ومتنا.ا.هـ

(١) أبو ربيعة الإيادي، قيل اسمه: عمر بن ربيعة ، قال عنه الحافظ في التقريب: مقبول- يعني إن تُوبع، وإلا فليِّن-.

(٢) في إسناده ضعف، لحال أبي ربيعة.

والحديث أخرجه أبو يعلى (٢٧٧٩) - ومن طريقه ابن حبان في المجروحين (١/ ١٢١) - عن محمد بن عبد الله بن نمير، عن محمد بن بشر؛ به

=

=

وأخرجه الترمذي (كتاب المناقب، باب مناقب سلمان، رقم ٣٧٩٧) من طريق وكيع بن الجراح، والبزَّار (٦٦٩٥- البحر الزخار) و ابن حبان في المجروحين (١/ ١٢١) وابن عدي في الكامل (٢/ ٣١٥)؛ من طريق أبي أحمد الزبيري، وأبو يعلى (٢٧٨٠) من طريق يحيى بن آدم ، والدينوري في المجالسة (٢٦٧) من طريق خالد بن مخلد القطواني، والطبراني في الكبير (٦/ رقم ٦٠٤٤) وأبو نعيم في صفة الجنة (١/ ١١٢) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر جوامع فضل علي بن أبي طالب الشريفة الكريمة عند الله عز وجل وعند رسوله صلى الله عليه وسلم وعند المؤمنين، رقم ١٥٧٦) من طريق محمد بن عبد الله الأسدي، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٤٥٩) من طريق يحيى بن أبي بكير.

جميعهم (وكيع، والزبيري، وابن آدم، والقطواني، وأبو نعيم، والأسدي، وابن أبي بكير) عن الحسن بن حي بن صالح؛ به.

ورواية الطبراني بلفظ: «**ثلاثة تشتاق إليهم الحور العين**».

وفي رواية البزَّار قال: علي وعمار، وأحسبه قال: وأبو ذر (بدلا من سلمان).

وفي رواية الزبيري عند ابن حبان: بذكر إسماعيل بن مسلم في الإسناد، بدلا من أبي ربيعة!

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث الحسن بن صالح.ا.هـ

وقال البزَّار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الحسن، عن أنس إلا أبو ربيعة، وهو كوفي روى عنه الحسن بن صالح وشريك، وأما هذا الحديث فلم يحدث به عنه إلا الحسن بن صالح.ا.هـ

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ٣٤٤): رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير أبي ربيعة الإيادي، وقد حسَّن الترمذي حديثه.ا.هـ

=

=

تنبيه: قال ابن الجوزي عقب هذا الحديث:هذا حديث لا يصح، وأبو ربيعة اسمه زيد بن عوف ولقبه، فهد.ا.هـ

كذا قال، وهو وهم منه، وأبو ربيعة الإيادي اسمه: عمر بن ربيعة، مختلف عن زيد بن عوف، والله أعلم.

وللحديث طريق آخر عن أنس، بلفظ مختلف:

أخرجه بَحْشَل في تاريخ واسط (ص: ٦٩) والطبراني في الكبير (٦/ رقم ٦٠٤٥) وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٩٠) وفي صفة الجنة (٨٤) وفي معرفة الصحابة (٣٣٤٦)؛ من طريق عمران بن وهب الطائي، عن أنس؛ مرفوعا: «**إن الجنة تشتاق إلى أربعة: علي بن أبي طالب، وعمار بن ياسر، وسلمان الفارسي، والمقداد بن الأسود**».

وفي رواية بَحْشَل: بذكر بلال بدلا من المقداد!

وإسناده ضعيف أيضا، فعمران هذا ضعَّفه أبو حاتم الرازي، وقال: ولا أحسبه سمع من أنس شيئا، كما في الجرح والتعديل (٦/ ٣٠٦)، وانظر: لسان الميزان (٦/ ١٨٤).

وثَمَّ طريق ثالث للحديث، بلفظ آخر:

أخرجه البزَّار (٦٥٣٤- البحر الزخار) وأبو يعلى (٦٧٧٢) من طريق جعفر بن سليمان الضبعي، عن النضر بن حميد، عن سعد الإسكاف، عن محمد بن علي الباقر، قال: جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «**إن الله تبارك وتعالى يحب ثلاثة من أصحابك**»، ثم أتاه فقال: «**يا محمد، إن الجنة لتشتاق إلى ثلاثة من أصحابك**» قال أنس بن مالك: فأردت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فهبته، فلقيت أبا بكر فقُلتُ: يا أبا بكر، إني كنت ورسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن جبريل صلى الله عليه وسلم قال: «**يا محمد، إن الجنة تشتاق إلى ثلاثة**» فلعلك أن تكون منهم. ثم لقيت عمر فقُلتُ له مثل ذلك، ثم لقيت علي بن أبي طالب فقُلتُ له مثلما قُلتُ لأبي بكر وعمر، فقال علي: أنا أسأله، فإن كنت منهم حمدت الله تبارك وتعالى، وإن لم أكن منهم
=

=

حمدا لله عز وجل، فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إن أنسا حدثني أن جبريل صلى الله عليه وسلم أتاك فقال: «**إن الجنة تشتاق إلى ثلاثة من أصحابك**» فإن كنت منهم، يعني حمدت الله تبارك وتعالى، وإن لم أكن منهم حمدت الله عز وجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أنت منهم، وعمار بن ياسر، وسيشهد معك مشاهد بيّن فضلها، عظيم أجرها، وسلمان منا أهل البيت، فاتخذه صاحبا**».

قال البزَّار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن أنس بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه إلا جعفر بن سليمان عن النضر، والنضر بن حميد وسعد الإسكاف لم يكونا بالقويين في الحديث، وقد حدث عنهما أهل العلم واحتملوا حديثهما.ا.هـ

وهذا إسناد ضعيف، قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١١٨): رواه البزَّار، وفيه النضر بن حميد، وهو متروك.ا.هـ

وللحديث شاهد من حديث علي بن أبي طالب:

أخرجه الطبراني في الأوسط (٧٥٦٩) وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (١/ ٤٤٦)؛ من طريق باذام، عن قنبر، عن علي، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**ألا إن الجنة اشتاقت إلى أربعة من أصحابي، فأمرني ربي أن أحبهم فانتدب، صهيب الرومي، وبلال بن رباح، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وحذيفة بن اليمان، وعمار بن ياسر**» ، فقالوا: يا رسول الله، من هؤلاء الأربعة حتى نحبهم؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يا عمار، أنت عرفك الله المنافقين، وأما هؤلاء الأربعة فأحدهم علي بن أبي طالب، والثاني المقداد بن الأسود الكندي، والثالث سلمان الفارسي، والرابع أبو ذر الغفاري**».

ورواية أبي الشيخ مختصرة.

وهذا الحديث ضعيف الإسناد، فباذام أبو صالح مولى أم هانئ: ضعيف يرسل، كما في التقريب.

=

مُسْنَدُ الْحَسَن بنِ عَلِيّ بنِ أَبِي طَالِب

رضي الله عنهما

(٦) ٤٦٦٩ - أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ عبدالرحمن بْنِ عِيسَى السَّبِيعِيُّ، بِالْكُوفَةِ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَكَمِ الْجِيزِيُّ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَشْقَرُ [1]، ثنا سَعِيدُ

=

وأما قنبر مولى علي بن أبي طالب: فترجم له الذهبي في الميزان (٣/ ٣٩٢) وقال: لم يثبت حديثه.ا.هـ

وهناك شاهد آخر من حديث حذيفة بن اليمان:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١/ ٤١١) من طريق إسماعيل بن يحيى بن طلحة، عن سفيان الثوري، عن منصور، عن سعيد بن جبير؛ قال: قال حذيفة: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «اشتاقت الجنة إلى أربعة: علي وسلمان وأبي ذر وعمار بن ياسر».

وهذا إسناد ضعيف جدا، فإسماعيل التميمي هذا ترجم له الذهبي في الميزان (١/ ٢٥٣): وقال: مجمع على تركه.ا.هـ

والحديث ضعَّفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٥/ ٣٥١ رقم ٢٣٢٨).

وانظر ما سيأتي في مُسنَد بريدة بن الحصيب برقم (٤٦٤٩).

(١) الحسين بن الحسن الأشقر الفزاري، أبو عبد الله الكوفي، ضعيف، قاله الأزدي. وقال أحمد لما ذُكر له أنه صنف في معائب الشيخين: ليس هذا بأهل أن يُحدَّث عنه. وقال البخاري: فيه نظر. وفي رواية قال: عنده مناكير. وقال أبو زرعة: شيخ منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث. وقال النسائي والدارقطني وأبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي. وذكره العقيلي في الضعفاء.
=

ابْنُ خُثَيْمٍ الْهِلَالِيُّ (١)، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ يَسَارٍ الْهَمْدَانِيِّ (٢)، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ (٣) قَالَ: حَجَجْنَا فَمَرَرْنَا عَلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بِالْمَدِينَةِ، وَمَعَنَا مُعَاوِيَةُ

=

و ذكر ابن عدي أن له مناكير ، و قال في بعضها: البلاء عندي من الأشقر. وقال الجوزجاني: غالٍ، من الشتامين للخيرة. وقال الذهبي: واهٍ. وخالف هؤلاء ابن معين فقال: لا بأس به. وكذا ذكره ابن حبان في الثقات.

انظر: التاريخ الكبير (٢/ ٣٨٥)، الجرح والتعديل (٣/ ٤٩)، الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٤٩)، الثقات لابن حبان (٨/ ١٨٤)، الكامل في الضعفاء (٢/ ٣٦١)، الكاشف (١٠٨٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩١).

(١) سعيد بن خُثيم بن رشد الهلالي، أبو معمر الكوفي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق ، له أغاليط.ا.هـ بتصرف.

(٢) هناك اثنان في هذه الطبقة باسم الوليد بن يسار، ولم يذكر في اسم أحدهما الهمداني، وهما:

الأول: الوليد بن يسار البصري، يروي عن الحسن، وعنه عبدالملك بن قريب الأصمعي. ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/ ٢١) ولم يذكر فيه شيئا. وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٥٥٠).

والآخر: الوليد بن يسار الخزاعي، أبو عبيدة البصري، يروي عن معاوية بن قرة، وعنه موسى بن إسماعيل. ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٨/ ١٥٧) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/ ٢١) ولم يذكرا فيه شيئا، وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٥٥٦).

فإن كان الهمداني أحدهما: فهو مجهول الحال، وإلا فلم أقف له على ترجمة!

(٣) علي بن أبي طلحة سالم بن المخارق، القرشي الهاشمي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق، قد يخطئ.ا.هـ

ابْنُ حُدَيْجٍ، فَقِيلَ لِلْحَسَنِ: إِنَّ هَذَا مُعَاوِيَةُ بْنُ حُدَيْجٍ السَّابُ لِعَلِيٍّ، فَقَالَ: عَلَيَّ بِهِ، فَأُتِيَ بِهِ، فَقَالَ: أَنْتَ السَّابُّ لِعَلِيٍّ؟ فَقَالَ: مَا فَعَلْتُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ إِنْ لَقِيتَهُ - وَمَا أَحْسَبُكَ تَلْقَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ -، لَتَجِدَهُ قَائِمًا عَلَى حَوْضِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذُودُ عَنْهُ رَايَاتِ الْمُنَافِقِينَ، بِيَدِهِ عَصًا مِنْ عَوْسَجٍ» حَدَّثَنِيهِ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ خَابَ مَنَ افْتَرَى. **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ**[1].

---

(١) إسناده ضعيف، لحال الأشقر والوليد.

والحديث أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (باب ما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يصد عن حوضه قوم بعد أن يردوه، رقم ٧٧٦) وأبو يعلى (٦٧٧١) والطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٧٥٨)؛ من طريق إسماعيل بن موسى بن بنت السُّدِّي، عن سعيد بن خثيم؛ به.

وللحديث طريق آخر عن الحسن بن علي:

أخرجه الطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٧٢٧) من طريق عباد بن يعقوب الأسدي، عن علي بن عابس، عن بدر بن الخليل أبي الخليل، عن أبي كبير، قال: كنت جالسا عند الحسن بن علي رضي الله عنه، فجاءه رجل، فقال: لقد سَبَّ عند معاوية عليا رضي الله عنهما سبا قبيحا رجلٌ يقال له معاوية - يعني ابن حُدَيْج - تعرفه؟ قال: نعم. قال: إذا رأيته فائتني به. قال: فرآه عند دار عمرو بن حريث، فأراه إياه، قال: أنت معاوية بن حُدَيْج؟ فسكت فلم يجبه ثلاثا، ثم قال: «**أنت السباب عليا عند ابن آكلة الأكباد؟ أما لئن وردت عليه الحوض، وما أراك ترده، لتجدنه مشمرا حاسرا ذراعيه يذود الكفار والمنافقين عن حوض رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما تذاد غريبة الإبل عن صاحبها، قول الصادق المصدوق أبي القاسم صلى الله عليه وسلم**».

=

=

وإسناد هذا الطريق ضعيف جدا. فعلي بن عابس: ضعيف، كما في التقريب. وأبو كبير: لم أقف له على ترجمة!

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٣١): رواه الطبراني بإسنادين؛ في أحدهما: علي بن أبي طلحة، مولى بني أمية، ولم أعرفه! وبقية رجاله ثقات، والآخر ضعيف.ا.هـ

وقد تعقَّب الذهبيُّ الحاكمَ في تصحيحه للحديث بقوله: بل منكر، واهٍ، فيه غير واحد من الضعفاء.ا.هـ

وللحديث شاهد من حديث أبي سعيد الخدري:

أخرجه الطبراني في الصغير (١٠١٤) من طريق سلَّام بن سليمان المدائني، عن شعبة، عن زيد العَمِّي، عن أبي الصديق أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يا علي معك يوم القيامة عصا من عصي الجنة تذود بها المنافقين عن حوضي**».

قال الطبراني: لم يروه عن شعبة إلا سلَّام.

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٣٥): رواه الطبراني في الأوسط (كذا قال، ولم أقف عليه في الأوسط، وإنما هو في الصغير) وفيه سلَّام بن سليمان المدايني، وزيد العَمِّي؛ وهما ضعيفان، وقد وثقا، وبقية رجالهما ثقات.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): سلَّام هذا قال عنه الحافظ في التقريب: متروك. وقال عن زيد بن الحواري العَمِّي: ضعيف.

وعليه فإسناد هذا الحديث ضعيف جدا.

وله شاهد آخر من حديث علي بن أبي طالب نفسه:

أخرجه الطبراني في الأوسط (٧٦٧٥) من طريق الحسن بن كثير، عن سلمى بن عقبة الحنفي اليمامي، عن عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال علي بن أبي طالب: يا رسول الله، أيما أحب إليك: أنا أم فاطمة؟ قال: «**فاطمة أحب إلي منك، وأنت أعز علي منها، وكأني بك وأنت على حوضي تذود عنه الناس، وإن عليه لأباريق مثل عدد نجوم**

=

=

السماء، وإني وأنت والحسن والحسين وفاطمة وعقيل وجعفر في الجنة إخوانا على سرر متقابلين، وأنت معي وشيعتك في الجنة» ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾[الحجر: ٤٧] «لا ينظر أحدهم في قفا صاحبه».

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا عكرمة بن عمار، ولا رواه عن عكرمة إلا سلمى بن عقبة، تفرد به: الحسن بن كثير.ا.هـ

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٧٣): رواه الطبراني في الأوسط، وفيه سلمى بن عقبة؛ لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): ويزيد على جهالة سلمى: جهالة يحيى بن أبي كثير، كما أن عكرمة مضطرب في روايته عن يحيى خاصة – كما في التقريب – . وعليه فالإسناد ضعيف جدا.

وقد رُوي الحديث موقوفا من قول علي بن أبي طالب نفسه:

فأخرجه الطبراني في الأوسط (٥١٥٣) من طريق محمد بن قدامة الجوهري، عن الأحوص بن جواب، عن أبي مريم، عن عبد الله بن عطاء، عن أبي حرب بن أبي الأسود الديلي، عن عبدالله بن إجارة بن قيس؛ قال: سمعت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وهو على المنبر يقول: «إني أذود عن حوض رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي هاتين القصيرتين: الكفار والمنافقين، كما يذود السقاة غريبة الإبل عن حياضهم».

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن عطاء إلا أبو مريم، تفرد به: محمد بن قدامة، عن أبي الجواب .ا.هـ

وهذا إسناد ضعيف أيضا، فقد قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٣٥): رواه الطبراني في الأوسط، وفيه محمد بن قدامة الجوهري؛ وهو ضعيف.ا.هـ

وعليه فالحديث لا يصح، وشواهده لا تنهض به للقبول، والله أعلم.

التعليق على الحديث:

=

مُسْنَدُ بُرَيْدَةَ بنِ الحُصَيْب

رضي الله عنه

(٧) ٢٥٨٩ - حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدَانَ الصَّيْرَفِيُّ بِمَرْوَ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، ثنا أَبُو قِلَابَةَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّقَاشِيُّ (١)، ثنا يَحْيَى بْنُ

=

استشكل البعضُ سبَّ معاوية بن حُدَيْج – وله صحبة – لعلي بن أبي طالب.

والجواب عن ذلك ابتداءً: أن مذهب أفاضل العلماء – كما نقل القاضي عياض والنووي، ويأتي تفصيله في مُسنَد سعد بن أبي وقاص، برقم (٤٥٧٥) – أن ما وقع من الأحاديث القادحة في عدالة بعض الصحابة، والمضيفة إليهم ما لا يليق بهم؛ فإنها تُردُّ ولا تقبل إذا كان رواتها غير ثقات، وإن رواها الثقات تأولت على الوجه اللائق بهم، ولا يقع في روايات الثقات إلا ما يمكن تأويله. وحديثنا هنا من الصنف الأول، ففي رواته من هو مطعون في حفظه وضبطه، ومنهم الغالِ في مذهبه.

ثم إذا افترضنا صحة إسناد هذا الحديث – وهو لا يصح كما قدمنا – فإن التماس العذر هنا واجب، مع رد الخطأ على من أخطأ.

يقول الذهبي في السير (٣/ ٣٩): كان هذا – يعني ابن حُدَيْج – عُثْمانيا، وقد كان بين الطائفتين من أهل صفين ما هو أبلغ من السب؛ السيف، فإن صح شيء، فسبيلنا الكف والاستغفار للصحابة، ولا نحب ما شجر بينهم، ونعوذ بالله منه، ونتولى أمير المؤمنين عليا رضي الله عنه.ا.هـ

(١) قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ، تغير حفظه لما سكن بغداد.ا.هـ

حَمَّادٍ، ثنا أَبُو عَوَانَةَ (١)، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، حَدَّثَنِي عَبْدُاللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيُّ، قَالَ: إِنِّي لَأَمْشِي مَعَ أَبِي إِذْ مَرَّ بِقَوْمٍ يُنْقُصُونَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُونَ فِيهِ، فَقَامَ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَنَالُ مِنْ عَلِيٍّ وَفِي نَفْسِي عَلَيْهِ شَيْءٌ وَكُنْتُ مَعَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ فِي جَيْشٍ فَأَصَابُوا غَنَائِمَ، فَعَمِدَ عَلِيٌّ إِلَى جَارِيَةٍ مِنَ الْخُمُسِ، فَأَخَذَهَا لِنَفْسِهِ، وَكَانَ بَيْنَ عَلِيٍّ وَبَيْنَ خَالِدٍ شَيْءٌ، فَقَالَ خَالِدٌ: هَذِهِ فُرْصَتُكَ، وَقَدْ عَرَفَ خَالِدٌ الَّذِي فِي نَفْسِي عَلَى عَلِيٍّ. قَالَ: فَانْطَلِقْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاذْكُرْ ذَلِكَ لَهُ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَحَدَّثْتُهُ وَكُنْتُ رَجُلًا مِكْبَابًا (٢)، وَكُنْتُ إِذَا حَدَّثْتُ الْحَدِيثَ أَكْبَبْتُ، ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِيَ، فَذَكَرْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَ الْجَيْشِ، ثُمَّ ذَكَرْتُ لَهُ أَمْرَ عَلِيٍّ فَرَفَعْتُ رَأْسِيَ، وَأَوْدَاجُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدِ احْمَرَّتْ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ فَإِنَّ عَلِيًّا وَلِيُّهُ». وَذَهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِي عَلَيْهِ.

---

(١) الوضاح بن عبد الله اليشكري.

(٢) أي: كثير النظر إلى الأرض.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ، إِنَّمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ سُوَيْدِ بْنِ مَنْجُوفٍ عَنْ عبدالله بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ مُخْتَصَرًا، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ أَصَحَّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ هَذَا عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، وَهَذَا رَوَاهُ وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ عَنِ الْأَعْمَشِ(١).

(١) إسناده حسن للكلام في أبي قلابة، لكن الحديث صحَّ من غير طريق أبي قلابة، وأصل الحديث في صحيح البخاري مختصرا، بلفظ آخر كما سيأتي.

وأخرجه ابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٣٢٦٠١) وفي مُسنَده كما في المطالب العالية (٣٩٢٩) وأحمد (٥/ ٣٥٠ رقم ٢٢٩٦١) والبزَّار (٤٣٥٤- البحر الزخار) والنسائي في الكبرى (كتاب المناقب، باب فضائل علي، رقم ٨٠٨٨، وكتاب خصائص علي، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من كنت وليه فعلي وليه»، رقم ٨٤١١) والروياني (٦٢) وابن حبان (باب ذكر البيان بأن علي بن أبي طالب كان ناصر كل من ناصره رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم ٦٩٣٠) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (باب سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رقم ٢٦٣٧، ٢٦٣٨)؛ من طريق أبي معاوية الضرير محمد بن خازم، عن الأعمش؛ به.

وبعض الروايات مقتصرة على المرفوع فقط، وبعضها بذكر القصة.

وهذا إسناد صحيح.

وأخرجه أحمد (٥/ ٣٥٠ رقم ٢٢٩٦٧) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١١٨٠) وابن زنجويه في الأموال (١٢٤٤) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب الترغيب في =

=

حب علي وذكر دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لمن أحبه ودعاءه على من أبغضه، رقم ٨٤٢٨) والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما كان من علي في قسمته خمس ما بعث في قسمته من السبي، ووقوع الوصيفة التي كانت فيه في آله، وما كان منه فيها من وطئه لها، ومن تناهي ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا استبراء مذكور فيه، وترك إنكار ذلك عليه، رقم ٣٠٥١)؛ من طريق عبدالجليل بن عطية القيسي، عن عبد الله بن بريدة، بنحو لفظ المصنف، وزاد فيه: «**وإن كنت تحبه فازدد له حبا، فوالذي نفسي بيده لنصيب آل علي في الخمس أفضل من وصيفة**» قال بريدة: فما كان أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلي من علي.

قال ابن كثير في البداية والنهاية (٧/ ٣٩٢- ٣٩٣): تفرد به بهذا السياق عبدالجليل بن عطية الفقيه، أبو صالح البصري، وثَّقه ابن معين وابن حبان، وقال البخاري: إنما يهم في الشيء.ا.هـ

وأخرجه أحمد (٥/ ٣٥٩ رقم ٢٣٠٣٦) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١١٧٩) والبخاري (كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب عليه السلام وخالد بن الوليد رضي الله عنه، إلى اليمن قبل حجة الوداع، رقم ٤٣٥٠) والبيهقي (كتاب قسم الفيء والغنيمة، باب سهم ذي القربى من الخمس، ٦/ ٣٤٢) وفي معرفة السنن والآثار (كتاب قسم الفيء والغنيمة، باب تفريق الخمس، رقم ١٣١٥٠) وفي دلائل النبوة (باب بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب إلى أهل نجران، وبعثه إلى اليمن بعد خالد بن الوليد، ٥/ ٣٩٦- ٣٩٧)؛ من طريق علي بن سويد بن منجوف، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه رضي الله عنه، قال: بعث النبي صلى الله عليه وسلم عليا إلى خالد ليقبض الخمس، وكنت أبغض عليا وقد اغتسل، فقُلتُ لخالد: ألا ترى إلى هذا؟ فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم ذكرت ذلك له، فقال: «**يا بريدة أتبغض عليا؟**» فقُلتُ: نعم، قال: «**لا تبغضه فإن له في الخمس أكثر من ذلك**».

وأخرجه أحمد (٥/ ٣٥٦، رقم ٢٣٠١٢) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١١٧٥) والبزَّار (٤٣٩١- البحر الزخار) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر قوله

=

=

صلى الله عليه وسلم: «علي وليكم بعدي»، رقم ٨٤٢١)؛ من طريق الأجلح الكندي، عن عبد الله بن بريدة، به.

وعند أحمد والنسائي بزيادة: «**وهو** – أي: علي – **وليكم بعدي**».

وهذه الزيادة الأخيرة ضعيفة، بل منكرة، إذ انفرد بها الأجلح عن سائر الرواة عن ابن بريدة، والأجلح هذا الراجح في حاله الضعف، كما ذهب إلى ذلك كثير من الأئمة، كأحمد وأبي حاتم وأبي داود والنسائي وغيرهم، وعليه فلا تقبل منه هذا الزيادة، والله أعلم.

وانظر الصواعق المحرقة (١/ ١٠٩- ١١٠) لابن حجر الهيتمي.

وأخرجه البزَّار (٤٣٩٢- البحر الزخار) من طريق سعيد بن إياس الجريري، عن عبد الله بن بريدة، بنحوه.

وأخرجه ابن الأعرابي في معجمه (٢١٩) والطبراني في الأوسط (٣٤٦) والصغير (١٩١) وابن عدي في الكامل (٢/ ٣٦٢) وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٢٣)؛ من طريق طاوس بن كيسان، عن بريدة؛ به، مختصرا.

والخلاصة من هذه الطرق: أن الحديث المذكور في فضل علي؛ ثابت من طريق بريدة.

قال الذهبي في رسالته (طرق حديث من كنت مولاه فعلي مولاه، ص: ٧٧) بعد أن ساق طرق الحديث عن بريدة: وهو حديث ثابت عن بريدة.ا.هـ

وكذلك قوَّى الحديثَ: الحافظُ ابنُ حجر في الفتح (٨/ ٦٧).

وانظر ما سيأتي في مُسنَد بريدة برقم (٢٥٩٠، ٤٥٧٨).

التعليق على الحديث:

استشكل البعض في هذا الحديث بعض الأمور، منها:

=

=

- **أوَّلاً: قول بريدة: كنت أنال من علي، وفي نفسي منه شيء.**

والجواب عن هذا الإشكال كما قال الحافظ في الفتح (٨/ ٦٧): قال أبو ذر الهروي: إنما أبغض الصحابي عليا لأنه رآه أخذ من المغنم، فظن أنه غل فلما أعلمه النبي صلى الله عليه وسلم أنه أخذ أقل من حقه أحبه.

قال الحافظ: وهو تأويل حسن لكن يبعده صدر الحديث الذي أخرجه أحمد، فلعل سبب البغض كان لمعنى آخر وزال بنهي النبي صلى الله عليه وسلم لهم عن بغضه.ا.هـ

- **ثانياً: وقوع علي على الجارية بغير استبراء.**

والجواب عن ذلك: أن هذا محمول على أنها كانت بكرا غير بالغ، ورأى أن مثلها لا يستبرأ كما صار إليه غيره من الصحابة، ويجوز أن تكون حاضت عقب صيرورتها له ثم طهرت بعد يوم وليلة ثم وقع عليها، وليس ما يدفعه.

- **ثالثاً: قسمة علي لنفسه.**

والجواب: أن القسمة جائزة في مثل ذلك ممن هو شريك فيما يقسمه، كالإمام إذا قسم بين الرعية وهو منهم، فكذلك من نصبه الإمام قام مقامه.

وانظر للمزيد في ذلك: شرح مشكل الآثار للطحاوي (٨/ ٥٨- ٦١)، كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (٢/ ١٩- ٢١)، زاد المعاد لابن القيم (٥/ ٦٣٧)، فتح الباري لابن حجر (٨/ ٦٧).

- **رابعا قوله عليه الصلاة والسلام: «من كنت وليه فإن عليا وليه».**

وسيأتي الكلام بإذن الله مفصلا عن هذه الفقرة ومعناها، والإجابة عما حولها من شبهات عند التعليق على حديث رقم (٤٥٧٦) في مُسنَد زيد بن أرقم.

(٨) ٢٥٩٠ - أَخْبَرَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ، أَنْبَأَ مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، ثنا عبدالله بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ مَرَّ عَلَى مَجْلِسٍ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ(١)

---

(١) إسناده صحيح.

والحديث عند ابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٣٢٦٠١) - وعنه ابن أبي عاصم في السنة (باب «من كنت مولاه فعلي مولاه»، رقم ١٣٥٤) - .

وأخرجه أحمد (٥/ ٣٥٨ رقم ٢٣٠٢٨، ٥/ ٣٦١ رقم ٢٣٠٥٧) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١٧٧، ٩٤٧) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (باب سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رقم ٢٦٣٧)؛ من طريق الحسن بن عرفة.

كلاهما (أحمد، وابن عرفة) عن وكيع، به.

وانظر الحديث السابق برقم (٢٥٨٩).

(٩) ٤٥٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ، وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الشَّيْبَانِيُّ، بِالْكُوفَةِ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ حَازِمٍ الْغِفَارِيُّ، وَأَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ عبدالله الْعُمَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، وَأَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالُوا: ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، ثنا ابْنُ أَبِي غَنِيَّةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ عَلِيٍّ إِلَى الْيَمَنِ فَرَأَيْتُ مِنْهُ جَفْوَةً، فَقَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْتُ عَلِيًّا فَتَنَقَّصْتُهُ، فَرَأَيْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَغَيَّرُ، فَقَالَ: «يَا بُرَيْدَةُ، أَلَسْتُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ**(١).

---

(١) إسناده صحيح.

وقد تقدَّم الحديث بلفظ مقارب في (٢٥٨٩، ٢٥٩٠)، وفيه تفسير انتقاص بريدة لعلي - رضي الله عنهما - وسبب ذلك.

=

=

وأخرجه ابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٣٢٦٦٨)، وأحمد (٥/ ٣٤٧ رقم ٢٢٩٤٥) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ٩٨٩)، والنسائي في الكبرى (كتاب المناقب، باب فضائل علي، رقم ٨٠٨٩، وكتاب خصائص علي، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من كنت وليه فعلي وليه»، رقم ٨٤١٣) من طريق أبي داود سليمان بن سيف، والطحاوي في أحكام القرآن (٨٠٧) من طريق عبد الله بن عبيد الله بن عمران الطبراني، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٢٥٥) وأخبار أصبهان (٢/ ٩٤) من طريق إسماعيل بن عبد الله.

جميعهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وأبو داود، والطبراني، وإسماعيل) عن أبي نعيم الفضل بن دكين؛ به.

وليس عند ابن أبي عاصم ذكر الحكم بن عتيبة في الإسناد!

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد (٢٣٥٨) والبزَّار (٤٣٥٢- البحر الزخار) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من كنت وليه فعلي وليه»، رقم ٨٤١٢)، والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من كنت مولاه فعلي مولاه، ومن كنت وليه فعلي وليه»، رقم ١٥١٣، ١٥١٤)؛ من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري، عن عبد الملك بن أبي غنية؛ به.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد (٢٣٥٩) والبزَّار (٤٣٥٣- البحر الزخار) وابن الأعرابي في معجمه (٢١٢٣)؛ من طريق عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير؛ به، مختصرا.

قال البزَّار عقبه: ولا نعلم أسند ابن عباس، عن بريدة، إلا هذا الحديث.ا.هـ

(١٠) ٤٦٤٩ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ بِشْرُ بْنُ مُوسَى، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثنا شَرِيكٌ[١]، وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَطِيعِيُّ، ثنا عبد الله بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا: ثنا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ الْإِيَادِيُّ[٢]، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي بِحُبِّ أَرْبَعَةٍ مِنْ أَصْحَابِي، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ يُحِبُّهُمْ» ، قَالَ: قُلْنَا: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ وَكُلُّنَا نُحِبُّ أَنْ نَكُونَ مِنْهُمْ، فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ عَلِيًّا مِنْهُمْ، ثُمَّ سَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا إِنَّ عَلِيًّا مِنْهُمْ، ثُمَّ سَكَتَ». **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ**[٣].

---

(١) شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي، أبو عبد الله الكوفي القاضي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة.ا.هـ

(٢) تقدَّم في الحديث (٤٦٦٦) أنه مقبول.

(٣) إسناده ضعيف لحال شريك وأبي ربيعة.

والحديث عند أحمد (٥/ ٣٥١ رقم ٢٢٩٦٨، ٥/ ٣٥٦ رقم ٢٣٠١٤) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١١٧٦، ١١٨١).

وعنده تسمية الثلاثة الباقين، وهم: أبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، والمقداد بن الأسود الكندي.

=

=

وأخرجه الروياني (٢٨) عن محمد بن إسحاق الصاغاني، عن الأسود بن عامر؛ به، بتسمية الأربعة.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٩/ ٣١) عن محمد بن الطفيل، والترمذي (كتاب المناقب، باب، رقم ٣٧١٨) وابن ماجه (كتاب فضائل الصحابة، باب فضل سلمان وأبي ذر والمقداد، رقم ١٤٩) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر محبة الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب، وأن عليا محب لله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم، رقم ١٤٩٥)؛ من طريق إسماعيل بن موسى الفزاري، وابن ماجه (كتاب فضائل الصحابة، باب فضل سلمان وأبي ذر والمقداد، رقم ١٤٩) عن سويد بن سعيد، وعبد الله بن أحمد في زياداته على فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١١٠٣) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر محبة الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب، وأن عليا محب لله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم، رقم ١٤٩٦)؛ من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، والطبري في المنتخب من ذيل المذيل (١/ ٥٠) عن إسماعيل بن موسى السُّدِّي، والروياني (٢٩) من طريق عبيد الله بن موسى، والروياني (٢٩) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر محبة الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب، وأن عليا محب لله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم، رقم ١٤٩٧)؛ من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٧٢) من طريق علي بن شبرمة الكوفي.

جميعهم (ابن الطفيل، والفزاري، وسويد، والحماني، والسُّدِّي، وعبيد الله، والزبيري، وابن شبرمة) عن شريك؛ به، بتسمية الأربعة، فيما عدا رواية الحماني، اقتصر على ذكر علي فقط.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ١٩٠) من طريق موسى بن ربيعة، عن أبي ربيعة الإيادي؛ به، بتسمية الأربعة.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧١٤٦) من طريق خالد بن يوسف السمتي، عن عبد النور بن عبد الله، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن أبي الشعثاء، عن بريدة الأسلمي، عن النبي صلى الله

=

مُسْنَدُ جَابِرِ بنِ عَبْدِالله رضي الله عنهما

(١١) ٤٦٢٧ -حَدَّثَنَا [1] أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُوسَى القَاضِي[1]، ثنا إِبْرَاهِيمُ بنُ مَالِكٍ الزَّعْفَرَانِيّ، ثنا سَهْلُ بنُ عُثْمَانَ العَسْكَرِيّ، ثنا

=

عليه وسلم، أنه قال: «**إن جبريل عليه السلام أتاني، فقال: إن ربك يحب من أصحابك أربعة، ويأمرك أن تحبهم**» ، فقال بعض أصحابه: سمهم لنا يا رسول الله، فقال: «**أما إن عليا منهم**» ، حتى إذا كان من الغد، قالوا: يا رسول الله، النفر الذين أخبرك الله أنه يحبهم، وأمرك أن تحبهم؟ فقال: «**أما إن عليا منهم**» ، فلما أن كان اليوم الثالث، قالوا: يا رسول الله، النفر الذين أخبرك الله أنه يحبهم، وأمرك أن تحبهم؟ فقال: «**أما إن عليا منهم**» قال: «**علي، وأبو ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، وسلمان الفارسي**».

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عبدالملك بن أبي سليمان، إلا عبدالنور بن عبدالله، تفرد به: خالد السمتي.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): وهذا إسناد ضعيف جدا، فالسمتي: ضعيف- كما في الميزان (١/ ٦٤٨)، وأما عبدالنور بن عبد الله المسمعي، فقال عنه العقيلي في الضعفاء (٣/ ١١٤): كان غاليا...، ويضع الحديث، خبيثا.ا.هـ

وانظر ما تقدَّم في مُسنَد أنس بن مالك برقم (٤٦٦٦).

والحديث ضعَّفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٤/ ٥٤ رقم ١٥٤٩، ٥/ ١٩٠ رقم ٢١٧١).

(١) هذا الحديث أورده الحاكم شاهدا لحديث أم المؤمنين عائشة، الذي سيأتي في مُسنَدها برقم (٤٦٢٦)، وقد ورد هذا الحديث في المطبوع من المستدرك بلا إسناد، لكنه جاء مُسنَدا في مخطوط المستدرك، كما ذكر الشيخ سعد الحميد في تحقيقه لمختصر استدارك الذهبي على مستدرك الحاكم لابن الملقن (٣/ ١٣٦١)، ونقلنا إسناده من إتحاف المهرة (٣/ ٤٩١ رقم ٣٥٤٦) مع مراجعته في حاشية التحقيق المشار إليه آنفا.

المُسَيَّبُ بنُ شَرِيك [٢]، ثنا عُمَرُ بن موسى الوجيهي [٣]، عن أبي الزبير [٤]، عن جابر؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ادْعُوا لِي سَيِّدَ

=

(١) محمد بن أحمد بن موسى الخازن الرازيّ، أبو عبد الله القاضي، ترجم له السمعاني في الأنساب (٥/ ١٣) وقال: سمع منه الحاكم أبو عبد الله الحافظ، وقال: أبو عبد الله الخازن فقيه أهل الرأي، وكان من أفصح من رأينا وآدبهم وأحسنهم كتابة.ا.هـ

(٢) المسيب بن شريك، أبو سعيد التميمي الشقري الكوفي، قال عنه ابن معين: ليس بشيء. وقال أحمد: ترك الناس حديثه. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال مسلم وجماعة: متروك. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال الفلاس: متروك الحديث، قد أجمع أهل العلم على ترك حديثه. وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه: ما أقول إنه كذاب، قال عبد الله: ولم يحدث عنه بشيء. وقال الساجي: متروك الحديث، يحدث بمناكير. وقال النسائي في التمييز: رديء الحفظ، لا يكتب حديثه. وقال محمود بن غيلان: ضرب أحمد ويحيى بن معين وأبو خيثمة على حديثه.

انظر: الجرح والتعديل (٨/ ٢٩٤)، تاريخ بغداد (١٥/ ١٧٥)، لسان الميزان (٨/ ٦٦).

(٣) عمر بن موسى بن وجيه، الوجيهي الميثمي الحمصي، قال عنه ابن معين: ليس بثقة. وفي رواية قال: كذاب، ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث، كان يضع الحديث. وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال الدارقطني: متروك. وقال ابن عدي: هو بيّن الأمر في الضعفاء، وهو في عداد من يضع الحديث متنا وإسنادا.

انظر: التاريخ الكبير (٦/ ١٩٧)، الجرح والتعديل (٦/ ١٣٣)، الكامل في الضعفاء (٥/ ٩)، لسان الميزان (٦/ ١٤٨- ١٤٩).

(٤) محمد بن مسلم بن تدرس.

الْعَرَبِ» فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أَلَسْتَ سَيِّدَ الْعَرَبِ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَعَلِيٌّ سَيِّدُ الْعَرَبِ»[١].

(١٢) ٤٦٣٩ - حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْفَقِيهُ الْإِمَامُ الشَّاشِيُّ الْقَفَّالُ، بِبُخَارَى وَأَنَا سَأَلْتُهُ ، حَدَّثَنِي النُّعْمَانُ بْنُ الْهَارُونِ الْبَلَدِيُّ، بِبَلَدٍ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عبد الله بْنِ يَزِيدَ الْحَرَّانِيُّ[٢]، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ،

---

(١) إسناده ضعيف جدا، لحال المسيب، والوجيهي.

وقد أعلَّ الذهبي الحديث بعمر الوجيهي، فقال في تلخيصه للمستدرك: عمر وضاع.ا.هـ

وسيأتي الكلام عن طرق هذا الحديث وشواهده، وثبوت الشطر الأول منه «**أنا سيد ولد آدم**» من غير طريق المؤلف؛ في مُسنَد أم المؤمنين عائشة، برقم (٤٦٢٥).

(٢) أحمد بن عبد الله بن يزيد المؤدب، أبو جعفر المكتب، يعرف بالهشيمي، ضعيف متهم بالوضع، قال عنه ابن حبان: يروي عن عبد الرزاق والثقات الأوابد والطامات. وقال ابن عدي: يضع الحديث. وقال الدارقطني: يحدث عن عبد الرزاق وغيره بالمناكير، يترك حديثه. وقال الخطيب البغدادي: في بعض أحاديثه نكارة. وقال الذهبي عنه عقب هذا الحديث: دجال كذاب.

انظر: المجروحين لابن حبان (١/ ١٥٢- ١٥٣)، الكامل في الضعفاء (١/ ١٩٢)، تاريخ بغداد (٥/ ٣٥٨)

ثنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عبد الله بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ [١]، عَنْ عبد الرحمن بْنِ بَهْمَانَ التَّيْمِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عبد الله يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيَأْتِ الْبَابَ» [٢].

---

(١) عبد الله بن عثمان بن خثيم القاري، أبو عثمان المكي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق.ا.هـ

(٢) إسناده ضعيف جدا، لحال المؤدب.

والحديث أخرجه ابن حبان في المجروحين (١/ ١٥٢- ١٥٣) وابن عدي في الكامل (١/ ١٩٢)؛ عن النعمان بن هارون البلدي، وابن عدي في الكامل (١/ ١٩٢) عن محمد بن أحمد بن المؤمل الصيرفي، وعبد الملك بن محمد – ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٦٦٦) – ، وابن المقرئ في معجمه (١٧٥) عن أبي الطيب محمد بن عبد الصمد الدقاق البغدادي – ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٦٦٦) – ، والخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٣٥٩) من طريق محمد بن عبد الله الصيرفي، وعلي بن إبراهيم البلدي.

جميعهم (النعمان، وابن المؤمل، وعبد الملك، وأبو الطيب، وابن عبد الله الصيرفي، والبلدي) عن أحمد بن عبد الله بن يزيد؛ به، مطولا بلفظ: قال جابر بن عبد الله: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية وهو آخذ بيد – وفي لفظ: بضبع – علي بن أبي طالب، وهو يقول: «**هذا أمير البررة وقاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله** – يمد بها صوته – **أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب**».

قال ابن حبان: هذا شيء مقلوب إسناده ومتنه معا.ا.هـ

=

....

=

وقال ابن عدي: هذا حديث منكر موضوع، لا أعلم رواه عن عبد الرزاق إلا أحمد بن عبد الله المؤدب هذا.ا.هـ

وقال الذهبي: العجب من الحاكم في جرأته في تصحيح هذا وأمثاله من البواطيل، وفيه أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني، وهو دجال كذاب.ا.هـ

وقال الخطيب البغدادي: قال أبو الفتح الأزدي: تفرد به عبد الرزاق وحده. قُلتُ (الخطيب): ولم يروه عن عبد الرزاق غير أحمد بن عبد الله هذا، وهو أنكر ما حفظ عليه، والله أعلم.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): أشار ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١١٦) إلى أن هناك متابعا للحراني، وهو: أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى التجيبي المصري، قال ابن الجوزي: رواه عن عبد الرزاق مثله سواء، إلا أنه قال: «**فمن أراد الحكم فليأت الباب**».

قُلتُ (أحمد): لكنها متابعة لا تزيد الحديث إلا وهنا، فالتجيبي هذا قال عنه الدارقطني كما في سؤالات السلمي (٥٩): مصري يكذب.ا.هـ

وللحديث طريق آخر: أخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه (ص: ١٦١) من طريق الحسين بن عبيد الله التميمي، نا حبيب بن النعمان، عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده، عن جابر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أنا مدينة الحكم، أو الحكمة وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت بابها**».

وهذا إسناد شديد الضعف أيضا، فحبيب بن النعمان هذا قال عنه الخطيب: في عداد المجهولين. وأما التميمي الراوي عنه فقال عنه العقيلي في الضعفاء (١/ ٢٥٢): مجهول بالنقل. وقال الذهبي في الميزان: لا يدرى من هو.ا.هـ

وسيكرر المصنِّف هذا الحديث مختصراً برقم (٤٦٤٤).

وسيأتي الكلام عن هذا الحديث بالتفصيل إن شاء الله في مُسنَد عبدالله بن عبَّاس، برقم (٤٦٣٧).

(١٣) ٤٦٤٤ - حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْفَقِيهُ الْإِمَامُ الشَّاشِيُّ، بِبُخَارَى، ثنا النُّعْمَانُ بْنُ هَارُونَ الْبَلَدِيُّ، ثنا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ عبد الله بْنِ يَزِيدَ الْحَرَّانِيُّ، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، ثنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عبد الله بْنِ عُثْمَانَ ابْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ بَهْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهَّ رَضِيَ اللهُّ عَنْهُمَا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ آخِذٌ بِضَبْعِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُّ عَنْهُ وَهُوَ يَقُولُ: «هَذَا أَمِيرُ الْبَرَرَةِ، قَاتِلُ الْفَجَرَةِ، مَنْصُورٌ مَنْ نَصَرَهُ، مَخْذُولٌ مَنْ خَذَلَهُ» ، ثُمَّ مَدَّ بِهَا صَوْتَهُ (١).

«هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ».

---

(١) إسناده ضعيف جدا، وقد تقدَّم بسنده، والكلام عليه في الحديث رقم (٤٦٣٩).

(١٤) ٤٦٦١ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَالَوَيْهِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّي مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، ثنا زَائِدَةُ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ [١]، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَشَيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى امْرَأَةٍ فَذَبَحَتْ لَنَا شَاةً، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيَدْخُلَنَّ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»

---

(١) عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني، ضعيف يعتبر فيه، ضعَّفه ابن معين وابن المديني وأبو داود والنسائي والدارقطني. وقال سفيان بن عيينة: أربعة من قريش يمسك عن حديثهم، وعده منهم. وقال أبو حاتم: ليِّن الحديث، ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه، يكتب حديثه. وقال ابن خزيمة: لا أحتج به. وقال ابن حبان: كان من سادات المسلمين، من فقهاء أهل البيت وقرائهم، إلا أنه كان رديء الحفظ، كان يحدث عن التوهم فيجيء بالخبر على غير سننه، فلما كثر ذلك في أخباره وجب مجانبتها والاحتجاج بضدها. وقال يعقوب بن شيبة: صدوق، وفي حديثه ضعف شديد جدا. وقال محمد بن سعد: منكر الحديث، لا يحتجون بحديثه، وكان كثير العلم. وقال الخطيب البغدادي: سيء الحفظ. وترك مالك ويحيى بن سعيد الرواية عنه. بينما خالف هؤلاء البخاري والترمذي، فقال الترمذي : صدوق، و قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، و سمعت محمد بن إسماعيل يقول : كان أحمد بن حنبل ، و إسحاق بن إبراهيم ، و الحميدي يحتجون بحديث ابن عقيل . قال محمد بن إسماعيل: وهو مقارب الحديث.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (ص: ٢٦٤- القسم المتمم)، الجرح والتعديل (٥/ ١٥٣)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٩٨)، المجروحين لابن حبان (٢/ ٣)، الكامل في الضعفاء (٤/ ١٢٧)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٣).

فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ثُمَّ قَالَ: «لَيَدْخُلَنَّ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ» فَدَخَلَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ثُمَّ قَالَ: «لَيَدْخُلَنَّ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، اللَّهُمَّ إِنْ شِئْتَ فَاجْعَلْهُ عَلِيًّا» ، قَالَ: فَدَخَلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (١).

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

---

(١) إسناده ضعيف، لحال ابن عقيل.

والحديث أخرجه الطيالسي (١٧٧٥، ١٧٧٩)، وابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب ما ذكر في أبي بكر الصديق، رقم ٣٢٤٨٨) عن حسين بن علي الجعفي، وأحمد (٣/ ٣٨٧ رقم ١٥١٦٢) عن أبي سعيد عبدالرحمن بن عبدالله.

جميعهم (الطيالسي، والجعفي، وأبو سعيد) عن زائدة بن قدامة؛ به.

وأخرجه مُسدَّد كما في إتحاف المهرة (٣٠٣٠) عن بشر بن المفضل، وأحمد (٣/ ٣٣١ رقم ١٤٥٥٠) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل أبي بكر، رقم ٢٣٣، باب فضائل علي، رقم ١٠٣٨) من طريق سفيان الثوري، وأحمد (٣/ ٣٥٦ رقم ١٤٨٣٨) وعبد الله بن أحمد في زياداته على فضائل الصحابة لأبيه (باب فضائل أبي بكر، رقم ٢٠٦) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي، باب ذكر جوامع فضل علي بن أبي طالب الشريفة الكريمة عند الله عز وجل وعند رسوله صلى الله عليه وسلم وعند المؤمنين، رقم ١٥٧٢) ؛ من طريق أبي المليح حسن بن عمر، وأحمد (٣/ ٣٨٠ رقم ١٥٠٦٥) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ٩٧٧) من طريق شريك بن عبد الله، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٦٨) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي، باب ذكر جوامع فضل علي بن أبي طالب الشريفة الكريمة عند الله عز وجل وعند رسوله صلى الله عليه وسلم وعند المؤمنين، رقم ١٥٧٢) من طريق موسى بن أعين، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٦٧) من طريق عبيد الله بن عمرو، والطبراني في الأوسط (٧٠٠٢) وفي مُسنَد الشاميين (٦٥١) من طريق الوضين بن عطاء.

=

=

جميعهم (بشر، والثوري، وأبو المليح، وابن أعين، وعبيد الله، والوضين) عن عبد الله بن محمد بن عقيل؛ به.

ورواية بشر مطولة، وفي رواية الوضين: ذكر في المرة الثالثة عثمانا مكان علي، لكن الوضين نفسه: سيء الحفظ.

وقد توبع ابن عقيل على روايته عن جابر:

فأخرج الحديث الطبراني في الأوسط (٧٨٩٧) من طريق عبد الله بن زياد بن سمعان، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أبي الزبير، عن جابر؛ به.

وهذا إسناد ضعيف جدا، فابن سمعان هذا: متروك، اتهمه بالكذب أبو داود وغيره، كما في التقريب.

وللحديث شواهد من حديث أم خارجة، وأبي مسعود الأنصاري، وعبدالله بن مسعود، وسلمى مولاة النبي صلى الله عليه وسلم، ودونك تفصيلها:

١ - حديث **أم خارجة جميلة بنت سعد.**

أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٤٦٧) وفي الأوائل (ص: ٨٩) من طريق أبي بكر بن عبد الله بن أبي ربيعة، حدثتني أم **خارجة**، امرأة زيد بن ثابت؛ قالت: أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في حائط ومعه أصحابه، إذ قال: «**أول رجل يطلع عليكم من أهل الجنة**» فدخل علي.

وهذا إسناد ضعيف، فابن أبي ربيعة بمثابة مجهول الحال، لم أقف على قول فيه، إلا قول الذهبي في المقتنى في سرد الكنى، فصل ممن لم يُسمَّ (٨٥٩): أبو بكر بن عبد الله بن أبي ربيعة، عن زوجة زيد بن ثابت.ا.هـ

لكنه قد توبع ممن يشد بأزر روايته:

فأخرج الحديث أبو نعيم في معرفة الصحابة (٨٠٥٥) – بإسناد حسن – من طريق عبد الله بن أبي صعصعة الأنصاري، عن أم خارجة بنت **سعد** بن الربيع، عن أم مرثد، وكانت قد بايعت

=

=

النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة مع النساء، قالت: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو في ناس من الأنصار في الرعل، والرعل: النخل، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «**إن أول ما يشرف عليكم من تسمعون خشخشته بهذا الوادي لمن أهل الجنة**» فأشرف عليهم علي بن أبي طالب.

وهذه متابعة حسنة، وزيادة أم مرثد لا تقدح في الإسناد، فهي وأم خارجة من الصحابيات، والله أعلم.

٢- حديث أبي مسعود الأنصاري.

أخرجه الطبراني في الكبير (١٧/ رقم ٦٩٥) من طريق يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي مسعود قال: دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم حائطا، ثم قال: «**يدخل عليكم الآن رجل من أهل الجنة**» فدخل أبو بكر الصديق، ثم قال: «**يدخل عليكم الآن رجل من أهل الجنة**» فدخل عمر، ثم قال: «**يدخل عليكم الآن رجل من أهل الجنة، اللهم اجعله عليا**» فدخل علي رضي الله عنه.

وهذا إسناد ضعيف، لضعف يزيد، كما في التقريب.

٣- حديث عبد الله بن مسعود.

أخرجه الطبراني في الكبير (١٠/ رقم ١٠٣٤٢، ١٠٣٤٣، ١٠٣٤٤) من طريق عبد الله بن سلمة المرادي، عن عبيدة السلماني، عن عبد الله بن مسعود؛ قال: كنا جلوسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «**يطلع عليكم رجل من أهل الجنة**»، فدخل علي بن أبي طالب، فسلم وصعد.

وهذا حديث ضعيف الإسناد، فالمرادي نفسه مُتكلَّم فيه، والطرق إليه كلها ضعيفة.

٤- حديث سلمى مولاة النبي صلى الله عليه وسلم.

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٤/ رقم ٧٦٤) من طريق إبراهيم بن علي بن الحسن الرافعي، عن محمد بن الفضل الرافعي، عن جدته سلمى، أنها قالت: إني لمع النبي صلى الله عليه وسلم

=

=

بالأسواق فقال: «**ليطلعن عليكم رجل من أهل الجنة**» إذ سمعت الخشفة، فإذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وهذا أيضا ضعيف الإسناد، فإبراهيم: ضعيف – كما في التقريب – ، وشيخه لم أقف له على ترجمة!

ويشهد لصحة تبشير أبي بكر وعمر بالجنة: ما أخرجه البخاري (كتاب المناقب، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لو كنت متخذا خليلا»، رقم ٣٦٧٤) ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عثمان بن عفان، رقم ٢٤٠٣) من حديث أبي موسى الأشعري؛ قال: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم، في حائط من حائط المدينة وهو متكئ يركز بعود معه بين الماء والطين، إذا استفتح رجل، فقال: «**افتح وبشره بالجنة**» قال: فإذا أبو بكر، ففتحت له وبشرته بالجنة، قال ثم استفتح رجل آخر، فقال: «**افتح وبشره بالجنة**» قال: فذهبت فإذا هو عمر، ففتحت له وبشرته بالجنة، ثم استفتح رجل آخر، قال فجلس النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «**افتح وبشره بالجنة على بلوى تكون**» قال: فذهبت فإذا هو عثمان بن عفان، قال: ففتحت وبشرته بالجنة، قال وقُلتُ الذي قال، فقال: اللهم صبرا، أو الله المستعان.

ويشهد لصحة تبشيرهما معاً وعلي بالجنة: ما أخرجه أبو داود (كتاب السنة، باب في الخلفاء، رقم ٤٦٤٨، ٤٦٤٩، ٤٦٥٠) والترمذي (كتاب المناقب، باب مناقب عبدالرحمن بن عوف، رقم ٣٧٤٨، وباب مناقب سعيد بن زيد، رقم ٣٧٥٧) وابن ماجه (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل العشرة، رقم ١٣٣، ١٣٤) وغيرهم، وصحَّحه الألباني في صحيح الجامع (٥٠)؛ من حديث سعيد بن زيد قال: أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أني سمعته وهو يقول: «**عشرة في الجنة النبي في الجنة، وأبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير بن العوام في الجنة، وسعد بن مالك في الجنة، وعبدالرحمن بن عوف في الجنة**» ، ولو شئت لسميت العاشر. قال: فقالوا: من هو؟ فسكت. قال: فقالوا: من هو؟ فقال: هو «**سعيد بن زيد**».

مُسْنَدُ حُذَيْفَةَ بنِ الْيَـمان رضي الله عنهما

(١٥) ٤٤٣٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَكِيمِيُّ (١)، بِبَغْدَادَ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، ثنا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرِ بْنِ شَاذَانَ، ثنا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِاللهِ (٢)، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُمَيْرٍ (٣)، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوِ اسْتَخْلَفْتَ عَلَيْنَا؟ قَالَ: «إِنْ أَسْتَخْلِفْ عَلَيْكُمْ خَلِيفَةً فَتَعْصُوهُ يَنْزِلْ بِكُمُ الْعَذَابُ» قَالُوا: لَوِ اسْتَخْلَفْتَ عَلَيْنَا أَبَا بَكْرٍ، قَالَ: «إِنْ أَسْتَخْلِفْهُ عَلَيْكُمْ تَجِدُوهُ قَوِيًّا فِي أَمْرِ اللهِ ضَعِيفًا فِي جَسَدِهِ» قَالُوا: لَوِ اسْتَخْلَفْتَ عَلَيْنَا عُمَرَ، قَالَ: «إِنْ أَسْتَخْلِفْهُ عَلَيْكُمْ تَجِدُوهُ قَوِيًّا أَمِينًا لَا تَأْخُذُهُ فِي اللهِ لَوْمَةُ لَائِمٍ» قَالُوا: لَوِ اسْتَخْلَفْتَ عَلَيْنَا عَلِيًّا، قَالَ:

---

(١) على بن عبد الله بن سُليمان بن مطر، أبو عبد الله العطار، صاحب الحكيمي، ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (١٣/ ٤٤٦)، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

(٢) تقدَّم في الحديث (٤٦٤٩) أنه صدوق يخطىء كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة.ا.هـ

(٣) عثمان بن عمير، أبو اليقظان الكوفي الأعمى، قال عنه الحافظ في التقريب: ضعيف، واختلط، وكان يدلس، ويغلو .ا.هـ

«إِنَّكُمْ لَا تَفْعَلُوا، وَإِنْ تَفْعَلُوا تَجِدُوهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا يَسْلُكُ بِكُمُ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ» (١). عُثْمَانُ بْنُ عُمَيْرٍ هَذَا هُوَ أَبُو الْيَقْظَانِ.

---

(١) إسناده ضعيف، لحال الحكيمي، وشريك، وعثمان.

والحديث أخرجه البزَّار (٢٨٩٥- البحر الزخار) من طريق يحيى بن اليمان، وابن عدي في الكامل (٤/ ١٦) من طريق النضر بن عدي، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٦٤) وفي معرفة الصحابة (١٨٩) وفي فضائل الخلفاء الراشدين (١/ ١٧٧- ١٧٨) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني.

جميعهم (ابن اليمان، والنضر، والحماني) عن شريك؛ به.

قال البزَّار: هذا الحديث لا نعلمه يروى عن حذيفة إلا بهذا الإسناد.ا.هـ

تنبيه: هذا الحديث أورده الهيثمي في كشف الأستار (١٥٧٠) وتصحَّف في المطبوع (شريك) إلى (إسرائيل)، وظنه بعض الفضلاء متابعا لشريك في روايته عن أبي اليقظان، وليس الأمر كذلك، بل هو تصحيف، بيَّنه الإسناد في البحر الزخار، والله أعلم.

وقد اختُلِف على شريك في هذا الحديث:

فأخرجه الطيالسي (٤٤٢)، والترمذي (كتاب المناقب، باب مناقب حذيفة بن اليمان، رقم ٣٨١٢) من طريق إسحاق بن عيسى.

كلاهما (الطيالسي، وإسحاق) عن شريك، عن أبي اليقظان، عن زاذان، عن حذيفة؛ قال: قالوا: يا رسول الله لو استخلفت. قال: «**إن أستخلف عليكم فعصيتموه عُذبتم، ولكن ما حدثكم حذيفة فصدقوه، وما أقرأكم عبد الله فاقرءوه**».

=

(١٦) ٤٦٨٥ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ شَاذَانَ، قَالَا: ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا: ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنَا النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ وَلَّيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَزَاهِدٌ فِي الدُّنْيَا، رَاغِبٌ فِي الْآخِرَةِ، وَفِي جِسْمِهِ ضَعْفٌ، وَإِنْ وَلَّيْتُمُوهَا عُمَرُ فَقَوِيٌّ أَمِينٌ، لَا يَخَافُ فِي اللهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ، وَإِنْ وَلَّيْتُمُوهَا عَلِيًّا فَهَادٍ مُهْتَدٍ، يُقِيمُكُمْ عَلَى صِرَاطٍ

=

وفي رواية الترمذي: قال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (شيخ الترمذي): فقلت لإسحاق بن عيسى: يقولون هذا عن أبي وائل. قال: لا، عن زاذان إن شاء الله.ا.هـ

قال الترمذي: هذا حديث حسن، وهو حديث شريك.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): وعلى أي وجه كان الصواب عن شريك، فيبقى أن شريكا نفسه متكلم في حفظه، وشيخه في الطريقين هو أبو اليقظان، وتقدَّم أنه ضعيف.

ولذا قال الذهبي في تلخيصه عن هذا الحديث: عثمان أبو اليقظان ضعفوه، وشريك القاضي ...ليِّن الحديث.ا.هـ بتصرف

وقال الهيثمي في المجمع (٥/ ١٧٦): رواه البزَّار، وفيه أبو اليقظان عثمان بن عمير؛ وهو ضعيف.ا.هـ

وللحديث طريق آخر عن حذيفة، يأتي في الحديث القادم برقم (٤٦٨٥).

مُسْتَقِيمٍ» (١). هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

---

(١)رجاله ثقات، إلا أن في سنده انقطاعا، فلم يسمعه الثوري من أبي إسحاق، كما أنه مُعلٌّ بالإرسال.

والحديث أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص: ٢٨) وأبو نعيم في الحلية (١/ ٦٤) وفي معرفة الصحابة (١٩٠) وفي فضائل الخلفاء (٢٣٢) والخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٤٨٤) - ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٤٠٥) - ؛ من طريق محمد بن أبي السري، وابن عدي في الكامل (٥/ ٣١٣) والخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٤٨٤) من طريق محمد بن مسعود العجمي، وابن عدي في الكامل (٥/ ٣١٣) من طريق حمدان السلمي، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/ ٢٣٥) من طريق أحمد بن يوسف.

جميعهم (ابن أبي السري، والعجمي، والسلمي، وابن يوسف) عن عبد الرزاق؛ به.

قال الطبراني - كما نقل الخطيب - : روى هذا الحديث جماعة عن عبد الرزاق، عن الثوري نفسه؛ ووهموا، والصواب ما رواه ابن أبي السري ومحمد بن مسعود العجمي عن عبد الرزاق، عن النعمان بن أبي شيبة.ا.هـ

والرواية الوهم التي يشير إليها الطبراني: أخرجها العقيلي في الضعفاء (٣/ ١١٠) والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص: ٢٨) من طريق محمد بن سهل العسكري، عن عبد الرزاق، عن الثوري، مباشرة، بإسقاط النعمان!

قال العقيلي: فقيل لعبد الرزاق: سمعت هذا من الثوري؟ قال: لا، حدثني يحيى بن العلاء وغيره. ثم سألوه مرة ثانية؛ فقال: حدثنا النعمان بن أبي شيبة، ويحيى بن العلاء، عن سفيان الثوري.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): فتبيَّن من هذا، أن إسقاط الواسطة من عبد الرزاق نفسه، ليس ممن روى عنه.

=

=

وأما روايته عن يحيى هذه: فأخرجها ابن عدي في الكامل (٥/ ٣١٣) عن أبي الأزهر أحمد بن الأزهر، عن عبد الرزاق، عن يحيى بن العلاء، عن سفيان الثوري؛ به.

قال أبو الأزهر: فذاكرت به محمد بن رافع، فقال: حدثنا عبد الرزاق، عن ابن قمازين، عن الثوري.

قال ابن عدي: وهذا رواه جماعة عن الثوري، وأصل البلاء منهم ليس من عبد الرزاق، فإن في جملة من روى منهم ضعفاء منهم يحيى بن العلاء الرازي.ا.هـ

وقال الحاكم عقب إيراده الحديث في الموطن السابق: وفيه انقطاع في موضعين، فإن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، والثوري لم يسمعه من أبي إسحاق.ا.هـ

ثُمَّ ساق الحاكم الحديث بسنده إلى أبي الصلت الهروي، عن عبد الله بن نمير، عن الثوري، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع، عن حذيفة؛ به.

ومن طريق أبي الصلت: أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٦).

وأعقبه بقول البرقاني – شيخه في هذا الحديث – : رواه عبد الرزاق، وابن هراسة، عن الثوري، لم يذكرا شريكا!

وقال الخطيب في موطن سابق (٤/ ٤٨٤– ٤٨٥): لم يختلف رواته عن عبد الرزاق أنه عن زيد بن يُثَيْع عن حذيفة. ورواه أبو الصلت الهروي عن ابن نمير، عن الثوري، عن شريك، عن أبي إسحاق كذلك، ولم يذكر فيه بين الثوري وأبي إسحاق شريكا غير أبي الصلت عن ابن نمير. ورواه إبراهيم بن هراسة، عن الثوري، فقال: عن زيد بن يُثَيْع، عن علي.ا.هـ

وعلى هذا: يكون الطريق الذي فيه إثبات شريك بين الثوري وأبي إسحاق: وهم، لأن أبا الصلت تقدَّم في الحديث (٤٦٣٧) أنه ضعيف متهم!

=

=

وثَمَّ خلاف أخير على الثوري، أشار إليه الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٤٨٦)؛ حيث قال: ورواه يحيى بن يَمان، عن الثوري، فقال: عن زيد بن يُثَيْع، عن النبي صلى الله عليه وسلم وأرسله.ا.هـ

ويبدو أن هذا الاختلاف ليس من قبل الثوري نفسه، بل هو من قبل أبي إسحاق السبيعي، فقد اختُلِف عليه على عدة أوجه، ودونك تفصيلها:

الوجه الأول: عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع، عن حذيفة.

وهذا الذي أخرجه المصنِّف هنا، وهو ما تقدَّمت الإشارة إليه.

الوجه الثاني: عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع، مرسلا.

وهذا أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ١٦) من طريق شريك النخعي، عن أبي إسحاق، به.

وتابع شريكا على هذا الوجه: إسرائيل بن يونس، كما عند الدارقطني في علله (٣/ ٢١٥). وهي رواية يحيى بن اليمان، عن الثوري، عنه، كما عند الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٤٨٦).

الوجه الثالث: عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع، عن سلمان الفارسي.

وهذا أخرجه الدارقطني في الأفراد كما في أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر (١/ ٤٠٨، رقم ٢٢١٤) – ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٤٠٧) – من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه أبي إسحاق؛ به.

قال الدارقطني عقبه: غريب من حديث أبي إسحاق، عن زيد، عن سلمان. تفرد به الحسن بن قتيبة، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه.ا.هـ

وعلَّق ابن الجوزي بقوله: والحسن متروك الحديث.ا.هـ

مُسْنَدُ زَيْـــد بـــنِ أَرْقَـــم رضي الله عنه

(١٧) ٤٥٧٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّـدُ بْـنُ أَحْمَـدَ بْـنِ تَمِـيمٍ الْحَـنْظَلِيُّ، بِبَغْدَادَ، ثنا أَبُو قِلَابَةَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّقَاشِيُّ [1]، ثنا يَحْيَـى بْـنُ حَمَّـادٍ، وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ بَالَوَيْهِ، وَأَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْبَزَّارُ قَالَا: ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، وَثَنَا أَبُـو نَصْـرِ أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ الْفَقِيهُ، بِبُخَارَى، ثنا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ الْبَغْدَادِيُّ، ثنا خَلَفُ بْنُ سَالِمٍ الْمُخَرِّمِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، ثنا أَبُـو عَوَانَـةَ، عَـنْ سُـلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ قَالَ: ثنا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ مِـنْ حَجَّـةِ الْوَدَاعِ وَنَزَلَ غَدِيرَ خُمٍّ [2] أَمَرَ بِدَوْحَاتٍ فَقُمِمْنَ، فَقَالَ: «كَأَنِّي قَدْ دُعِيـتُ

(١) تقدَّم في الحديث (٢٥٨٩) أنه صدوق يخطئ.

(٢) غَدير خُمٍّ: موضع بين مكة والمدينة، على مقربة من الجحفة التي هي من المواقيت التي يُحرِم منها الحجاج للحج أو العمرة .

فَأَجَبْتُ، إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ [١]: أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَعِتْرَتِي، فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُفُونِي فِيهِمَا، فَإِنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ»، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَوْلَايَ، وَأَنَا مَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ»، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا وَلِيُّهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ.

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِطُولِهِ، شَاهِدُهُ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ أَيْضًا صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا [٢].

---

(١) الثَّقَلَين: الثَّقَل، بفتحتين: كل شيء نفيس مصون، ومنه هذا الحديث، كذا في القاموس المحيط (ص: ٩٧٢).

(٢) رجاله ثقات، إلا أن في إسناده انقطاعا، قال علي بن المديني كما في جامع التحصيل (ص: ١٥٨): حبيب بن أبي ثابت لقي ابن عباس وسمع من عائشة، ولم يسمع من غيرهما من الصحابة.ا.هـ

لكن حبيبا قد توبع من فطر بن خليفة وغيره كما سيأتي، وللحديث طرق أخرى عن زيد بن أرقم، وذكر الذهبي في رسالته (طرق حديث من كنت مولاه فعلي مولاه، ص: ٦٥) أنه ثابت عن زيد بن أرقم.

والحديث مروي عن صحابة آخرين غير زيد أيضا، فهو حديث لا ينزل عن مرتبة الحسن على أقل الأحوال، والله أعلم.

=

=
وأصله في صحيح مسلم، كما سيأتي إن شاء الله.

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (باب من كنت مولاه فعلي مولاه، رقم: ١٣٦٥) والبزّار (٤٢٩٨- البحر الزخار) والنسائي في الكبرى (كتاب المناقب، باب فضائل علي، رقم: ٨٠٩٢، كتاب خصائص علي، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من كنت وليه فعلي وليه»، رقم: ٨٤١٠) - وعنه الطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله يوم غدير خم لعلي: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، رقم: ١٧٦٥) - عن محمد بن المثنى، والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لمن والى علي بن أبي طالب وتولاه، ودعائه به على من عاداه، رقم: ١٥٢٣) من طريق الحسن بن مدرك الشيباني، وأحمد بن محمد بن المعلى الأدمي.

جميعهم (ابن المثنى، والشيباني، والأدمي) عن يحيى بن حماد؛ به.

ورواية ابن أبي عاصم مختصرة بذكر «من كنت مولاه فعلي مولاه»، ورواية الآجُرِّيّ بدون ذكر الفقرة الأولى من الحديث.

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (باب في فضائل أهل البيت، رقم ١٥٥٥) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب جامع فضائل أهل البيت، باب ذكر أمر النبي صلى الله عليه وسلم أمته بالتمسك بكتاب الله عز وجل، وبسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وبمحبة أهل بيته، والتمسك على ما هم عليه من الحق، والنهي عن التخلف عن طريقتهم الجميلة الحسنة، رقم: ١٧٠٦) من طريق زيد بن عوف، والطبراني في الكبير (٥/ رقم ٤٩٦٩) من طريق يحيى بن كثير البصري.

كلاهما (زيد، ويحيى) عن أبي عوانة؛ به.

وأخرجه الترمذي (كتاب المناقب، باب مناقب أهل النبي صلى الله عليه وسلم، رقم ٣٧٨٨) من طريق محمد بن فضيل، وعبد الله بن أحمد في زوائده على المُسنَد (رقم ٩٥٢) والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٥٣٦- ٥٣٧) والبزّار (٤٣٠٠- البحر الزخار) والطبراني في الكبير (٥/ رقم
=

=

٤٩٧٠) والأوسط (١٩٦٦) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٩٦٦)؛ من طريق شريك بن عبد الله النخعي، والطبراني في الكبير (٥/ رقم ٤٩٦٩) من طريق سعيد بن عبد الكريم بن سليط الحنفي.

جميعهم (ابن فضيل، وشريك، وسعيد) عن الأعمش؛ به.

ورواية الترمذي بدون ذكر أبي الطفيل، ورواية شريك عند الطبراني: تصحَّف في المطبوع زيد بن أرقم إلى زيد بن ثابت!

قال الطبراني في الأوسط عقبه: لم يرو هذا الحديث عن الأعمش؛ إلا شريك وأبو عوانة!

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (باب من كنت مولاه فعلي مولاه، رقم: ١٣٦٤) وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (ص: ١٥٧- ١٥٨) والطبراني في الكبير (٥/ رقم ٤٩٨٦) وابن عدي في الكامل (٦/ ٨٢) وأبو نعيم في فضائل الخلفاء الراشدين (باب فضيلة أخرى لأمير المؤمنين علي لم يشركه فيها أحد، رقم ١٩)؛ من طريق أبي العلاء كامل بن العلاء التميمي، عن حبيب بن أبي ثابت، عن يحيى بن جعدة، عن زيد بن أرقم؛ به، مختصرا بذكر «من كنت مولاه فعلي مولاه» فقط.

فاستبدل أبو العلاء هنا يحيى بن جعدة بأبي الطفيل!

ورواية ابن أبي عاصم بدون ذكر واسطة بين حبيب وزيد!

ويبدو أن هذا الوهم من كامل نفسه، فقد أورد ابن عدي هذا الحديث في ترجمته مع أحاديث أخر، ثم قال: ولكامل غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير، ولم أر من المتقدِّمين فيه كلاما فأذكره، إلا أني رأيت في بعض رواياته أشياء أنكرتها، فذكرته من أجل ذلك، ومع هذا أرجو أن لا بأس به.ا.هـ

=

=

وأخرجه أحمد (٤/ ٣٧٠ رقم ١٩٣٠٢) وفي فضائل الصحابة له (باب ومن فضائل علي، ١١٦٧) وابن أبي عاصم في السنة (باب من كنت مولاه فعلي مولاه، رقم: ١٣٦٧، ١٣٦٨) والبزَّار (٤٩٢- البحر الزخار) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب الترغيب في موالاة علي والترهيب في معاداته، رقم: ٨٤٢٤) - وعنه الطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله يوم غدير خم لعلي: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، رقم ١٧٦٢) وابن حبان (باب ذكر دعاء المصطفى صلى الله عليه وسلم بالولاية لمن والى عليا والمعاداة لمن عاداه، رقم ٦٩٣١) والطبراني في الكبير (٥/ رقم ٤٩٦٨)؛ من طريق فطر بن خليفة، والطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٦٨١، ٥/ رقم ٤٩٧١) من طريق حكيم بن جبير (وهو ضعيف).

كلاهما (فطر، وحكيم) عن أبي الطفيل؛ به، مختصرا.

ورواية البزَّار بدون ذكر زيد بن أرقم.

ورواية فطر إسنادها حسن، لبعض الكلام في فطر نفسه، وهي متابعة قوية لحبيب بن أبي ثابت.

قال الذهبي في رسالته (طرق حديث من كنت مولاه فعلي مولاه، ص: ٣٥) بعد أن ذكر الحديث من طريق فطر: هذا حديث حسن، وفطر بن خليفة من ثقات الشيعة.ا.هـ

وقد أورد ابن حبان فطرا في ثقاته، وقال: قيل أنه سمع من أبي الطفيل، فإن صح فهو من التابعين.ا.هـ

والذي يبدو أن ابن حبان يرجح سماعه منه، حيث أورد روايته عن أبي الطفيل في صحيحه ولم يعلَّها بشيء، ولم أقف على قول لأحد من الأئمة يتهم فيه فطرا بالتدليس، أو يتكلم في سماعه من أبي الطفيل، والله أعلم.

وأخرجه أحمد (٤/ ٣٦٦ رقم ١٩٢٦٥) وعبد بن حميد (٢٦٥- المنتخب) والدارمي (كتاب فضائل القرآن، باب فضل من قرأ القرآن، رقم ٣٣٥٩) ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب

=

=

من فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٢٤٠٨) وأبو داود (كتاب الأدب، باب في الرجل يقول في خطبته: أما بعد، رقم ٤٩٧٣) والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٥٣٦) وابن أبي عاصم في السنة (باب في فضائل أهل البيت، رقم ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢) والبزَّار (٤٣٢٤، ٤٣٣٦- البحر الزخار) والنسائي في الكبرى (كتاب المناقب، باب فضائل العباس بن عبد المطلب، رقم ٨١١٩) وابن خزيمة (باب ذكر الدليل على أن بني عبد المطلب هم من آل النبي صلى الله عليه وسلم الذين حرموا الصدقة، رقم ٢٣٧٥) وأبو عوانة (كتاب المناقب، كما في إتحاف المهرة ٤/ ٥٩١- ٥٩٢) والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الستة الذين لعنهم، وأدخل فيهم المتسلط بالجبروت، رقم ٣٤٦٤) وابن حبان (باب ذكر إثبات الهدى لمن اتبع القرآن، والضلالة لمن تركه، رقم ١٢٣) والطبراني في الكبير (٥/ رقم ٥٠٢٥، ٥٠٢٦، ٥٠٢٧، ٥٠٢٨، ٥٠٢٩) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (باب سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحث على التمسك بالكتاب والسنة، وعن الصحابة والتابعين ومن بعدهم، والخالفين لهم من علماء الأمة رضي الله عنهم أجمعين، رقم ٨٨) والبيهقي (كتاب الصلاة، باب بيان أهل بيته الذين هم آله، ٢/ ٢١٢، كتاب قسم الصدقات، باب بيان آل محمد صلى الله عليه وسلم الذين تحرم عليهم الصدقة المفروضة، ٧/ ٤٨، كتاب آداب القاضي، باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي، ١٠/ ١٩٤)؛ من طريق يزيد بن حيان، وأحمد (٤/ ٣٧١ رقم ١٩٣١٣) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ٩٦٨) والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٥٣٧) والبزَّار (٤٣٢٦- البحر الزخار) والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الستة الذين لعنهم، وأدخل فيهم المتسلط بالجبروت، رقم ٣٤٦٣) والطبراني في الكبير (٥/ رقم ٥٠٤٠)؛ من طريق علي بن ربيعة، وأحمد (٤/ ٣٧٢ رقم ١٩٣٢٨) وابن أبي عاصم في السنة (باب من كنت مولاه فعلي مولاه، رقم ١٣٦٢) والبزَّار (٤٣٢٧- البحر الزخار) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من كنت وليه فعلي وليه»، رقم ٨٤١٥) والطبراني في الكبير (٥/ رقم ٥٠٩٢) وابن عدي في الكامل (٦/ ٤١٣) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم

=

=

«من كنت مولاه فعلي مولاه، ومن كنت وليه فعلي وليه»، رقم ١٥٢٠)؛ من طريق ميمون أبي عبد الله، وأحمد (٥/ ٣٧٠ رقم ٢٣١٤٣) وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (ص: ١٦٨- ١٦٩) والطبراني في الكبير (٥/ رقم ٤٩٨٥، ٤٩٩٦) من طريق أبي سلمان المؤذن، وأحمد (٤/ ٣٦٨ رقم ١٩٢٧٩) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ٩٩٢) والطبراني في الكبير (٥/ رقم ٥٠٦٩، ٥٠٧٠، ٥٠٧١) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لمن والى علي بن أبي طالب وتولاه، ودعائه به على من عاداه، رقم ١٥٢٢) وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ٢٨٣)؛ من طريق عطية العوفي، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٥٣٦) والبزَّار (٤٣٢٥- البحر الزخار) والطبراني في الكبير (٥/ رقم ٤٩٨٠، ٤٩٨١، ٤٩٨٢، ٤٩٨٣) والحاكم (كتاب معرفة الصحابة، باب ومن مناقب أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم ٤٧١١) من طريق أبي الضحى مسلم بن صُبَيْح، والبزَّار (٤٣٣٤- البحر الزخار) من طريق حبيب بن يزيد، وأبو ليلى مولى فلان بن سعيد، وحبيب بن يسار، وبَحْشَل في تاريخ واسط (ص: ١٥٤) من طريق يزيد بن شريك، والطبراني في الكبير (٥/ رقم ٥٠٥٩) وابن عدي في الكامل (٦/ ٣٤٩) وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة (باب فضيلة لعلي بن أبي طالب، رقم٨٧) وأبو نعيم في فضائل الخلفاء الراشدين (باب فضيلة أخرى لأمير المؤمنين علي لم يشركه فيها أحد، رقم ١٨)؛ من طريق أبي إسحاق السبيعي، والطبراني في الكبير (٥/ رقم ٤٩٨٥) من طريق أبي سليمان زيد بن وهب، والطبراني في الكبير (٥/ رقم ٥٠٦٦) من طريق ثوير بن أبي فاختة، والطبراني في الكبير (٥/ رقم ٥٠٦٨) من طريق أبي ليلى الحضرمي، والطبراني في الكبير (٥/ رقم ٥٠٩٦، ٥٠٩٧) من طريق أبي هارون العبدي عمارة بن جوين – وفي الموطن الثاني: عن أبي هارون، عن رجل– ، والطبراني في الكبير (٥/ رقم ٥١٢٨) من طريق أنيسة بنت زيد بن أرقم.

جميعهم (ابن حيان، وابن ربيعة، وميمون، والمؤذن، والعوفي، وأبو الضحى، وحبيب، وابن يسار، وابن شريك، والسبيعي، وابن وهب، وثوير، والحضرمي، أبو هارون، وأنيسة) عن زيد بن أرقم؛ به، مطولا، ومختصرا.

=

ولفظ مسلم: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فينا خطيبا بماء يدعى خما بين مكة والمدينة فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكر ثم قال « **أما بعد ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتى رسول ربى فأجيب وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به** ». فحث على كتاب الله ورغب فيه ثم قال « **وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي** ».

وهذا الحديث مشهور في كتب السنة باسم (حديث غدير خم)، والفقرة الأولى من الحديث التي فيها الوصية بآل البيت ثابتة في مسلم، وإنما حدث نزاع بين العلماء في ثبوت قوله عليه الصلاة والسلام: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» وما بعده.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٧/ ٣١٩): وأما قوله: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» فليس هو في الصحاح، لكن هو مما رواه العلماء وتنازع الناس في صحته، فنقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفوه، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه حسنه كما حسنه الترمذي.ا.هـ

ثم نقل عن ابن حزم قوله: أنه لا يصح من طريق الثقات أصلا.

وممن ذهب كذلك إلى تضعيفه: الزيلعي في نصب الراية (١/ ٣٥٩- ٣٦٠).

وأما زيادة «**اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه**» فقال عنها شيخ الإسلام في منهاج السنة (٧/ ٣١٩): لا ريب أنه كذب.ا.هـ

وذهب آخرون إلى تصحيح الحديث – غير أحمد والترمذي – وهُمْ: ابن حبان، حيث أودعه في صحيحه، ولم يُعلّه بشيء، وأبو نعيم الأصبهاني كما في الإمامة (ص: ٢١٧- ٢١٨)، والذهبي كما في سير أعلام النبلاء (٥/ ٤١٥)، والشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المُسنَد (٢/ ٥٦)، والشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/ ٣٣٠ رقم ١٧٥١).

=

=

قال الألباني بعد أن ذكر بعض طرق الحديث (٤/ ٣٤٤): كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحته: أنني رأيت شيخ الإسلام بن تيمية، قد ضعف الشطر الأول من الحديث، وأما الشطر الآخر، فزعم أنه كذب! وهذا من مبالغته الناتجة في تقديري من تسرعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها. والله المستعان.ا.هـ

والحديث صحَّحه الشيخ مقبل الوادعي في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (٤/ ٤٠-٤١).

وقال في المقترح في أجوبة أسئلة المصطلح (ص: ١١٦): حديث «**من كنتُ مولاه فعليّ مولاه**» حديث صحيح.

ثم ذكر تضعيف الزيلعي وشيخ الإسلام له، وقال: ولا مجال لتضعيفه، فهو مرويّ من طرق كثيرة متكاثرة، لا يستطاع أن يحكم عليه بالضعف، والله المستعان.ا.هـ

والذي يبدو راجحا – والله أعلم – قول من قال بتصحيح أو تحسين الحديث، بما فيه الفقرة التي يحكم عليها شيخ الإسلام بالكذب، ففضلا عن ثبوت الحديث من طريق زيد بن أرقم، فإن له طرقا كثيرة ومتعددة عن جمع آخرين من الصحابة، خاصة فقرة « من كنت مولاه فعلي مولاه».

قال ابن شاهين عقب إخراجه لهذا الحديث: وهذا حديث غريب صحيح، وقد روى حديث غدير خم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو مائة نفس، وفيهم العشرة، وهو حديث ثابت، لا أعرف له علة. تفرد علي بهذه الفضيلة، لم يشركه فيها أحد.ا.هـ

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٣٥): متنه متواتر.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): ولذا وضعه بعض العلماء في كتب المتواتر، كالمناوي، والسيوطي، والكتاني.

انظر نظم المتناثر للكتاني (ص: ١٩٤، رقم: ٢٣٢)، توضيح الأفكار للصنعاني (١/ ٢١٩).

=

=

وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/ ٣٤٣): وجملة القول أن حديث «**من كنت مولاه، فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه**» حديث صحيح بشطريه، بل الأول منه متواتر عنه صلى الله عليه وسلم، كما ظهر لمن تتبع أسانيده وطرقه.ا.هـ

وانظر في المصدر السابق (٤/ ٣٣٠- ٣٤٣) طرقا أخرى للحديث، والكلام عنها.

وقد بلغ من كثرة طرق هذا الحديث وأهميته، أن ألف فيه بعض الحفاظ رسائل مستقلة.

قال ابن كثير في البداية والنهاية (١٤/ ٨٤٩) في ترجمة محمد بن جرير الطبري: وقد رأيت له كتاباً جمع فيه أحاديث غدير خم في مجلدين ضخمين.ا.هـ

وللعراقي رسالة بعنوان الكلام على حديث «**من كنت مولاه فعليٌّ مولاه**».

وللذهبي كذلك رسالة مفردة مطبوعة بعنوان: طرق حديث «**من كنت مولاه فعليٌّ مولاه**».

وقال الحافظ في الفتح (٧/ ٧٤) عن هذا الحديث: وهو كثير الطرق جدا، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان.ا.هـ

التعليق على الحديث:

- قوله: «**إني قد تركت فيكم**» أي: بعد موتي.

- قوله: «**أحدهما أكبر**»: هو الكتاب، لأنه إمام الكل: العترة، وغيرهم.

- قوله: «**وعترتي**»: هم أهل البيت، والمراد بذكرهم هنا أحد معنيين:

الأول: كأنه صلى الله عليه وسلم جعلهم قائمين مقامه، فكما كان في حياته القرآن والنبي، كذلك بعده القرآن وأهل بيته، ولكن قيامهم مقامه في وجوب المحبة والمراعاة والإحسان، لا في العمل بأقوالهم وآرائهم، بل المرجع في العمل: الكتاب والسنة، ويدل على ذلك التأويل: رواية صحيح

=

=

مسلم،والتي فيها: «**وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي**» يعني: احفظوا عترتي، أو: أذكركم الله في عترتي.

وهذا المعنى المراد هو الذي فهمه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد أخرج البخاري (كتاب المناقب، باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم ٣٧١٢) عن أبي بكر رضي الله عنه قال: والذي نفسي بيده لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلى أن أصل من قرابتي. وأخرج عنه أيضا (كتاب المناقب، باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم ٣٧١٣) ، قال: ارقبوا محمدا صلى الله عليه وسلم في آل بيته.

قال الحافظ في الفتح (٧/ ٧٩): والمراقبة للشيء: المحافظة عليه، يقول: احفظوه فيهم، فلا تؤذوهم، ولا تسيئوا إليهم.ا.هـ

وهذا موافق لقوله تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾[الشورى: ٢٣] .

الثاني: أن المقصود من «أهل البيت» إنما هم العلماء الصالحون منهم، والمتمسكون بالكتاب والسنة، قال الإمام أبو جعفر الطحاوي: «العترة» هم أهل بيته صلى الله عليه وسلم؛ الذين هم على دينه، وكذلك التمسك بأمره.ا.هـ .

انظر السلسلة الصحيحة للألباني (٤/ ٣٦٠).

وقال الشيخ علي القاري في مرقاة المفاتيح (٩/ ٣٩٧٥): أهل البيت غالبا يكونون أعرف بصاحب البيت وأحواله، فالمراد بهم أهل العلم منهم المطلعون على سيرته، الواقفون على طريقته، العارفون بحكمه وحكمته، ولهذا يصلح أن يكونوا مقابلا لكتاب الله سبحانه كما قال: ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾[البقرة: ١٢٩].ا.هـ .

فتبين أنَّ المراد بأهل البيت: المتمسكون بسنته صلى الله عليه وسلم، فتكون هي المقصود بالذات في الحديث، ولذلك جعلها أحد (الثقلين) المقابل للثقل الأول وهو القرآن، وهو ما يشير إليه قول ابن الأثير في النهاية (١/ ٢١٦): سماهما (ثقلين)؛ لأن الآخذ بهما - يعني الكتاب والسنة -

=

=
والعمل بهما ثقيل، ويقال لكل خطير نفيس (ثَقَل)، فسماهما (ثقلين) لقدرهما وتفخيماً لشأنهما.ا.هـ

والحاصل أن ذكر أهل البيت في مقابل القرآن في هذا الحديث كذكر سنة الخلفاء الراشدين مع سنته صلى الله عليه وسلم في قوله: «**فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين**».

قال الشيخ علي القاري (١/ ٢٥٢): فإنهم لم يعملوا إلا بسنتي، فالإضافة إليهم، إما لعملهم بها، أو لاستنباطهم واختيارهم إياها.ا.هـ

- قوله: «**فإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض**».

قال بعض العلماء: هذا فيه دليل على أن إجماع العترة (آل البيت) حجة، وأنهم جميعا لا يجتمعون على ضلالة، لكن العترة هم: بنو هاشم كلهم؛ ولد العباس، وولد علي، وولد الحارث بن عبد المطلب، وسائر بني أبي طالب وغيرهم، وعلي وحده ليس هو العترة، وسيد العترة هو رسول الله صلى الله عليه و سلم.

ويبين ذلك: أن علماء العترة كابن عباس وغيره لم يكونوا يوجبون اتباع علي في كل ما يقوله، ولا كان علي يوجب على الناس طاعته في كل ما يفتي به، ولا يعرف أن أحدا من أئمة السلف، لا من بنى هاشم ولا غيرهم، قال: إنه يجب اتباع علي في كل ما يقوله.

انظر منهاج السنة لابن تيمية (٧/ ٣٩٥- ٣٩٦).

- **قوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه»**.

استدلَّت بعض الفرق بهذا الحديث على أن عليا كان أولى بالخلافة من غيره بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقالوا: والمراد بالمولى هنا الأولى بالتصرف لتقدُّم التقوى منه صلى الله عليه وسلم بقوله: «**ألست أولى منكم بأنفسكم**»، كما أن المولى هو الحاكم والخليفة، فيكون علي هو الخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم مباشرة.

=

=

وهذا الاستدلال لا يصح من وجوه، وهي:

أوَّلاً: أن الوَلاية بالفتح هي ضد العداوة، والاسم منها مولى وولِيّ، والوِلاية بكسر الواو هي الإمارة، والاسم منها والي ومتولي، والموالاة ضد المعاداة، وهي من الطرفين، كقوله تعالى: ﴿**وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ**﴾[التحريم، آية:٤]، وقال: ﴿**ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلۡكَٰفِرِينَ لَا مَوۡلَىٰ لَهُمۡ**﴾[محمد، آية:١١].ا.هـ

وبهذه الآية الأخيرة استدل الشافعي – فيما نقله عنه البيهقي في الاعتقاد (ص: ٣٥٥) – على أن المقصود بالحديث هو ولاء الإسلام، وعلى هذا يكون المراد – كما قال أبو نعيم في الإمامة (ص: ٢١٨) –: من كان النبي صلى الله عليه وسلم مولاه؛ فعلي والمؤمنون مواليه.

فعلم من ذلك: أن المولى ليس بمعنى الحاكم أو المتصرف في الأمور، وإنما المولى كالولي، والدليل عليه قوله تبارك وتعالى: {ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم} أي لا ولي لهم وهم عبيده وهو مولاهم، وإنما أراد لا ولي لهم.

وانظر منهاج السنة لابن تيمية (٧/ ٣٢٢، ٣٢٤- ٣٢٥)، القضاب المشتهر للفيروز آبادي (ص: ٦٦).

ثانياً: على التفسير السابق، وعلى أن الموالاة ضد المعاداة، يكون هذا الحكم ثابتا لكل مؤمن، فعلي رضي الله عنه من المؤمنين الذين يتولون المؤمنين ويتولونه، لكن الحديث فيه منقبة له من جهة إثبات إيمانه في الباطن و الشهادة له بأنه يستحق الموالاة باطنا وظاهرا، لكن ليس فيه أنه ليس للمؤمنين مولى غيره، فكيف ورسول الله صلى الله عليه و سلم له موالي، وهم صالحو المؤمنين؟ فعلي أيضا له مولى بطريق الأولى والأحرى، وهم المؤمنون الذين يتولونه، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: إن أسلم وغفارا ومزينة وجهينة وقريشا والأنصار ليس لهم مولى دون الله و رسوله، وجعلهم موالي رسول الله صلى الله عليه وسلم كما جعل صالح المؤمنين مواليه والله ورسوله مولاهم.

=

=

ثالثاً: قال الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب - كما في السنة للخلال (٤٦٥) والاعتقاد للبيهقي (١/ ٣٥٥- ٣٥٦) - لما ذُكر له هذا الحديث: أما والله لو يعني بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم الإمارة والسلطان لأفصح لهم، وما كان أحد أنصح للمسلمين من رسول الله صلى الله عليه وسلم، لقال لهم: أيها الناس، إن هذا ولي أمركم، والقائم لكم من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا، والله ما كان وراء هذا شيء، والله إن كان الله ورسوله اختارا عليا لهذا الأمر والقيام للمسلمين به من بعده، ثم ترك علي ما اختار الله له ورسوله أن يقوم به حتى يعذر فيه إلى المسلمين، إن كان أحد أعظم ذنبا ولا خطية من علي إذ ترك ما اختار الله له ورسوله حتى يقوم فيه كما أمره الله ورسوله.ا.هـ

رابعاً: أن سبب ورود هذا الحديث ينفي هذا الإشكال الذي من أجله خص النبي صلى الله عليه وسلم عليا بذلك الكلام؛ وخلاصة هذا السبب: أن عليا كان قادما من اليمن، وأقبل على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج، وفي الطريق من اليمن إلى مكة وقعت بعض الأمور بين علي ومن كان معه، جعلتهم يتكلمون في علي، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم؛ فتكلم مبينا فضل علي ومكانته، وردا على هؤلاء، ولذلك تكلم عند غدير خم لأن الكلام خاص بأهل المدينة الذين كانوا مع علي في السرية.

يقول الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٧/ ٣٩٧): والمقصود أن عليا لما كثر فيه القيل والقال من ذلك الجيش، بسبب منعه إياهم استعمال إبل الصدقة، واسترجاعه منهم الحلل التي أطلقها لهم نائبه، وعلي معذور فيما فعل، لكن اشتهر الكلام فيه في الحجيج، فلذلك - والله أعلم - لما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حجته وتفرغ من مناسكه ورجع إلى المدينة فمر بغدير خم، قام في الناس خطيبا فبرَّأ ساحة علي، ورفع من قدره ونبَّه على فضله؛ ليزيل ما وقر في نفوس كثير من الناس.ا.هـ

وينظر كذلك ما ذكره البيهقي في الاعتقاد (ص: ٣٤٥- ٣٥٥).

=

(١٨) ٤٥٧٧ - حَـدَّثَنَاهُ أَبُـو بَكْـرِ بْـنُ إِسْـحَاقَ [١]، وَدَعْلَـجُ بْـنُ أَحْمَـدَ السِّجْزِيُّ، قَالَا: أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ، ثنا الْأَزْرَقُ بْنُ عَلِيٍّ، ثنـا حَسَّـانُ بْـنُ إِبْرَاهِيمَ الْكَرْمَانِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْـنُ سَـلَمَةَ بْـنِ كُهَيْـلٍ [٢]، عَـنْ أَبِيـهِ، عَـنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بن وَاثِلَةَ [٣]، أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُولُ: نَزَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَـةِ عِنْـدَ شَـجَرَاتٍ خَمْـسٍ دَوْحَاتٍ عِظَامٍ، فَكَنَسَ النَّاسُ مَا تَحْـتَ الشَّـجَرَاتِ، ثُـمَّ رَاحَ رَسُـولُ اللهِ

=

وانظر ما تقدَّم في مُسنَد بريدة برقم (٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٤٥٧٨)، وما سيأتي في مُسنَد عمران بن حصين برقم (٤٥٧٩)، فَفِيه سبب ورود الحديث مُسندًا.

خامساً: لو كان النبي صلى الله عليه وسلم يريد خلافة علي، لكان أولى أن يقول هذا في يوم عرفة، حيث الحجاج كلهم مجتمعون، حتى إذا غادر أهل المدينة شهد له باقي المسلمين من غير أهل المدينة، ولم يكن ينتظر حتى يصل غدير خم.

(١) الإمام أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه.

(٢) محمد بن سلمة بن كهيل: وهَّاه الجوزجاني كما في الكامل لابن عدي (٦/ ٢١٦)، وقال أحمد عنه كما في سؤالات أبي داود (٤٠٠): مقارب الحديث، وقال الدارقطني كما في سؤالات البرقاني (٥٣٩): يعتبر به.

(٣) تصحَّف في المطبوع إلى: عن ابن واثلة!

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشِيَّةً فَصَلَّى، ثُمَّ قَامَ خَطِيبًا، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَذَكَرَ وَوَعَظَ، فَقَالَ: مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَقُولَ: ثُمَّ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا إِنِ اتَّبَعْتُمُوهُمَا، وَهُمَا: كِتَابُ اللهِ، وَأَهْلُ بَيْتِي عِتْرَتِي». ثُمَّ قَالَ: «أَتَعْلَمُونَ أَنِّي أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ[1].

---

(١) سنده ضعيف للكلام في محمد بن سلمة بن كهيل، ومثله لا اعتبار بما يتفرد به، وإنما بما تُوبع عليه، والشطر الأول من الحديث فيه زيادة لم يتابع عليها، وهي قوله: (**إن اتبعتوهما**). والوارد في طرق الحديث كما تقدَّم: الحث على التمسك بكتاب الله، والتذكير بأهل البيت وحقهم، دون الأمر باتباعهم. وباقي الحديث تقدَّم الكلام عنه في الحديث السابق.

والحديث أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (باب فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٩٥٩) والترمذي (كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب، رقم ٣٧١٣) والطبراني في الكبير (٣/ رقم ٣٠٤٩)؛ من طريق شعبة بن الحجاج، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الطفيل، عن أبي سريحة أو عن زيد بن أرقم – شك شعبة – به، مختصرا بلفظ: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**».

وقد توبع محمد بن سلمة على رواية الحديث كاملا بلفظه المذكور، كما في جزء أبي الطاهر الذهلي (١٥١) من طريق شعيب بن خالد، عن سلمة بن كهيل، به.

لكن الإسناد إلى شعيب فيه محمد بن حميد الرازي، وهو ضعيف الحديث!

(١٩) ٤٦٣١ - أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْبَزَّازُ [١]، بِبَغْدَادَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ثنا عَوْفٌ [٢]، عَنْ مَيْمُونٍ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ [٣]، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: كَانَتْ لِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبْوَابٌ شَارِعَةٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ يَوْمًا: «سُدُّوا هَذِهِ الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ» قَالَ: فَتَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ نَاسٌ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ: فَإِنِّي أُمِرْتُ بِسَدِّ هَذِهِ الْأَبْوَابِ غَيْرَ بَابِ عَلِيٍّ، فَقَالَ فِيهِ قَائِلُكُمْ، وَاللهِ مَا

(١) أبو بكر أحمد بن جعفر بن مالك القَطِيعي، الراوي الوحيد لمُسنَد الإمام أحمد، قال عنه الخطيب: كان بعض كتبه غرق، فاستحدث نسخها من كتاب لم يكن فيه سماعه، فغمزه الناس، إلا أنا لم نر أحدا امتنع من الرواية عنه، ولاترك الاحتجاج به. وقال الحاكم: ثقة مأمون. وقال ابن أبي الفوارس: لم يكن في الحديث بذاك، له في بعض مُسنَد أحمد أصول فيها نظر. وقال البرقاني: غرقت قطعة من كتبه فنسخها من كتاب ذكروا أنه لم يكن سماعه فيه، فغمزوه لأجل ذلك، وإلا فهو ثقة، وكنت شديد التنقير عنه حتى تبين عندي أنه صدوق لا يشك في سماعه.

قُلتُ (أحمد): فمثله لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن، والله أعلم.

انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٥/ ١١٦)، ميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٨٧).

(٢) عوف بن أبي جميلة، أبو سهل البصري، المعروف بالأعرابي.

(٣) ميمون أبو عبد الله، البصري، الكندي، ويقال: القرشي، مولى عبد الرحمن بن سمرة، قال عنه الحافظ في التقريب: ضعيف.ا.هـ

سَدَدْتُ شَيْئًا وَلَا فَتَحْتُهُ، وَلَكِنْ أُمِرْتُ بِشَيْءٍ فَاتَّبَعْتُهُ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.[1].

---

(١) إسناده ضعيف، لحال ميمون.

والحديث في مُسنَد أحمد (٤/ ٣٦٩ رقم ١٩٢٨٧) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ٩٨٥).

وأخرجه النسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم «أمرت بسد هذه الأبواب غير باب علي»، رقم ٨٣٦٩) – ومن طريقه: الطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الباب الذي استثناه من الأبواب التي كانت إلى مسجده، فأمر بسدها غير ذلك الباب، رقم ٣٥٦١)، وابن الجوزي في الموضوعات (٦٨٩) – عن محمد بن بشار، عن محمد بن جعفر؛ به.

وسقط من إسناد ابن الجوزي: محمد بن بشار!

وأخرجه الحربي في غريب الحديث (١/ ١٦٣) من طريق أبي عبيدة معمر بن المثنى، والعقيلي في الضعفاء (٤/ ١٨٥) من طريق المعتمر بن سليمان التيمي.

كلاهما (معمر، والمعتمر) عن عوف؛ به.

ورواية معمر مختصرة.

وأخرجه الروياني (٤١١) – بسند صحيح – من طريق هوذة بن خليفة أبي الأشهب – وهو صدوق – ، عن عوف؛ به، لكن بذكر البراء بن عازب، بدلا من زيد بن أرقم!

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ١٣٧) من طريق يونس بن أرقم – وهو ليِّن، كما في الميزان – ، عن عوف؛ به، لكن بذكر عبدالله بن عباس، بدلا من زيد بن أرقم!

=

=

وقد تُوبع عوف على هذه الرواية الأخيرة، عند ابن عساكر في نفس الموطن، من كثير النَّوَّاء – وهو ضعيف – عن ميمون؛ به.

وتصحَّف عند ابن عساكر اسم (الكندي) إلى (الكردي)، وهو خطأ ظاهر، فهذا الأخير ليست له رواية عن ابن عباس، وهو أنزل في طبقته من الكندي.

ويبدو أن هذا من اضطراب ميمون نفسه، وعدم ضبطه، وما ذلك عنه ببعيد، والله أعلم.

قال العقيلي عقب حديث زيد: وقد روي من طريق أصلح من هذا، وفيها لين أيضا.ا.هـ

وقال الهيثمي في المجمع (٩/ ١١٤): رواه أحمد، وفيه ميمون أبو عبد الله، وثقه ابن حبان، وضعَّفه جماعة، وبقية رجاله رجال الصحيح.ا.هـ

والحديث حكم عليه ابن الجوزي بالبطلان، وأعلَّه بميمون، وضعَّفه الألباني في السلسلة الضعيفة (١٠/ ٦٦٢، رقم ٤٩٥٣).

وللحديث شواهد من حديث عبد الله بن عمر، وعلي بن أبي طالب، وجابر بن سمرة، وجابر بن عبد الله، وسعد بن أبي وقاص، وعمر بن الخطاب، وعبد الله بن عباس، ولا يخلو أحدها من مقال، وإليك البيان:

فأما حديث عبد الله بن عمر: فله عنه طرق:

أخرجه ابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب ما ذكر في أبي بكر الصديق، رقم ٣٢٤٧١، وباب فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٣٢٦٣٥) وأحمد (٢/ ٢٦ رقم ٤٧٩٧) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل أبي بكر، رقم ٥٩، وباب فضائل علي، رقم ٩٥٥) – ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٦٨٦) – وعبد الله بن أحمد في السنة (١٣٥١) وابن أبي عاصم في السنة (باب في فضل أبي بكر وعمر وعثمان، رقم ١١٩٩) وأبو يعلى (٥٦٠١) والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الباب الذي استثناه من

=

=

الأبواب التي كانت إلى مسجده، فأمر بسدها غير ذلك الباب، رقم ٣٥٥٩، ٣٥٦٠) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (باب سياق ما روي في التفضيل، رقم ٢٦٠٣) وأبو نعيم في الإمامة (٥٨) وفي أخبار أصبهان (١/ ٣٢٨، ٢/ ٢٧٦)؛ من طريق هشام بن سعد، عن عمر بن أسيد، عن ابن عمر قال: كنا نقول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم: رسول الله خير الناس، ثم أبو بكر، ثم عمر، ولقد أوتي ابن أبي طالب ثلاث خصال، لئن تكن لي واحدة منها أحب إلي من حمر النعم، زوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته، وولدت له، وسدت الأبواب إلا بابه في المسجد، وأعطاه الراية يوم خيبر.

ورواية ابن أبي شيبة، وأحمد في الموطن الأول من الفضائل، وعبد الله بن أحمد؛ مختصرة، بدون ذكر علي.

والرواية الثانية عند ابن أبي شيبة بزيادة عمر بن الخطاب في الإسناد.

وقد حكم ابن الجوزي على الحديث بالبطلان، وأعله بهشام؛ فقال: فيه هشام بن سعد، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أحمد: ليس هو محكم الحديث.ا.هـ

وتَعقَّب الحافظُ ابنَ الجوزي في القول المسدد في الذب عن مُسنَد الإمام أحمد (ص: ١٨) بأن للحديث طريقا آخر صحيح الإسناد عند النسائي.

قُلتُ (أحمد): وهذا الطريق الذي أشار إليه الحافظ مداره على أبي إسحاق السبيعي، وقد اختُلِف عليه فيه، في سنده ومتنه، وتفصيل ذلك فيما يلي:

الحديث أخرجه عبد الرزاق (كتاب المغازي، باب بيعة أبي بكر، ٥/ ٤٥٠) عن معمر بن راشد، والنسائي في الكبرى (كتاب الخصائص، باب ذكر منزلة علي بن أبي طالب، وقربه من النبي صلى الله عليه وسلم ولزوقه به، وحب رسول الله صلى الله عليه وسلم له، رقم ٨٤٣٥) من طريق شعبة بن الحجاج، والنسائي في نفس الموطن برقم (٨٤٣٦) من طريق زهير بن معاوية، والنسائي في نفس الموطن برقم (٨٤٣٧) من طريق إسرائيل بن يونس.

=

=

جميعهم (معمر، وشعبة، وزهير، وإسرائيل) عن أبي إسحاق السبيعي، عن العلاء بن عرار؛ قال: سألت ابن عمر وهو في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، عن علي، وعثمان فقال: أما علي فلا تسلني عنه، وانظر إلى منزله من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ليس في المسجد بيت غير بيته، وأما عثمان فإنه أذنب ذنبا عظيما تولى يوم التقى الجمعان، فعفا الله عنه، وغفر له، وأذنب فيكم ذنبا دون فقتلتموه.

هذا لفظ إسرائيل، والذي أورده الحافظ وارتضاه، إلا أن هذا ليس لفظ حديث شعبة، وغيره.

فلفظ حديث شعبة: وسأله عن علي؛ فقال: لا تسل عنه، إلا قرب منزلته من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وفي حديث زهير: أما علي فهذا بيته من حب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أحدثك عنه بغيره.

وفي حديث معمر: أما علي فهذا بيته - يعني: بيته قريب من بيت النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد - .

ورواه عن أبي إسحاق أيضا: زيد بن أبي أنيسة، واختُلِف عليه:

فرواه عنه عبيد الله بن عمرو الرقي، واختُلِف عليه:

فأخرجه الطبراني في الأوسط (١١٦٦) - بسند فيه ضعف - من طريق عبد الله بن جعفر القرشي، عن عبيد الله، عن زيد، عن أبي إسحاق؛ بمثل رواية من سبقوا، لكن بلفظ: أما علي فلا تسألوا عنه، انظروا إلى منزلته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنه سد أبوابنا في المسجد، وأقر بابه.

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الباب الذي استثناه من الأبواب التي كانت إلى مسجده، فأمر بسدها غير ذلك الباب،

=

=

رقم ٣٥٥٨) من طريق الوليد بن صالح النخاس، عن عبيد الله، عن زيد، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن ابن عمر؛ بلفظ: أما علي فلا تسألنا عنه، ولكن انظر إلى منزلته من رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنه سد أبوابنا في المسجد غير بابه.

فخالف الوليد هنا القرشي في تسمية شيخ أبي إسحاق!

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (باب ما ذكر في فضل علي، رقم ١٣٢٦) من طريق عروة بن مروان الرقي، عن عبيد الله، عن زيد، عن أبي إسحاق، قال: سألت ابن عمر عن عثمان وعلي. قال: تسألني عن علي، فقد رأيت مكانه من رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنه سد أبواب المسجد إلا باب علي.

هكذا رواه بدون ذكر واسطة بين أبي إسحاق، وابن عمر!

وقد أورد الذهبي عروة هذا في الميزان (٥/ ٨٢) ونقل قول الداقطني فيه: كان أميا، ليس بالقوي في الحديث. ثم ساق له هذا الحديث – من طريق ابن أبي عاصم، كما هو هنا – وتعقَّبه بقوله: غريب منكر.ا.هـ

وتعقَّب ابنُ حجر الذهبيَّ في اللسان (٥/ ٤٢٩) بقوله: هذا الحديث أخرجه النسائي من وجهين عن أبي إسحاق عن العلاء بن عوار وهو بمهملات أنه سأل ابن عمر فذكره فليس بمنكر إنما الغرابة فيه قوله أن أبا إسحاق قال سألت ابن عمر.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): ومصدر الغرابة الذي يتكلم عنه الحافظ، أن أبا إسحاق لم يسمع من ابن عمر، وإنما رآه فقط، كما نص على ذلك أبو حاتم الرازي، ونقله عنه ابنه في المراسيل (٥٢٦). فكيف يقول: سألت ابن عمر!

والخلاصة من هذا الاختلاف على أبي إسحاق: أننا نرجح – بلا شك – رواية شعبة على غيره، خاصة هؤلاء المتأخرين في الرواية عن أبي إسحاق – كما تجد تفصيل سبب ذلك الترجيح في

=

=

شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٧٠٩- ٧١٢) – وهذه الرواية الراجحة ليس فيها لفظ سد الأبواب، وإنها قرب بيت علي رضي الله عنه من بيت النبي صلى الله عليه وسلم.

ويشهد لرجحان هذه الرواية، ما أخرجه النسائي في الكبرى (كتاب الخصائص، باب ذكر منزلة علي بن أبي طالب، وقربه من النبي صلى الله عليه وسلم ولزوقه به، وحب رسول الله صلى الله عليه وسلم له، رقم ٨٤٣٨) – بسند حسن – من طريق سعد بن عبيدة – وهو ثقة – قال: جاء رجل إلى ابن عمر، فسأله عن علي فقال: لا تسل عن علي، ولكن انظر إلى بيته من بيوت النبي صلى الله عليه وسلم، قال: فإني أبغضه، قال: أبغضك الله.

وهناك طريق أخير عن ابن عمر، أخرجه الكلاباذي في معاني الأخبار (ص: ١٠٤) من طريق عبد الله بن سلمة، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، قال: سأل أبي رجل عن علي، وعثمان، رضي الله عنهما، أيهما كان خيرا؟ فقال له عبد الله بن عمر: هذا بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأشار إلى بيت علي إلى جنبه، لم يكن يكون في هذا المسجد غيرهما.

وهذا الطريق أعلَّه الحافظ في القول المسدَّد (ص: ١٨) بابن سلمة الأفطس، وقال: أحد الضعفاء.ا.هـ

وأما حديث علي بن أبي طالب:

فأخرجه البزَّار (٥٠٦- البحر الزخار) من طريق أبي ميمونة، عن عيسى المدني، عن علي بن حسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي؛ فقال: «**إن موسى سأل ربه أن يطهر مسجده بهارون، وإني سألت ربي أن يطهر مسجدي بك وبذريتك**» ثم أرسل إلى أبي بكر: «**أن سد بابك**» فاسترجع، ثم قال: سمع وطاعة، فسد بابه، ثم أرسل إلى عمر، ثم أرسل إلى العباس بمثل ذلك، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**ما أنا سددت أبوابكم وفتحت باب علي، ولكن الله فتح باب علي، وسد أبوابكم**».

=

=

قال البزَّار: لا نعلمه مرفوعا بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، وأبو ميمونة مجهول، لا نعلم روى عنه غير عبيد الله بن موسى، وعيسى الملائي لا نعلم روى إلا هذا، وإنما كتبناه لأنا لم نحفظه إلا من هذا الوجه، فرويناه وبينا علته.ا.هـ

وقال الهيثمي في المجمع (٩/ ١١٥): رواه البزَّار، وفي إسناده من لم أعرفه.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): وعيسى الملائي هذا، نقل الذهبي في ترجمته في الميزان عن أبي الفتح الأزدي أنهم تركوه.

وأما حديث جابر بن سمرة:

فأخرجه الطبراني في الكبير (٢/ رقم ٢٠٣١) من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي، ثنا ناصح، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة، قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسد أبواب المسجد كلها غير باب علي رضي الله عنه، فقال العباس: يا رسول الله، قدر ما أدخل أنا وحدي وأخرج. قال: «**ما أمرت بشيء من ذلك**». فسدها كلها غير باب علي، وربما مر وهو جنب.

وهذا إسناد ضعيف، قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١١٥): فيه ناصح بن عبد الله، وهو متروك.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): والبجلي أيضا ضعيف.

وأما حديث جابر بن عبد الله:

فأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ١٠٩) – ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٦٩٠) – من طريق محمد بن علي الباقر، أنه سمع جابر بن عبد الله، يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**سدوا الأبواب كلها إلا باب علي**». وأومأ بيده إلى باب علي.

قال ابن الجوزي عقبه: تفرد به أبو عبد الله العلوي بهذا الإسناد، ولا يصح إسناده، وفيه مجاهيل.ا.هـ

=

=

وأما حديث سعد بن أبي وقاص:

فسيأتي برقم (٤٦٠١)، وهو ضعيف الإسناد أيضا.

وأما حديث عبد الله بن عباس:

فسيأتي برقم (٤٦٥٢)، وهو ضعيف الإسناد أيضا.

وأما حديث عمر بن الخطاب:

فأخرجه أبو يعلى في الكبير كما في المقصد العلي (١٣٢٩) – وعنه ابن عدي في الكامل (٤/ ١٧٩) – والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الباب الذي استثناه من الأبواب التي كانت إلى مسجده، فأمر بسدها غير ذلك الباب، رقم ٣٥٥١) والحاكم (كتاب معرفة الصحابة، باب مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رقم ٤٦٣٢)؛ من طريق عبد الله بن جعفر قال: حدثنا سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال عمر بن الخطاب: لقد أعطي علي بن أبي طالب خصالا، لأن يكون في خصلة منها أحب إلي من أن أعطى حمر النعم، قالوا: وما هن يا أمير المؤمنين؟ قال: تزوج فاطمة ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسكناه المسجد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، يحل له فيه ما يحل لرسول الله صلى الله عليه وسلم، والراية يوم خيبر.

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٢١): رواه أبو يعلى في الكبير، وفيه عبد الله بن جعفر بن نجيح، وهو متروك.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): وقد خُولِف عبد الله بن جعفر في إسناد هذا الأثر ممن هو أوثق منه، فقد أخرجه:

أحمد في فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١١٢٣) والطحاوي في مشكل الآثار (رقم ٣٥٥٢)؛ من طريق يعقوب بن عبد الرحمن الزهري، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه – ولم يذكر أبا هريرة – أن عمر بن الخطاب قال: لقد أوتي علي بن أبي طالب ثلاثا، لأن أكون أوتيتهن

=

=

أحب إلي من أن أعطى حمر النعم: جوار النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد، والراية يوم خيبر، والثالثة نسيها سهيل.

وهذا إسناد رجاله ثقات، إلا أنه منقطع، فأبو صالح لم يسمع من عمر، نص على ذلك أبو زرعة، كما في المراسيل لابن أبي حاتم (٨٢).

الخلاصة في هذا الحديث:

تباينت آراء العلماء حول هذا الحديث، وسبب هذا التباين أمران:

الأول: أن آحاد طرق هذا الحديث لا تخلو من مقال – كما تقدَّم – ، وأما مجموعها فيحتمل الوجهين: إما التحسين، أو الإبقاء على أصل الضعف.

الثاني: أن متن الحديث فيه تعارض ظاهري مع ما ثبت في صحيح البخاري (كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد، رقم ٤٦٦) ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق، رقم ٢٣٨٢) من حديث أبي سعيد الخدري، قال: خطب النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقال: الحديث، وفيه: «**لا يبقين في المسجد خوخة** (وفي لفظ البخاري: **باب**) **إلا خوخة أبي بكر**».

وأخرجه البخاري (كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد، رقم ٤٦٧) من حديث عبد الله بن عباس؛ بلفظ: «**سدوا عني كل خوخة في هذا المسجد غير خوخة أبي بكر**».

والخوخة: باب صغير، قد يكون بمصراع وقد لا يكون، وإنما أصلها فتح في حائط.

ولذينك السببين انقسم العلماء في التعامل مع هذا الحديث إلى قسمين:

القسم الأول: يرد هذا الحديث، لضعف طرقه، ولمخالفته لما ثبت في الصحيحين.

=

=

* قال ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٣٥) بعد أن ساق كثيرا من طرق هذا الحديث: هذه الأحاديث كلها باطلة لا يصح منها شيءٌ.ا.هـ

* وقال في (٢/ ١٣٦): وهذه الأحاديث كلها من وضع الغُلاة قابلوا بها الحديث المتفق على صحته في سد الأبواب غير باب أبي بكر.ا.هـ بتصرف

* وبنحو هذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٥/ ٣٥).

القسم الثاني: يقبل هذا الحديث، لارتقائه – في نظرهم – إلى القبول بمجموع طرقه، ويجمعون بينه وبين ما ثبت في الصحيحين، بدفع التعارض الظاهري.

* قال الطحاوي في مشكل الآثار (٩/ ١٩٠- ١٩١): يحتمل أن يكون كل واحد من هذين الجنسين من هذه الأحاديث في قولين مختلفين، فكان الأول منهما أمر بسد تلك الأبواب إلا الباب الذي استثناه منها، إما باب أبي بكر وإما باب علي، ثم أمر بعد ذلك بسد الأبواب التي أمر بسدها بقوله الأول، ولم يكن منها الباب الذي استثناه منها إلا الباب الذي استثناه، إما باب أبي بكر وإما باب علي، فعاد البابان مستثنيين بالاستثنائين جميعا، ولم يكن ما أمر به آخرا رجوعا عما كان أمر به أوَّلاً، وعاد ما كان منه في أمريه جميعا باقيا، فعاد البابان - باب أبي بكر وباب علي - مستثنين جميعا، خارجين من الأبواب التي كان أمر بسدها، وكان ذلك مما اختص به أبا بكر وعليا.ا.هـ

* وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٧/ ١٥): الجمع بين القصتين ممكن، وقد أشار إلى ذلك البزَّار في مُسنَده؛ فقال: ورد من روايات أهل الكوفة بأسانيد حسان في قصة علي، وورد من روايات أهل المدينة في قصة أبي بكر، فإن ثبتت روايات أهل الكوفة فالجمع بينهما بما دل عليه حديث أبي سعيد الخدري. يعني الذي أخرجه الترمذي، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**لا يحل لأحد أن يطرق هذا المسجد جنبا غيري وغيرك**». والمعنى: أن باب علي كان إلى جهة المسجد، ولم يكن لبيته باب غيره، فلذلك لم يؤمر بسده، ويؤيد ذلك ما أخرجه إسماعيل القاضي

=

(٢٠) ٤٦٤٢ - حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّيْرَفِيُّ، بِمَرْوَ، ثنا إِسْحَاقُ، ثنا الْقَاسِمُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ(١)، ثنا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى الْأَسْلَمِيُّ (٢)، ثنا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ مُطَرِّفٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

=

في أحكام القران، من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب، أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأذن لأحد أن يمر في المسجد وهو جنب إلا لعلي بن أبي طالب، لأن بيته كان في المسجد.

قال الحافظ: ومُحصِّل الجمع: أن الأمر بسد الأبواب وقع مرتين، ففي الأولى استثنى عليا لما ذكره، وفي الأخرى استثنى أبا بكر، ولكن لا يتم ذلك إلا بأن يحمل ما في قصة علي على الباب الحقيقي، وما في قصة أبي بكر على الباب المجازي، والمراد به الخوخة، كما صرح به في بعض طرقه. وكأنهم لما أمروا بسد الأبواب سدوها وأحدثوا خوخا يستقربون الدخول إلى المسجد منها، فأمروا بعد ذلك بسدها.ا.هـ

وانظر: معاني الأخبار للكلاباذي (ص: ١٠٤- ١٠٦)، القول المسدَّد في الذبِّ عن مُسنَد أحمد (ص: ١٨- ١٩).

(١) القاسم بن محمد بن أبي شيبة العبسي، أخو الحافظين أبي بكر وعثمان، ضعيف، قاله ابن معين والعجلي وابن عدي. كتب عنه أبو زرعة ولم يحدث عنه بشيءٍ. وكتب عنه أبو حاتم ثم ترك حديثه. وقال الساجي: متروك الحديث، يحدث بمناكير. وقال الخليلي: ضعفوه وتركوا حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ ويخالف. وقال الدارقطني: يكذب.

انظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٢٠)، الضعفاء للعقيلي (٣/ ٤٨١)، الثقات لابن حبان (٩/ ١٨)، الضعفاء والمتروكين للدارقطني (٤٤٠)، لسان الميزان (٦/ ٣٨٢).

(٢) يحيى بن يعلى الأسلمي القطواني، قال عنه الحافظ في التقريب: ضعيف.ا.هـ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَحْيَى حَيَاتِي، وَيَمُوتَ مَوْتِي، وَيَسْكُنَ جَنَّةَ الْخُلْدِ الَّتِي وَعَدَنِي رَبِّي، فَلْيَتَوَلَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَإِنَّهُ لَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ هُدًى، وَلَنْ يُدْخِلَكُمْ فِي ضَلَالَةٍ» **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ**(١).

---

(١) إسناده ضعيف، لضعف القاسم ويحيى.

والحديث أخرجه الخطيب البغدادي في تالي تلخيص المتشابه (٢/ ٤١٧- ٤١٨) من طريق إسحاق بن الحسن، عن القاسم بن أبي شيبة؛ به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٥/ رقم ٥٠٦٧) من طريق إبراهيم بن عيسى التنوخي، والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر جوامع فضل علي بن أبي طالب، الشريفة الكريمة عند الله عز وجل، وعند رسوله صلى الله عليه وسلم، وعند المؤمنين، رقم ١٥٩٠) وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة (باب فضيلة لعلي بن أبي طالب، رقم ١٤٢) وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٥٠) والخطيب البغدادي في تالي تلخيص المتشابه (٢/ ٤١٧- ٤١٨)؛ من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٤٩- ٣٥٠) من طريق إبراهيم بن الحسن التغلبي.

جميعهم (التنوخي، والحماني، والتغلبي) عن يحيى بن يعلى؛ به.

وفي رواية التنوخي قال: وربما لم يذكر زيد بن أرقم.

قال أبو نعيم عقبه: غريب من حديث أبي إسحاق، تفرد به يحيى عن عمار.ا.هـ

=

=

وقال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٠٨): رواه الطبراني وفيه يحيى بن يعلى الأسلمي، وهو ضعيف.ا.هـ

وقد ألصق الذهبي في الميزان (٣/ ٣٧٩) تهمة الحديث بالقاسم، وعده من بلاياه، ولكن فيما قال نظر، للمتابعات السابقة، والله أعلم.

وقد تعقَّب الذهبيُّ الحاكِمَ في تصحيحه للحديث بقوله في تلخيصه: أنَّى له الصحة، والقاسم متروك، وشيخه ضعيف، واللفظ ركيك؟! فهو إلى الوضع أقرب.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): ومع ضعف يحيى، فقد اختُلِف عليه:

فذكر الحافظ في الإصابة (٤/ ٦٥) أن الحديث أخرجه مُطين، والباوردي، وابن جرير، وابن شاهين في الصحابة؛ من طريق أبي إسحاق عن مطرف، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: الحديث.

هكذا بدون ذكر زيد بن أرقم!

قال الحافظ: في إسناده يحيى بن يعلى المحاربي (كذا قال، وصوابه الأسلمي)، وهو واه.ا.هـ

ونقل الحافظ عقب الحديث عن ابن منده قوله: لا يصح.ا.هـ

وهناك عِلَّة ثانية في هذا الإسناد، من قبل زياد بن مطرف، يبينها الكلام التالي:

قال الألباني في الضعيفة (٢/ ٢٩٧): أورد الحافظ بن حجر الحديث في ترجمة زياد بن بن مطرف في القسم الأول من الصحابة، وهذا القسم خاص كما قال في مقدمته: «فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه، أو عن غيره، سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان، وقد كنت أوَّلاً رتبت هذا القسم الواحد على ثلاثة أقسام، ثم بدا لي أن أجعله قسما واحدا، وأميز ذلك في كل ترجمة ».

=

=

قُلتُ (الألباني): فلا يستفاد إذن من إيراد الحافظ للصحابي في هذا القسم أن صحبته ثابتة، ما دام أنه قد نص على ضعف إسناد الحديث الذي صرح فيه بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم، وهو هذا الحديث، ثم لم يتبعه بما يدل على ثبوت صحبته من طريق أخرى، وهذا ما أفصح بنفيه الذهبي في التجريد (١/ ١٩٩) بقوله: «زياد بن مطرف، ذكره مطين في الصحابة، ولم يصح».ا.هـ

وللحديث شاهد من حديث حذيفة بن اليمان:

أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ٨٦، ٤/ ١٧٤) من طريق محمد بن زكريا الغلابي، ثنا بشر بن مهران، ثنا شريك، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن حذيفة؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من سره أن يحيا حياتي ويموت ميتتي، ويتمسك بالقصبة الياقوتة التي خلقها الله بيده ثم قال لها: كوني؛ فكانت فليتول علي بن أبي طالب من بعدي**».

وهذا طريق ضعيف جدا، فالغلابي: اتهمه الدارقطني بوضع الحديث. وقال ابن منده: يتكلمون فيه. وضعَّفه الذهبي - كما في الميزان (٣/ ٥٥٠) -.

لكنه تُوبع كما عند ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٢٤٢) من أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل المهدي.

ولكنها متابعة ضعيفة، فالمهدي هذا بمثابة مجهول الحال، لم أقف إلا على ذكر ابن عساكر له في تاريخه فقط.

وأما بشر شيخهما: فقد ترك أبو حاتم حديثه، وذكره الذهبي في الميزان (١/ ٣٢٥) وذكر الحديث في ترجمته، وأشار إلى أن راويه عنه الغلابي، وقال: لكن الغلابي متهم.ا.هـ

وأما شريك: فمُتكلَّمٌ في حفظه، ومع ذلك فقد اختُلِفَ عليه أيضا:

=

....

=

قال أبو نعيم: رواه شريك أيضا عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم، ورواه السدي عن زيد بن أرقم، ورواه ابن عباس؛ وهو غريب.ا.هـ

والرواية الأخرى عن شريك التي أشار إليها أبو نعيم: أخرجها القَطِيعي في زياداته على فضائل الصحابة لأحمد (بابِ فضل علي، رقم ١١٣٢) وابن الجوزي في الموضوعات (٧٢٧) من طريق الدارقطني؛ كلاهما من طريق الحسن بن علي بن راشد، عن شريك، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من أحب أن يستمسك بالقضيب الأحمر الذي غرسه الله عز وجل في جنة عدن بيمنه، فليتمسك بحب علي بن أبي طالب**».

قال الدارقطني: ما كتبته إلا عنه – يعني ابن راشد –، فعقَّب ابن الجوزي بقوله: هو العدوي الكذاب الوضاع، ولعله سرقه من النحوي.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): والنحوي هذا، هو: إسحاق بن إبراهيم النحوي، كان يضع الحديث – كما قال الأزدي – ، وقد روى هذا الحديث كما عند ابن الجوزي في الموضوعات (٧٢٦) عن يزيد بن هارون، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن البراء، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ به.

وأما رواية السُّدِّي عن زيد بن أرقم التي أشار إليها أبو نعيم:

فأخرجها الشيرازي في الألقاب كما في اللآلئ المصنوعة (١/ ٣٣٧) من طريق عبد الملك بن دليل، عن أبيه دليل، عن السُّدِّي، عن زيد بن أرقم، مرفوعا؛ به.

قال ابن حبان: دليل عن السُّدِّي عن زيد بن أرقم، روى عنه ابنه عبد الملك نسخة موضوعة، لا يحل ذكرها في الكتب. قال الذهبي في الميزان: منها هذا الحديث.ا.هـ

(٢١) ٤٧١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، ثنا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا أَسْبَاطُ بْنُ نَصْرٍ الْهَمْدَانِيُّ (١)، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ السُّدِّيِّ (٢)، عَنْ صُبَيْحٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ (٣)، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ لِعَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ: «أَنَا حَرْبٌ لِمَنْ حَارَبْتُمْ، وَسِلْمٌ لِمَنْ سَالَمْتُمْ» (٤).

---

(١) أسباط بن نصر الهمداني، أبو يوسف، ويُقال: أبو نصر الكوفي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق، كثير الخطأ، يُغرب.ا.هـ

(٢) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي، أبو محمد القرشي الكوفي الأعور، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق يهم،.ا.هـ

(٣) صُبَيْح مولى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، ويُقال: مولى زيد بن أرقم، قال عنه الحافظ في التقريب: مقبول.ا.هـ

(٤) إسناده ضعيف، لحال أسباط، وصُبَيْح.

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب ما جاء في الحسن والحسين، رقم ٣٢٧١٧) وفي مُسنَده (٥٢٠) - ومن طريقه ابن حبان (باب ذكر البيان بأن محبة المصطفى صلى الله عليه وسلم مقرونة بمحبة فاطمة والحسن والحسين وكذلك بغضه ببغضهم، رقم ٦٩٧٧) - ، وابن ماجه (كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الحسن والحسين، رقم ١٤٥) عن الحسن بن علي الخلال، وعلي بن المنذر، والبزَّار (٤٣٢٠- البحر الزخار) عن يوسف بن موسى، وأبو جعفر النحَّاس في الناسخ والمنسوخ (ص: ٣٨٧) من طريق الحسين بن الحكم الحِبْرِي، والطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٦١٩، ٥/ رقم ٥٠٣٠) وفي الأوسط (٥٠١٥) وفي الصغير (٧٦٧) عن محمد بن أحمد بن النضر الأزدي، والطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٦١٩، ٥/ رقم ٥٠٣٠) عن علي بن عبد العزيز، والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب =

=

ذكر دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لمن والى علي بن أبي طالب وتولاه، ودعائه به على من عاداه، رقم ١٥٢٨) من طريق محمد بن الأشعث، والصيداوي في معجم الشيوخ (ص: ٣٨٠) من طريق أحمد بن محمد بن معاوية بن عمرو، ومحمد بن إسحاق الصغاني.

جميعهم (ابن أبي شيبة، والخلال، وابن المنذر، ويوسف، والحِبْرِي، وابن النضر، وابن عبد العزيز، وابن الأشعث، وابن عمرو، والصغاني) عن أبي غسَّان مالك بن إسماعيل؛ به.

قال البزَّار عقبه: وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا زيد بن أرقم، ولا نعلم له طريقا، عن زيد إلا هذا الطريق وصُبَيْح مولى أم سلمة لا نعلم حدث عنه إلا السُّدِّي.ا.هـ

وأخرجه الترمذي (كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل فاطمة، رقم ٣٨٧٠) من طريق علي بن قادم، عن أسباط بن نصر؛ به.

قال الترمذي: هذا حديث غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه، وصُبَيْح مولى أم سلمة ليس بمعروف.ا.هـ

وأخرجه الدولابي في الكنى (٢٠٣٨) عن إسحاق بن سيار النصيبي، قال: حدثنا رجل، عن أسباط بن نصر؛ به.

هكذا، بإبهام الراوي عن أسباط.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٦٢٠، ٥/ رقم ٥٠٣١) وفي الأوسط (٢٨٥٤، ٧٢٥٩) من طريق إبراهيم بن عبد الرحمن بن صُبَيْح، مولى أم سلمة، عن جده صُبَيْح؛ به.

وسقط ذكر زيد بن أرقم من الموطن الأول في الأوسط.

وللحديث شاهد ضعيف من حديث أبي هريرة، يأتي في مُسنَده إن شاء الله برقم (٤٧١٣).

والحديث ضعَّفه الألباني في السلسلة الضعيفة (١٣/ ٥٧-٦٣، رقم ٦٠٢٨).

مُسْنَدُ سَعْد بنِ أَبِي وَقَّاص رضي الله عنه

(٢٢) ٤٥٧٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الْقَزَّازُ [١]، ثنا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَنَفِيُّ [٢]، وَأَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَطِيعِيُّ [٣]، ثنا عبد الله بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا أَبُو بَكْرٍ الْحَنَفِيُّ، ثنا بُكَيْرُ بْنُ مِسْمَارٍ [٤] قَالَ: سَمِعْتُ عَامِرَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: قَالَ مُعَاوِيَةُ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَسُبَّ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ؟ قَالَ: فَقَالَ: لَا أَسُبُّ مَا ذَكَرْتُ ثَلَاثًا قَالَهُنَّ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِأَنْ تَكُونَ لِي وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، قَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: مَا هُنَّ يَا أَبَا إِسْحَاقَ؟ قَالَ: لَا أَسُبُّهُ مَا ذَكَرْتُ حِينَ نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فَأَخَذَ عَلِيًّا وَابْنَيْهِ وَفَاطِمَةَ فَأَدْخَلَهُمْ تَحْتَ ثَوْبِهِ، ثُمَّ قَالَ: «رَبِّ، إِنَّ

---

(١) قال عنه الحافظ في التقريب: ضعيف.ا.هـ

(٢) عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، أبو علي البصري، أخو أبي بكر الحنفي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق، لم يثبت أن يحيى بن معين ضعَّفه.ا.هـ

(٣) تقدَّم الكلام عنه في مُسنَد زيد بن أرقم، برقم (٤٦٣١).

(٤) بكير بن مسمار القرشي الزهري، أبو محمد المدني، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق.ا.هـ

هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي» وَلَا أَسُبُّهُ مَا ذَكَرْتُ حِينَ خَلَّفَهُ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ غَزَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: خَلَّفْتَنِي مَعَ الصِّبْيَانِ وَالنِّسَاءِ، قَالَ: «أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نُبُوَّةَ بَعْدِي» وَلَا أَسُبُّهُ مَا ذَكَرْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَأُعْطِيَنَّ هَذِهِ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ» فَتَطَاوَلْنَا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «أَيْنَ عَلِيٌّ؟» قَالُوا: هُوَ أَرْمَدُ، فَقَالَ: «ادْعُوهُ» فَدَعَوْهُ فَبَصَقَ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ أَعْطَاهُ الرَّايَةَ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ، قَالَ: فَلَا وَاللَّهِ مَا ذَكَرَهُ مُعَاوِيَةُ بِحَرْفٍ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ .قال الحاكم: **«هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ، وَقَدِ اتَّفَقَا جَمِيعًا عَلَى إِخْرَاجِ حَدِيثِ الْمُؤَاخَاةِ وَحَدِيثِ الرَّايَةِ»** [1].

---

(١) إسناده حسن لحال القَطِيعي، وبُكير، والحديث بهذا السياق ثابت في صحيح مسلم.

والحديث أخرجه بهذا السياق: النسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر منزلة علي بن أبي طالب من النبي صلى الله عليه وسلم، رقم: ٨٣٨٥) والبزّار (١١٢٠- البحر الزخار) =

=

وابن أبي عاصم في السنة (باب ما ذكر في فضل علي رضي الله عنه، رقم ١٣٣٨) عن محمد بن المثنى، عن أبي بكر الحنفي؛ به.

ورواية البزَّار بإبهام اسم معاوية بن أبي سفيان، ورواية ابن أبي عاصم مختصرة جدا.

قال البزَّار عقبه: وهذا الحديث بهذا اللفظ فلا نعلم رواه إلا بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد، عن أبيه.ا.هـ

وأخرجه أحمد (١/ ١٨٥ رقم ١٦٠٨) والدورقي في مُسنَد سعد (١٩) ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، رقم: ٢٤٠٤)، والترمذي (كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة آل عمران، رقم ٢٩٩٩، وكتاب المناقب، باب، رقم: ٣٧٢٤) وابن أبي عاصم في السنة (باب ما ذكر في فضل علي، رقم ١٣٣٦) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر منزلة علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الله عز وجل، رقم: ٨٣٤٢) والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام في المراد بقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ من هم، رقم ٧٦١) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (باب سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رقم ٢٦٣٤) والبيهقي (كتاب النكاح، باب إليه ينسب أولاد بناته، ٧/ ٦٣)؛ من طريق حاتم بن إسماعيل، عن بكير بن مسمار؛ به.

ورواية أحمد وابن أبي عاصم بدون ذكر كلام معاوية.

ورواية الترمذي في التفسير والطحاوي والبيهقي مختصرة بذكر: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي**» فقط.

وأخرجه الطيالسي (٢١٠) والحميدي (٧١) وأحمد في فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ٩٥٧، ١٠٧٩) ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله

=

=

عنه، رقم: ٢٤٠٤) والترمذي (كتاب المناقب، باب، رقم: ٣٧٣١) وابن أبي عاصم في السنة (باب ما ذكر في فضل علي، رقم ١٣٣٥، ١٣٤٣، ١٣٤٥) والبزَّار (١٠٦٥- البحر الزخار) ، والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر الاختلاف على محمد بن المنكدر في هذا الحديث، رقم ٨٣٨١) وأبو يعلى (٧٣٩، ٧٥٥) وابن حبان (باب ذكر خبر أوهم في تأويله جماعة لم يحكموا صناعة العلم، رقم ٦٩٢٦) وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة (باب فضيلة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رقم ٧٩) وأبو نعيم في الإمامة (٦)؛ من طريق سعيد بن المسيب، عن عامر بن سعد؛ به، مختصرا بلفظ: «**ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي**».

وفي بعض الروايات: قال سعيد: فأحببت أن أشافه بها سعدا، فلقيت سعدا فحدثته بما حدثني عامر، فقال: أنا سمعته، فقُلتُ آنت سمعته؟ فوضع إصبعيه على أذنيه فقال: نعم، وإلا، فاستكتا.

ورواية الحميدي بإبهام عامر بن سعد.

وأخرجه عبد الرزاق (باب من تخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك، ٥/ ٤٠٥) وابن سعد في الطبقات (٣/ ٢٤) وأحمد (١/ ١٧٣ رقم ١٤٩٠، ١/ ١٧٥ رقم ١٥٠٩، ١/ ١٧٩ رقم ١٥٤٧) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١٠٤١، ١٠٤٥) والدورقي في مُسنَد سعد (١٠٠، ١٠٢) والترمذي في علله الكبير (٧٠١) والبزَّار (١٠٦٦، ١٠٦٨، ١٠٧٢، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦- البحر الزخار) والنسائي في الكبرى (كتاب المناقب، باب فضائل علي، رقم ٨٠٨٢، ٨٠٨٣، ٨٠٨٤، وكتاب خصائص علي، باب ذكر منزلة علي بن أبي طالب، رقم ٨٣٧٥، ٨٣٧٦، ٨٣٧٧، ٨٣٧٨، وباب ذكر الاختلاف على محمد بن المنكدر في هذا الحديث، رقم ٨٣٧٩، ٨٣٨٢، وكتاب السير، باب استخلاف الإمام، رقم ٨٧٢٩) وأبو يعلى (٦٩٨، ٧٠٩، ٧٣٨) والدولابي في الكنى (١٠٦٦) والشاشي (١٤٧، ١٤٨) وابن الأعرابي في معجمه (٤٧٥) وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٥٠) والطبراني في الكبير (١/ رقم ٣٣٣) وفي

=

=

الأوسط (٢٧٢٨، ٥٣٣٥) وفي الصغير (٨٢٤) وابن عدي في الكامل (٥/ ١٩٩، ٧/ ٣٩) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (باب سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رقم ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣) وأبو نعيم في الحلية (٧/ ١٩٥) وفي أخبار أصبهان (١/ ١١١)؛ من طريق سعيد بن المسيب، عن سعد مباشرة، بدون ذكر عامر.

وقد صحَّحَ الدارقطني الوجهين عن سعيد بن المسيب، وساق خلافا آخر، فانظر علل الدارقطني (٤/ ٣٧٣- ٣٧٦، س ٦٣٨).

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (باب ما ذكر في فضل علي، رقم ١٣٣٣) والعقيلي في الضعفاء (٤/ ٧٩) وأبو يعلى (٦٨٨٣) - وعنه ابن حبان (باب ذكر نفي المصطفى صلى الله عليه وسلم كون النبوة بعده إلى قيام الساعة، رقم ٦٦٤٣) وابن عدي في الكامل (٦/ ٢١٦) - والشاشي (٩٩)؛ من طريق المنهال بن عمرو، والعقيلي في الضعفاء (٤/ ٢٠٧) والطبراني في الكبير (١/ رقم ٣٢٨) والأوسط (٥٥٦٩)؛ من طريق محمد بن شهاب الزهري، والشاشي (١٠٥) وأبو نعيم في الحلية (٧/ ١٩٥)؛ من طريق سعد بن إبراهيم.

جميعهم (المنهال، والزهري، وسعد) عن عامر بن سعد، به، مختصرا بلفظ: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي**».

وأخرجه النسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب الترغيب في موالاة علي، رقم ٨٤٢٥) والشاشي (١٠٦) من طريق المهاجر بن مسمار، عن عامر بن سعد، عن سعد، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال: «**أما بعد، أيها الناس، فإني وليكم**» قالوا: صدقت، ثم أخذ بيد علي فرفعها ثم قال: «**هذا وليي والمؤدي عني، وال الله من والاه وعاد من عاداه**».

ورواية الشاشي مُطَوَّلة عن ذلك.

=

=

وأخرجه الطيالسي (٢٠٢) وابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٣٢٦١١) وأحمد (١/ ١٧٤ رقم ١٥٠٥) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١٠٠٥) والدورقي في مُسنَد سعد (٧٦، ٨٠) والبخاري (كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب، رقم ٣٧٠٦) ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٢٤٠٤) وابن ماجه (كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب فضل علي بن أبي طالب، رقم ١١٥) وابن أبي عاصم في السنة (باب ما ذكر في فضل علي، رقم ١٣٣٢) والبزَّار (١١٩٤- البحر الزخار) والنسائي في الكبرى (كتاب المناقب، باب فضائل علي، رقم ٨٠٨٦، وباب ذكر الاختلاف على محمد بن المنكدر في هذا الحديث، رقم ٨٣٨٠، ٨٣٨٣، ٨٣٨٤) وأبو يعلى (٧١٨، ٨٠٩) والعقيلي في الضعفاء (٤/ ٢٠٧) والشاشي (١٣٤) وأبو نعيم في الحلية (٧/ ١٩٤)؛ من طريق إبراهيم بن سعد، والطيالسي (٢٠٦) وابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٣٢٦١٢، وباب ما حفظ أبو بكر في غزوة تبوك، رقم ٣٨٠٠٥) وأحمد (١/ ١٨٢ رقم ١٥٨٣) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ٩٦٠) والبخاري (كتاب المغازي، باب غزوة تبوك، رقم ٤٤١٦) ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، رقم ٢٤٠٤) والبزَّار (١١٧٠- البحر الزخار) والنسائي في الكبرى (كتاب المناقب، باب فضائل علي، رقم ٨٠٨٥، وباب ذكر الاختلاف على محمد بن المنكدر في هذا الحديث، رقم ٨٣٨٧) وأبو نعيم في الحلية (٧/ ١٩٥، ١٩٦)؛ من طريق مصعب بن سعد، وأحمد (١/ ١٧٠ رقم ١٤٦٣) وابن أبي عاصم في السنة (باب في ذكر خلافة علي بن أبي طالب، رقم ١١٨٩، وباب ما ذكر في فضل علي، رقم ١٣٣٧، ١٣٣٩، ١٣٤٠) والبزَّار (١٢٠٠- البحر الزخار) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر منزلة علي بن أبي طالب، رقم ٨٣٤٠، وباب ذكر الاختلاف على محمد بن المنكدر في هذا الحديث، رقم ٨٣٨٦، ٨٣٨٨، ٨٣٨٩، وباب الترغيب في موالاة علي، رقم ٨٤٢٥، ٨٤٢٦، ٨٤٢٧) والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله يوم غدير خم لعلي: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، رقم ١٧٦٧) والشاشي (١٣٧)؛ من طريق عائشة بنت سعد، وأحمد (١/ ١٨٤ رقم ١٦٠٠) وابن أبي عاصم في السنة (باب ما ذكر

=

=

في فضل علي، رقم ١٣٣٤) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر الاختلاف على محمد بن المنكدر في هذا الحديث، رقم ٨٣٩٠)؛ من طريق حمزة بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، والطبراني في الكبير (١/ رقم ٣٣٤) من طريق أبي عبد الله الجدلي، والآجُرِّيّ في الشريعة (باب ذكر منزلة علي من رسول الله صلى الله عليه وسلم كمنزلة هارون من موسى، رقم ١٥٠٤) من طريق عبد الرحمن بن أبي زيد البيلماني، وفي نفس الباب (رقم ١٥٠٧) من طريق مالك بن الحارث الأشهل.

جميعهم (إبراهيم، ومصعب، وعائشة، وابن عمر، والجدلي، والبيلماني، والأشهل) عن سعد؛ به، مختصرا بلفظ: «**ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي**».

وانظر علل الدارقطني (٤/ ٣١٣، س ٥٨٨، ٤/ ٣٨١- ٣٨٢، س ٦٤٤).

وفي رواية عائشة بنت سعد، في الموطن الأول عند ابن أبي عاصم، والأول والأخير عند النسائي، وعند الطحاوي بلفظ: «**أيها الناس: إني وليكم**». قالوا: صدقت يا رسول الله. وأخذ بيد علي رضي الله عنه، فرفعها، فقال: «**هذا وليي، والمؤدي عني**».

وانظر تعليق البزَّار على طريق عائشة في البحر الزخار (٣/ ٣٦٨، ٤/ ٣٨، ٤١)، وكذلك تعليق النسائي في الكبرى (٧/ ٤٢٩).

وأخرجه ابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٣٢٦١٤) وابن ماجه (كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب فضل علي بن أبي طالب، رقم ١٢١) وابن أبي عاصم في السنة (باب «من كنت مولاه فعلي مولاه»، رقم ١٣٨٧) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر منزلة علي بن أبي طالب، رقم ٨٣٤٣) وابن الأعرابي في معجمه (٤٩٢)؛ من طريق عبد الرحمن بن سابط، وأحمد في فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١٠٣٩) وابن أبي عاصم في السنة (باب ما ذكر في فضل علي، رقم ١٣٤٤، وباب «من كنت مولاه فعلي مولاه»، رقم ١٣٨٦)؛ من طريق ربيعة الجرشي، والآجُرِّيّ في الشريعة (باب ذكر

=

=

محبة الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب، وأن عليا محب لله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم، رقم ١٤٩١) من طريق خارجة بن سعد.

جميعهم (ابن سابط، والجرشي، وخارجة) عن سعد؛ بلفظ: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» وسمعته يقول: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي**»، وسمعته يقول: «**لأعطين الراية اليوم رجلا يحب الله ورسوله**».

وبعض الروايات مختصرة.

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (باب «من كنت مولاه فعلي مولاه»، رقم ١٣٤١، ١٣٥٩) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر منزلة علي بن أبي طالب، رقم ٨٣٤٤، وباب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من كنت وليه فعلي وليه»، رقم ٨٤١٤)؛ من طريق أيمن الحبشي المكي، عن سعد؛ به، بلفظ: «**لأدفعن الراية غدا إلى رجل يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، يفتح الله على يديه**» فاستشرف لها أصحابه فدفع إلى علي.

والرواية الأولى عند ابن أبي عاصم بلفظ: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**».

والرواية الثانية عند ابن أبي عاصم والنسائي بلفظ: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**».

وعند ابن أبي عاصم: بذكر بريدة بين أيمن وسعد، وفي الرواية الثانية عنده بذكر والد أيمن في الإسناد!

وأخرجه النسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر ما خص به علي دون الأولين والآخرين، رقم ٨٤٥٨) من طريق أبي نجيح يسار المكي، عن سعد؛ به، نحو لفظ المصنف، لكنه قال في المنقبة الثالثة: ولأن أكون كنت صهره على ابنته لي منها من الولد ما له أحب إلي من أن يكون لي ما طلعت عليه الشمس.

=

=

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٥٦) من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن سعد؛ به؛ بلفظ: «**لأعطين الراية غدا رجلا يحبه الله ورسوله**»، وحديث الطير، وحديث غدير خم.

وحديث «**لأعطين هذه الراية رجلا يحب الله ورسوله، ويفتح الله على يديه**»: أخرجه البخاري (كتاب الجهاد والسير، باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى الإسلام والنبوة، وأن لا يتخذ بعضهم بعضا أربابا من دون الله، رقم ٢٩٤٢) ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، رقم ٢٤٠٦) عن سهل بن سعد، وأخرجه البخاري (كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في لواء النبي صلى الله عليه وسلم، رقم ٢٩٧٥) ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، رقم ٢٤٠٧) عن سلمة بن الأكوع.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤ / ٤١٦) وفي منهاج السنة (٥/ ٤٤)عن حديث «**لأعطين هذه الراية رجلا يحب الله ورسوله، ويفتح الله على يديه**»: إنه أصح حديث يروى في فضل علي بن أبي طالب.ا.هـ

وأما حديث «**ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي**» فقال عنه الحافظ في الفتح (٧/ ٧٤): وهذا الحديث روي عن النبي صلى الله عليه وسلم عن غير سعد، من حديث: عمر، وعلي نفسه، وأبي هريرة، وبن عباس، وجابر بن عبد الله، والبراء، وزيد بن أرقم، وأبي سعيد، وأنس، وجابر بن سمرة، وحبشي بن جنادة، ومعاوية، وأسماء بنت عميس، وغيرهم، وقد استوعب طرقه ابن عساكر في ترجمة علي.ا.هـ

وهذان الحديثان كما قال الحاكم: اتفق الشيخان – كما مر آنفا – على إخراجهما.

وانظر الحديث القادم برقم (٤٦٠١).

وسيكرر المصنِّف هذا الحديث بسنده، مختصرا، برقم (٤٧٠٨، ٤٧١٩).

التعليق على الحديث:

استشكل البعض في هذا الحديث بعض العبارات؛ وهي:

=

=

١ – قول معاوية لسعد بن أبي وقاص: ما يمنعك أن تسب ابن أبي طالب؟:

ليُعلم ابتداء أن مذهب أفاضل العلماء – كما نقل القاضي عياض والنووي – أن ما وقع من الأحاديث القادحة في عدالة بعض الصحابة، والمضيفة إليهم ما لا يليق بهم؛ فإنها ترد ولا تقبل إذا كان رواتها غير ثقات، وإن رواها الثقات تأولت على الوجه اللائق بهم، ولا يقع في روايات الثقات إلا ما يمكن تأويله، وقول معاوية هنا من هذا الوجه الثابت الذي يمكن تأويله.

قال النووي في شرحه لصحيح مسلم (١٥/ ١٧٥- ١٧٦): قول معاوية هذا ليس فيه تصريح بأنه أمر سعدا بسب علي، وإنما سأله عن السبب المانع له من السب، كأنه يقول: هل امتنعت تورعا؟ أو خوفا؟ أو غير ذلك؟ فإن كان تورعا وإجلالا له عن السب: فأنت مصيب محسن، وإن كان غير ذلك فله جواب آخر، ولعل سعدا قد كان في طائفة يسبون فلم يسب معهم، وعجز عن الإنكار وأنكر عليهم فسأله هذا السؤال.ا.هـ

وزاد القاضي عياض في إكمال المعلم شرح صحيح مسلم (٧/ ٢١٠): أنه ربما أراد معاوية أن يستخرج من سعد مثل ما استخرج مما حكاه عن النبي عليه الصلاة والسلام، فيكون له حجة على من سبه ممن ينضاف إليه من غوغاء جنده، فيحصل على المراد على لسان غيره من الصحابة.ا.هـ

وهناك تأويل آخر:

قال القاضي عياض: من الممكن أنه أراد السب الذي هو بمعنى التغيير للمذهب والرأي، وقد سمى ذلك في العرف سبا، ويقال في فرقة: إنها تسب أخرى إذا سمع منهم أنهم أَخطؤوا في مذاهبهم، وحادوا عن الصواب، وأكثروا من التشنيع عليهم.ا.هـ

وعلى هذا التأويل قال النووي: فيكون معناه: ما منعك أن تخطئه في رأيه واجتهاده، وتظهر للناس حسن رأينا واجتهادنا وأنه أخطأ؟ ا.هـ

٢- قوله عليه الصلاة والسلام لعلي: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى».

=

=

استدلت بعض الطوائف بهذا الحديث على أن عليا كان أحق بالخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيره، لأنه من جملة منازل هارون أنه كان خليفة لموسى، ولو عاش بعده لكان خليفة أيضا، وإلا لزم تطرق النقص إليه، ولأنه خليفته مع وجوده وغيبته مدة يسيرة، فبعد موته وطول مدة الغيبة أولى بأن يكون خليفته.

وهذا الاستدلال لا يصح من عدة وجوه:

أوَّلاً: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ذلك في غزوة تبوك، وكان صلى الله عليه وسلم كلما سافر في غزوة أو عمرة أو حج يستخلف على المدينة بعض الصحابة، كما استخلف على المدينة في غزوة ذي أمر عثمان، وفي غزوة بني قينقاع بشير بن عبد المنذر، وكان في كل مرة يترك بالمدينة رجالا كثيرين يستخلف عليهم من أراد، فلما كان في غزوة تبوك لم يأذن لأحد بالتخلف عنها، فلم يتخلف عنه إلا النساء و الصبيان، أو من هو معذور لعجزه عن الخروج، أو من هو منافق، وتخلف الثلاثة الذين تيب عليهم، ولم يكن في المدينة رجال من المؤمنين يستخلف عليهم كما كان يستخلف عليهم في كل مرة، بل كان هذا الاستخلاف أضعف من الاستخلافات المعتادة منه، ولهذا خرج إليه علي رضي الله عنه يبكي ويقول: أتخلفني مع النساء والصبيان؟

و قيل: إن بعض المنافقين طعن فيه، وقال: إنما خلفه لأنه يبغضه؛ فبين له النبي صلى الله عليه و سلم أنه إنما استخلفه لأمانته عنده، وأن الاستخلاف ليس بنقص ولا غض، فإن موسى استخلف هارون على قومه فكيف يكون نقصا وموسى يفعله بهارون؟! فطيب بذلك قلب علي، و بين أن جنس الاستخلاف يقتضي كرامة المستخلف وأمانته، لا يقتضي إهانته ولا تخوينه.

ثانياً: أن تشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دل عليه السياق، ولا يقتضي المساواة في كل شيء، ودليل ذلك: ما ثبت في الصحيحين من قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الأسارى لما استشار أبا بكر وأشار بالفداء، واستشار عمر فأشار بالقتل؛ قال: «**سأخبركم عن صاحبيكم: مثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم إذ قال: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ومثل عيسى إذ قال: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ و مثلك يا عمر مثل**

=

=

نوح إذ قال: ﴿ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴾ و مثل موسى إذ قال: ﴿ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾ ﴾.

فقوله لأبي بكر: مثلك كمثل إبراهيم وعيسى، ولعمر: مثل نوح وموسى؛ أعظم من قوله: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**»، فإن نوحا وإبراهيم وموسى وعيسى أعظم من هارون، وقد جعل هذين مثلهم ولم يرد أنهما مثلهم في كل شيء، لكن فيما دل عليه السياق، من الشدة في الله واللين في الله، وكذلك هنا إنما هو بمنزلة هارون فيما دل عليه السياق، وهو استخلافه في مغيبه كما استخلف موسى هارون.

ثالثاً: هذا الحديث يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخاطب عليا بهذا الخطاب إلا ذلك اليوم في غزوة تبوك، فلو كان علي قد عرف أنه المستخلف من بعده - كما تقول ذلك بعض الطوائف - لكان علي مطمئن القلب أنه مثل هارون بعده وفي حياته ولم يخرج إليه يبكي، ولم يقل له: أتخلفني مع النساء والصبيان؟ ولو كان علي بمنزلة هارون مطلقا لم يستخلف عليه أحدا، ومما بين ذلك: أنه بعد هذا أمّر عليه أبا بكر سنة تسع.

رابعا: أن هارون لم يكن خليفة موسى إلا في حياته، لا بعد موته، لأنه مات قبل موسى باتفاق، فيكون معنى الحديث: أن عليا متصل بي، نازل مني منزلة هارون من موسى، وقد بين هذا الإبهام في التشبيه قوله: «**إلا أنه لا نبي بعدي**» فعرف أن الاتصال المذكور بينهما ليس من جهة النبوة، بل من جهة مادونها؛ وهو الخلافة، ولما كان هارون المشبه به إنما كان خليفة في حياة موسى؛ دل ذلك على تخصيص خلافة علي للنبي صلى الله عليه وسلم بحياته فقط.

وانظر للمزيد في هذه المسألة: الإمامة لأبي نعيم الأصبهاني (ص: ٢٢١- ٢٢٢)، الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٤/ ٧٨)، كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (١/ ٢٣٦)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٥/ ١٧٤)، منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٧/ ٣٢٥- ٣٣٨)، مجموع الفتاوى له (٤/ ٤١٦- ٤١٧)، فتح الباري لابن حجر (٧/ ٧٤).

=

=

٣- قوله عليه الصلاة والسلام: «لأعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله».

استدلت بعض الطوائف بهذه العبارة على أن عليا أفضل الصحابة، وأنه مقدَّم على غيره، ولكن هذا الاستدلال فيه نظر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (٥/ ٤٤): هذا الحديث مع كونه أصح ما روي لعلي من الفضائل؛ إلا أن هذا الوصف ليس مختصا بعلي وحده، فإن الله ورسوله يحب كل مؤمن تقي، وكل مؤمن تقي يحب الله ورسوله، لكن هذا الحديث من أحسن ما يحتج به على النواصب الذين يتبرؤون من علي ولا يتولونه ولا يحبونه، فإن النبي صلى الله عليه وسلم شهد له بأنه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله.ا.هـ

- بقي أن يقال: **إذا كانت هذه الفضائل لعلي يشاركه فيها غيره، فلماذا تمنى سعد – وغيره – أن يكون له ذلك؟**

والجواب: أن في ذلك شهادة النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بإيمانه باطنا وظاهرا، وإثباتا لموالاته لله ورسوله، ووجوب موالاة المؤمنين له، وإذا شهد النبي صلى الله عليه وسلم لمعين بشهادة، أو دعا له بدعاء؛ أحب كثير من الناس أن يكون له مثل تلك الشهادة ومثل ذلك الدعاء، وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم يشهد بذلك لخلق كثير، ويدعو به لخلق كثير، وكان تعيينه لذلك المعين من أعظم فضائله ومناقبه، وهذا كالشهادة بالجنة لثابت بن قيس بن شماس وعبد الله بن سلام وغيرهما، وإن كان قد شهد بالجنة لآخرين، والشهادة بمحبة الله ورسوله لعبد الله حمار الذي ضرب في الخمر، وإن شهد بذلك لمن هو أفضل منه، وغير ذلك.

انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٥/ ٤٦- ٥٠).

٤- قوله عليه الصلاة والسلام: «رب إن هؤلاء أهل بيتي».

سيأتي التعليق عليه إن شاء الله في الحديث القادم برقم (٤٧٠٨).

(٢٣) ٤٦٠١ - حَدَّثْنَا أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ثنا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ، ثنا ابْنُ فُضَيْلٍ، ثنا مُسْلِمُ الْمُلَائِيُّ [١]، عَنْ خَيْثَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ، وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّ عَلِيًّا يَقَعُ فِيكَ إِنَّكَ تَخَلَّفْتَ عَنْهُ، فَقَالَ سَعْدٌ: وَاللهِ إِنَّهُ لَرَأْيٌ رَأَيْتُهُ، وَأَخْطَأَ رَأْيِي، إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أُعْطِيَ ثَلَاثًا لِأَنْ أَكُونَ أُعْطِيتُ إِحْدَاهُنَّ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، لَقَدْ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ بَعْدَ حَمْدِ اللهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ: «هَلْ تَعْلَمُونَ أَنِّي أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ؟» قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ» وَجِيءَ بِهِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَهُوَ أَرْمَدُ مَا يُبْصِرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَرْمَدُ، فَتَفَلَ فِي عَيْنَيْهِ، وَدَعَا لَهُ فَلَمْ يَرْمَدْ حَتَّى قُتِلَ، وَفُتِحَ

---

(١) مسلم بن كيسان الملائي، ضعَّفه جمع كبير من الأئمة، كابن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والعجلي، والترمذي، والدارقطني، وغيرهم. وأجمل الحافظ القول فيه في التقريب بأنه: ضعيف.

انظر في ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٢٧١)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ١٥٣)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ١٩٢)، المجروحين لابن حبان (٣/ ٨)، تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠/ ١٢٢)، تقريب التهذيب له (٦٦٤١).

عَلَيْهِ خَيْبَرُ وَأَخْرَجَ رَسُولُ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّهُ الْعَبَّاسَ وَغَيْرَهُ مِنَ المْسْجِدِ، فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ: تُخْرِجُنَا وَنَحْنُ عَصَبَتُكَ وَعُمُومَتُكَ وَتُسْكِنُ عَلِيًّا؟ فَقَالَ: «مَا أَنَا أَخْرَجْتُكُمْ وَأَسْكَنْتُهُ، وَلَكِنَّ اللهَّ أَخْرَجَكُمْ وَأَسْكَنَهُ»(١).

---

(١) إسناده ضعيف، لضعف مسلم الملائي.

والحديث أخرجه أبو يعلى (٧٠٣) من طريق غسان بن بشر الكاهلي، عن مسلم، به؛ بلفظ: سد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبواب الناس في المسجد وفتح باب علي، فقال الناس في ذلك، فقال: «**ما أنا فتحته، ولكن الله فتحه**».

وللحديث طريق آخر عن سعد، مداره على عبد الله بن شريك العامري:

فأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (باب «من كنت مولاه فعلي مولاه»، رقم ١٣٧٦) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم: «ما أنا أدخلته وأخرجتكم بل الله أدخله وأخرجكم»، رقم ٨٣٧١، وباب ذكر الاختلاف على عبد الله بن شريك، رقم ٨٣٩٢) – ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٦٨٥) – والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الباب الذي استثناه من الأبواب التي كانت إلى مسجده، فأمر بسدها غير ذلك الباب، رقم ٣٥٥٣) والشاشي (٦٣)؛ من طريق إسرائيل بن يونس، عن عبد الله بن شريك، عن الحارث بن مالك، قال: أتيت مكة فلقيت سعد بن أبي وقاص، فقُلتُ: هل سمعت لعلي منقبة؟ قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد، فنودي فينا ليلا: ليخرج من المسجد إلا آل رسول الله صلى الله عليه وسلم وآل علي، قال: فخرجنا، فلما أصبح أتاه عمه فقال: يا رسول الله، أخرجت =

=

أصحابك وأعمامك وأسكنت هذا الغلام! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**ما أنا أمرت بإخراجكم ولا بإسكان هذا الغلام، إن الله هو أمر به**».

وهذا لفظ النسائي في الموطن الأول.

وفي رواية الطحاوي، قال: الحارث بن ثعلبة، بدلا من الحارث بن مالك!

ورواية ابن أبي عاصم مختصرة بلفظ: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**».

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/ ٢٤) وأحمد (١/ ١٧٥ رقم ١٥١١) – ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٦٨٤) – وابن أبي عاصم في السنة (باب من كنت مولاه فعلي مولاه، رقم ١٣٨٤، ١٣٨٥) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم: «ما أنا أدخلته وأخرجتكم بل الله أدخله وأخرجكم»، رقم ٨٣٧٢، وباب ذكر الاختلاف على عبد الله بن شريك، رقم ٨٣٩١) والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الباب الذي استثناه من الأبواب التي كانت إلى مسجده، فأمر بسدها غير ذلك الباب، رقم ٣٥٥٤)؛ من طريق فطر بن خليفة، عن عبد الله بن شريك، عن عبد الله بن الرقيم الكناني، عن سعد بن مالك، بنحوه.

وفي الموطن الأول عند ابن أبي عاصم: عن عبدالله بن الأرقم، وفي الموطن الثاني: الأريقم، وفي رواية الطحاوي: بن أبي الرقيم!

قال النسائي عقب الحديث في الموطن الأول: عبد الله بن شريك ليس بذلك، والحارث بن مالك لا أعرفه، ولا عبد الله بن الرقيم.ا.هـ

وقال ابن الجوزي – بعد أن حكم على الحديث بالبطلان –: الطريقان على عبد الله بن شريك، قال السعدي: كان كذاباً، وقال ابن حبان: كان غالياً، روى عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات.ا.هـ بتصرف.

=

=

فتبيّن من هذا أن طريق ابن شريك لا يصح أيضا، وذلك للكلام فيه، وللاختلاف الواقع عليه، ولجهالة شيخه.

وللحديث طريق ثالث عن سعد، مداره على سفيان بن عيينة:

فأخرجه البزّار (١١٩٥- البحر الزخار) والنسائي في الكبرى (كتاب المناقب، باب فضائل علي، رقم ٨٠٩٦، وكتاب خصائص علي، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم: «ما أنا أدخلته وأخرجتكم بل الله أدخله وأخرجكم»، رقم ٨٣٧٠) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر جوامع فضل علي بن أبي طالب، رقم ١٥٧١) وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٢/ ١٤٤) – وعنه أبو نعيم في فضائل الخلفاء الراشدين (٦٢) وأخبار أصبهان (٢/ ١٤٦) – والخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٢١٨)؛ من طريق محمد بن سليمان لوين، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم وعنده قوم جلوس، فدخل علي فلما دخل خرجوا، فلما خرجوا تلاوموا فقالوا: والله ما أخرجنا وأدخله، فرجعوا، فدخلوا فقال: «**والله ما أنا أدخلته وأخرجتكم بل الله أدخله وأخرجكم**».

قال البزّار عقبه: هكذا رواه محمد بن سليمان، عن سفيان، عن عمرو، عن محمد بن علي، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، وغير محمد بن سليمان إنما يرويه، عن سفيان، عن عمرو، عن محمد ابن علي، مرسلا.ا.هـ

وقال النسائي: ولم يقل مرة عن أبيه.ا.هـ

وأسند الخطيب إلى أبي بكر المرُّوذي أنه قال: ذكر أحمد بن حنبل لوينا، فقال: قد حدث حديثا منكرا عن ابن عيينة ما له أصل، قُلتُ: أيش هو؟ قال: عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه قصة علي، «**ما أنا بالذي أخرجتكم ولكن الله أخرجكم**»، فأنكره إنكارا شديدا: وقال: ما له أصل.

=

=

قُلتُ (الخطيب): أظن أبا عبد الله أنكر على لوين روايته متصلا، فإن الحديث محفوظ عن سفيان ابن عيينة، غير أنه مرسل عن إبراهيم بن سعد، عن النبي، صلى الله عليه وسلم.ا.هـ

وهذه الرواية المرسلة التي أشار إليه الخطيب، أخرجها: الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٢١١) من طريق الحميدي عبد الله بن الزبير، والخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٢١٨) من طريق عبد الله ابن وهب.

كلاهما (الحميدي، وابن وهب) عن ابن عيينة، عن عمرو، عن أبي جعفر، عن إبراهيم، مرسلا.

ولكن يبدو أن الوصل والإرسال كان من فعل ابن عيينة نفسه، ولكن لوينا حمل المتصل ونقله، واشتهر ذلك عنه، فقد قال أبو الشيخ عقب هذا الحديث: قال لوين: ثنا به ابن عيينة مرة أخرى، عن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص، لم يجاوز به.ا.هـ

والذي يبدو من هذه الطرق وأقوال الأئمة هنا- والله أعلم – أن الصواب في رواية سفيان: الإرسال، ولذا فهي ضعيفة الإسناد أيضا!

والحديث أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٩٣٠) – بسند ضعيف – من طريق مصعب بن سعد، عن أبيه، قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسد الأبواب، إلا باب علي قالوا: يا رسول الله، سددت الأبواب كلها، إلا باب علي؟ قال: «**ما أنا سددت أبوابكم، ولكن الله سدها**».

وانظر باقي الطرق عن سعد بن أبي وقاص في تخريج الحديث المتقدِّم رقم (٤٥٧٥).

والخلاصة في هذا الحديث: أن الجزء المرفوع منه ثابت صحيح، كما تقدَّم في الحديث رقم (٤٥٧٦)، خلا الفقرة الأخيرة، والتي فيها إبقاء علي بن أبي طالب وإخراج غيره من المسجد، وقوله عليه الصلاة والسلام: «**ما أنا أخرجتكم وأسكنته، ولكن الله أخرجكم وأسكنه**»، فهي ضعيفة الإسناد كما تقدَّم، إلا أن لها شواهد تقدَّم ذكرها في مُسنَد زيد بن أرقم برقم (٤٦٣١)، وتقدَّم هناك الكلام عن هذه الزيادة مُفصلاً، فراجعها إن شِئتَ.

(٢٤) ٤٧٠٨ - كَتَبَ إِلَيَّ إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ النَّحْوِيِّ (١) يَذْكُرُ، أَنَّ الْحَسَنَ ابْنَ عَرَفَةَ، حَدَّثَهُمْ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ الْجَزَرِيُّ (٢)، ثنا بُكَيْرُ بْنُ مِسْمَارٍ (٣)، مَوْلَى عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، سَمِعْتُ عَامِرَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: قَالَ سَعْدٌ: نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَحْيُ فَأَدْخَلَ عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ وَابْنَيْهِمَا تَحْتَ ثَوْبَهُ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلِي وَأَهْلُ بَيْتِي» (٤).

---

(١) وقع في المطبوع: أبو إسماعيل، وهو خطأ، وجاء على الصواب (إسماعيل) في إتحاف المهرة (٥/ ١٣٣- ١٣٤) وهو: إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح، أبو علي الصفار النحوي، الإمام المشهور.

(٢) علي بن ثابت الجزري، أبو أحمد، ويُقال: أبو الحسن، الهاشمي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق ربما أخطأ، وقد ضعَّفه الأزدي بلا حجة.ا.هـ

(٣) تقدم في الحديث (٤٥٧٥) أنه صدوق.

(٤) إسناده حسن، لحال الجزري، وبكير.

والحديث عند ابن عرفة في جزئه (٤٩) – ومن طريقه أخرجه البيهقي (كتاب النكاح، باب إليه ينسب أولاد بناته، ٧/ ٦٣) – مُطوَّلاً عما ذُكر هنا.

وقد تقدَّم تخريج الحديث برقم (٤٥٧٥)، وسيعيده المُصنِّف برقم (٤٧١٩).

التعليق على الحديث:

*** قوله عليه الصلاة والسلام: «اللهم هؤلاء أهلي وأهل بيتي».**

=

=

استدل بعض العلماء بهذا الحديث – وبغيره من الأحاديث التي أوردها المصنف برقم (٣٥٥٨، ٤٧٠٥، ٤٧٠٦، ٤٧٠٧، ٤٧٠٩) – على أن آل بيته صلى الله عليه وسلم هم: علي، وفاطمة، والحسن، والحسين، رضي الله عنهم جميعا، فقط، ولا يدخل معهم أزواجه.

واستدلوا كذلك بقوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا** ﴾ [الأحزاب : ٣٣]

فقالوا: قوله: «عنكم»، «يطهركم»، بالميم، يدل على أن المراد بالآية هم آل بيته، ولو أراد نساءه لقال: «عنكن»، «يطهركن».

واستدلو كذلك بحديث زيد بن أرقم، كما في صحيح مسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٢٤٠٨)، لما سُئِل عن المقصود بأهل بيته، هل هن نساؤه؛ فقال: لا، وايم الله، إن المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر، ثم يُطلِّقُها فترجع إلى أبيها وقومها، أهل بيته: أصله وعصبته، الذين حُرموا الصدقة بعده.

وخالفهم في ذلك جماعة آخرون من العلماء، فقالوا: آل بيته: هم نساؤه، وذلك لظاهر الآيات السابقة، فإنها نزلت فيهن، فإن الله تعالى قال في أولها: ﴿ **وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا** ﴾ [الأحزاب : ٣٣]

وذهبوا إلى أن البيت أريد به مساكن النبي صلى الله عليه وسلم.

وتوسَّطت طائفة ثالثة؛ فقالت: آل بيته: هم نساؤه، ومعهن علي وفاطمة والحسن والحسين – رضي الله عنهم – .

واستدلوا على ذلك: بأن قرينة السياق في الآيات صريحة في دخول نسائه، إذ الله قال: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا** ﴾ [الأحزاب : ٢٨]، ثم قال في نفس خطابه لهن:

=

=

﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب : ٣٣]. وقد أجمع جمهور علماء الأصول على أن صورة سبب النزول قطعية الدخول، فلا يصح إخراجها بمخصص.

ونظير ذلك من دخول الزوجات في اسم أهل البيت، قوله تعالى في زوجة إبراهيم: ﴿ قَالُوٓا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ ﴿٧٣﴾ ﴾[هود : ٧٣].

قالوا: فالحق أن نساءه داخلات في الآية، وأنهن من آل بيته.

وأما الدليل على دخول غيرهن في الآية: فهو الأحاديث التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم، من أنه قال في علي وفاطمة والحسن والحسين، رضي الله عنهم: «**هؤلاء أهل بيتي**» ، ودعا الله لهم أن يذهب عنهم الرجس ويطهرهم تطهيرا. وقد روى ذلك جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ منهم: أم المؤمنين أم سلمة، وأبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وواثلة بن الأسقع، وأم المؤمنين عائشة، وغيرهم رضي الله عنهم.

ولذلك قال تعالى: «ويطهركم» بالميم، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليا وحسنا وحسينا كانوا فيهم، وإذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر.

وأما الجواب عن حديث زيد بن أرقم؛ فقد أخرج مسلم في نفس الموطن المُشار إليه آنفا، قبل هذا الحديث، أن حصين بن سبرة سأل زيد بن أرقم؛ فقال له: ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال زيد: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حُرم الصدقة بعده، قال: ومن هم؟ قال: هم آل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل عباس. قال: كل هؤلاء حُرِم الصدقة؟ قال: نعم.

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٦/ ٤١٥): وهذه الرواية أولى، والأخذ بها أحرى. وهذه الثانية – يعني التي استدلت بها الطائفة الأولى – تحتمل أنه أراد تفسير الأهل المذكورين في الحديث الذي رواه، إنما المراد بهم آله الذين حُرِموا الصدقة، أو أنه ليس المراد بالأهل الأزواج فقط، بل

=

(٢٥) ٤٧١٩ - أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نُصَيْرٍ الْخُلْدِيُّ، بِبَغْدَادَ، ثنا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، ثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، ثنا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ بُكَيْرِ ابْنِ مِسْمَارٍ [1]، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿ نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]

=

هم مع آله، وهذا الاحتمال أرجح؛ جمعا بينها وبين الرواية التي بعدها، وجمعا أيضا بين القرآن والأحاديث المتقدمة إن صحت، فإن في بعض أسانيدها نظرا، والله أعلم.

ثم قال: ثم الذي لا يشك فيه من تدبر القرآن أن نساء النبي صلى الله عليه وسلم داخلات في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ ، فإن سياق الكلام معهن؛ ولهذا قال تعالى بعد هذا كله: ﴿ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ﴾.ا.هـ.

والذي يترجح عندي: القول الأخير، لأنه أعدل الأقوال، وبه يجتمع شمل النصوص القرآنية والنبوية، ويكون بعضها مفسرا للآخر، أما أحد القولين الآخرين: فيكون فيه تعطيل لدلالة بعض النصوص، وإنشاء للتضارب بينها، وهو ما لا يقع بين القرآن والسنة الصحيحة، والله أعلم.

وانظر للمزيد في ذلك: تفسير الطبري (١٩/ ١٠١- ١١٠)، شرح مشكل الآثار للطحاوي (٢/ ٢٣٥- ٢٤٨)، تفسير ابن عطية (٤/ ٣٨٤)، حقوق آل البيت لابن تيمية (ص: ٢٦- ٢٩)، تفسير ابن كثير (٦/ ٤١٠- ٤١٥)، جلاء الأفهام لابن القيم (ص: ٢١٠- ٢٢٣)، تفسير القرطبي (١٤/ ١٨٢- ١٨٣)، أضواء البيان للشنقيطي (٦/ ٢٣٦- ٢٣٧).

(١) تقدم في الحديث (٤٥٧٥) أنه صدوق.

دَعَا رَسُولُ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ وَحَسَنًا وَحُسَيْنًا رَضِيَ اللهُّ عَنْهُمْ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلِي» **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ**[1].

(١) إسناده حسن لحال بكير، وقد تقدَّم الحديث مُطوَّلا برقم (٤٥٧٥)، وتقدَّم تخريجه هناك.

وتقدَّم التعليق عليه في الحديث رقم (٤٧٠٨).

مُسْنَدُ سَلْمَان الفَارِسِيّ رضي الله عنه

(٢٦) ٤٦٤٨ - أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ يَحْيَى الْمُقْرِي، بِبَغْدَادَ، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الْعَوَّامِ الرِّيَاحِيُّ [١]، ثنا أَبُو زَيْدٍ سَعِيدُ بْنُ أَوْسٍ الْأَنْصَارِيُّ [٢]، ثنا عَوْفُ [٣]، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ [٤] قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِسَلْمَانَ: مَا أَشَدَّ حُبُّكَ لِعَلِيٍّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَبْغَضَ عَلِيًّا فَقَدْ أَبْغَضَنِي» **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ**[٥].

---

(١) محمد بن أحمد بن أبي العوام بن يزيد بن دينار، أبو بكر – وقيل: أبو جعفر – الرياحي التميمي، صدوق، قاله الدارقطني. وقال عبد الله بن أحمد: صدوق، ماعلمت إلا خيرا. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ. وقال الذهبي: ثقة صدوق.

انظر: الثقات لابن حبان (٩/ ١٣٤)، تاريخ بغداد (٢/ ٢٤٥)، تاريخ الإسلام للذهبي (٢٠/ ٤٢٣).

(٢) سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن أبي زيد، أبو زيد الأنصاري النحوي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام، ورُمِي بالقدر.ا.هـ

(٣) هو: عوف بن أبي جميلة، العبدي الهجري، أبو سهل البصري، المعروف بالأعرابي.

(٤) هو: عبد الرحمن بن مل بن عمرو بن عدي بن وهب بن ربيعة بن سعد، أبو عثمان النهدي، الكوفي.

(٥) إسناده حسن، لحال الرياحي، وسعيد.

=

(٢٧) ٤٦٦٢ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ عُبَيْدُ بْنُ حَاتِمٍ الْحَافِظُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْمُؤَدِّبُ، ثنا سَيْفُ بْنُ مُحَمَّدٍ (١)، ثنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي صَادِقٍ (٢)، عَنِ الْأَغَرِّ، عَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوَّلُكُمْ وَارِدًا عَلَى الْحَوْضِ، أَوَّلُكُمْ إِسْلَامًا، عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ» (٣).

=

وله شاهد من حديث أم سلمة، سيأتي بإذن الله في مُسنَدها برقم (٤٦١٥).

وانظر السلسلة الصحيحة للألباني (٣/ ٣٧٣، رقم ١٢٩٩).

التعليق على الحديث:

قال المُناوي في فيض القدير (٦/ ٣٢): قوله: «**من أحب عليا فقد أحبني، ومن أبغض عليا فقد أبغضني**»؛ لما أوتيه من كرم الشيم، وعلو الهمم. قال السهروردي: اقتضى هذا الخبر وما أشبهه من الأخبار الكثيرة في الحث على حب أهل البيت، والتحذير من بغضهم: تحريم بغضهم، ووجوب حبهم.ا.هـ

(١) سيف بن محمد الثوري، الكوفي، ابن أخت سفيان الثوري، قال عنه الحافظ في التقريب: كذبوه.ا.هـ

(٢) أبو صادق الأزدي، الكوفي، قيل اسمه: مسلم بن يزيد، وقيل: عبد الله بن ناجد.

(٣) إسناده ضعيف جدا، لحال سيف، وقد رُوي من غير طريق سيف موقوفا على سلمان، وهو أصح إسنادا منه، ومع ذلك ففي سنده ضعف أيضا.

والحديث أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٤٢٧) من طريق داود بن مهران، عن سيف؛ به.

=

=

وأخرجه الحارث بن أبي أسامة (٩٨٠- بغية الباحث) عن يحيى بن هاشم، عن سفيان الثوري؛ به، لكنه قال فيه: عن أبي صادق، عن حنش بن المعتمر، عن عُلَيْم الكندي، عن سلمان؛ به، مرفوعا. ويحيى هذا هو السمسار، متروك، متهم بوضع الحديث، كما في ترجمته في الميزان (٤/ ٤١٢).

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ٢٩١) من طريق أبي معاوية الزعفراني عبد الرحمن بن قيس، عن سفيان؛ به، لكن بدون ذكر الأغر، بين أبي صادق وسلمان. وهذه متابعة تالفة، فالزعراني قال عنه الحافظ في التقريب: متروك، كذبه أبو زرعة وغيره.ا.هـ

وقال ابن عدي عقب هذا الحديث: وهذا يرويه أبو معاوية الزعفراني، عن سفيان الثوري، ورواه مع أبي معاوية: سيف بن محمد بن أخت الثوري، وسيف لعله أشر من أبي معاوية الزعفراني.ا.هـ

وأخرجه ابن مردويه كما في العلل المتناهية لابن الجوزي (٣٣٣) من طريق محمد بن يحيى المأربي، عن سفيان الثوري، عن قيس بن مسلم الجدلي، عن عُلَيْم الكندي، عن سلمان، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ به. كذا جعله المأربي، عن قيس، عن عُلَيْم، بدلا من سلمة، عن أبي صادق، عن الأغر.

قال ابن الجوزي عقبه: محمد بن يحيى: منكر الحديث، وأحاديثه مظلمة منكرة.ا.هـ

وأخرجه ابن أبي خيثمة في أخبار المكيين (٨٣) وابن الأعرابي في معجمه (١٢٦٥) من طريق عبد السلام بن صالح الهروي، عن عبد الرزاق بن همام، عن سفيان، عن سلمة، عن أبي صادق، به، عن عُلَيْم الكندي (بدلا من الأغر)، عن سلمان، به، مرفوعا.

وتصحَّف في رواية ابن الأعرابي: عُلَيْم إلى غنيم! ولا شك أن رواية عبد الرزاق تُقدَّم على رواية سيف والمأربي، فهي أرجح منهما، لكن الآفة فيها من الهروي، فله مناكير، كما قال الحافظ، ومن مناكيره هنا: أنه خالف باقي الرواة عن عبد الرزاق، فجعل الحديث مرفوعا، وجعلوه هم موقوفا!

=

=

فأخرج الحديث ابن أبي عاصم في الأوائل (٦٧) عن أبي مسعود أحمد بن الفرات، والطبراني في الكبير (٦/ رقم ٦١٧٤) وفي الأوائل (٥١) عن إبراهيم بن محمد بن برة الصنعاني، والحسن بن عبدالأعلى البَوْسي (وتصحَّف في المطبوع إلى: الترسي!).

جميعهم (أبو مسعود، وإبراهيم، والحسن) عن عبد الرزاق؛ به، موقوفا على سلمان.

ورواية الطبراني في الأوائل: عن الحسن فقط، بدون إبراهيم.

ولا شك أن رواية هؤلاء جميعا عن عبد الرزاق، مقدمة على رواية الهروي، يزيد هذا يقينا: أن الحديث روي من غير طريق الثوري، موقوفا على سلمان.

فأخرج الحديث ابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٣٢٦٤٨، وكتاب الأوائل، باب أول ما فُعل ومن فعله، رقم ٣٦٩٦٥) من طريق قيس بن الربيع، وابن المقرئ (٥٩) وعبد الغني بن سعيد في إيضاح الإشكال كما في اللآلئ المصنوعة (١/ ٣٠٠) من طريق شعيب بن خالد.

كلاهما (قيس، وشعيب) عن سلمة بن كهيل، عن أبي صادق، عن عُلَيْم، عن سلمان؛ به، موقوفا.

وعلى هذا: يكون الراجح في هذا الحديث، أنه موقوف على سلمان الفارسي، وليس مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم،ويبقى النظر في صحة إسناده إلى سلمان، فالسند رجاله ثقات، خلا عُلَيْم الكندي.

وعُلَيْم هذا: ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/ ٤٠) وقال: روى عن سلمان، روى عنه مسلم بن يزيد أبو صادق الأزدي، سمعت أبي يقول ذلك.ا.هـ

وترجم البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ٨٨) لـ (عُلَيْم) مهملا، بدون نسب، وقال: عن سلمان وعبس الغفاري، روى عنه زاذان.ا.هـ

وحذا حذوه ابن حبان في الثقات (٥/ ٢٨٦) لكن لم يذكر روايته عن عبس، وقال عنه: شيخ يروي عن سلمان، روى عنه زاذان.ا.هـ

فالله أعلم، هل هو نفس الرجل، أم شخص آخر!

وعلى كل: فليس في الرجل كبير توثيق، وهو في عداد المجهولين، فالإسناد ضعيف، والله أعلم.

مُسْنَدُ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه

(٢٨) ٤٦٦٧ - حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ أَحْمَدُ بْنُ عبد الله الْمُزَنِيُّ بِنَيْسَابُورَ، ثنا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا عُقْبَةُ بْنُ قَبِيصَةَ [(١)]، حَدَّثَنِي أَبِي [(٢)]، ثنا عَمَّارُ بْنُ سَيْفٍ [(٣)]، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَأَلْتُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ أَنْ لَا أُزَوِّجَ أَحَدًا مِنْ أُمَّتِي، وَلَا أَتَزَوَّجُ إِلَّا كَانَ مَعِي فِي الْجَنَّةِ فَأَعْطَانِي» **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ** [(٤)].

---

(١) عقبة بن قبيصة بن عقبة السوائي، أبو رئاب الكوفي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق.ا.هـ

(٢) قبيصة بن عقبة بن محمد السوائي، أبو عامر الكوفي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق، ربما خالف.ا.هـ

(٣) عمار بن سيف الضبي، أبو عبد الرحمن الكوفي، قال عنه الحافظ في التقريب: ضعيف الحديث.ا.هـ

(٤) إسناده ضعيف، لحال عمار.

والحديث أخرجه الطبراني في الأوسط (٥٧٦٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٠١٤) عن أبي بكر الطلحي عبد الله بن يحيى.

كلاهما (الطبراني، والطلحي) عن محمد بن عبد الله الحضرمي؛ به.

ومع ضعف عمار؛ فقد اختُلِف عليه في هذا الحديث:

=

=
فأخرجه الحارث بن أبي أسامة (١٠٠٨- بغية الباحث) عن إسحاق بن بشر بن مقاتل، والطبراني في الأوسط (٣٨٤٤) من طريق يزيد بن الكُمَيْت، والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل معاوية بن أبي سفيان، باب ذكر مصاهرة النبي صلى الله عليه وسلم لمعاوية بأخته أم حبيبة، رقم ١٩٣٣) من طريق محمد بن إبراهيم الشامي.

جميعهم (إسحاق، ويزيد، والشامي) عن عمار بن سيف الضبي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو؛ به.

ورواية إسحاق: عن عبد الله بن عمر، أو عمرو، هكذا بالشك.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا عمار بن سيف، ولا عن عمار إلا يزيد بن الكُمَيْت!

وإسحاق بن بشر: يضع الحديث، كما في الميزان (١/ ١٨٦)، والكُمَيْت: قال عنه الدارقطني كما في سؤالات البرقاني (٥٥٣): متروك. والشامي: منكر الحديث، كما في التقريب.

وللحديث شاهد من حديث هند بن هند بن أبي هالة:

أخرجه الآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل معاوية بن أبي سفيان، باب ذكر مصاهرة النبي صلى الله عليه وسلم لمعاوية بأخته أم حبيبة، رقم ١٩٣٢) من طريق عثمان بن زفر التيمي، عن سيف بن عمر، عن محمد بن عبد الرحمن، عن هند بن هند بن أبي هالة؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**إن الله عز وجل أبى علي أن أزوج أو أتزوج إلا إلى أهل الجنة**».

لكن إسناده ضعيف جدا، فسيف بن عمر التميمي: ضعيف الحديث، كما في التقريب.

وهند بن هند روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلة، كما في الجرح والتعديل (٩/ ١١٧).

وهناك شاهد ثالث من حديث علي بن أبي طالب:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣/ ٤٦٢) – بسند ضعيف – من طريق الحارث الأعور، عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لا يدخل النار من تزوج إلي أو تزوجت إليه**».

=

مُسْنَدُ عَبْدِ الله بنِ جَعْفَر بنِ أَبِي طَالِب رضي الله عنهما

(٢٩) ٤٧٠٩ - حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّعْرَانِيُّ، ثنا جَدِّي، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْحِزَامِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ (١)، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُلَيْكِيُّ (٢)، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا نَظَرَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الرَّحْمَةِ هَابِطَةً، قَالَ: «ادْعُوا لِي، ادْعُوا لِي» فَقَالَتْ صَفِيَّةُ: مَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «أَهْلَ بَيْتِي عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ» فَجِيءَ بِهِمْ، فَأَلْقَى عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِسَاءَهُ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ آلِي فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»،

=

والحارث قال عنه الحافظ في التقريب: كذَّبه الشعبي في رأيه، ورُمِي بالغلو، وفي حديثه ضعف.ا.هـ بتصرف

وعلى ما تقدَّم: فالحديث ضعيف، وشواهده لا تنفعه في شيء، والله أعلم.

(١) محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك، أبو إسماعيل المدني، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق.ا.هـ

(٢) عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي مليكة، القُرشي، المليكي، المدني، قال عنه الحافظ في التقريب: ضعيف.ا.هـ

وَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ(١).

---

(١) إسناده ضعيف لحال المليكي، لكن الحديث صَحَّ من طرق أخرى.

والحديث أخرجه البزَّار (٢٢٥١- البحر الزخار) من طريق عبد الرحمن بن شيبة، عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك؛ به.

قال البزَّار عقبه: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله بن جعفر إلا من هذا الوجه.ا.هـ

وقال الذهبي في تلخيصه مُتعقِّبا تصحيح الحاكم: فيه عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي، وهو ذاهب الحديث.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): لكن المتن صحَّ من رواية صحابة آخرين، كما تقدَّم في مُسنَد سعد بن أبي وقاص برقم (٤٥٧٥)، وكما سيأتي في مُسنَد واثلة بن الأسقع برقم (٣٥٥٩)، ومُسنَد أم المؤمنين عائشة برقم (٤٧٠٧).

وقد تقدَّم الكلام على المراد بأهل البيت في مُسنَد سعد بن أبي وقاص، برقم (٤٧٠٨).

مُسْنَدُ عَبْدِ الله بنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما

(٣٠) ٤٦٣٦ - حَدَّثَنَاهُ أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ [١]، ثنا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ [٢]، حَدَّثَنِي أَبِي [٣]، عَنْ أَبِيهِ [٤]، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي خُطْبَةٍ خَطَبَهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «لَأَقْتُلَنَّ الْعَمَالِقَةَ فِي كَتِيبَةٍ» ، فَقَالَ لَهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَوْ عَلِيٌّ، قَالَ: «أَوْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ» [٥].

---

(١) أحمد بن يعقوب بن أحمد بن مهران، أبو سعيد الثقفي النيسابوري، ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام (٢٥/ ١٨٧) وقال: الزاهد العابد، نسيب أبي العباس السراج.ا.هـ

(٢) قال عنه الحافظ في التقريب: ضعيف.ا.هـ

(٣) إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، قال عنه الحافظ في التقريب: متروك.ا.هـ

(٤) يحيى بن سلمة بن كهيل، أبو جعفر الكوفي، قال عنه الحافظ في التقريب: متروك.ا.هـ

(٥) إسناده ضعيف جدا، لحال إسماعيل، وأبيه، وجده.

والحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١١/ رقم ١١٠٨٨) عن سلمة بن إبراهيم بن إسماعيل الكهيلي، وابن الغِطْريف في جزئه (٣٣) عن عمر بن محمد بن نصر الكاغدي.

كلاهما (سلمة، وابن نصر) عن إبراهيم بن إسماعيل الكهيلي؛ به.

=

(٣١) ٤٦٣٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْهَرَوِيُّ (١)، بِالرَّمْلَةِ، ثنا أَبُو الصَّلْتِ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ صَالِحٍ (٢)،

=

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٧/ ١٩٧) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن يحيى بن سلمة بن كهيل؛ به.

ورواية الطبراني وابن عدي تنتهي عند كلام جبريل عليه السلام.

قال الهيثمي في المجمع (٦/ ٢٣٢): رواه الطبراني، وفيه يحيى بن سلمة (وتصحَّف في المطبوع إلى محمد بن مسلمة!) بن كهيل، وهو ضعيف.ا.هـ

وقد تعقَّب الذهبي في تلخيصه الحاكمَ في هذا الحديث بقوله: إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، وأبوه: متروكان.ا.هـ

(١) محمد بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن الفامي، أبو الفتح الهروي، نزيل نيسابور المعروف بالوحيد، ترجم له ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٤/ ١١٦) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، لكن ترجم له ابن نقطة في التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: ٨١) وقال: ثقة، صحيح السماع.ا.هـ

وإنما ترجمت لهذا الراوي لأن البعض ظنه مجهول الحال، لعدم ذكر ابن عساكر شيئا فيه، وصعوبة الوقوف على كلام ابن نقطة.

(٢) عبد السلام بن صالح بن سليمان بن أيوب بن ميسرة القرشي، أبو الصلت الهروي، مولى عبد الرحمن بن سمرة، وهو خادم علي بن موسى الرضى، ضعيف متهم، قال عنه أحمد: روى أحاديث مناكير. ووصفه العقيلي بالغلو وقال: خبيث. وفي رواية: كذاب. وقال زكريا الساجي: يحدث بمناكير، هو عندهم ضعيف. ووصفه النسائي بالغلو وقال:خبيث، ليس بثقة ولا مأمون.
=

=

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: لم يكن عندي بصدوق، وهو ضعيف، و لم يحدثني عنه. و أما أبو زرعة فأمر أن يضرب على حديث أبي الصلت، وقال: لا أحدث عنه و لا أرضاه. وقال الجوزجاني: كان أبو الصلت الهروي زائغا عن الحق، مائلا عن القصد.وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. وقال ابن عدي: له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت، وهو متهم فيها. ووصفه الدارقطني بالغلو وقال: خبيث، متهم بوضع حديث «**الإيمان إقرار بالقلب**». وقال الحاكم، والنقاش، وأبو نعيم: روى مناكير. وقال محمد بن طاهر وابن الجوزي: كذاب.

وقال الشيخ المعلمي اليماني في حاشيته على الفوائد المجموعة (ص: ٢٩٣): وأبو الصلت – فيما يظهر لي – كان داهية، من جهة، خدم علي الرضا بن موسى بن جعفر بن محمد بن الحسين بن علي بن أبي طالب وتظاهر بالتشيع، ورواية الأخبار التي تدخل في التشيع، ومن جهة كان وجيهاً عند بني العباس، ومن جهة تقرب إلى أهل السنة برده على الجهمية. **واستطاع أن يتجمل لابن معين حتى أحسن الظن به ووثقه**، وأحسبه كان مخلصاً لبني العباس وتظاهر بالتشيع لأهل البيت مكراً منه لكي يصدق فيما يرويه عنهم، فروى عن علي بن موسى عن آبائه الموضوعات الفاحشة كما ترى بعضها في ترجمة علي بن موسى من التهذيب وغرضه من ذلك حط درجة علي بن موسى وأهل بيته عند الناس،....، إلى آخر كلامه القيِّم هناك.

وقال في حاشية أخرى (ص: ٣٤٩): تقدَّم حال أبي الصلت، وتبين مما هناك أن من يأبى أن يكذبه يلزمه أن يكذب علي بن موسى الرضا، وحاشاه.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): والذي يبدو – والله أعلم – أن ابن معين لم يكن يعرف أبا الصلت جيدا في بداية الأمر، فقد قال عبد الخالق بن منصور: سألت يحيى بن معين عن أبى الصلت، فقال: ما أعرفه. وعلق الخطيب البغدادي على ذلك بقوله: أحسب عبد الخالق سأل يحيى عن حال أبي الصلت قديما، ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرفه، ثم عرفه بعد.ا.هـ

ثم بعد ذلك تجمل أبو الصلت لابن معين، وتقرب إليه، فأحسن ابن معين به الظن.

=

ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ فَلْيَأْتِ الْبَابَ». **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَأَبُو الصَّلْتِ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ. فَإِنِّي سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ فِي التَّارِيخِ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ مُحَمَّدٍ الدُّورِيَّ يَقُولُ:**

=

يقول الذهبي في السير (١١/ ٤٤٧) – مُعلِّقا على توثيق ابن معين لأبي الصلت – : جبلت القلوب على حب من أحسن إليها، وكان هذا بارا بيحيى، ونحن نسمع من يحيى دائما، ونحتج بقوله في الرجال، ما لم يتبرهن لنا وهن رجل انفرد بتقويته، أو قوة من وهاه.ا.هـ

ومما ساعد ابن معين على إحسان الظن بأبي الصلت، أنه رآه لم ينفرد بهذا الحديث عن أبي معاوية.

وقال عباس الدوري : سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت عبدالسلام، فقُلتُ، أو قيل له: إنه حدث عن أبي معاوية، عن الأعمش «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**»، فقال: ما تريدون من هذا المسكين؟ أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي، عن أبي معاوية، هذا أو نحوه؟

وعلى كل حال: فأقوال هؤلاء الأئمة جميعا أرجح من قول ابن معين – ومن تابعه كأبي داود والحاكم – ، فجرحهم مقدم على تعديله، والله أعلم.

انظر: الجرح والتعديل (٦/ ٤٨)، الضعفاء للعقيلي (٣/ ٧٠)، المجروحين لابن حبان (٢/ ١٥١)، الكامل في الضعفاء (٥/ ٣٣١)، تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٥)، الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ١١٧)، تهذيب التهذيب (١٢/ ١٥٠)، الفوائد المجموعة بتحقيق المعلمي اليماني (ص: ٢٩٣، ٣٤٩).

سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، عَنْ أَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ، فَقَالَ: ثِقَةٌ. فَقُلْتُ: أَلَيْسَ قَدْ حَدَّثَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ»؟ فَقَالَ: قَدْ حَدَّثَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ وَهُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ[1].

---

(١) إسناده ضعيف جدا، لحال أبي الصلت.

والحديث أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (١٧٣ - مُسنَد علي) عن محمد بن إسماعيل الضراري، والطبراني في الكبير (١١/ رقم ١١٠٦١) عن الحسن بن علي المعمري، ومحمد بن علي الصائغ المكي، وابن عدي في الكامل (٥/ ٦٧) عن علي بن سعيد بن بشير الرازي، والخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٨) من طريق إسحاق بن الحسن بن ميمون الحربي، وفي تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٩) - ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٦٦١) - من طريق القاسم بن عبد الرحمن الأنباري.

جميعهم (الضراري، والمعمري، والمكي، والرازي، والحربي، والأنباري) عن أبي الصلت؛ به.

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١١٤): رواه الطبراني، وفيه عبد السلام بن صالح الهروي؛ وهو ضعيف.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): وقد توبع أبو الصلت في روايته عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، لكنها متابعات واهية، وسأعرضها هنا مفصلة، غير مجمعة - بخلاف العادة - وذلك لتبيين ضعفها، فأقول:

تابع أبا الصلت على هذا الحديث كل من:

١ - عمر بن إسماعيل بن مجالد.

=

=

وروايته أخرجها العقيلي في الضعفاء (٣/ ١٤٩) والخطيب في تاريخ بغداد (١٣/ ٣٩) وابن الجوزي في الموضوعات (٦٦٠)؛ من طريق عمر بن إسماعيل، عن أبي معاوية؛ به.

وعمر هذا ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٩٩)، ونقل عن عبد الله بن أحمد أنه سأل ابن معين عن عمر هذا؛ فقال: ليس بشيء، كذاب، رجل سوء خبيث، حدث عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**أنا مدينة العلم وعلى بابها**». وهو حديث ليس له أصل. قال عبد الله بن أحمد: وسألت أبي عنه فقال: ما أراه إلا صدق.

ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: ضعيف الحديث. وكذلك نقل عن أبي زرعة أنه سُئِل عنه، فذكر أنه أملى عليهم هذا الحديث، فذهب أبو زرعة إلى ابن معين يسأله عنه؛ فقال له: قل يا عدو الله، متى كتبت أنت هذا عن أبي معاوية؟ إنما كتبت أنت عن أبي معاوية ببغداد، ولم يحدث أبو معاوية هذا الحديث ببغداد.ا.هـ

٢- أحمد بن سلمة الكوفي الجرجاني.

وروايته أخرجها ابن عدي في الكامل (١/ ١٨٩) – ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٦٦٢) – من طريق أحمد بن سلمة، عن أبي معاوية؛ به.

وأحمد هذا ترجم له ابن عدي في الكامل، وقال عنه: حدث عن الثقات بالبواطيل، وكان يسرق الحديث.ا.هـ

ثم ساق له هذا الحديث وقال: وهذا الحديث يعرف بأبي الصلت الهروي، عن أبي معاوية، سرقه منه أحمد بن سلمة هذا، ومعه جماعة ضعفاء.ا.هـ

٣- الحسن بن علي بن راشد.

=

=

وروايته أخرجها ابن عدي في الكامل (٥/ ٦٧) – ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٦٦٤) – من طريق الحسن بن علي العدوي، عن الحسن بن علي بن راشد، عن أبي معاوية؛ به.

والعدوي هذا قال عنه الدارقطني كما في سؤالات السهمي (٢٥٣): متروك. وقال ابن عدي في ترجمته: يضع الحديث، ويسرق الحديث ويلزقه على قوم آخرين، ويحدث عن قوم لا يعرفون، وهو متهم فيهم، أن الله لم يخلقهم.ا.هـ

وقال ابن عدي: والحديث لأبي الصلت، عن أبي معاوية، وبه يعرف وعندي أن هؤلاء كلهم (يقصد من تقدَّم ذكرهم: عمر بن إسماعيل، وأحمد بن سلمة، والحسن العدوي) سرقوه منه.ا.هـ

٤- إبراهيم بن موسى الرازي، وليس الفراء.

وروايته أخرجها الطبري في تهذيب الآثار (١٧٤- مُسنَد علي) عن إبراهيم بن موسى، عن أبي معاوية؛ به.

والرازي هذا شيخ مجهول، فقد قال عنه الطبري وهو الراوي عنه هنا: هذا الشيخ لا أعرفه، ولا سمعت منه غير هذا الحديث!

٥- أبو عبيد القاسم بن سلام.

وروايته أشار إليها ابن حبان في المجروحين (١/ ١٣٠) – ومن طريقه أخرجها ابن الجوزي في الموضوعات (٦٦٥) – من طريق إسماعيل بن محمد بن يوسف، عن أبي عبيد، عن أبي معاوية؛ به.

وإسماعيل هذا ترجم له ابن حبان في المجروحين، وساق له هذا الخبر، وقال عنه: يقلب الأسانيد، ويسرق الحديث، لا يجوز الاحتجاج به.ا.هـ

٦- موسى بن محمد بن الأنصاري الكوفي.

=

=

وروايته أخرجها خيثمة الأطرابلسي في حديثه (ص: ٢٠٠) من طريق محفوظ بن بحر الأنطاكي، عن موسى بن محمد الأنصاري، عن أبي معاوية؛ به.

ومحفوظ هذا: وإن ذكره ابن حبان في الثقات، إلا أن ابن عدي نقل عن أبي عروبة أنه قال: كان يكذب. وترجم له الذهبي في الميزان، وذكر أن هذا الحديث من بلاياه.

أما موسى بن محمد الأنصاري: فقد ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ١٦٠)، ونقل عن ابن معين أنه وثقه، وقال أبو حاتم: لا بأس به. وكذا ترجم له البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ٢٩٤)، وابن حبان في الثقات (٧/ ٤٥٦).

وإنما ذكرت الكلام فيه، لأن بعض من أوردوا الحديث من طريقه أعلُّوه به، ولم يقفوا له على ترجمة.

٧- رجاء بن سلمة.

وروايته أخرجها الخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٥٧١) – ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٦٥٨) – من طريق رجاء بن سلمة، عن أبي معاوية؛ به.

ورجاء هذا قال عنه ابن الجوزي: اتهموه بسرقة الحديث.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): وفي الطريق إليه أيضا من لا يعرف حاله.

٨- جعفر بن محمد البغدادي.

وروايته أخرجها الخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ٥٥) – ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٦٥٧) – من طريق جعفر بن محمد البغدادي، أبي محمد الفقيه، وكان في لسانه شيء، عن أبي معاوية؛ به.

=

=

وجعفر هذا قال عنه ابن الجوزي: متهم بسرقة هذا الحديث. وترجم له الذهبي في الميزان، وقال: فيه جهالة، وساق له هذا الحديث، وقال: موضوع.

٩- محمود بن خداش.

وروايته أخرجها ابن مردويه كما في الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ١١٥) من طريق الحسن بن عثمان، عن محمود بن خداش، عن أبي معاوية؛ به.

والحسن هذا ترجم له ابن عدي في الكامل، وقال: كان عندي يضع، ويسرق حديث الناس.ا.هـ

١٠- محمد بن جعفر الفيدي.

وروايته أخرجها الحاكم في الحديث القادم، وهي ضعيفة أيضا، وسيأتي هناك الحديث عنها إن شاء الله.

وقد توبع أبو معاوية في روايته عن الأعمش، لكنها متابعات واهية لا تصلح، ومن العلماء من يرجع أصلها لطريق أبي معاوية، وهذا بيانها:

المتابعة الأولى: سعيد بن عقبة، أبو الفتح الكوفي.

وروايته أخرجها ابن عدي في الكامل (٣/ ٤١٢) عن أحمد بن حفص السعدي، عن سعيد بن عقبة، عن سليمان الأعمش؛ به.

قال ابن عدي عقبه: وهذا يروي عن أبي معاوية، عن الأعمش. وعن أبي معاوية يعرف بأبي الصلت الهروي عنه، وقد سرقه عن أبي الصلت جماعة ضعفاء، فرووه عن أبي معاوية، وألزق بهذا الحديث على غير أبي معاوية.ا.هـ

=

=

وسعيد هذا الراوي قال عنه ابن عدي: ثنا عنه أحمد بن حفص السعدي وحده عن جعفر بن محمد والأعمش بما لا يتابع عليه، سألت عنه بن سعيد فقال: لا أعرفه في الكوفيين، ولم أسمع به قط. ثم قال ابن عدي: وهو مجهول، غير ثقة.ا.هـ

وقد ساق له الذهبي هذا الحديث في ترجمته في الميزان (٢/ ١٥٣)، ونقل عقبه قول ابن عقدة: لا أعرف هذا. فقال الذهبي: لعله اختلقه السعدي.ا.هـ

المتابعة الثانية: عيسى بن يونس.

وروايته أخرجها ابن عدي في الكامل (٥/ ١٧٧) والآجُرِّيّ في الشريعة (باب ذكر ما أعطى علي بن أبي طالب من العلم والحكمة وتوفيق الصواب في القضاء، ودعا النبي صلى الله عليه وسلم له بالسداد والتوفيق، رقم ١٥٥١) من طريق عثمان بن عبدالله بن عمرو بن عثمان، عن عيسى بن يونس، عن الأعمش؛ به.

وعثمان هذا قال عنه ابن حبان في المجروحين (٢/ ١٠٢): يضع الحديث. وقال الدارقطني – كما في لسان الميزان (٥/ ٣٩٧) – : متروك الحديث. وقال مرة: يضع الأباطيل على الشيوخ الثقات.ا.هـ

وقال ابن عدي بعد أن أورد هذا الحديث في ترجمته: وهذا الحديث لا أعلم رواه أحد عن عيسى بن يونس غير عثمان بن عبد الله، وهذا الحديث في الجملة معضل عن الأعمش، ويروى عن أبي معاوية، عن الأعمش. ويرويه عن أبي معاوية: أبو الصلت الهروي، وقد سرقه من أبي الصلت جماعة ضعفاء.ا.هـ

المتابعة الثالثة: وكيع بن الجراح.

وروايته أخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ٤١٢) قال: وحُدثناه عن بعض الكذابين، عن سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن الأعمش؛ به.

=

=

وهذا سند تالف، كما هو واضح من كلام ابن عدي.

وبهذا نجد أن الحديث لم نقف له على طريق صحيح عن الأعمش، وأن العلماء يرجعون هذه الطرق لطريق أبي معاوية، عن الأعمش.

وطريق أبي معاوية نفسه الذي تقدَّم: ما من طريق إليه إلا وبه ضعيف، أو متروك، أو سارق للحديث.

يقول أبو زرعة – كما في سؤالات البرذعي (٢/ ٥١٩- ٥٢٠) – : حديث أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس أنا مدينة الحكمة وعلي بابها؛ كم من خلق قد افتضحوا فيه.ا.هـ

يقصد ظهر كذبهم وسرقتهم برواية هذا الحديث.

وقال أبو جعفر محمد بن عبد الله بن سليمان، المعروف بمُطيّن – كما في تاريخ بغداد (٨/ ٥٥) – : لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه.ا.هـ

أما ابن معين، فإنه يخالف في ذلك، ويرى أن الحديث ثابت عن أبي معاوية!

قال الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٥): وأما حديث الأعمش، فإن أبا الصلت كان يرويه عن أبي معاوية، عنه، فأنكره أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، من حديث أبي معاوية، ثم بحث يحيى عنه، فوجد غير أبي الصلت قد رواه، عن أبي معاوية.

ثم ساق الخطيب الحديث بسنده، إلى أن قال: قال القاسم – بن عبدالرحمن الأنباري – : سألت يحيى بن معين، عن هذا الحديث، فقال: هو صحيح.

قُلتُ (الخطيب): أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية، وليس بباطل، إذ قد رواه غير واحد عنه.ا.هـ

=

=

ويؤكد كلام الخطيب هذا، ما نقله ابن مُحرِز عن شيخه ابن معين، في النص التالي:

قال ابن محرز – كما في معرفة الرجال لابن معين (١/ ٧٩) – : سألت ابن معين عن أبي الصلت الهروي، فقال: ليس ممن يكذب. فقيل له في حديث أبي معاوية عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، فقال: هو من حديث أبي معاوية، أخبرني ابن نمير، قال : حدث به أبو معاوية قديما ثم كف عنه، و كان أبو الصلت رجلا موسرا يطلب هذه الأحاديث و يكرم المشايخ، وكانوا يحدثونه بها.ا.هـ

على أن انفراد أبي معاوية بهذا الحديث عن الأعمش، دون سائر أصحابه، مع كلام العلماء في الحديث، لا يجعل النفس تطمئن إلى قبوله.

فأبو معاوية وإن كان من أصحاب الأعمش، إلا أنه ليس في الطبقة الأولى من أصحابه، فقد ذكر النسائي في الطبقات له (ص: ٧٨) أن أصحاب الأعمش سبع طبقات، وذكر أبا معاوية في الطبقة الثالثة.

ويضاف لذلك: أن أبا معاوية وإن كان من أثبت الناس في الأعمش، إلا أن له أوهاما تقع في روايته عنه!

* قال عبد الله بن أحمد كما في العلل له (١٢٨١): قال أبي: أبو معاوية من أحفظ أصحاب الأعمش، قُلتُ له: مثل سفيان؟ قال: لا، سفيان في طبقة أخرى، مع أن أبا معاوية يخطئ في أحاديث من أحاديث الأعمش.ا.هـ

* وقال في موطن آخر (٢٦٨٠): قُلتُ له (يعني لأبيه) : أبو معاوية فوق شعبة، أعني في حديث الأعمش؟ فقال: أبو معاوية في الكثرة والعلم -يعني عليه بالأعمش - شعبة صاحب حديث يؤدي الألفاظ والأخبار، أبو معاوية؛ عن، عن، مع أن أبا معاوية يخطئ على الأعمش خطأ.ا.هـ

=

=

* وسُئِل عبد الرحمن بن مهدي - كما في شرح علل الترمذي (١/ ٤٧٢، ٢/ ٧١٩) - : من أثبت في الأعمش بعد الثوري؟ قال: ما أعدل بوكيع أحدا. قال له رجل: يقولون أبو معاوية، فنفر من ذلك، وقال: أبو معاوية عنده كذا وكذا وهما.ا.هـ

فانفراد أبي معاوية بالحديث، مع كلام العلماء في ضعف هذا الحديث خاصة، لا يجعل النفس تطمئن إليه. هذا إذا كان أبو معاوية قد حدث بهذا الحديث، ولم يتراجع عنه، لكن أما وقد تراجع عنه؛ فهذا دليل على أن هناك خطأ ما في الحديث، وقد يكون هذا الخطأ من أبي معاوية نفسه، فله أخطاء وأوهام كما مر معنا، وقد تكون العلة من الأعمش نفسه، وفطن إليها أبو معاوية، فتوقف عن الحديث.

فالأعمش، سليمان بن مهران، أبو محمد الكوفي، مع كونه حافظا؛ إلا أنه موسوم بالتدليس، وصفه بذلك: الإمام أحمد، والكرابيسي، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم، وذكره الحافظ في كتابه طبقات المدلسين (٥٥) في المرتبة الثانية، لكنه ذكره في النكت على ابن الصلاح (٢/ ٦٤٠) في المرتبة الثالثة.

وقال الذهبي عنه في ترجمته في الميزان: وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدرى به، فمتى قال: «حدثنا» فلا كلام، ومتى قال: «عن» تطرق إلى احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): والأعمش ليس مكثرا عن مجاهد، وقد ورد الحديث عنه معنعنا، غير مصرح فيه بالتحديث، فيتطرق إليه احتمال التدليس.

ويزداد هذا الشك في تدليس الأعمش، حينما نعلم أن روايته عن مجاهد خاصة مما تكلم فيه العلماء، وإليك التفصيل:

* ذهب بعض العلماء إلى أن الأعمش لم يسمع من مجاهد شيئا.

=

=

قال الدارقطني في علله (٨/ ٢٣٤): قيل إن الأعمش لم يسمع من مجاهد.ا.هـ

وقال عبد الله بن أحمد كما في العلل له (٣٦٤): قُلتُ لأبي: أحاديث الأعمش، عن مجاهد عمن هي؟ قال: قال أبو بكر بن عياش: قال رجل للأعمش: ممن سَمِعتَهُ. في شيء رواه عن مجاهد؟ قال: مركزازمر ـ بالفارسية ـ حدثنيه ليث، عن مجاهد.ا.هـ

* وذهب آخرون إلى أنه سمع منه أحاديث يسيرة، والباقي دلسها عنه.

قال يعقوب بن شيبة في مُسنَده – كما في ترجمة الأعمش في التهذيب – : ليس يصح للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة، قُلتُ لعلي بن المديني: كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال: سمعت، هي نحو من عشرة، وإنما أحاديث مجاهد عنده، عن أبي يحيى القتات.ا.هـ

وقال يحيى بن سعيد كما في مقدمة الجرح والتعديل (ص: ٢٤١): كتبت عن الأعمش أحاديث عن مجاهد، كلها ملزقة لم يسمعها.ا.هـ

وقال ابن معين كما في رواية الدوري (١٥٧٠): إنما سمع الأعمش من مجاهد أربعة أحاديث أو خمسة.ا.هـ

وقال وكيع كما في مقدمة الجرح والتعديل (ص: ٢٢٤): لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث.ا.هـ

وفي رواية أخرى عنه (ص: ٢٢٧) قال: كنا نتتبع ما سمع الأعمش من مجاهد فإذا هي سبعة أو ثمانية، ثم حدثنا بها.ا.هـ

وقال عبد الله بن المبارك كما في مقدمة الكامل لابن عدي (ص: ٩٥): قُلتُ لهشيم: مالك تدلس وقد سمعت؟ قال: قد كان كبيراك يدلسان، فذكر سفيان الثوري والأعمش، وذكر أن الأعمش لم يسمع من مجاهد إلا أربعة أحاديث.ا.هـ

=

=

وقال أبو حاتم الرازي كما في العلل لابنه (٥/ ٤٧١): الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يروي عن مجاهد مدلس.ا.هـ

* وذهبت طائفة ثالثة إلى أن الأعمش سمع كثيرا من مجاهد.

قال الترمذي كما في العلل الكبير (ص: ٣٨٨): قُلتُ لمحمد – يعني البخاري – : يقولون: لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث، قال: ريح ليس بشيء، لقد عددت له أحاديث كثيرة نحوا من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها: حدثنا مجاهد.ا.هـ

فالخلاصة من ذكر هذا الخلاف: أن رواية الأعمش عن مجاهد متكلم فيها، وأكثر العلماء على أنه لم يسمع إلا قليلا، والباقي دلسه، وتدليسه يكون عن ضعفاء، كليث بن أبي سليم وأبي يحيى القتات، ولذا فحديثه عن مجاهد لا يقبل إلا بتصريحه بالسماع، أو نص إمام على قبوله، خاصة إذا كان في متن الحديث ما يستغرب.

يقول عبد الله بن نمير – كما في العلل لأحمد (٢٨٥٧- رواية ابنه عبد الله) – : سمعت الأعمش يقول: حدثت بأحاديث على التعجب، فبلغني أن قوماً اتخذوها ديناً، لا عدت لشيء منها.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): ويبدو – والله أعلم – أن هذا منها، فقد اتخذه قوم دينا!

وللحديث شاهد من حديث علي بن أبي طالب نفسه، وشاهد من حديث جابر بن عبد الله.

أما حديث علي بن أبي طالب: فله عنه طرق، وفيما يلي تفصيلها:

الطريق الأول: مداره على سلمة بن كهيل.

وقد اختُلِف عليه:

فرواه عنه شريك بن عبد الله النخعي، واختُلِف عليه:

فرواه عنه محمد بن عمر بن عبد الله الرومي، واختُلِف عليه:

=

=

فأخرجه الترمذي (كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب، رقم ٣٧٢٣) والطبري في تهذيب الآثار (ص: ١٠٤- مُسنَد علي)؛ من طريق إسماعيل بن موسى الفزاري، عن ابن الرومي، عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أنا دار الحكمة وعلي بابها**».

بينما أخرجه القَطِيعي في زياداته على فضائل الصحابة لأحمد (باب فضائل علي، رقم ١٠٨١) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر ما أعطى علي بن أبي طالب من العلم والحكمة وتوفيق الصواب في القضاء، ودعا النبي صلى الله عليه وسلم له بالسداد والتوفيق، رقم ١٥٥٠) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٤٧) وابن الجوزي في الموضوعات (٦٥٤)؛ من طريق أبي مسلم الكشي إبراهيم بن عبد الله، عن ابن الرومي، عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن الصنابحي، عن علي؛ به، بدون ذكر سويد بن غفلة.

وابن الرومي الذي عليه مدار هذا الاختلاف: ليِّن الحديث، كما قال الحافظ في التقريب، كما أن هذا الحديث مما أنكر عليه.

قال أبو حاتم الرازي كما في الجرح والتعديل (٨/ ٢١): روى عن شريك حديثا منكرا.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): يشير إلى هذا الحديث، وقد بين هذا ابن حبان، فقال في المجروحين (٢/ ٩٤) في ترجمة ابن الرومي: روى عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن الصنابحي، عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أنا دار الحكمة وعلي بابها، فمن أراد الحكمة فليأتها من بابها**». رواه عنه أبو مسلم الكجي، وهذا خبر لا أصل له عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا شريك حدث به، ولا سلمة بن كهيل رواه، ولا الصنابحي أسنده. ولعل هذا الشيخ بلغه حديث أبي الصلت، عن أبي معاوية، فحفظه ثم أقلبه على شريك وحدث بهذا الإسناد.ا.هـ

وقال الترمذي بعد أن ساق الحديث من طريقه: هذا حديث غريب منكر.ا.هـ

ورواه عن شريك: عبد الحميد بن بحر البصري، واختُلِف عليه أيضا:

=

=

فأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ٦٤) من طريق الحسن بن سفيان، عن ابن بحر، عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن الصنابحي، عن علي بن أبي طالب؛ به، بدون ذكر سويد بن غفلة.

بينما أخرجه الآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر ما أعطى علي بن أبي طالب من العلم والحكمة وتوفيق الصواب في القضاء، ودعا النبي صلى الله عليه وسلم له بالسداد والتوفيق، رقم ١٥٤٩) وابن الجوزي في الموضوعات (٦٥٦)؛ من طريق أبي منصور شجاع بن شجاع، عن ابن بحر، عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن أبي عبدالرحمن، عن علي؛ به، بذكر أبي عبد الرحمن – لم أعرفه – بدلا من الصنابحي.

وابن بحر الذي عليه مدار هذا الاختلاف: كان يسرق الحديث، كما في ترجمته في الميزان.

وهناك أوجه اختلافات أخرى على شريك، أشار إليها كل من الترمذي والدارقطني:

قال الترمذي: وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك، ولم يذكروا فيه عن الصنابحي.ا.هـ

وقال الدارقطني في علله (٣/ ٢٤٧): وقيل عن شريك، عن سلمة، عن رجل، عن الصنابحي، عن علي.ا.هـ

وإعلال هذا الطريق من وجهين:

الأول: أنه لم يروه ثقة عن شريك.

قال الترمذي كما في العلل الكبير (ص: ٣٧٥): لم يُرو عن أحد من الثقات من أصحاب شريك.ا.هـ

الثاني: تفرد شريك به، مع ما هو معروف عنه من سوء الحفظ.

قال الترمذي عقب الحديث: ولا نعرف هذا الحديث عن أحد من الثقات غير شريك.ا.هـ

=

=

ولا يُظنُّ أن الترمذي يصحح الحديث بقوله السابق، إنما يشير إلى تفرد شريك به، وقد ضعَّفه هو نفسه بعد روايته مباشرة، فقال: هذا حديث غريب منكر.ا.هـ

وسأل عنه البخاري في العلل الكبير (س: ٦٩٩) فقال: سألت محمدا عنه، فلم يعرفه، وأنكر هذا الحديث.ا.هـ

وممن أشار إلى التفرد أيضا: الإمام الطبري.

قال بعد أن أخرج الحديث: وهذا خبر صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلتين: إحداهما: أنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه. والأخرى: أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): وقول الطبري: صحيح سنده، لا يسلم له، لما تقدَّم من ضعف ابن الرومي، وتفرد شريك.

وممن رواه عن سلمة بن كهيل أيضا: ولده يحيى بن سلمة.

فرواه يحيى بن سلمة، عن أبيه، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، ولم يسنده! ذكر ذلك الدارقطني في علله (٣/ ٢٤٧).

لكن يحيى هذا: متروك!

وقد ضعَّف الدارقطني أيضا الحديث في علله (٣/ ٢٤٧) فقال: والحديث مضطرب غير ثابت، وسلمة لم يسمع من الصنابحي.ا.هـ

الطريق الثاني: عامر بن شراحيل الشعبي.

=

=

وروايته أخرجها ابن مردويه كما في الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ١١١) من طريق الحسن بن محمد، عن جرير، عن محمد بن قيس، عن الشعبي، عن علي؛ به، بلفظ: «**أنا دار الحكمة وعلي بابها**».

وهذا الطريق أعلَّه ابن الجوزي بمحمد بن قيس، قال عنه: مجهول.ا.هـ

الطريق الثالث: الحسين بن علي.

وروايته أخرجها ابن مردويه كما في الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ١١٢) من طريق الحسين بن علي، عن أبيه؛ به.

وهذا الطريق قال عنه ابن الجوزي: فيه مجاهيل.ا.هـ

الطريق الرابع والخامس: الحارث الأعور، وعاصم بن ضمرة.

وهذان الطريقان أخرجهما ابن مردويه كما في الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ١٨٣) والخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه (ص: ٣٠٨- ٣٠٩) من طريق يحيى بن بشار الكندي، عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، وعن عاصم بن ضمرة، عن علي؛ به.

وطريق ابن مردويه بدون ذكر الحارث.

وتصحَّف في المطبوع من تلخيص المتشابه (ضمرة) إلى (صفوة)!

وفي المطبوع من الموضوعات: بذكر عمرو بن إسماعيل بن إبراهيم، أي: بزيادة اسم عمرو على إسماعيل بن إبراهيم.

قال الخطيب عن يحيى هذا وشيخه إسماعيل: مجهولان.

=

=

وقال ابن الجوزي: قال ابن حبان: كان عبَّاد بن يعقوب غاليا داعية، روى المناكير عن المشاهير؛ فاستحق الترك.ا.هـ بتصرف

وأما الذهبي فأورد الحديث في ترجمة يحيى بن بشار في الميزان (٤/ ٣٦٦) وقال عنه: لا يُعرف عن مثله، وأتى بخبر باطل. ثم ساق له هذا الخبر.

الطريق السادس: علي بن موسى الرضى، عن آبائه.

وروايته أخرجه ابن النجَّار في تاريخه، كما في اللآلئ المصنوعة (١/ ٣٠٧)، من طريق علي بن محمد بن مهرويه، عن داود بن سليمان الغازي، عن علي بن موسى الرضى، عن آبائه، عن علي؛ به.

وداود هذا قال عنه الذهبي في الميزان: شيخ كذاب، له نسخة موضوعة عن علي بن موسى الرضي، رواها علي بن محمد بن مهرويه القزويني الصدوق عنه.ا.هـ

الطريق السابع: الأصبغ بن نباتة.

وروايته أخرجها أبو الحسن عن ابن عمر الحربي في أماليه، كما في اللآلئ المصنوعة (١/ ٣٠٧)، من طريق سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة عن علي؛ به.

والأصبغ هذا وسعد الراوي عنه، كلاهما: متروك، كما قال الحافظ في التقريب.

وأما حديث جابر بن عبد الله:

فهو شديد الضعف أيضا، وتقدَّم عند المصنف برقم (٤٦٣٩).

وثَمَّ شاهدٌ شديد الضعف أيضا من حديث أنس بن مالك، ذكره الألباني في الضعيفة (٦/ ٥٢٨)، فانظره هناك -إن شئت-.

الخلاصة في هذا الحديث:

=

=

الحديث - كما بيَّنا - له طرق لا يسلم منها شيء، لكن لكثرة هذه الطرق تباين حكم العلماء على الحديث، وانقسموا إلى قسمين:

القسم الأول: يُضعِّف الحديث ويرده.

ونظر هذا القسم إلى أن طرق الحديث قائمة على الضعفاء والمتروكين والهلكى، وبعضها مسروق من بعض، فلا تعضد هذه الطرق بعضها، بل تزيد الحديث وهنا على وهن، كما أن متنه منكر.

وممن وقفنا عليه من هذا القسم:

١- يحيى بن سعيد.

قال عن الحديث كما في كشف الخفاء للعجلوني (١/ ٢٣١): لا أصل له.ا.هـ

٢- أحمد بن حنبل.

قال أبو بكر المرُّوذي- كما في العلل لأحمد (٣٠٨) بروايته - : وسُئِل أبو عبد الله، عن أبي الصلت، فقال: روى أحاديث مناكير، قيل له: روى حديث مجاهد عن علي: «**أنا مدينة العلم، وعلي بابها**»؛ قال: ما سمعنا بهذا، قيل له: هذا الذي تنكر عليه؟ قال: غير هذا، أما هذا فما سمعنا به، وروى عن عبد الرازق أحاديث لا نعرفها، ولم نسمعها.ا.هـ

ولما سُئِل عن هذا الحديث كما في المنتخب من علل الخلال (ص: ٢٠٨) قال: قبَّح الله أبا الصلت، ذاك ذكر عن عبد الرزاق حديثاً ليس له أصل.ا.هـ

٣- يحيى بن معين.

قال كما في سؤالات ابن الجنيد (٥١): هذا حديث كذب، ليس له أصل.ا.هـ

وتقدَّم تفسير الخطيب البغدادي لقول ابن معين عن حديث أبي معاوية: «صحيح».

=

=

٤- محمد بن إسماعيل البخاري.

سأله الترمذي عن الحديث كما في علله الكبير (ص: ٣٧٤) فلم يعرفه، وأنكر الحديث.

ونقل السخاوي في المقاصد الحسنة (ص: ١٧٠) عنه أنه قال: منكر، وليس له وجه صحيح.ا.هـ

٥- أبو حاتم الرازي.

قال عن الحديث كما في كشف الخفاء للعجلوني (١/ ٢٣١): ليس له أصل.ا.هـ

وتقدَّم قوله في ابن الرومي: روى عن شريك حديثا منكرا. يُشير إلى هذا الحديث.

٦- محمد بن عيسى الترمذي.

قال عقب إخراجه للحديث: هذا حديث غريب منكر.ا.هـ

٧- أبو جعفر محمد بن عبد الله الحضرمي، الملقب بـ: مُطيَّن.

قال – كما في تاريخ بغداد (٨/ ٥٥) – : لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذَّبوه.ا.هـ

٨- أبو جعفر العقيلي.

أخرج الحديث في كتابه الضعفاء، وقال عقبه: ولا يصح في هذا المتن حديث.ا.هـ

٩- أبو حاتم بن حبان.

قال في المجروحين (٢/ ٩٤) في ترجمة ابن الرومي: وهذا خبر لا أصل له عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا شريك حدث به، ولا سلمة بن كهيل رواه، ولا الصنابحي أسنده. ولعل هذا الشيخ بلغه حديث أبي الصلت، عن أبي معاوية، فحفظه، ثم أقلبه على شريك وحدَّث بهذا الإسناد.ا.هـ

=

=

وقال عن الحديث في (٢/ ١٥٢): وهذا شيء لا أصل له، ليس من حديث ابن عباس، ولا مجاهد، ولا الأعمش، ولا أبو معاوية حدث به، وكل من حدث بهذا المتن فإنما سرقه من أبي الصلت هذا، وإن قلب إسناده.ا.هـ

١٠- أبو الحسن الدارقطني.

قال في علله (٣/ ٢٤٧) عن الحديث من رواية علي: الحديث مضطرب، غير ثابت.ا.هـ

وقال في تعليقاته على المجروحين لابن حبان (ص: ١٧٩): قيل: إن أبا الصلت وضعه على أبي معاوية، وسرقه منه جماعة فحدثوا به عن أبي معاوية.ا.هـ

ثم ساق أسماء جماعة ممن تقدَّم ذكرهم، ممن اتهموا بسرقة هذا الحديث.

١١- أحمد بن محمد بن سعيد، المعروف بابن عقدة.

نقل عنه الذهبي في الميزان (٢/ ١٥٣) أنه قال بعد هذا الحديث: لا أعرف هذا.ا.هـ

١٢- أبو أحمد بن عدي.

تقدَّم في عدة مواطن أنه يرى أن الحديث حديث أبي الصلت، وأن باقي طرقه إنما سرقها جماعة من الضعفاء منه. وتقدَّم في حديث جابر أنه قال عن الحديث: منكر موضوع.

١٣- أبو الفضل بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني.

أورد الحديث في كتابه معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة (ص: ١٢٧).

١٤- جمال الدين عبد الرحمن بن الجوزي.

أورد الحديث في الموضوعات (٢/ ١١٠- ١١٨)، وقال بعد ذكر طرقه: وهذا حديث لا يصح من جميع الوجوه. وقال في نهاية نقد الطرق: والحديث لا أصل له.ا.هـ

=

=

١٥- الحسين بن مسعود البغوي.

قال في مصابيح السنة (٤/ ١٧٤) عقب هذا الحديث: غريب، لا يعرف هذا عن أحد من الثقات غير شريك، وإسناده مضطرب.ا.هـ

١٦- سراج **الدين عمر بن علي القزويني.**

حكم على الحديث بالوضع، كما في نص السؤال الذي وجه للحافظ ابن حجر عن أحاديث مشكاة المصابيح التي انتقدها القزويني، والذي طبع كملحق بالجزء الثالث من المشكاة (ص: ١٧٧٤).

١٧- محيي الدين النووي.

قال في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٣٤٨): وأما الحديث المروي عن الصنابحي، عن علي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أنا دار الحكمة، وعلي بابها**»؛ فحديث باطل.ا.هـ

١٨- الحافظ أبو القاسم بن عساكر.

ساق مجموعة من روايات الحديث في تاريخ دمشق (٤٢/ ٣٨٠)، ثم عقَّب قائلا: وكل هذه الروايات غير محفوظة، وهذا الحديث يعرف بأبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي.ا.هـ

١٩- ابن دقيق العيد.

نقل الزركشي في كتابه التذكرة في الأحاديث المشتهرة (ص: ١٦٤) أنه قال في كتابه شرح الإلمام عن هذا الحديث: هذا حديث لم يثبتوه، وقيل إنه حديث باطل.ا.هـ

٢٠- شيخ الإسلام ابن تيمية.

قال في مجموع الفتاوى (٤/ ٤١٠، ١٨/ ١٢٣- ١٢٤، ٣٧٧): هذا الحديث ضعيف، بل موضوع عند أهل العلم بالحديث، ولكن قد رواه الترمذي وغيره، ورفع هذا، وهو كذب.ا.هـ

=

=

٢١- شمس الدين الذهبي.

تعقَّب الحاكم في تصحيحه لهذا الحديث في تلخيصه بقوله: موضوع.

وتقدَّم معنا حكمه على الحديث بالكذب والوضع في أكثر من موطن.

٢٢- إسماعيل بن محمد العجلوني.

أورد الحديث في كشف الخفاء (١/ ٢٣١)، وقال عنه: وهذا حديث مضطرب، غير ثابت، كما قاله الدارقطني.ا.هـ

٢٣- عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني.

قال في تحقيقه للفوائد المجموعة (ص: ٣٤٩): كنت من قبل أميل إلى إعتقاد قوة هذا الخبر حتى تدبرته..... ثم ساق كلاما نفيسا عن بعض طرق الحديث، وتفنيدها، وبيان ضعفها، وأن الحديث لا يثبت، لا سندا ولا متنا.

٢٤- ناصر الدين الألباني.

أورد الحديث في السلسلة الضعيفة (٦/ ٥١٨ رقم ٢٩٥٥) وحكم عليه بأنه موضوع.

وثَمَّ علماء آخرون حكموا ببطلان الحديث، لكن لم أذكرهم لأنهم ليسوا معدودين من أهل الحديث.

وأما كلام هذا القسم على متن الحديث ونكارته:

فيقول شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤/ ٤١٠): والكذب يعرف من نفس متنه؛ لا يحتاج إلى النظر في إسناده، فإن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان «**مدينة العلم**» لم يكن لهذه المدينة إلا باب واحد، ولا يجوز أن يكون المبلغ عنه واحدا؛ بل يجب أن يكون المبلغ عنه أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، ورواية الواحد لا تفيد العلم إلا مع قرائن، وتلك

=

=

القرائن إما أن تكون منتفية، وإما أن تكون خفية عن كثير من الناس أو أكثرهم فلا يحصل لهم العلم بالقرآن والسنة المتواترة؛ بخلاف النقل المتواتر: الذي يحصل به العلم للخاص والعام. وهذا الحديث إنما افتراه زنديق أو جاهل: ظنه مدحا؛ وهو مطرق الزنادقة إلى القدح في علم الدين، إذ لم يبلغه إلا واحد من الصحابة.

ثم إن هذا خلاف المعلوم بالتواتر: فإن جميع مدائن المسلمين بلغهم العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير طريق علي رضي الله عنه. أما أهل المدينة ومكة فالأمر فيهم ظاهر، وكذلك أهل الشام والبصرة، فإن هؤلاء لم يكونوا يروون عن علي إلا شيئا قليلا وإنما غالب علمه كان في أهل الكوفة ومع هذا فقد كانوا تعلموا القرآن والسنة قبل أن يتولى عثمان فضلا عن خلافة علي. وكان أفقه أهل المدينة وأعلمهم تعلموا الدين في خلافة عمر وقبل ذلك لم يتعلم أحد منهم من علي شيئا إلا من تعلم منه لما كان باليمن كما تعلموا حينئذ من معاذ بن جبل. وكان مقام معاذ بن جبل في أهل اليمن وتعليمه لهم أكثر من مقام علي وتعليمه ولهذا روى أهل اليمن عن معاذ أكثر مما رووه عن علي،وشريح وغيره من أكابر التابعين إنما تفقهوا على معاذ. ولما قدم علي الكوفة كان شريح قاضيا فيها قبل ذلك. وعلي وجد على القضاء في خلافته شريحا وعبيدة السلماني وكلاهما تفقه على غيره. فإذا كان علم الإسلام انتشر في مدائن الإسلام : بالحجاز والشام واليمن والعراق وخراسان ومصر والمغرب قبل أن يقدم إلى الكوفة ولما صار إلى الكوفة عامة ما بلغه من العلم بلغه غيره من الصحابة ولم يختص علي بتبليغ شيء من العلم إلا وقد اختص غيره بما هو أكثر منه.

(فالتبليغ العام) الحاصل بالولاية، حصل لأبي بكر وعمر وعثمان منه أكثر مما حصل لعلي.

(وأما الخاص): فابن عباس كان أكثر فتيا منه وأبو هريرة أكثر رواية منه وعلي أعلم منهما؛ كما أن أبا بكر وعمر وعثمان أعلم منهما أيضا. فإن الخلفاء الراشدين قاموا من تبليغ العلم العام بما كان الناس أحوج إليه مما بلغه من بلغ بعض العلم الخاص.ا.هـ

وانظر كذلك منهاج السنة (٤/ ١٣٨).

=

=

ويقول الشيخ المعلمي في تحقيقه للفوائد المجموعة (ص: ٣٥٣): كل من تأمل منطوق الخبر، ثم عرضه على الواقع، عرف حقيقة الحال، والله المستعان.ا.هـ

القسم الثاني: يصحح أو يحسن الحديث ويقبله.

وهذا القسم رأى أن كثرة طرق الحديث ترتقي به من الضعف إلى الحسن على أقل الأحوال، وأن متنه لا نكارة فيه، بل هناك وجه لتفسيره وفهمه.

وممن وقفنا عليه من هذا القسم:

١- محمد بن جرير الطبري.

قال في تهذيب الآثار (ص: ١٠٥- مُسنَد علي) بعد أن أخرج الحديث: وهذا خبر صحيح سنده.ا.هـ

٢- أبو عبدالله الحاكم.

أخرج الحديث - كما هو هنا - وقال عقبه: صحيح الإسناد.ا.هـ

٣- صلاح الدين العلائي.

قال في النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح (ص: ٥٣): الحديث ينتهي إلى درجة الحسن المحتج به، ولا يكون ضعيفا، فضلا عن أن يكون موضوعا.ا.هـ

وتعقَّبه الزركشي في الأحاديث المشتهرة (ص: ١٦٥)بقوله: فيما ذكره نزاع.ا.هـ

تنبيه هام: نقل المُناوي في فيض القدير (٣/ ٤٦) قول العلائي السابق، لكنه نسبه للزركشي! وليس ذلك بصحيح، بل هو كلام العلائي، ونقله عنه الزركشي، ثم تعقَّبه بما نقلنا. وفائدة هذا التنبيه ألا يُعد الزركشي ممن قَبِلَ الحديث، بل هو في كلامه يجنح إلى القسم الأول.

=

=

٤- الحافظ ابن حجر.

قال في لسان الميزان (٢/ ٤٦٥): هذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرك الحاكم، أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل، فلا ينبغي أن يُطلَق القول عليه بالوضع.ا.هـ

وقال في أجوبته عن حكم أحاديث مشكاة المصابيح التي حكم عليها القزويني بالضعف، والذي طبع كملحق في الجزء الثالث من المشكاة (ص: ١٧٩١)، في جوابه عن هذا الحديث: هو ضعيف، ويجوز أن يحسن.ا.هـ

وقال السيوطي في اللآلئ المصنوعة (١/ ٣٠٦): وسُئِل شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر عن هذا الحديث في فتيا فقال: هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك وقال: إنه صحيح، وخالفه أبو الفرج بن الجوزي فذكره في الموضوعات وقال: إنه كذب. والصواب خلاف قولهما معا، وإن الحديث من قسم الحسن لا يرتقي إلى الصحة، ولا ينحط إلى الكذب، وبيان ذلك يستدعي طولا ولكن هذا هو المعتمد في ذلك. انتهى ومن خطه نقُلتُ.ا.هـ

٥- شمس الدين السخاوي.

قال في المقاصد الحسنة (ص: ١٧٠) بعد أن ذكر بعض طرق الحديث: وبالجملة فكلها ضعيفة، وألفاظ أكثرها ركيكة، وأحسنها حديث ابن عباس، بل هو حسن.ا.هـ

٦- جلال الدين السيوطي.

قال في الجامع الكبير كما في كنز العمال (١٣/ ١٤٩) - بعد أن نقل جواب الحافظ ابن حجر الذي نقله في اللآلئ - : وقد كنت أجيب بهذا الجواب دهرا إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث علي في تهذيب الآثار، مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس، فاستخرت الله وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحة، والله أعلم.ا.هـ

وأما كلام هذا القسم عن متن الحديث ومعناه:

=

سَمِعْتُ أَبَا نَصْرٍ أَحْمَدَ بْنَ سَهْلٍ الْفَقِيهَ الْقَبَّانِيَّ إِمَامَ عَصْرِهِ بِبُخَارَى، يَقُولُ: سَمِعْتُ صَالِحَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ الْحَافِظَ يَقُولُ: وَسُئِلَ عَنْ أَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ، فَقَالَ: دَخَلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَنَحْنُ مَعَهُ عَلَى أَبِي الصَّلْتِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا خَرَجَ تَبِعْتُهُ فَقُلْتُ لَهُ: مَا تَقُولُ رَحِمَكَ اللهُ فِي أَبِي الصَّلْتِ؟

=

فيقول الحافظ العلائي في النقد الصحيح (ص: ٥٣): وليس هو من الألفاظ المنكرة التي تأباها العقول، بل هو كحديث: «**أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل**».ا.هـ

وذكر السخاوي جملة أخرى من الأحاديث في مناقب علي بن أبي طالب في المقاصد الحسنة (ص: ١٧٠)، ثم عقَّب وقال: وليس في هذا كله ما يقدح في إجماع أهل السنة، من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم على أن أفضل الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وسلم على الإطلاق، أبو بكر، ثم عمر رضي الله عنهما، وقد قال ابن عمر رضي الله عنهما: كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، وعمر، وعثمان، فيسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكره، بل ثبت عن علي نفسه أنه قال: خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر، ثم عمر، ثم رجل آخر، فقال له ابنه محمد بن الحنفية: ثم أنت يا أبت؟ فكان يقول: ما أبوك إلا رجل من المسلمين. رضي الله عنهم، وعن سائر الصحابة أجمعين.ا.هـ

والذي يبدو لي – والله أعلم – أن الصواب مع القسم الأول، لضعف الطرق كلها من ناحية، ومن ناحية أخرى أنهم أئمة هذا الفن، وفرسان ميدانه، فقولهم مُقدَّمٌ على غيرهم.

وأخيرا: فهذا الحديث مما أُفرد له رسائل مستقلة، قديما وحديثا، فانظر هذه الرسائل في مقدمة: «تخريج حديث أنا مدينة العلم وعلي بابها»، لأبي عبدالعزيز خليفة الكواري – حفظه الله – .

فَقَالَ: هُوَ صَدُوقٌ. فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُ يَرْوِي حَدِيثَ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيَأْتِهَا مِنْ بَابِهَا» ، فَقَالَ: قَدْ رَوَى هَذَا ذَاكَ الْفَيْدِيُّ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ كَمَا رَوَاهُ أَبُو الصَّلْتِ[1].

(٣٢) ٤٦٣٨ - حَدَّثَنَا بِصِحَّةِ، مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، ثنا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ تَمِيمٍ الْقَنْطَرِيُّ[2]، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ فَهْمٍ[3]، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الضُّرَيْسِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ[4]، ثنا أَبُو

---

(١) هذا النص نقله الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٣١٩). وانظر معرفة الرجال لابن معين (١/ ٧٩، رقم ٢٣١- رواية ابن مُحرِز).

(٢) ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ١٠٧- ١٠٨) ونقل عن أبي الفتح محمد بن أبي الفوارس: أنه كان فيه لين. وترجم له الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٦/ ٥١٨- ٥١٩) وقال: أكثر عنه الحاكم في المستدرك، وهو محدث مكثر عن أبي قلابة الرقاشي، وابن الأحوص العكبري، ونحوهما.ا.هـ

(٣) الحسين بن فهم، أبو علي البغدادي، صاحب محمد بن سعد، ترجم له الذهبي في الميزان (١/ ٥٤٥) ونقل عن الدارقطني والحاكم قولهما فيه: ليس بالقوي. وقال ابن كامل: وكان حسن المجلس متفننا في العلوم حافظا للحديث والأخبار والأنساب والشعر، عارفا بالرجال، متوسطا في الفقه.

(٤) قال عنه الحافظ في التقريب: مقبول.ا.هـ

=

مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ، فَلْيَأْتِ الْبَابَ»(١).

قَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ فَهْمٍ، حَدَّثَنَاهُ أَبُو الصَّلْتِ الْهَرَوِيُّ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

قَالَ الْحَاكِمُ: «لِيَعْلَمَ الْمُسْتَفِيدُ لِهَذَا الْعِلْمِ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ فَهْمِ بْنِ عبد الرحمن ثِقَةٌ مَأْمُونٌ حَافِظٌ» وَلِهَذَا الْحَدِيثِ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

=

وقال الشيخ المعلمي اليماني في حاشيته على الفوائد المجموعة (ص: ٣٥٠): ولم يتبين من حال الفيدي ما يشفي، ومن زعم أن الشيخين أخرجا له أو أحدهما فقد وهم.ا.هـ

(١) إسناده ضعيف، لحال الفيدي، وتقدَّم الكلام عن الحديث في الحديث السابق برقم (٤٦٣٧).

وقد تقدَّم قول الدارقطني في تعليقاته على المجروحين لابن حبان (ص: ١٧٩): قيل إن أبا الصلت وضعه على أبي معاوية، وسرقه منه جماعة فحدثوا به عن أبي معاوية، منهم: عمر بن إسماعيل بن مجالد، **ومحمد بن جعفر الفيدي**... إلى آخر كلامه هناك.

(٣٣) ٤٦٤٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمُزَكِّي، ثنا أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقِتْبَانِيُّ، وَحَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ الْخَضِرِ الشَّافِعِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَحَدَّثَنَا أَبُو عبدالله مُحَمَّدُ بْنُ عبدالله بْنِ أُمَيَّةَ الْقُرَشِيُّ، بِالسَّاقَةِ ثنا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ الْحُلْوَانِيُّ، قَالُوا: ثنا أَبُو الْأَزْهَرِ (١)، وَقَدْ حَدَّثَنَاهُ أَبُو عَلِيٍّ الْمُزَكِّي، عَنْ أَبِي الْأَزْهَرِ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَظَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيَّ فَقَالَ: «يَا عَلِيُّ، أَنْتَ سَيِّدٌ فِي الدُّنْيَا، سَيِّدٌ فِي الْآخِرَةِ، حَبِيبُكَ حَبِيبِي، وَحَبِيبِي حَبِيبُ اللَّهِ، وَعَدُوُّكَ عَدُوِّي، وَعَدُوِّي عَدُوُّ اللَّهِ، وَالْوَيْلُ لِمَنْ أَبْغَضَكَ بَعْدِي». **صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَأَبُو الْأَزْهَرِ بِإِجْمَاعِهِمْ ثِقَةٌ، وَإِذَا تَفَرَّدَ الثِّقَةُ بِحَدِيثٍ فَهُوَ عَلَى أَصْلِهِمْ صَحِيحٌ** (٢).

---

(١) أحمد بن الأزهر بن منيع بن سليط بن إبراهيم العبدي، أبو الأزهر النيسابوري، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق كان يحفظ، ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه.ا.هـ

(٢) إسناده ظاهره الحُسْن، لبعض الكلام في أبي الأزهر، إلا أن الحديث مُعلٌّ، واستنكره ابن معين، كما سيأتي.

=

=

والحديث أخرجه القَطِيعي في زياداته على فضائل الصحابة لأحمد (باب فضائل علي، رقم ١٠٩٢) - ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٣٤٨) - عن أحمد بن عبد الجبار الصوفي، والطبراني في الأوسط (٤٧٥١) عن عبد الرحمن بن سلم، وابن عدي في الكامل (١/ ١٩٢، ٥/ ٣١٢) عن عليك الرازي علي بن سعيد، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (باب سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رقم ٢٦٤٤) من طريق عبدالله بن محمد بن الحسن، والخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٦٨) من طريق أبي حاتم المكي بن عبدان النيسابوري، وأبي عمران موسى بن العباس الجويني.

جميعهم (ابن عبد الجبار، وابن سلم، وعليك، وابن الحسن، والمكي، والجويني) عن أبي الأزهر؛ به.

لكن أبا الأزهر لم ينفرد به، فقد قال الخطيب البغدادي عقب الحديث: وقد رواه محمد بن حمدون النيسابوري، عن محمد بن علي بن سفيان النجار، عن عبد الرزاق. فبرئ أبو الأزهر من عهدته إذ قد توبع على روايته، والله أعلم.ا.هـ

وقد استنكر الأئمة هذا الحديث، من ناحية إسناده، فذهبوا يبحثون عن علته:

*** فرأى بعضهم أن العلة من جهة معمر بن راشد الصنعاني:**

قال أبوحامد ابن الشرقي لما سُئِل عن هذا الحديث كما في تاريخ بغداد (٥/ ٦٩): هذا حديث باطل، والسبب فيه: أن معمرا كان له ابن أخ غال، وكان معمر يمكنه من كتبه، فأدخل عليه هذا الحديث، وكان معمر رجلا مهيبا لا يقدر عليه أحد في السؤال والمراجعة، فسمعه عبد الرزاق في كتاب ابن أخي معمر.ا.هـ بتصرف.

وممن ارتضى ذلك: ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٢٢٢)، والهيثمي في المجمع (٩/ ١٣٣)، والسيوطي في تدريب الراوي (١/ ٣٣٧).

=

=

*** ورأى آخرون أن العلة من جهة عبد الرزاق نفسه:**

قال ابن عدي في الكامل (١/ ١٩٢): وأما هذا الحديث فعن عبدالرزاق، وعبدالرزاق من أهل الصدق، وهو ينسب إلى التشيع، فلعله شبه عليه لأنه شيعي.ا.هـ

وقال الذهبي في الميزان (٢/ ٦١٣) في ترجمة عبدالرزاق: وقال الإمام أبو عمرو بن الصلاح - عقيب قول أحمد: من سمع من عبدالرزاق بعد العمى لا شيء - : وجدت أحاديث رواها الطبراني عن الدبري، عن عبدالرزاق، استنكرتها، فأحلت أمرها على ذلك.

قُلتُ (الذهبي): أوهى ما أتى به: حديث أحمد بن الأزهر - وهو ثقة - أن عبدالرزاق حدثه خلوة من حفظه، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر إلى علي فقال: الحديث.

وقال في الميزان (١/ ٨٢) في ترجمة ابن الأزهر: ولم يتكلموا فيه إلا لروايته عن عبدالرزاق عن معمر، حديثاً في فضائل علي، يشهد القلب أنه باطل.

ثم ساق كلام أبي حامد السابق، وقال: وكان عبدالرزاق يعرف الأمور، فما جسر يحدث بهذا إلا سرا لأحمد بن الأزهر ولغيره، فقد رواه محمد بن حمدون النيسابوري، عن محمد بن علي بن سفيان النجار، عن عبدالرزاق، فبرئ أبو الأزهر من عهدته.ا.هـ

وقال في تلخيصه مُتعقِّبا الحاكم: هذا وإن كان رواته ثقات، فهو منكر ليس ببعيد عن الوضع، وإلا لأي شيء حدَّث به عبدالرزاق سرا، ولم يجسر أن يتفوه به لأحمد، وابن معين، والخلق الذين رحلوا إليه؟!

قُلتُ (أحمد): والذي يترجح عندي – والله أعلم– الحمل على عبدالرزاق، لأنه عمي في آخر عمره، وكان يُلقَّن فيتلقن.

=

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهَّ الْقُرَشِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى الْحُلْوَانِيَّ يَقُولُ: لَمَّا وَرَدَ أَبُو الْأَزْهَرِ مِنْ صَنْعَاءَ وَذَاكَرَ أَهْلَ بَغْدَادَ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْكَرَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ مَجْلِسِهِ، قَالَ فِي آخِرِ الْمَجْلِسِ: أَيْنَ هَذَا الْكَذَّابُ النَّيْسَابُورِيُّ الَّذِي يَذْكُرُ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ هَذَا الْحَدِيثَ؟ فَقَامَ أَبُو الْأَزْهَرِ، فَقَالَ: هُوَ ذَا أَنَا، فَضَحِكَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ مِنْ قَوْلِهِ وَقِيَامِهِ فِي الْمَجْلِسِ فَقَرَّبَهُ وَأَدْنَاهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: كَيْفَ حَدَّثَكَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِهَذَا، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ غَيْرَكَ؟ فَقَالَ: اعْلَمْ يَا أَبَا زَكَرِيَّا أَنِّي قَدِمْتُ صَنْعَاءَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ غَائِبٌ فِي قَرْيَةٍ لَهُ بَعِيدَةٍ ، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، وَأَنَا عَلِيلٌ، فَلَمَّا وَصَلْتُ إِلَيْهِ سَأَلَنِي عَنْ

=

التعليق على الحديث:

هذا الحديث مع كونه غير صحيح الإسناد، إلا أن العلماء أشارو إلى أن معناه صحيح.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومعناه صحيح، فالويل لمن تكلَّف في وضعه، إذ لا فائدة في ذلك.ا.هـ

وقال الذهبي: مع كونه ليس بصحيح فمعناه صحيح سوى آخره، ففي النفس منها شيء، وما اكتفى بها حتى زاد: «**وحبيبك حبيب الله، وبغيضك بغيض الله، والويل لمن أبغضك**»، فالويل لمن أبغضه هذا لا ريب فيه، بل الويل لمن يغض منه، أو غض من رتبته، ولم يحبه كحب نظرائه أهل الشورى رضي الله عنهم أجمعين.ا.هـ

أَمْرِ خُرَاسَانَ، فَحَدَّثْتُهُ بِهَا وَكَتَبْتُ عَنْهُ، وَانْصَرَفْتُ مَعَهُ إِلَى صَنْعَاءَ، فَلَمَّا وَدَّعْتُهُ، قَالَ لِي: قَدْ وَجَبَ عَلَيَّ حَقُّكَ، فَأَنَا أُحَدِّثُكَ بِحَدِيثٍ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنِّي غَيْرُكَ، فَحَدَّثَنِي وَاللهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ لَفْظًا ، فَصَدَّقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَاعْتَذَرَ إِلَيْهِ.

(٣٤) ٤٦٤٥ - ..... [١] أَخْبَرَنَا أَبُو الصَّلْتِ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ صَالِحٍ [٢]، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَتْ فَاطِمَةُ: زَوَّجْتَنِي مِنْ عَائِلٍ لَا مَالَ لَهُ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ [٣].

---

(١) هناك سقط في أول الإسناد، لأن الحاكم بينه وبين أبي الصلت راويان، وقد قال الشيخ سعد الحميد - حفظه الله - في تحقيقه لمختصر استدراك الذهبي لابن الملقن (٣/ ١٤٢٩): هذا الحديث سقط من المستدرك المطبوع، والمخطوط الذي لدي أيضا، وسياقه في التلخيص (٣/ ١٢٩) هكذا: (أبو الصلت عبد السلام بن صالح، ثنا عبد الرزاق،.....) إلى آخر ما ذُكر بأعلى.

(٢) تقدَّم في الحديث (٤٦٣٧) أنه ضعيف متهم.

(٣) إسناده ضعيف جدا لحال أبي الصلت.

وهذا الحديث أورده المصنف عقب حديث أبي هريرة، القادم برقم (٤٦٤٤) وفيه قال النبي صلى الله عليه وسلم لها: «يَا فَاطِمَةُ، أَمَا تَرْضَيْنَ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ اطَّلَعَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، فَاخْتَارَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبُوكِ، وَالْآخَرُ بَعْلُكِ».

=



=

وحديث ابن عباس أخرجه الطبراني في الكبير (١١/ رقم ١١١٥٤) عن الحسن بن علي المعمري، وابن عدي في الكامل (٥/ ٣١٣، ٣٣١) عن علي بن سعيد، والخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٣٢٠) - ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٣٥٢) - من طريق الحسن بن العباس الرازي.

جميعهم (المعمري، وعلي، والرازي) عن أبي الصلت؛ به.

قال ابن عدي: ولعبد السلام هذا عن عبدالرزاق أحاديث مناكير في فضائل علي وفاطمة والحسن والحسين، وهو متهم في هذه الأحاديث.ا.هـ

وقال ابن الجوزي: وأبو الصلت اتفقوا على أنه كذاب.ا.هـ

وللحديث طرق أخرى عن عبد الرزاق:

فأخرجه الطبراني في الكبير (١١/ رقم ١١١٥٣) عن محمد بن جابان الجنديسابوري، وابن عدي في الكامل (٥/ ٣١٣) من طريق محمد بن سهل البخاري، وأبو الشيخ كما في ميزان الاعتدال (١/ ٢٦) والخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٣١٩) من طريق إبراهيم بن الحجاج، والخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ٣١٩) - ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٣٥٣) - من طريق أحمد بن عبد الله بن يزيد الهشيمي.

جميعهم (الجنديسابوري، والبخاري، وابن الحجاج، والهشيمي) عن عبدالرزاق؛ به.

وهذه الطرق كلها إلى عبد الرزاق لا يسلم منها شيء!

فالجنديسابوري: لم أقف له على ترجمة.

ومحمد بن سهل البخاري: الراوي عنه: الحسن بن عثمان التستري، قال عنه الدارقطني في العلل (١/ ٢٤٥): كان ضعيفا.ا.هـ

=

=

وإبراهيم بن الحجاج: قال عنه الذهبي: نكرة لا يعرف، والخبر الذى رواه باطل، وما هو بالشامي ولا بالنيلي، ذانك صدوقان. ثم ساق له الذهبي ذلك الحديث.

وأحمد بن عبد الله بن يزيد: تقدَّم في الحديث (٤٦٣٩) أنه ضعيف متهم بالوضع.

قال الخطيب البغدادي: هذا حديث غريب من رواية عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، وغريب من حديث معمر بن راشد، عن ابن أبي نجيح، تفرد بروايته عنه عبد الرزاق، وقد رواه عن عبد الرزاق غير واحد.ا.هـ

وقال ابن الجوزي: هذا حديث تفرد به عبد الرزاق ...وقد اتهمه اقوام وان كان قد أخرج عنه في الصحيح. وقال ابن عدي: حدث بأحاديث في الفضائل لم يوافقه أحد عليها، ومثالب لغيرهم مناكير.

قال ابن الجوزي: وقد ذكرنا أن معمرا كان له ابن اخ غال ، فيجوز أن يكون من إدخاله. اهـ بتصرف.

وقال أيضا: وقد سرقه الأبزاري فركب له إسنادا.

ثُمَّ ساق الحديث في علله (٣٥٤) من طريق الحسين بن عبيد الله الأبزاري، عن ابراهيم بن سعيد، عن المأمون، عن الرشيد، عن جده المهدي، عن أبيه المنصور، عن أبيه، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: جاءت فاطمة تبكي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: ما لك؟ فقالت: إن نساء قريش يعيرنني، قلن: زوَّجك أبوك بأقل قريش مالا، فغضب حتى قام عرق بين عينيه، وكان إذا غضب قام، ثم قال لها: «أما ترضين أن الله عز وجل اطلع من فوق عرشه، فاختار من خلقه رجلين: فجعل أحدها أباك والآخر **زوجك»**.

قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع، وهو مما عمله الأبزاري.ا.هـ

=

(٣٥) ٤٦٥٢ - أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ الْقَطِيعِيُّ، بِبَغْدَادَ مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، ثنا أَبُو عَوَانَةَ، ثنا أَبُو بَلْجٍ (١)، ثنا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ، قَالَ: إِنِّي لَجَالِسٌ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، إِذْ أَتَاهُ تِسْعَةُ رَهْطٍ، فَقَالُوا: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، إِمَّا أَنْ تَقُومَ مَعَنَا، وَإِمَّا أَنْ تَخْلُوَ بِنَا مِنْ بَيْنِ هَؤُلَاءِ، قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَلْ أَنَا أَقُومُ مَعَكُمْ، قَالَ: وَهُوَ يَوْمَئِذٍ صَحِيحٌ قَبْلَ أَنْ يَعْمَى، قَالَ: فَابْتَدَءُوا فَتَحَدَّثُوا فَلَا نَدْرِي مَا قَالُوا: قَالَ: فَجَاءَ يَنْفُضُ ثَوْبَهُ وَيَقُولُ: أُفٍّ وَتُفٍّ (٢)

=

والحديث حكم عليه الألباني في السلسلة الضعيفة (١٠/ ٥٣٠، رقم ٤٨٩٨) بأنه موضوع، وساق له شواهد شديدة الضعف من حديث: أبي أيوب الأنصاري، وعلي الهلالي، ومعقل بن يسار، فانظرها هناك - إن شئت - .

(١) أبو بَلْج، يحيى بن سليم، أو ابن أبي سليم، الفزاري، الكوفي، وثقه جماعة، وتكلم فيه آخرون، وأعدل الأقوال فيه ما ذكره ابن حبان، حيث قال: كان ممن يخطئ، لم يفحش خطؤه حتى استحق الترك، ولا أتى منه ما لا ينفك البشر عنه فيسلك به مسلك العدول، فأرى أن لا يحتج بما انفرد من الرواية.

انظر: الجرح والتعديل (٩/ ١٥٣)، المجروحين لابن حبان (٣/ ١١٣)، الكامل في الضعفاء (٧/ ٢٢٩)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٩).

(٢) قال السندي في حاشيته على المُسنَد: أُفّ: هو صوت إذا صوت به الإنسان عُلِمَ أنه متضجر متكره، وتُفّ: بالتاء المثناة من فوق، مثل «أف» لفظاً، وهو من إتباعه.ا.هـ

وَقَعُوا فِي رَجُلٍ لَهُ بِضْعَ عَشْرَةَ فَضَائِلَ لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرَهُ، وَقَعُوا فِي رَجُلٍ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَأَبْعَثَنَّ رَجُلًا لَا يُخْزِيهِ اللهُ أَبَدًا، يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ» فَاسْتَشْرَفَ لَهَا [١] مُسْتَشْرِفٌ فَقَالَ: «أَيْنَ عَلِيٌّ؟» فَقَالُوا: إِنَّهُ فِي الرَّحَى يَطْحَنُ، قَالَ: «وَمَا كَانَ أَحَدُهُمْ لِيَطْحَنَ» ، قَالَ: فَجَاءَ وَهُوَ أَرْمَدُ لَا يَكَادُ أَنْ يُبْصِرُ، قَالَ: فَنَفَثَ فِي عَيْنَيْهِ، ثُمَّ هَزَّ الرَّايَةَ ثَلَاثًا فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ، فَجَاءَ عَلِيٌّ بِصَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ثُمَّ بَعَثَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فُلَانًا [٢] بِسُورَةِ التَّوْبَةِ، فَبَعَثَ عَلِيًّا خَلْفَهُ فَأَخَذَهَا مِنْهُ، وَقَالَ: «لَا يَذْهَبُ بِهَا إِلَّا رَجُلٌ هُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ»، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِبَنِي عَمِّهِ: «أَيُّكُمْ يُوَالِينِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؟» قَالَ: وَعَلِيٌّ جَالِسٌ مَعَهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَقْبَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَقَالَ: «أَيُّكُمْ يُوَالِينِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؟» فَأَبَوْا، فَقَالَ لِعَلِيٍّ: «أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَكَانَ عَلِيٌّ أَوَّلَ مَنْ آمَنَ مِنَ النَّاسِ بَعْدَ

---

(١) فاستشرف لها، أي: لهذه المقالة.

(٢) جاءت تسميته في بعض طرق الحديث، وأنه أبو بكر الصديق.

خَدِيجَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَ: وَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَوْبَهُ فَوَضَعَهُ عَلَى عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَحَسَنٍ وَحُسَيْنٍ وَقَالَ: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا} [الأحزاب: ٣٣] ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «وَشَرَى عَلِيٌّ نَفْسَهُ (١)، فَلَبِسَ ثَوْبَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ نَامَ فِي مَكَانِهِ» ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ يَرْمُونَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَعَلِيٌّ نَائِمٌ، قَالَ: وَأَبُو بَكْرٍ يَحْسَبُ أَنَّهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللهِ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: إِنَّ نَبِيَّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدِ انْطَلَقَ نَحْوَ بِئْرِ مَيْمُونٍ فَأَدْرِكْهُ، قَالَ: فَانْطَلَقَ أَبُو بَكْرٍ فَدَخَلَ مَعَهُ الْغَارَ، قَالَ: وَجَعَلَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَرْمِي بِالْحِجَارَةِ كَمَا كَانَ رَمْيُ نَبِيِّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَتَضَوَّرُ (٢)، وَقَدْ لَفَّ رَأْسَهُ فِي الثَّوْبِ لَا يُخْرِجُهُ حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ كَشَفَ عَنْ رَأْسِهِ فَقَالُوا: إِنَّكَ لَلَئِيمٌ وَكَانَ صَاحِبُكَ لَا يَتَضَوَّرُ وَنَحْنُ نَرْمِيهِ، وَأَنْتَ تَتَضَوَّرُ وَقَدِ اسْتَنْكَرْنَا ذَلِكَ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَخَرَجَ

(١) شَرى عليٌّ نفسه، أي: باع نفسه لله ابتغاء مرضاته.

(٢) يتضور: يُظهِر الضَّوْر، بمعنى الضُرّ، كما في النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ١٠٥).

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ وَخَرَجَ بِالنَّاسِ مَعَهُ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: أَخْرَجُ مَعَكَ؟ قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَا» . فَبَكَى عَلِيٌّ فَقَالَ لَهُ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بَعْدِي نَبِيٌّ، إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ أَذْهَبَ إِلَّا وَأَنْتَ خَلِيفَتِي» ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْتَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي وَمُؤْمِنَةٍ» ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «وَسَدَّ رَسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبْوَابَ الْمَسْجِدِ غَيْرَ بَابِ عَلِيٍّ فَكَانَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ جُنُبًا، وَهُوَ طَرِيقُهُ لَيْسَ لَهُ طَرِيقٌ غَيْرَهُ» ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَإِنَّ مَوْلَاهُ عَلِيٌّ» ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَقَدْ أَخْبَرَنَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْقُرْآنِ إِنَّهُ رَضِيَ عَنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ، فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ، فَهَلْ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ سَخِطَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حِينَ قَالَ: ائْذَنْ لِي فَأَضْرِبْ عُنُقَهُ، قَالَ: «وَكُنْتَ فَاعِلًا؟ ، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ قَدِ اطَّلَعَ عَلَى

أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَةِ[١].

---

(١) إسناده ضعيف بهذا السياق، لتفرد أبي بلج به هكذا، ولبعض فقراته شواهد صحيحة.

والحديث عند أحمد (١/ ٣٣٠ رقم ٣٠٦١) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١١٦٨).

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (باب في ذكر خلافة علي بن أبي طالب، رقم ١١٨٨، وباب ما ذكر في فضل علي بن أبي طالب، رقم ١٣٥١) وفي الأوائل (١٣٦) والبزّار (٢٥٣٦- كشف الأستار) والنسائي في الكبرى (كتاب الخصائص، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم في علي: «إن الله جل ثناؤه لا يخزيه أبدا»، رقم ٨٣٥٥، وباب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم «ما أنا أدخلته وأخرجتكم بل الله أدخله وأخرجكم»، رقم ٨٣٧٤، وكتاب السير، باب هز الإمام الراية ثلاثا ودفعها إلى المولى، رقم ٨٥٤٨)؛ عن محمد بن المثنى، والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر جامع مناقب علي بن أبي طالب، رقم ١٤٨٨، وباب ذكر دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لمن والى علي بن أبي طالب وتولاه، ودعائه به على من عاداه، رقم ١٥٢٧) من طريق إسحاق بن إبراهيم النهشلي.

كلاهما (ابن المثنى، والنهشلي) عن يحيى بن حماد؛ به.

ورواية ابن أبي عاصم والبزّار: مختصرة.

وأخرجه الطيالسي (٢٨٧٥)، والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الباب الذي استثناه من الأبواب التي كانت إلى مسجده، فأمر بسدها غير ذلك الباب، رقم ٣٥٥٧، وباب بيان مشكل ما روي في نوم علي رضي الله عنه في مكان النبي صلى الله عليه وسلم ولبوسه برده في الليلة التي خرج فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم =

=

من مكة يريد دار الهجرة، رقم ٤٠٨٤) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر محبة الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب، وأن عليا محب لله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم، رقم ١٤٩٢) وابن الجوزي في الموضوعات (٦٨٧)؛ من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني.

كلاهما(الطيالسي، والحماني) عن أبي عوانة؛ به، مختصرا.

وقد أعلَّ ابنُ الجوزي الحديث بأبي بلج، ونقل عن أحمد قوله: روى أبو بلج حديثا منكرا: «**سدوا الأبواب**».ا.هـ

وقال الذهبي في الميزان (٤/ ٣٨٤) في ترجمة أبي بلج: ومن مناكيره: عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بسد الأبواب، إلا باب علي رضي الله عنه.ا.هـ

وأخرجه الترمذي (كتاب المناقب، باب، رقم ٣٧٣٤) والنسائي في الكبرى (كتاب الخصائص، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم «ما أنا أدخلته وأخرجتكم بل الله أدخله وأخرجكم»، رقم ٨٣٧٣) والعقيلي في الضعفاء (٤/ ٢٢٢) والطبراني في الكبير (١٢/ رقم ١٢٥٩٤)؛ من طريق شعبة بن الحجاج، عن أبي بلج؛ به، مختصرا.

وتصحَّف في المطبوع من الضعفاء أبو بلج إلى أبي صالح!

قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه.ا.هـ

قال العُقيلي: ليس بمحفوظ من حديث شعبة، ورواه أبو عوانة، عن أبي (وفي المطبوع: ابن!) بلج، ولا يصح عن أبي عوانة.ا.هـ

وأخرجه البزَّار (٥١٤٠) - بسند ضعيف - من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر، أحسبه أبا بكر، فرجع منهزما ومن معه، فلما كان من الغد، بعث عمر، فرجع منهزما، يجبن أصحابه، ويجبنه أصحابه، فقال رسول الله صلى الله

=

=

عليه وسلم: «**لأعطين الراية غدا رجلا، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، لا يرجع حتى يفتح الله عليه**»، فثار الناس. فقال: «**أين علي؟**» فإذا هو يشتكي عينه، فتفل رسول الله صلى الله عليه وسلم في عينه، ثم دفع إليه الراية، فهزها، ففتح الله عليه.

قال البزَّار عقبه: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عباس، عن النبي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.ا.هـ

وأخرجه الترمذي (كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة، رقم ٣٠٩١) والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٦٧١، ٦٧٢) والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحجة التي كانت قبل حجته من التأمير فيها، ومن قراءة: براءة على الناس فيها، ومن كان أميره فيها، ومن كان المبلغ عنه فيها من أبي بكر، ومن علي، رقم ٣٥٨٥) وابن أبي حاتم في تفسيره (٩٢١٥) والطبراني في الكبير (١١/ رقم ١٢١٢٧، ١٢١٢٨) وفي الأوسط (٩٢٨) والحاكم (كتاب المغازي والسرايا، رقم ٤٣٧٥) والبيهقي (كتاب الجزية، باب مهادنة من يقوى على قتاله، ٩/ ٣٧٦) وفي الدلائل (٥/ ٢٩٦- ٢٩٧) – بسند صحيح – من طريق مقسم بن بجرة، عن ابن عباس، قال: بعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر وأمره أن ينادي بهؤلاء الكلمات، ثم أتبعه عليا، فبينا أبو بكر في بعض الطريق إذ سمع رغاء ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم القصواء، فخرج أبو بكر فزعا فظن أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا هو علي، فدفع إليه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر عليا أن ينادي بهؤلاء الكلمات فانطلقا فحجا، فقام علي أيام التشريق، فنادى: «ذمة الله ورسوله بريئة من كل مشرك، فسيحوا في الأرض أربعة أشهر، ولا يحجن بعد العام مشرك، ولا يطوفن بالبيت عريان، ولا يدخل الجنة إلا مؤمن» . وكان علي ينادي، فإذا عيي قام أبو بكر فنادى بها.

وفي بعض الروايات: وكان علي ينادي بها، فإذا أَبَحَّ قام أبو هريرة (هكذا، بدلا من أبي بكر) فنادى بها.

=

=

وأخرجه البزَّار (٥١٤٠- البحر الزخار) - بسند ضعيف - من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر، أحسبه أبا بكر، فرجع منهزما ومن معه، فلما كان من الغد، بعث عمر، فرجع منهزما، يجبن أصحابه، ويجبنه أصحابه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لأعطين الراية غدا رجلا، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، لا يرجع حتى يفتح الله عليه**»، فثار الناس. فقال: «أين علي؟» فإذا هو يشتكي عينه، فتفل رسول الله صلى الله عليه وسلم في عينه، ثم دفع إليه الراية، فهزها، ففتح الله عليه.

قال البزَّار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عباس، عن النبي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.ا.هـ

والحديث سيكرره المُصنِّف مختصرا برقم (٤٦٥٥).

وقوله: «**لأبعثن رجلا لا يخزيه الله أبدا، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله**»، وقوله: وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبه فوضعه على علي وفاطمة وحسن وحسين، وقال: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾، وقوله «**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس بعدي نبي**»؛ يشهد لصحة هذه الفقرات ما تقدَّم في الحديث (٤٥٧٥) من حديث سعد بن أبي وقاص، وشواهده هناك.

وقوله: «**وسد رسول صلى الله عليه وسلم أبواب المسجد غير باب علي**» تقدَّم الكلام عليه في الحديث (٤٦٣١).

وقوله: «**من كنت مولاه، فإن مولاه علي**» تقدَّم الكلام عليه في الحديث (٤٥٧٦).

وأما قصة تأخر خروج أبي بكر إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الهجرة، فهي مخالفة لما وقع في صحيح البخاري (كتاب المناقب، باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة، رقم ٣٩٠٥) من أنهما خرجا معا من بيت أبي بكر، في أثناء حديث الهجرة الطويل، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة.

=

=

قال الحافظ ابن كثير في السيرة النبوية (٢/ ٢٣٥- ٢٣٦): وقد حكى ابن جرير عن بعضهم: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبق الصديق في الذهاب إلي غار ثور ، وأمر عليا أن يدله على مسيره ليلحقه، فلحقه في أثناء الطريق. وهذا غريب جدا، وخلاف المشهور من أنهما خرجا معا.ا.هـ

وأما قوله «**أنت وليي في كل مؤمن بعدي**»: فقال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٥/ ٣٥- ٣٦): هذا موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث.ا.هـ

التعليق على الحديث:

قوله عليه الصلاة والسلام: «لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي».

استدل البعض بهذه العبارة على أن عليا كان أحق بالخلافة من غيره، بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن هذا الاستدلال لا يصح،و ذلك لما يلي:

أوَّلاً: أن إسناد هذه العبارة لا يصح، وقد تفرد بها أبو بلج، وتقدَّم أن ما تفرد به فهو مردود.

ثانياً: أن هذه العبارة جاءت في سياق استخلافه في غزوة تبوك، وليست الخلافة العامة بعد موته عليه الصلاة والسلام.

ثالثاً: أن واقع أحوال النبي صلى الله عليه وسلم يكذب هذه العبارة، فقد ذهب غير مرة وخليفته على المدينة غير علي، كما اعتمر عمرة الحديبية وعلي معه وخليفته غيره، وغزا بعد ذلك خيبر ومعه علي وخليفته بالمدينة غيره، وغزا غزوة الفتح وعلي معه وخليفته في المدينة غيره، وغزا حنينا والطائف وعلي معه وخليفته بالمدينة غيره، وحج حجة الوداع وعلي معه وخليفته بالمدينة غيره، وغزا غزوة بدر ومعه علي وخليفته بالمدينة غيره. وكل هذا معلوم بالأسانيد الصحيحة وباتفاق أهل العلم بالحديث، وكان علي معه في غالب الغزوات وإن لم يكن فيها قتال.

=

وَقَدْ حَدَّثَنَا السَّيِّدُ الْأَوْحَدُ أَبُو يَعْلَى حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّيْدِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ثنا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَهْرَوَيْهِ الْقَزْوِينِيُّ الْقَطَّانُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَاتِمٍ الرَّازِيَّ، يَقُولُ: كَانَ يُعْجِبُهُمْ أَنْ يَجِدُوا الْفَضَائِلَ مِنْ رِوَايَةِ أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣٦) ٤٦٥٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ زِيَادُ بْنُ الْخَلِيلِ الْقُشَيْرِيُّ(١)، ثنا كَثِيرُ بْنُ يَحْيَى(٢)، ثنا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَلْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

=

فإن قيل: استخلافه يدل على أنه لا يستخلف إلا الأفضل، لزم أن يكون علي مفضولا في عامة الغزوات، وفي عمرته وحجته، لا سيما وكل مرة كان يكون الاستخلاف على رجال مؤمنين، وعام تبوك ما كان الاستخلاف إلا على النساء والصبيان ومن عذر الله، وعلى الثلاثة الذين خلفوا، أو متهم بالنفاق، وكانت المدينة آمنة لا يخاف على أهلها، ولا يحتاج المستخلف إلى جهاد كما يحتاج في أكثر الاستخلافات.

انظر: منهاج السنة النبوية (٥/ ٣٤- ٣٥).

(١) زياد بن الخليل، أبو سهل التستري، قال عنه الدارقطني كما في سؤالات الحاكم (١٠٣): لا بأس به.ا.هـ

(٢) كثير بن يحيى بن كثير، أبو مالك البصري، صدوق، قاله أبو زرعة. وقال أبو حاتم: محله الصدق، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الأزدي: عنده مناكير. ونهى عباس العنبري الناس عن الأخذ عنه.

=

مَيْمُونٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَيُّكُمْ يَتَوَلَّانِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؟» فَقَالَ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ: «أَيَتَوَلَّانِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؟» فَقَالَ: لَا، حَتَّى مَرَّ عَلَى أَكْثَرِهِمْ، فَقَالَ عَلِيٌّ: أَنَا أَتَوَلَّاكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَقَالَ: «أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ[1].

=

انظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٥٨)، الثقات لابن حبان (٩/ ٢٦)، لسان الميزان (٦/ ٤١٥).

(١) إسناده ضعيف لحال أبي بلج، وقد تقدَّم مطولا برقم (٤٦٥٢).

والحديث أخرجه عبد الله بن أحمد في زياداته على المُسنَد (١/ ٣٣٠ رقم ٣٠٦٢)، والطبراني في الكبير (١٢/ رقم ١٢٥٩٣) وفي الأوسط (٢٨١٥) عن إبراهيم بن هاشم البغوي.

كلاهما (عبدالله، وإبراهيم) عن أبي مالك كثير بن يحيى؛ به.

وأخرجه الحاكم (كتاب الهجرة، رقم ٤٢٦٣) بهذا الإسناد، لكنه اقتصر على ذكر كلام ابن عباس فقط، في قصة نوم علي مكان النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد تقدَّم الكلام على الحديث ومتنه برقم (٤٦٥٢).

مُسْنَدُ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَر رضي الله عنهما

(٣٧) ٤٧٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ صُبَيْحٍ الْعُمَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ الْإِمَامُ، ثنا مُحَمَّدُ ابْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ، ثنا مُعَلَّى بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ (١)، ثنا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ (٢)، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَبُوهُمَا خَيْرٌ مِنْهُمَا»(٣).

---

(١) مُعلَّى بن عبدالرحمن الواسطي، قال عنه الحافظ في التقريب: مُتَّهم بالوضع، وقد رُمِي بالغلو.اهـ بتصرف.

(٢) محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب.

(٣) إسناده ضعيف جدا، لحال العمري ومُعلَّى. والشطر الأول من الحديث صحيح متواتر.

والحديث أخرجه ابن ماجه (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب، رقم ١١٨) عن محمد بن موسى الواسطي، وابن الأعرابي في معجمه (٢٢٦٦) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل الحسن والحسين، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة»، رقم ١٦٢٤) وابن عدي في الكامل (٦/ ٣٧٣)؛ من طريق الحسن بن علي الخلال الحلواني، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣/ ٢٠٩، ١٤/ ١٣٣) من طريق محمد بن عبدالملك الدقيقي.

=

مُسْنَدُ عَبْدِ الله بنِ مَسْعُود رضي الله عنهما

(٣٨) ٤٦٨٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَانِعٍ الْحَافِظُ، ثنا صَالِحُ بْنُ مُقَاتِلِ ابْنِ صَالِحٍ [(١)]، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْد بْنِ عُتْبَةَ [(٢)]، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ،

=

جميعهم (الواسطي، والحلواني، والدقيقي) عن المعلَّى بن عبدالرحمن؛ به.

قال ابن عدي: وهذا عن ابن أبي ذئب لا يرويه غير مُعلًّى.ا.هـ

قال البوصيري في الزوائد (١/ ٢٠): هذا إسناد ضعيف، المُعلَّى بن عبدالرحمن اعترف بوضع سبعين حديثا في فضل علي بن أبي طالب، قاله ابن معين.ا.هـ

وقال الذهبي مُتعقِّبا تصحيح الحاكم: معلى بن عبدالرحمن: متروك.ا.هـ

والشطر الأول من الحديث جاء عن جمع من الصحابة، وقد عدَّه السيوطي في الأزهار المتناثرة (١٠٣) بأنه من الأحاديث المتواترة، وكذلك الكتاني في نظم المتناثر (٢٣٥)، والألباني في السلسلة الصحيحة (٢/ ٤٢٣، رقم ٧٩٦).

وأما الشطر الثاني: فله شواهد ضعيفة، من حديث عبدالله بن مسعود، وغيره، سيأتي تخريجها والكلام عليها إن شاء الله في مُسنَد ابن مسعود، برقم (٤٧٧٩) فانتظرها هناك.

(١) صالح بن مقاتل بن صالح، قال عنه الدارقطني كما في سؤالات الحاكم (١١٢): ليس بالقوي. وقال البيهقي كما في السنن الكبرى (١/ ٣٠٥): يروي المناكير. وذكره الخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ٤٣٧) والذهبي في الميزان (٢/ ٣٠١) ونَقَلَا قول الدارقطني فيه.

(٢) محمد بن عبيد بن عتبة بن عبدالرحمن الكندي، أبو جعفر الكوفي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق.ا.هـ

=

ثنا يَحْيَى بْنُ عِيسَى الرَّمْلِيُّ [١]، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ عَلِيٍّ عِبَادَةٌ» [٢]. تَابَعَهُ عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ.

=

وقد تصحَّف اسمه في المطبوع إلى: محمد بن عبد، بدلا من عبيد! والتصحيح من إتحاف المهرة (١٠/ ٣٩٠).

(١) يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن، ويقال: ابن محمد التميمي النهشلي، أبو زكريا الكوفي ثم الرملي، الجرَّار الفاخوري، ضعيف. قاله ابن معين. وفي رواية: ليس بشيء. وفي رواية: لا يُكتب حديثه. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به، وفيه ضعف. وقال ابن حبان: كان ممن ساء حفظه وكثر وهمه، حتى جعل يخالف الأثبات فيما يروي عن الثقات، فلما كثر ذلك في روايته؛ بطل الاحتجاج به. وقال الجوزجاني: يروي أحاديث يُنكرها الناس. وقال ابن عدي: عامة رواياته مما لا يُتابع عليه. بينما خالفهم العجلي؛ فقال: ثقة! وأما أحمد فقال: ما أقرب حديثه.

انظر: الجرح والتعديل (٩/ ١٧٨)، المجروحين لابن حبان (٣/ ١٢٦)، الضعفاء للعقيلي (٤/ ٤٢١)، أحوال الرجال (٦٤)، الكامل في الضعفاء (٧/ ٢١٧)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٣٠).

(٢) إسناده ضعيف، لحال صالح ويحيى.

والحديث أخرجه ابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة (باب فضيلة لعلي بن أبي طالب، رقم ١٠٣) عن محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع، عن محمد بن عبيد؛ به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٠/ رقم ١٠٠٠٦) من طريق أحمد بن بديل اليامي، وابن عدي في الكامل (٧/ ٢١٨) وأبو نعيم في الحلية (٥/ ٥٨) من طريق هارون بن حاتم – ومن طريقه ابن

=

=

الجوزي في الموضوعات (٦٧٤) - ، وأبو نعيم في فضائل الخلفاء الراشدين (٣٨) والخطيب البغدادي في تالي تلخيص المتشابه (٢٢١) من طريق عاصم بن عامر، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٣٥١) من طريق الحسن بن صابر.

جميعهم (أحمد، وهارون، وعاصم، والحسن) عن يحيى بن عيسى الرملي؛ به.

وسقط من رواية عاصم عند أبي نعيم: يحيى الرملي من الإسناد!

وهذا السقط جعل السيوطي في اللآلئ (١/ ٣١٤) - وتبعه على ذلك: الشوكاني في الفوائد المجموعة (ص: ٣٥٩) والألباني في الضعيفة (١٠/ ٢٤٢- ٢٤٣) - يَعُدُّ عاصما متابعا ليحيى، وليس الأمر كذلك، بل هو راوٍ عنه، كما بيَّن ذلك الخطيب البغدادي في تالي تلخيص المتشابه، والله أعلم.

والحديث أورده الذهبي في الميزان، في ترجمة هارون بن حاتم، عادًّا إياه من مناكيره، وقال: وهذا باطل.ا.هـ

وأورده مرة أخرى في ترجمة يحيى الرملي، وقال: لعله من وضع هارون.ا.هـ

وقد توبع الرملي من منصور بن أبي الأسود:

وروايته أخرجها الشيرازي في الألقاب كما في اللآلي (١ / ٣١٤) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٣٥١- ٣٥٢)؛ من طريق أحمد بن الحجاج بن الصلت، عن محمد بن مبارك أشتوية عن منصور بن أبي الأسود، عن الأعمش؛ به.

وهذه متابعة لا تغني شيئا، فابن الحجاج ذكره الذهبي في الميزان (١/ ٨٩) وساق له خبرا موضوعا، وقال: ذكره الخطيب في تاريخه، ولم يضعِّفه، وكأنه سكت عنه لانهتاك حاله.ا.هـ

وأما ابن مبارك أشتوية: فلم أقف له على ترجمة.

=

(٣٩) ٤٦٨٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْقَارِيُّ، ثنا الْمُسَيِّبُ بْنُ زُهَيْرٍ الضَّبِّيُّ[١]، ثنا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ [٢]، ثنا الْمَسْعُودِيُّ [٣]، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ

=

وقال الشيخ المُعلّمي في حاشيته على الفوائد المجموعة (ص: ٣٥٩): السند إلى منصور ساقط، فيه أحمد بن الحجاج بن الصلت، هالك، وفيه من لم أجده.ا.هـ

والحديث حكم عليه الذهبي في التلخيص بأنه موضوع.

وتعقَّبه الألباني في الضعيفة بقوله: إن كان يعني أن في إسناده وضَّاعاً - كما هو ظاهر كلامه - ؛ فليس بصواب؛ لأنه لا وضَّاع فيه. وإن كان يعني أنه موضوع متناً؛ فهذا ظاهر لا يخفى على أحد إن شاء الله تعالى.ا.هـ

وانظر طريقا آخر للحديث عن ابن مسعود، في الحديث القادم برقم (٤٦٨٣).

وللحديث شواهد من حديث عمران بن حصين وغيره، انظر تفصيلها في مُسنَد عمران، برقم (٤٦٨١).

(١) المسيب بن زهير بن عمرو، أبو مسلم الضبي، مجهول الحال، ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (١٥/ ١٧٣- ١٧٤) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

(٢) عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق ربما وهم.ا.هـ

(٣) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق اختلط قبل موته، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط.ا.هـ

اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ عَلِيٍّ عِبَادَةٌ»[1].

---

(١) إسناده ضعيف، لحال المسيب، ولاختلاط المسعودي، ورواية عاصم عنه بعد اختلاطه.

قال الإمام أحمد والأبناسي: سماع عاصم بن علي من المسعودي بعدما اختلط.ا.هـ

انظر: تاريخ بغداد (١١/ ٤٨٤)، المختلطين للعلائي (ص: ٧٢)، الكواكب النيرات (ص: ٢٨٧).

والحديث تقدَّم الكلام عنه في الحديث السابق، برقم (٤٦٨٢).

(٤٠) ٤٧٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ الْعَدْلُ (١)، ثنا السَّرِيُّ بْنُ خُزَيْمَةَ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الْمُرِّيُّ (٢)، ثنا عَلِيُّ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَاصِمٍ (٣)، عَنْ زِرٍّ (٤)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

---

(١) عمرو بن محمد بن منصور بن مخلد بن مهران العدل، أبو سعيد الجنجروذي الختن، وإنما قيل له الختن لأنه ختن أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، ترجم له السمعاني في الأنساب (٣/ ٣٤٣)، وقال: كان من أعيان مشايخ نيسابور، ولم يكن أحد أخصّ بمحمد بن إسحاق منه، ثم صار في أواخر عمره من الأبدال، وكان كثير السماع بخراسان والعراق..... ذكره الحاكم أبو عبد الله الحافظ وقال: كان من المشهورين الصالحين، حمل بيده جميع سماعاته، فقال: ما تعلم أنه يصح لي منها قرأته، والباقي طرحته، فعرفته سماعاته بخط أبيه فاقتصر عليها.

وترجم له الذهبي أيضا في تاريخ الإسلام (٢٥/ ٢٨٣).

(٢) عثمان بن سعيد بن مرة القرشى المري، أبو عبد الله، و قيل: أبو على، الكوفي المكفوف، قال عنه الحافظ في التقريب: مقبول.ا.هـ

(٣) عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبى النجود، الكوفي، أبو بكر المقرئ، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام، حجة في القراءة.ا.هـ

(٤) زر بن حُبيش بن حباشة بن أوس بن بلال، و قيل: هلال بن سعد بن نصر بن غاضرة، الأسدي الكوفي، أبو مريم ، و يُقال: أبو مطرف.

اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَبُوهُمَا خَيْرٌ مِنْهُمَا» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ[1].

---

(١) إسناده ضعيف لحال عثمان.

والشطر الأول من الحديث جاء من طرق كثيرة عن جمع من الصحابة، وقد عدَّه السيوطي في الأزهار المتناثرة (١٠٣) بأنه من الأحاديث المتواترة، وكذلك الكتاني في نظم المتناثر (٢٣٥)، والألباني في السلسلة الصحيحة (٢/ ٤٢٣، رقم ٧٩٦). وانظر تخريج هذه الطرق عنده.

وأما الشطر الثاني: فله شواهد ضعيفة من حديث مالك بن الحويرث، وحذيفة بن اليمان، وقرة بن إياس، وسلمان الفارسي، وأنس بن مالك، وعلي بن أبي طالب، وعلي الهلالي، وعبد الله بن عمر.

أما حديث مالك بن الحويرث:

فأخرجه الطبراني في الكبير (١٩/ رقم ٦٥٠) وابن عدي في الكامل (٦/ ٣٨١) والسهمي في تاريخ جرجان (ص: ٣٩٥) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ١٣٣- ١٣٤)؛ من طريق عمران بن أبان، عن مالك بن الحسن بن مالك بن الحويرث الليثي، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، وأبوهما خير منهما**».

قال ابن عساكر: قال البغوي: ولم يُرو هذا الحديث عن مالك بن الحويرث؛ إلا من هذا الطريق، وليس مالك بن الحسن بمشهور.ا.هـ

وقال ابن عدي: وهذا الحديث بهذا الإسناد عن مالك بن الحسن هذا؛ لا يرويه عن مالك إلا عمران بن أبان الواسطي، وعمران بن أبان لا بأس به، وأظن أن البلاء فيه من مالك بن الحسن هذا، فإن هذا الإسناد بهذا الحديث لا يتابعه عليه أحد.ا.هـ

=

=

وقال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٨٣): رواه الطبراني، وفيه عمران بن أبان ومالك بن الحسن؛ وهما ضعيفان، وقد وُثِّقَا.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): وعمران هذا ضعيف – كما في التقريب – ، وشيخه مالك: منكر الحديث – كما في الميزان (٣/ ٤٢٥) – ، وعليه فهذا الإسناد ضعيف أيضا.

وأما حديث حذيفة بن اليمان:

فأخرجه الطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٦٠٨) والخطيب في تاريخ بغداد (١١/ ٤٩٨) وفي تلخيص المتشابه في الرسم (ص: ٧٥٢) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٤/ ٤٤٧)؛ من طريق الهيثم بن خارجة، عن أبي الأسود عبد الرحمن بن عامر الهاشمي، عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن حذيفة، قال: رأينا في وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما السرور، فقلنا: يا رسول الله، لقد رأينا في وجهك اليوم تباشير السرور، قال: «**وكيف لا أُسرُّ، وقد أتاني جبريل فبشرني أن حسنا وحسينا سيدا شباب أهل الجنة، وأبوهما خير منهما؟**»

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٨٣): رواه الطبراني، وفيه عبد الله بن عامر أبو الأسود الهاشمي، ولم أعرفه! وبقية رجاله وُثِّقوا، وفي عاصم بن بهدلة خلاف.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): وابن عامر هذا ترجم له الخطيب في الموطنين السابقين، وابن عساكر في الموطن السابق، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، ولم يذكرا أحدا روى عنه سوى الهيثم بن خارجة، فهو في عداد المجهولين.

ومع جهالته: فقد زاد الفقرة الأخيرة في الحديث، حيث:

أخرج الحديث أحمد (٥/ ٣٩١ رقم ٢٣٣٢٩) والترمذي (كتاب المناقب، باب، رقم ٣٧٨١) والنسائي في الكبرى (كتاب المناقب، باب حذيفة بن اليمان، رقم ٨٢٤٠، وباب مناقب فاطمة، رقم ٨٣٠٧) وابن الأعرابي في معجمه (٣٧٩) وابن حبان (باب ذكر البيان بأن الملك بشر المصطفى صلى الله عليه وسلم بهذا الذي وصفنا، رقم ٦٩٦٠) والطبراني في الكبير (٣/ رقم

=

=

٢٦٠٧) والحاكم (كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر مناقب فاطمة، ٤٧٢١) وغيرهم؛ من طريق إسرائيل بن يونس، عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو، عن زر بن حبيش، عن حذيفة، فذكر قصة، وفيها قال عليه الصلاة والسلام: «**إن هذا ملك لم ينزل الأرض قط قبل هذه الليلة، استأذن ربه أن يسلم علي ويبشرني بأن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة، وأن الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة**».

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل.ا.هـ

وأخرجه أحمد (٥/ ٣٩٢ رقم ٢٣٣٣٠) من طريق عامر الشعبي، عن حذيفة؛ به، بنحو ما سبق.

فتبين أن الراجح من حديث حذيفة: عدم ذكر الفقرة الأخيرة، وعليه فلا يصح شاهدا لحديثنا هنا، والله أعلم.

وأما حديث قُرَّة بن إياس:

فأخرجه الطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٦١٧) من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن معاوية بن قرة، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، وأبوهما خير منهما**».

وهذا إسناد ضعيف أيضا، فعبد الرحمن هو الأفريقي، ضعيف، كما في التقريب.

وأما حديث سلمان الفارسي:

فأخرجه الطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٦٧٧) من طريق مسلم الملائي، عن حبة العرني وأبي البختري، عن سلمان، قال: كنا حول النبي صلى الله عليه وسلم، فجاءت أم أيمن، فقالت: يا رسول الله لقد ضل الحسن والحسين. قال: وذلك راد النهار، يقول: ارتفاع النهار، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**قوموا فاطلبوا ابني**» . قال: وأخذ كل رجل تجاه وجهه، وأخذت نحو النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يزل حتى أتى سفح جبل، وإذا الحسن والحسين رضي الله عنهما

=

=

ملتزق كل واحد منهما صاحبه، وإذا شجاع قائم على ذنبه، يخرج من فيه شبه النار، فأسرع إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالتفت مخاطبا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم انساب فدخل بعض الأحجرة، ثم أتاهما فأفرق بينهما ومسح وجههما، وقال: «**بأبي وأمي أنتما ما أكرمكما على الله**». ثم حمل أحدهما على عاتقه الأيمن، والآخر على عاتقه الأيسر، فقلت: طوباكما، نعم المطية مطيتكما. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**ونعم الراكبان هما، وأبوهما خير منهما**».

وهذا إسناد ضعيف أيضا، فمسلم بن كيسان الملائي: ضعيف، كما في التقريب.

وأما حديث أنس بن مالك:

فأخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٤١٣) من طريق حبيب بن أبي حبيب، عن الزبير بن سعيد، عن حميد الطويل، عن أنس؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، وأبوهما خير منهما**».

قال ابن عدي: وهذان الحديثان - يقصد هذا وحديثا قبله - موضوعان على الزبير بن سعيد.ا.هـ

وأما حديث علي بن أبي طالب:

فأخرجه الطبراني في الأوسط (٣٦٦) والخطيب في تاريخ بغداد (١/ ٤٦٨) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧/ ٣٩٩)؛ من طريق أبي جعفر الباقر، عن علي بن الحسين، عن الحسين بن علي، عن علي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، وأبوهما خير منهما**».

ورواية الطبراني بدون الفقرة الأخيرة.

وهذا الحديث لا يصح إسناده إلى أبي جعفر، ففي إسناد الطبراني: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، قال عنه ابن عدي: كذَّبوه، وأُنكرت عليه أشياء، كما في ترجمته في اللسان (١/ ٥٩٤).

=

قال الحاكم: وَشَاهِدَهُ (حديث ابن عمر)[١].

=

وفي إسناد الخطيب: أبو حفص الأعشى عمرو بن خالد، وهو منكر الحديث، كما في التقريب.

وفي إسناد ابن عساكر: داود بن سليمان الغازي، قال عنه الذهبي في الميزان (٢/ ٨): شيخ كذاب.ا.هـ

وأما حديث علي الهلالي:

فأخرجه الطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٦٧٥) وفي الأوسط (٦٥٤٠) من طريق الهيثم بن حبيب، عن سفيان بن عيينة، عن علي بن علي الهلالي، عن أبيه؛مرفوعا، فذكر حديثا مُطوَّلا، وفيه الشاهد.

وهذا إسناد ضعيف جدا، فالهيثم قال عنه الحافظ في التقريب: متروك.ا.هـ

وأما حديث عبدالله بن عمر:

فقد تقدَّم تخريجه في مُسنَده برقم (٤٧٨٠)، وتبيَّن أنه ضعيف أيضا.

الخلاصة في هذا الحديث: أن الفقرة الأولى منه؛ وهي: «**الحسن والحسين سيِّدا شباب أهل الجنة**» مما حكم عليه العلماء بالتواتر، وأما الفقرة الثانية؛ وهي: «**وأبوهما خير منهما**» فكل أسانيدها التي وقفنا عليها ضعيفة، والله أعلم.

(١) ساق المُصنِّف بعد هذا الكلام حديث عبدالله بن عمر، الذي تقدَّم في مُسنَده برقم (٤٧٨٠).

مُسْنَدُ عَلِيّ بنِ أَبِي طَالِب رضي الله عنه

(٤١) ٤٤٣٠ - حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْوَاسِطِيُّ (١)، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ (٢)، وَخَلَّادُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: ثنا مِسْعَرٌ (٣)، عَنْ أَبِي عَوْنٍ الثَّقَفِيِّ (٤)، عَنْ أَبِي صَالِحٍ الْحَنَفِيِّ (٥)، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِأَبِي بَكْرٍ: «مَعَ أَحَدِكُمَا جِبْرِيلُ، وَمَعَ الْآخَرِ مِيكَائِيلُ، وَإِسْرَافِيلُ مَلَكٌ عَظِيمٌ يَشْهَدُ الْقِتَالَ وَيَكُونُ فِي الصَّفِّ» (٦). **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ لَمْ يُخَرِّجَاهُ.**

---

(١) محمد بن سليمان بن الحارث، أبو بكر الواسطي الباغندي، لا بأس به، قاله الدارقطني. وفي رواية أخرى ضعَّفه. وكذا ضعَّفه ابن أبي الفوارس. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الخطيب: الباغندي مذكور بالضعف، ولا أعلم لأية علة ضعف، فإن رواياته كلها مستقيمة، ولا أعلم في حديثه منكرا. وقال الذهبي: لا بأس به.

انظر: الثقات لابن حبان (٩/ ١٤٩)، تاريخ بغداد (٣/ ٢٢٦)، ميزان الاعتدال (٣/ ٥٧١).

(٢) الفضل بن دكين، أبو نعيم الملائي الكوفي.

(٣) مسعر بن كدام.

(٤) محمد بن عبيدالله بن سعيد، أبو عون الثقفي.

(٥) عبدالرحمن بن قيس، أبو صالح الحنفي.

(٦) إسناده حسن لحال الباغندي، لكنه توبع كما سيأتي، فهو صحيح لغيره.

=

=

وأخرجه أحمد (١/ ١٤٧، رقم ١٢٥٧)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (باب سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، رقم ٢٥١٠) من طريق أحمد بن سنان.

كلاهما (ابن حنبل، وابن سنان) عن أبي نعيم؛ به، بلفظ: قيل لعلي ولأبي بكر يوم بدر.

وأخرجه ابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب ما ذكر في أبي بكر الصديق، رقم ٣٢٤٩٠، وباب غزوة بدر الكبرى ومتى كانت وأمرها، رقم ٣٧٦٥٦) عن عبد الرحيم بن سليمان، والبزَّار (٧٢٩- البحر الزخار) وأبو يعلى (٣٤٠) وابن أبي داود في المصاحف (ص: ٢٣٥) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص: ٢٨٩) وتمام في فوائده (١٠٣٦) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (باب سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، رقم ٢٥٠٩) وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٦٧، ٧/ ٢٢٤)؛ من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري، والبيهقي في الدلائل (٣/ ٥٥) من طريق يونس بن بكير، والضياء في المختارة (٢/ ٢٥٧- ٢٥٨) من طريق شريك بن عبدالله.

جميعهم (عبد الرحيم، والزبيري، ويونس، وشريك) عن مسعر؛ به.

وبعض الروايات بلفظ: قيل لعلي ولأبي بكر يوم بدر، وبعضها بالتصريح بالرفع للنبي صلى الله عليه وسلم.

قال البزَّار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، بهذا الإسناد.ا.هـ

وقال الهيثمي في المجمع (٩/ ٥٨): رواه أبو يعلى والبزَّار وأحمد، ورجال أحمد والبزَّار رجال الصحيح.ا.هـ

والحديث صحَّحه الألباني في السلسلة الصحيحة (٧/ ٧٢٥، رقم ٣٢٤١).

وسيكرره المصنِّفُ برقم (٤٦٥٣).

(٤٢) ٤٤٣٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْحَسَنُ ابْنُ عَلِيِّ بْنِ عَفَّانَ [١]، وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْجَوْهَرِيُّ [٢]، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَفَّانَ الْعَامِرِيُّ، ثنا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ [٣]، ثنا فُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ الرُّوَاسِيُّ [٤]، ثنا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ تُوَلُّوا أَبَا بَكْرٍ تَجِدُوهُ زَاهِدًا فِي الدُّنْيَا، رَاغِبًا فِي الْآخِرَةِ، وَإِنْ تُوَلُّوا عُمَرَ تَجِدُوهُ قَوِيًّا

---

(١) الحسن بن علي بن عفان العامري، أبو محمد الكوفي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق.ا.هـ

(٢) أبو الحسن محمد بن عبد الله بن موسى السني التاجر، من أهل مرو، ترجم له السمعاني في الأنساب (٧/ ٢٧٩) وقال: كان ثقة في الحديث، كذوب اللهجة في المعاملات وحديث الناس.ا.هـ

(٣) زيد بن الحباب بن الريان، و قيل: ابن رومان التميمي، أبو الحسين العكلي، الكوفي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق، يخطئ في حديث الثوري.ا.هـ

(٤) فضيل بن مرزوق الأغر، الرقاشي، ويقال: الرؤاسي، أبو عبد الرحمن الكوفي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق يهم، ورُمِي بالغلو.ا.هـ بتصرف

أَمِينًا، لَا تَأْخُذُهُ فِي اللهِ تَعَالَى لَوْمَةُ لَائِمٍ، وَإِنْ تُوَلُّوا عَلِيًّا تَجِدُوهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا يَسْلُكُ بِكُمُ الطَّرِيقَ»(١). **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.**

---

(١) سنده ظاهره الحُسْن، إلا أنه مُعلٌّ بالإرسال، كما تقدَّم في مُسنَد حذيفة بن اليمان، برقم (٤٦٨٥).

والحديث أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٤٢١) من طريق الهيثم بن كليب الشاشي، وفي (٤٤/ ٢٣٥) من طريق أحمد بن محمد بن زياد بن بشر.

كلاهما (الشاشي، وابن بشر) عن الحسن بن علي بن عفان؛ به.

وأخرجه البزَّار (٧٨٣- البحر الزخار) عن حفص بن عمرو الربالي، والطبراني في الأوسط (٢١٦٦) من طريق محمد بن عبد الملك بن زنجويه، وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٢٥٣) من طريق الفضل بن سهل.

جميعهم (الربالي، وابن زنجويه، والفضل) عن زيد بن الحباب؛ به.

قال البزَّار: وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن علي بن أبي طالب؛ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.ا.هـ

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن فضيل؛ إلا زيد بن الحباب.ا.هـ

تنبيه: هذا الحديث أورده الهيثمي في كشف الأستار (١٥٧١)، لكن سقط من إسناده في المطبوع ذكر أبي إسحاق!

والحديث ذكره ابن حبان في المجروحين (٢/ ٢٠٩- ٢١٠) في ترجمة فضيل، تعليقا عن زيد بن الحباب.

=

=

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ٦٤) من طريق إبراهيم بن هراسة، عن الثوري، عن أبي إسحاق؛ به.

وتصحَّف في المطبوع أبو إسحاق إلى ابن إسحاق، وسقط من الإسناد الثوري!

وابن هراسة هذا: متروك الحديث، كما في الميزان (١/ ٧٢)، وقد تقدَّم في الحديث (٤٦٨٥) من مُسنَد حذيفة أن هناك خلافا على الثوري، فليُراجع هناك.

وأخرجه أحمد (١/ ١٠٨ رقم ٨٥٩) وفي فضائل الصحابة (ما رُوي أن أول من أسلم أبو بكر، رقم ٢٨٤) – ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (٤٠٦)، والضياء في المختارة (٢/ ٨٦) – وعبد الله بن أحمد في السنة (باب هل وصى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟، رقم ١٢٥٧)؛ من طريق عبد الحميد بن أبي جعفر الفراء، عن إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق؛ به.
وقد ذكر الدارقطني في العلل (٣/ ٢١٤- ٢١٥) وجها آخر عن إسرائيل، بدون ذكر علي في الإسناد، وإنما عن زيد بن يثيع؛ مرسلا، ورجَّح هذا الوجه، وعليه فالحديث ضعيف لإرساله.

التعليق على الحديث:

تبيَّن أن الحديث ضعيف الإسناد، لأن الراجح فيه أنه مرسل، ومع ضعفه فمتنه منكر أيضا، كما قال الذهبي.

وسبب نكارته: أنه مخالف للنصوص الكثيرة التي في الصحيحين وغيرهما، من تفضيل الشيخين أبي بكر وعمر على علي، رضي الله عنهم جميعا، والتي ورد بعضها على لسان علي بن أبي طالب نفسه.

ومن هذه النصوص: ما أخرجه البخاري (كتاب المناقب، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لو كنت متخذا خليلا»، رقم ٣٦٧١) من طريق محمد بن الحنفية، قال: قلت لأبي – أي: علي بن أبي طالب – : أيُّ الناس خير بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: «أبو بكر» ، قُلتُ: ثُمَّ

=

قال الحاكم: وَشَاهِدَهُ حَدِيثُ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ [١].

(٤٣) ٤٦١٤ - أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَحْبُوبِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ، ثنا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، أَنْبَأَ إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ هُبَيْرَةَ بْنِ يَرِيمَ [٢]، وَهَانِئِ بْنِ هَانِئٍ [٣]، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا خَرَجْنَا مِنْ مَكَّةَ اتَّبَعَتْنَا ابْنَةُ حَمْزَةَ فَنَادَتْ: يَا عَمُّ، يَا عَمُّ، فَأَخَذْتُ بِيَدِهَا فَنَاوَلْتُهَا فَاطِمَةَ، قُلْتُ: دُونَكِ ابْنَةَ عَمِّكِ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ اخْتَصَمْنَا فِيهَا أَنَا وَزَيْدٌ وَجَعْفَرٌ، فَقُلْتُ: أَنَا أَخَذْتُهَا وَهِيَ ابْنَةُ عَمِّي، وَقَالَ: زَيْدٌ ابْنَةُ أَخِي، وَقَالَ جَعْفَرٌ: ابْنَةُ عَمِّي وَخَالَتُهَا عِنْدِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِجَعْفَرٍ: «أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي» ، وَقَالَ لِزَيْدٍ: «أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا» وَقَالَ لِي: «أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ ادْفَعُوهَا إِلَى خَالَتِهَا، فَإِنَّ الْخَالَةَ

=

مَنْ؟ قال: «ثُمَّ عمر» ، وخشيتُ أن يقول عثمان، قُلتُ: ثُمَّ أنت؟ قال: «ما أنا إلا رجل من المسلمين».

(١) تقدَّم تخريجه والكلام عليه، في مُسنَد حذيفة بن اليمان، برقم (٤٤٣٥، ٤٦٨٥).

(٢) قال عنه الحافظ في التقريب: لا بأس به، وقد عيب بالغلو.ا.هـ بتصرف

(٣) قال عنه الحافظ في التقريب : مستور.ا.هـ

أُمٌّ» فَقُلْتُ: أَلَا تَزَوَّجُهَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ»[١]. **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ، إِنَّمَا اتَّفَقَا عَلَى حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ مُخْتَصَرًا.**

---

(١) إسناده حسن، للكلام في هبيرة وهانئ، ومتابعة كل منهما للآخر تُقوِّي السند، والحديث ثابت في صحيح البخاري من حديث البراء بن عازب كما سيأتي.

وأخرجه ابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب فضائل علي، رقم ٣٢٦٢٦، باب ما ذكر في جعفر ابن أبي طالب، رقم ٣٢٧٣٧) – ومن طريقه ابن حبان (باب ذكر جعفر بن أبي طالب، رقم ٧٠٤٦) – عن عبيدالله بن موسى؛ به، مختصرا.

في الموطن الأول: بذكر فضيلة علي فقط، وبدون ذكر هبيرة في الإسناد.

وفي الموطن الثاني: بذكر فضيلة جعفر فقط، وتصحَّف هناك هبيرة وهانئ إلى هبيرة عن هانئ!

ورواية ابن حبان بذكر فضيلة جعفر فقط، وبذكر الإسناد على الصواب كاملا.

وأخرجه البزَّار (٧٤٤- البحر الزخار) عن محمد بن معمر، والبيهقي (كتاب الشهادات، باب من رخص في الرقص إذا لم يكن فيه تكسر وتخنث، ١٠/ ٢٢٦) من طريق أحمد بن حازم بن أبي غرزة، وفي الآداب (باب ما لا يجوز أو يكره من اللعب، رقم ٦٢٦) من طريق شعيب بن أيوب.

جميعهم (ابن معمر، وابن أبي غرزة، وشعيب) عن عبيد الله بن موسى؛ به.

ولم يذكروا هبيرة في الإسناد.

وقال البزَّار عقبه: وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا علي ابن أبي طالب رضي الله عنه بهذا الإسناد.ا.هـ

=

=

وأخرجه أحمد (١/ ٩٨ رقم ٧٧٠) والمروزي في السنة (٢٨٧) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر الأخبار المؤيدة لما تقدَّم وصفه، رقم ٨٥٢٦) وأبو يعلى (٥٢٦، ٥٥٤) والحاكم (كتاب الفرائض، رقم ٨٠٠٣)؛ من طريق يحيى بن آدم، وأحمد (١/ ١٠٨ رقم ٨٥٧) عن أسود بن عامر، وفي (١/ ١١٥ رقم ٩٣١) عن حجاج بن محمد الأعور، وأبو داود (كتاب الطلاق، باب من أحق بالولد، رقم ٢٢٨٠) من طريق إسماعيل بن جعفر، والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر الاختلاف على أبي إسحاق في هذا الحديث، رقم ٨٤٠٢) من طريق قاسم بن يزيد الجرمي، والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قضائه بحضانة ابنة حمزة لخالتها أسماء بنت عميس، وترك منعه إياها من ذلك بالزوج الذي لها، وهو جعفر بن أبي طالب، إذ كان غير ذي رحم محرم منها، رقم ٣٠٧٩) من طريق أسد بن موسى.

جميعهم (يحيى، وأسود، وحجاج، وإسماعيل، وقاسم، وأسد) عن إسرائيل بن يونس؛ به، مختصرا ومطولا.

ورواية الأسود بدون ذكر هبيرة.

ورواية الحاكم مختصرة بلفظ: «**دعوا الجارية مع خالتها، فإن الخالة أم**».

وأخرجه أبو يعلى (٤٠٥) والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قضائه بحضانة ابنة حمزة لخالتها أسماء بنت عميس، وترك منعه إياها من ذلك بالزوج الذي لها، وهو جعفر بن أبي طالب، إذ كان غير ذي رحم محرم منها، رقم ٣٠٧٨) والبيهقي (كتاب النفقات، باب الخالة أحق بالحضانة من العصبة، ٨/ ٦)؛ من طريق زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق السبيعي؛ به.

ورواية أبي يعلى والطحاوي مختصرة بذكر قصة بنت حمزة، ولم يذكرا هبيرة في الإسناد.

=

=

وأخرجه الطيالسي (١٤٠، ١٤٣) وسعيد بن منصور (كتاب الوصايا، باب ما جاء في ابنة الأخ من الرضاعة، رقم ٩٤٤) وابن سعد في الطبقات (١/ ١١٠) وأحمد (١/ ١٣٨ رقم ١١٦٩) والبزَّار (٧٣٠- البحر الزخار) وأبو يعلى (٣٨٢، ٣٨٣) والبغوي في الجعديات (٦١١) والطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٩٢٠) وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٦٥)؛ من طريق أبي صالح الحنفي عبدالرحمن بن قيس، والشافعي في مسنده (ص: ٣٠٦) وعبد الرزاق (كتاب الطلاق، باب يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، ٧/ ٤٧٥) وسعيد بن منصور (كتاب الوصايا، باب ما جاء في ابنة الأخ من الرضاعة، رقم ٩٤٨) وابن سعد في الطبقات (١/ ١١٠، ٣/ ١١، ٨/ ١٥٩) وأحمد (١/ ١٣١ رقم ١٠٩٦) والترمذي (كتاب الرضاع، باب ما جاء يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، رقم ١١٤٦) والبزَّار (٥٢٤، ٥٢٥- البحر الزخار) والمروزي في السنة (٢٨٨) والنسائي في الكبرى (كتاب النكاح، باب ما يحرم من الرضاعة، رقم ٥٤١٥) وأبو يعلى (٣٨١) والطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٩١٩) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٨١٠)؛ من طريق سعيد بن المسيب، وسعيد بن منصور (كتاب الوصايا، باب ما جاء في ابنة الأخ من الرضاعة، رقم ٩٤٥) من طريق إبراهيم النخعي، وابن أبي شيبة (باب ما قالوا في الرضاع: يحرم منه ما يحرم من النسب، رقم ١٧٢٠٤) وابن سعد في الطبقات (٣/ ١١، ٨/ ١٥٨- ١٥٩) وأحمد (١/ ٨٢ رقم ٦٢٠، ١/ ١١٤ رقم ٩١٤، ١/ ١٢٦ رقم ١٠٣٨، ١/ ١٣٢ رقم ١٠٩٩، ١/ ١٥٨ رقم ١٣٥٨) ومسلم (كتاب الرضاع، باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة، رقم ١٤٤٦) والبزَّار (٥٨٧- البحر الزخار) والمروزي في السنة (٢٨٦) والنسائي (كتاب النكاح، باب تحريم بنت الأخ من الرضاعة، رقم ٣٣٠٤) وأبو يعلى (٢٦٥، ٣٧٩، ٣٨٠) وأبو عوانة (باب تحريم نكاح ابنة الأخ من الرضاعة، رقم ٤٣٩١، ٤٣٩٢، ٤٣٩٣، ٤٣٩٤) والطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٩٢١) والبيهقي (كتاب النكاح، باب ما يستدل به على أن النبي صلى الله عليه وسلم في سوى ما وصفنا من خصائصه من الحكم بين الأزواج فيما يحل منهن ويحرم بالحادث لا يخالف حلاله حلال الناس، ٧/ ٧٥)؛ من طريق أبي عبد الرحمن السلمي.

جميعهم (أبو صالح، وابن المسيب، والنخعي، والسلمي) عن علي، مختصرا بذكر تحريم الزواج ببنت الأخ من الرضاعة.

=

=

وانظر الخلاف في طريق سعيد بن المسيب عند النسائي في الكبرى (٥/ ١٩٣).

وأخرجه ابن أبي عمر في مُسنَده كما في المطالب العالية (١٦٨٥) والبخاري في التاريخ الكبير (١/ ٢٤٩) وابن أبي عاصم في السنة (باب ما ذكر في فضل علي، رقم ١٣٣٠) والآحاد والمثاني (٣٥٩) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم «أنت صفيي وأميني»، رقم ٨٤٠٤) والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قضائه بحضانة ابنة حمزة لخالتها أسماء بنت عميس، وترك منعه إياها من ذلك بالزوج الذي لها، وهو جعفر بن أبي طالب، إذ كان غير ذي رحم محرم منها، رقم ٣٠٨٢، ٣٠٨٣) والحاكم (كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر مناقب جعفر بن أبي طالب، رقم ٤٩٣٩)؛ من طريق محمد بن نافع بن عجير، عن أبيه نافع، عن علي؛ به، مُختَصراً ومُطوَّلاً.

ورواية الحاكم بذكر فضيلة جعفر، وقصة بنت حمزة.

بينما أخرجه أبو داود (كتاب الطلاق، باب من أحق بالولد، رقم ٢٢٧٨) والبزَّار (٨٩١- البحر الزخار)؛ من طريق نافع بن عجير، عن أبيه، عن علي.

وانظر في الخلاف في طريق نافع بن عجير: السنن الكبرى للبيهقي (كتاب النفقات، باب الخالة أحق بالحضانة من العصبة، ٨/ ٦)، والنكت الظراف لابن حجر (٧/ ٤٣٢).

وأخرجه أبو داود (كتاب الطلاق، باب من أحق بالولد، رقم ٢٢٧٩) والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قضائه بحضانة ابنة حمزة لخالتها أسماء بنت عميس، وترك منعه إياها من ذلك بالزوج الذي لها، وهو جعفر بن أبي طالب، إذ كان غير ذي رحم محرم منها، رقم ٣٠٨٠)؛ من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي بن أبي طالب، مطولا ومختصرا.

وأخرجه البخاري (كتاب الصلح، باب كيف يكتب هذا: ما صالح فلان بن فلان، وفلان بن فلان، وإن لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه، رقم ٢٦٩٩، كتاب المغازي، باب عمرة القضاء، رقم

=

=

٤٢٥١) عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق السبيعي، عن البراء بن عازب، بلفظ: اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم في ذي القعدة، فأبى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة حتى قاضاهم على أن يقيم بها ثلاثة أيام، فلما كتبوا الكتاب كتبوا: هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالوا: لا نقر بها فلو نعلم أنك رسول الله ما منعناك، لكن أنت محمد بن عبد الله، قال: «**أنا رسول الله، وأنا محمد بن عبدالله**»، ثم قال لعلي: «**امح رسول الله**». قال: لا والله لا أمحوك أبدا، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب فكتب: هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله، لا يدخل مكة سلاح إلا في القراب، وأن لا يخرج من أهلها بأحد إن أراد أن يتبعه، وأن لا يمنع أحدا من أصحابه أراد أن يقيم بها، فلما دخلها ومضى الأجل أتوا عليا فقالوا: قل لصاحبك اخرج عنا فقد مضى الأجل، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم، فتبعتهم ابنة حمزة: يا عم، يا عم، فتناولها علي فأخذ بيدها وقال لفاطمة عليها السلام: دونك ابنة عمك احمليها، فاختصم فيها علي وزيد وجعفر، فقال علي: أنا أحق بها وهي ابنة عمي، وقال جعفر: ابنة عمي وخالتها تحتي، وقال زيد: ابنة أخي، فقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها، وقال: «**الخالة بمنزلة الأم**»، وقال لعلي: «**أنت مني وأنا منك**»، وقال لجعفر: «**أشبهت خَلْقِي وخُلُقِي**»، وقال لزيد: «**أنت أخونا ومولانا**».

والحديث أخرجه مسلم (كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية في الحديبية، رقم ١٧٨٣) من طريق أبي إسحاق، عن البراء، مختصرا بذكر قصة الصلح فقط.

ومن الطرق المتقدِّمة: يتبين أن أبا إسحاق السبيعي روى هذا الحديث من طريقين:

فرواه مرة عن البراء – كما هي رواية الصحيحين – ورواه أخرى عن هبيرة بن يريم وهانئ بن هانئ، كلاهما عن علي بن أبي طالب – كما هي رواية المصنف هنا ومن وافقه ممن تقدَّم ذكرهم –.

* وقوله صلى الله عليه وسلم لعلي: «**أنت مني وأنا منك**» تقدَّم الكلام عليه في مُسنَد عمران بن حصين، برقم (٤٥٧٩).

(٤٤) ٤٦٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ ابْنِ عَفَّانَ الْعَامِرِيُّ، ثنا عبد الله بْنُ نُمَيْرٍ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ الْفَقِيهُ، بِبُخَارَى، ثنا أَبُو عِصْمَةَ سَهْلُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ الْبُخَارِيُّ [1]، ثنا عَفَّانُ، وَسُلَيْمَانُ ابْنُ حَرْبٍ قَالَا: ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ أَبِي الطُّفَيْلِ [2]، أَظُنُّهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ

---

(١) سهل بن المتوكل بن حجر، أبو عصمة البخاري، ذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٢٩٤) وقال: يروي عن أبي الوليد الطيالسي وأهل العراق، روى عنه أهل بلده، وهو من بني شيبان، إذا حدث عن إسماعيل بن أويس أغرب عنه.ا.هـ

وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام (٢١/ ١٨٩) ونقل عن السليماني قوله: كان من أئمة اللغة.ا.هـ

ولم أجد أحدا وثَّقه أو تكلم عنه غير من ذكرت.

ثم وقفت على ذكر الخليلي له في الإرشاد (٣/ ٩٦٩) وقوله عنه: ثقة مرضي، سمع القعنبي، والحوضي، والربيع بن يحيى، وسهل بن بكار، وأبا الوليد، وعلي بن الجعد، وإسماعيل بن أبي أويس، وأقرانهم، روى عنه محمود بن إسحاق، وعصمة بن محمود البيكندي، وأقرانهما.ا.هـ

(٢) سلمة بن أبي الطفيل عامر بن واثلة، قال عبد الله بن أحمد كما في العلل له (٤٣٤٤): سألت أبي، عن سلمة بن أبي الطفيل؛ فقال: يروون عنه. وترجم له البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٧٧) وذكر روايته عن أبيه، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات (٤/ ٣١٨) وقال: وهو الذي يقول فطر: سلمة بن الطفيل. ونقل الذهبي في الميزان (٣/ ٢٧٢) عن ابن خراش أنه قال عنه: مجهول. وردَّ ذلك الحافظ في تعجيل المنفعة (١/ ٦٠١- ٦٠٢).

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عَلِيُّ إِنَّ لَكَ كَنْزًا فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّكَ ذُو قَرْنَيْهَا، فَلَا تُتْبِعَنَّ النَّظْرَةَ نَظْرَةً، فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ» [1]. **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.**

---

(١) إسناده ضعيف، للجهالة بحال سلمة، ولعنعنة ابن إسحاق، وهو مُدَلِّس، كما أن الصواب في هذا الحديث رواية سلمة عن علي مباشرة، بدون ذكر أبيه أبي الطفيل، ولا يُعرف لسلمة رواية عن علي.

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة (باب ما قالوا في الرجل تمر به المرأة فينظر إليها، من كره ذلك، رقم ١٧٣٩٥، وباب فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٣٢٦١٩)، وأحمد (١/ ١٥٩ رقم ١٣٧٣) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١٠٢٨)، والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله لعلي: «إن لك كنزا في الجنة، وإنك ذو قرنيها، فلا تتبع النظرة النظرة، فإنما لك الأولى وليست لك الآخرة»، رقم ١٨٦٥) وفي معاني الآثار (باب الرجل يريد تزوج المرأة هل يحل له النظر إليها أم لا؟، رقم ٤٢٨٤) عن إبراهيم بن مرزوق والحسين بن الحكم الحبري.

جميعهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وإبراهيم، والحسين) عن عفان؛ به، بدون ذكر أبي الطفيل.

ولم يذكر الطحاوي في معاني الآثار: الحسين بن الحكم.

وأخرجه أحمد (١/ ١٥٩ رقم ١٣٦٩) عن يحيى بن إسحاق، وأحمد في فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١١٠١) وابن حبان (باب ذكر الزجر عن إتباع المرء النظرة النظرة، إذ استعمالها يزرع في القلب الأماني، رقم ٥٥٧٠)؛ من طريق هدبة بن خالد، والدارمي (باب في حفظ
=

=

السمع، رقم ٢٧٥١) والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله لعلي: «إن لك كنزا في الجنة، وإنك ذو قرنيها، فلا تتبع النظرة النظرة، فإنما لك الأولى وليست لك الآخرة»، رقم ١٨٦٥) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٤٢)؛ من طريق أبي الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي، والبزّار (٩٠٧- البحر الزخار) عن عمر بن موسى السامي، والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله لعلي: «إن لك كنزا في الجنة، وإنك ذو قرنيها، فلا تتبع النظرة النظرة، فإنما لك الأولى وليست لك الآخرة»، رقم ١٨٦٥) والطبراني في الأوسط (٦٧٤) من طريق عبيد الله بن محمد التيمي، والخرائطي في اعتلال القلوب (باب غض البصر عن المحارم، وما فيه من الفضل، رقم ٢٨٣) من طريق موسى بن إسماعيل المنقري، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٤٢) من طريق عبيد الله العيشي، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٣٢٤) من طريق حبان بن هلال.

جميعهم (يحيى، وهدبة، والطيالسي، والسامي، والتيمي، والمنقري، والعيشي، وحبان) عن حماد ابن سلمة؛ به، بدون ذكر أبي الطفيل.

ورواية أحمد في المُسنَد والدارمي: بذكر النهي عن النظر فقط.

قال البزّار عقبه: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي، إلا بهذا الإسناد، وسلمة بن أبي الطفيل، هذا لا نعلم روى عن علي إلا هذا الحديث، ولا رواه عنه إلا محمد بن إبراهيم، ولا نعلم له إسنادا إلا هذا الإسناد.ا.هـ

وقال الطبراني عقبه: لا يروى هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به: حماد.ا.هـ

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٧٧) تعليقا عن حماد بن سلمة، به، مختصرا بذكر العبارة الأولى فقط.

=

=

ثم أخرجه مُسنَدا من طريق عبد الأعلى عن بن إسحاق عمن سمع أبا الطفيل عامر بن واثلة عن بلال قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**إن لك كنزا في الجنة**»، وقال عقبه: ولا يصح.ا.هـ

يعني: لا يصح هذا الطريق الذي فيه ذكر بلال، والله أعلم.

وهناك متابعة لسلمة بن أبي الطفيل، على ذكر أبي الطفيل في الإسناد، أخرجها الدارقطني في الأفراد كما في أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر (١/ ١١٧، رقم ٤٤٩) من طريق الحسن بن عمارة، عن الحكم بن عتيبة، عن أبي الطفيل، عن علي؛ به، مختصرا بذكر النهي عن النظر فقط.

قال الدارقطني: تفرد به حسن بن عمارة، عن الحكم، عن أبي الطفيل.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): فلا يفرح بمثل هذه المتابعة، لأن الحسن هذا المتفرد بهذا الطريق: متروك، وله ترجمة سيئة في كتب الضعفاء.

وهناك متابعة أخرى لسلمة، على عدم ذكر أبي الطفيل، أخرجها البزَّار (٧٠١- البحر الزخار) من طريق النعمان بن سعد، عن علي؛ به، مختصرا بذكر النهي عن النظر فقط.

وهذه المتابعة أيضا لا تغني شيئا، لأن النعمان هذا مُتكلَّم فيه، فقد قال عنه النسائي: ليس بثقة. وقال أحمد: مقارب الحديث، لا بأس به. وقال ابن حزم: الراوي عنه ضعيف، فلا يحتج بخبره. بينما خالفهم ابن حبان فذكره في الثقات، وأجمل الحافظ القول فيه بـ: مقبول.

كما أن الطريق للنعمان نفسه لا يسلم، فالراوي عنه: عبد الرحمن بن إسحاق الأنصاري؛ ضعيف.

وللحديث طريق آخر عن علي، مداره على شريك بن عبد الله النخعي، وقد اختُلِف عليه فيه:

فأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله لعلي: «إن لك كنزا في الجنة، وإنك ذو قرنيها، فلا تتبع النظرة النظرة، فإنما لك الأولى وليست لك الآخرة»، رقم ١٨٦٦) وفي معاني الآثار (باب الرجل يريد تزوج المرأة هل يحل له النظر إليها أم لا؟، رقم ٤٢٨٩) من طريق علي بن قادم، عن شريك بن عبد الله، عن أبي

=

=

ربيعة الإيادي، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن علي قال: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: «**لا تتبع النظرة النظرة، الأولى لك والآخرة عليك**».

وخالف عليَّ بن قادم جمعٌ كبير من الرواة، فرووه عن شريك، ولم يذكروا علي بن أبي طالب في سنده:

فأخرجه وكيع في الزهد (باب النظرة، رقم ٤٨٦) – وعنه ابن أبي شيبة (باب ما قالوا في الرجل تمر به المرأة فينظر إليها، من كره ذلك، رقم ١٧٣٨٦) وأحمد (٥/ ٣٥١ رقم ٢٢٩٧٤) وهنَّاد في الزهد (باب النظر، ٢/ ٦٤٩)– ، وأحمد (٥/ ٣٥٣ رقم ٢٢٩٩١) عن هاشم بن القاسم، وأحمد (٥/ ٣٥٧ رقم ٢٣٠١٢) عن أحمد بن عبد الملك الحراني، وأبو داود (كتاب النكاح، باب ما يؤمر به من غض البصر، رقم ٢١٤٩) والبيهقي في الشعب (باب تحريم الفروج، وما يجب من التعفف عنها، رقم ٥٠٣٨) من طريق إسماعيل بن موسى الفزاري، والترمذي (كتاب الأدب، باب ما جاء في نظرة الفجاءة، رقم ٢٧٧٧) عن علي بن حجر، وابن أبي الدنيا في الورع (باب الورع في النظر، رقم ٦٩) عن علي بن الجعد، والبزَّار (٤٣٩٥- البحر الزخار) والروياني (٢٢)؛ من طريق أبي أحمد الزبيري محمد بن عبد الله، والروياني (٢٢) من طريق الأسود بن عامر ويحيى ابن أبي بكير، والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله لعلي: «إن لك كنزا في الجنة، وإنك ذو قرنيها، فلا تتبع النظرة النظرة، فإنما لك الأولى وليست لك الآخرة»، رقم ١٨٦٧) وفي معاني الآثار (كتاب النكاح، باب الرجل يريد تزوج المرأة هل يحل له النظر إليها أم لا، رقم ٤٢٨٨) من طريق محمد بن سعيد بن الأصبهاني، والحاكم (كتاب النكاح، باب وأما حديث عيسى، رقم ٢٧٨٨) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين وأبي غسان مالك بن إسماعيل النهدي.

جميعهم (وكيع، وهاشم، وابن عبد الملك، والفزاري، وابن حجر، وابن الجعد، والزبيري، والأسود، وابن أبي بكير، والأصبهاني، وأبو نعيم، وأبو غسان) عن شريك بن عبد الله، عن أبي ربيعة الإيادي، عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي: « **يا علي، لا تتبع النظرة النظرة، الأولى لك والآخرة عليك**».

=

=

وفي بعض الروايات: بدون ذكر اسم علي.

وفي رواية ابن عبد الملك: عطف أبا إسحاق السبيعي على أبي ربيعة.

لكن يبدو أن ذكر أبي إسحاق هنا خطأ، وذلك لما يلي:

أوَّلاً: أن الجمع الكبير روى الحديث عن شريك بدون ذكر أبي إسحاق.

ثانياً: أن بعض الأئمة نصُّوا على أن هذا الحديث مما تفرد به أبو ربيعة، وتفرد به عنه شريك.

* قال البزَّار عقبه: ولا نعلم روى هذا الحديث عن عبد الله بن بريدة إلا أبا ربيعة، ولا نعلم روى عن أبي ربيعة إلا شريكا، والحسن بن صالح.ا.هـ

* وقال الدارقطني في الأفراد كما في أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر (١/ ٢٩١): تفرد به أبو ربيعة الإيادي، عن ابن بريدة، عن أبيه.ا.هـ

وتصحَّف في رواية أبي أحمد الزبيري عند الروياني شريك إلى إسرائيل!

ومن خلال هذه الطرق، يتبين أن الراجح من رواية شريك: عدم ذكر علي في الإسناد، وأن الحديث من مُسنَد بريدة، وإنما وهم فيه ابن قادم، ولعل سبب وهمه أنَّ لعلي ذِكراً في الحديث، فجعله الراوي في الإسناد.

لكن يبقى أن الحديث من أفراد شريك، عن أبي ربيعة، والأول معروف بسوء الحفظ، والثاني: قال عنه أبو حاتم – كما في الجرح والتعديل (٦/ ١٠٩) – : منكر الحديث. بينما خالفه ابن معين فقال: ثقة! وذكره الذهبي في المغني في الضعفاء، وقال الحافظ عنه: مقبول.

ولتفرد شريك والإيادي بالحديث، لا يطمئن القلب إلى تصحيحه، بل هو إلى الضعف أقرب، وقد أشار إلى ذلك الترمذي حين قال عنه – كما في تحفة الأشراف (٢/ ٩٣)، وجامع المسانيد لابن كثير (١/ ٤٨٣) – : غريب، لا نعرفه إلا من حديث شريك.ا.هـ

=

(٤٥) ٤٦٢٩ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ الْقَاضِي، ثنا أَبُو قِلَابَةَ (١)، ثنا أَبُو عَتَّابٍ سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ(٢)، ثنا الْمُخْتَارُ بْنُ نَافِعٍ التَّمِيمِيُّ (٣)، ثنا أَبُو حَيَّانَ

=

ومع هذا فإن الفقرة التي فيها النهي عن النظر، يشهد لصحتها ما ثبت في صحيح مسلم (كتاب الأدب، باب نظر الفجاءة، رقم ٢١٥٩) عن جرير بن عبد الله، قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظر الفجاءة؛ فأمرني أن أصرف بصري.

التعليق على الحديث:

* قوله عليه الصلاة والسلام لعلي: «وإنك ذو قرنيها».

قيل معناه: أنك ذو قرني هذه الأمة، وذاك لأنه كان له شجتان في قرني رأسه، إحداهما من ابن ملجم الذي قتله، والأخرى من عمرو بن ود، وقيل معناه: إنك ذو قرني الجنة، أي: ذو طرفيها ومليكها الممكن فيها، الذي يسلك جميع نواحيها، كما سلك الإسكندر جميع نواحي الأرض شرقا وغربا فسمي ذا القرنين، على أحد الأقوال، وقيل غير ذلك، والله أعلم.

انظر: شرح مشكل الآثار للطحاوي (٥/ ١١٩- ١٢١)، غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ٢٣٨)، الترغيب والترهيب للمنذري (٣/ ٢٤).

(١) عبد الملك بن محمد الرقاشي، تقدَّم في الحديث (٢٥٨٩) أنه صدوق يخطئ.

(٢) سهل بن حماد العنقزي، أبو عتاب الدلال، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق.ا.هـ

(٣) مختار بن نافع التيمي، ويقال: العكلي، أبو إسحاق التمار، منكر الحديث، قاله البخاري والنسائي وأبو حاتم. وقال أبو زرعة: واهي الحديث. وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا، كان يأتي بالمناكير عن المشاهير، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذلك. وقال أبو أحمد الحاكم:
=

التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رَحِمَ اللهُ عَلِيًّا، اللَّهُمَّ أَدِرِ الْحَقَّ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ»(١). هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

=

ليس بالقوي عندهم. وقال الساجي: منكر الحديث. وشذ العجلي فخالف هؤلاء جميعا وقال: كوفي ثقة!

انظر: الجرح والتعديل (٨/ ٣١١)، معرفة الثقات (٢/ ٢٦٧)، الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢١٠)، المجروحين لابن حبان (٣/ ٩)، الكامل في الضعفاء (٦/ ٤٤٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٦٢).

(١) إسناده ضعيف، لحال المختار.

والحديث أخرجه الترمذي (كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب، رقم ٣٧١٤) عن أبي الخطاب زياد بن يحيى البصري، وابن أبي عاصم في السنة (باب ما ذكر من فضائل أبي بكر، رقم ١٢٣٢، وباب في فضل عمر بن الخطاب، رقم ١٢٤٦) والبزَّار (٨٠٦- البحر الزخار) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (باب سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل أبي بكر الصديق، رقم ٢٤٢١)؛ من طريق عمرو بن علي الفلاس، وابن أبي عاصم (باب في فضل عمر بن الخطاب، رقم ١٢٤٦، وباب في فضل عثمان بن عفان، رقم ١٢٨٦) والبزَّار (٨٠٦- البحر الزخار) وأبو يعلى (٥٥٠)؛ عن أبي موسى محمد بن المثنى، وابن أبي عاصم (باب في فضل عمر بن الخطاب، رقم ١٢٤٦) عن الحسن بن علي الخلال، والبزَّار (٨٠٦- البحر الزخار) عن محمد بن معمر، وابن حبان في المجروحين (٣/ ١٠) عن أحمد بن عبدالرحمن الكزيراني، والعقيلي في الضعفاء (٤/ ٢١٠) والطبراني في الأوسط (٥٩٠٦) وأبو نعيم في فضائل الخلفاء الراشدين (٢٣٠) وفي معرفة الصحابة (٣٥٤)؛ من طريق محمد بن يحيى ابن المنذر القزاز، وابن عدي في الكامل (٦/ ٤٤٥) من طريق صالح بن عبد الحكم، واللالكائي

=

=

في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (باب سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل أبي بكر الصديق، رقم ٢٤٢١) من طريق عمر بن شبة، والحاكم (كتاب معرفة الصحابة، باب من فضائل خليفة رسول الله صلى الله عليه و سلم أبي بكر بن أبي قحافة الصديق مما لم يخرجاه، رقم ٤٤٤١) من طريق محمد بن سنان القزاز، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠/ ٦٢- ٦٣) من طريق محمد بن الحسين بن إشكاب، وفي (٤٢/ ٤٤٨) من طريق محمد بن يونس الكديمي.

جميعهم (زياد، والفلاس، وأبو موسى، والخلال، وابن معمر، والكزيراني، وابن المنذر، وصالح، وابن شبة، وابن سنان، وابن إشكاب، والكديمي) عن أبي عتاب سهل بن حماد؛ به، مطولا بلفظ: «**رحم الله أبا بكر، زوجني ابنته، وحملني إلى دار الهجرة، وأعتق بلالا من ماله، رحم الله عمر، يقول الحق وإن كان مرا، تركه الحق وما له صديق، رحم الله عثمان، تستحييه الملائكة، رحم الله عليا، اللهم أدر الحق معه حيث دار**».

وروايات ابن أبي عاصم مختصرة، ومفرقة، وليس فيها ذكر علي، وكذا رواية اللالكائي مختصرة بدون ذكر علي، ورواية الحاكم بذكر فضيلة أبي بكر الصديق فقط.

قال الترمذي عقبه: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، والمختار بن نافع شيخ بصري كثير الغرائب، وأبو حيان التيمي اسمه: يحيى بن سعيد بن حيان التيمي، كوفي،وهو ثقة.ا.هـ

وقال البزَّار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بهذا الإسناد.ا.هـ

وقال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو عتاب الدلال.ا.هـ

وللحديث طريق آخر، أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٩/ ٧١) من طريق أحمد بن عبيد ابن ناصح النحوي، نا علي بن عاصم، نا أبو حيان التيمي، عن حبة بن جوين العرني، قال: قال

=

(٤٦) ٤٦٥٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَعْقُوبَ، الْعَدْلُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِالْوَهَّابِ، ثنا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ بَدْرٍ لِي وَلِأَبِي بَكْرٍ: «عَنْ يَمِينِ أَحَدِكُمَا جِبْرِيلُ، وَالْآخَرُ مِيكَائِيلُ،

=

علي بن أبي طالب: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الحديث، ولم يذكر فيه عليا، وزاد فيه في مناقب عثمان: «**وجهز جيش العسرة، وزاد في مسجدنا حتى وسعنا**».

لكن هذا الطريق لا يصح لسببين:

الأول: أن في إسناده أحمد بن عبيد: ليّن الحديث - كما في التقريب - ، وشيخه علي بن عاصم: الراجح في حاله الضعف - كما رجّحه صاحبا تحرير التقريب -.

الثاني: أن هناك جماعة من العلماء صرَّحوا - كما مر منذ عدة أسطر - بأن هذا الحديث لا يعرف إلا من الطريق الأول، أعني طريق أبي عتاب، عن المختار.

وقد ألصق جماعة من العلماء تهمة هذا الحديث بالمختار بن نافع، كابن حبان في المجروحين (٣/ ١٠)، وابن عدي في الكامل (٦/ ٤٤٥)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٢٥٦)، والذهبي في تلخيصه للمستدرك.

والحديث حكم عليه الألباني في السلسلة الضعيفة (٥/ ١١٢، رقم ٢٠٩٤) بأنه ضعيف جدا.

وَإِسْرَافِيلُ مَلَكٌ عَظِيمٌ يَشْهَدُ الْقِتَالَ وَيَكُونُ فِي الصَّفِّ»[1]. **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.**

(٤٧) ٤٦٥٨ - حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذٍ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ الْأَسْفَاطِيُّ[2]، ثنا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ[3]، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ[4] قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي رَجُلٌ شَابٌّ، وَأَنَّهُ يَرِدُ عَلَيَّ مِنَ الْقَضَاءِ مَا لَا عِلْمَ لِي بِهِ، قَالَ: فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى صَدْرِي، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ ثَبِّتْ لِسَانَهُ، وَاهْدِ قَلْبَهُ» فَمَا

---

(١) إسناده صحيح، وقد تقدَّم برقم (٤٤٣٠).

(٢) عباس بن الفضل الأسفاطي، صدوق، قاله الدارقطني، كما في سؤالات الحاكم (١٤٣).

(٣) أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، الكوفي المقرئ، قال عنه الحافظ في التقريب: ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح.ا.هـ

(٤) هو: سعيد بن فيروز.

شَكَكْتُ فِي الْقَضَاءِ، أَوْ فِي قَضَاءٍ بَعْدُ (١). هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

---

(١) إسناده منقطع، لأن أبا البختري لم يدرك عليا، قاله شعبة والبخاري وأبو زرعة وغيرهم، كما في جامع التحصيل (ص: ١٨٣) وكما سيأتي في التخريج، لكن الحديث له طرق أخرى متصلة الإسناد، فهو صحيح بمجموع طرقه.

والحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٣٣٧) وعبد بن حميد (٩٤- المنتخب) وابن ماجه (كتاب الأحكام، باب ذكر القضاة، رقم ٢٣١٠) والبيهقي في دلائل النبوة (٥/ ٣٩٧)؛ من طريق يعلى بن عبيد، وابن أبي شيبة (كتاب أقضية رسول الله، رقم ٢٩٥٨٦، وكتاب الفضائل، باب فضائل علي، رقم ٣٢٦٠٤) وابن ماجه (كتاب الأحكام، باب ذكر القضاة، رقم ٢٣١٠) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: إن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك، رقم ٨٣٦٥) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، وأحمد (١/ ٨٣ رقم ٦٣٦) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: إن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك، رقم ٨٣٦٣) وأبو يعلى (٤٠١)؛ من طريق يحيى بن سعيد القطان، وأحمد في فضائل الصحابة (٩٨٤) من طريق عبد الله بن نمير، وابن عرفة في جزئه (٧٦) من طريق عمر بن عبدالرحمن الأبار، وابن أبي خيثمة في تاريخه (٢٥٨٥- السفر الثاني) والبزَّار (٩١٢- البحر الزخار) من طريق جرير بن عبد الحميد، والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: إن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك، رقم ٨٣٦٤) من طريق عيسى بن يونس السبيعي، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٨١) من طريق عبد السلام بن حرب.

جميعهم (يعلى، وأبو معاوية ، ويحيى، وابن نمير، والأبار، وجرير، وعيسى، وعبد السلام) عن الأعمش؛ به.

=

=

قال ابن أبي خيثمة: ولم يسمع أبو البختري هذا الحديث من علي.ا.هـ

ثم أسند إلى شعبة بن الحجاج قوله: لم يدرك أبو البختري عليا ولا رآه.ا.هـ

وقال البزَّار: وهذا الحديث رواه شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، قال: حدثني من سمع عليا يقول، وأبو البختري فلا يصح سماعه من علي ولكن ذكرنا من حديثه لنبين أنه قد روى عن علي، وأنه لم يسمع من علي.ا.هـ

وقال النسائي: روى هذا الحديث شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري قال: أخبرني من سمع عليا. قال النسائي: أبو البختري لم يسمع من علي شيئا.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): ورواية شعبة المُشار إليها آنفا أخرجها:

الطيالسي (١٠٠) وأحمد (١/ ١٣٦ رقم ١١٤٥) وابن أبي خيثمة في تاريخه (٢٥٨٧- السفر الثاني) ووكيع محمد بن خلف في أخبار القضاة (١/ ٨٥) وأبو يعلى (٣١٦)؛ من طريق شعبة بن الحجاج، عن عمرو بن مرة، قال: سمعت أبا البختري، قال: أخبرني من سمع عليا، يقول: الحديث.

وهذا إسناد صحيح إلى أبي البختري، يوضح الانقطاع بينه وبين وعلي.

وقد أشار الدارقطني إلى خلاف حدث على شعبة، فقال في علله (٤/ ١٦٧، س: ٤٩١): وقيل: عن أبي خالد الأحمر، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة. وهو وهم، والصواب عن أبي البختري، عن علي.ا.هـ.

قُلتُ (أحمد): وقريب من هذا الوهم: ما أخرجه البزَّار (٧١١- البحر الزخار) من طريق عمرو ابن أبي المقدام، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن علي؛ به.

قال البزَّار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن علي، إلا أبو إسحاق، ولا عن أبي إسحاق، إلا عمرو بن أبي المقدام.ا.هـ.

=

=

وعمرو هذا: ضعيف – كما في التقريب – ، والأقرب أن الوهم منه، والحديث حديث عمرو، عن أبي البختري، عن علي، والله أعلم.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٣٨٩٢) – بسند ضعيف – من طريق أبان بن تغلب، عن أبي البختري؛ به.

وهناك خلاف أيضا على أبان أشار إليه الدارقطني، فقال في علله (٤/ ١٦٧، س: ٤٩١): ورواه أبان بن تغلب، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عليا مرسلا. والقول الأول (يقصد طريق عمرو، عن أبي البختري، عن علي) أصح.ا.هـ

وللحديث طرق أخرى عن علي؛ وإليك تفصيلها:

الطريق الأول: حَنَش بن المعتمر، عن علي.

أخرجه الطيالسي (١٢٧) وابن سعد في الطبقات (٢/ ٣٣٧) وابن أبي شيبة (كتاب البيوع والأقضية، باب من قال لايقبل من خصم حتى يحضر خصمه، رقم ٢٣٤٩٣، وكتاب أقضية رسول الله، رقم ٢٩٥٨٥) وأحمد (١/ ٩٠، رقم ٦٩٠، ١/ ٩٦ رقم ٧٤٥، ١/ ١١١ رقم ٨٨٢، ١/ ١٤٣ رقم ١٢١١) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١١٩٥) وأبو داود (كتاب الأقضية، باب كيف القضاء، رقم ٣٥٨٢) والترمذي (كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي لا يقضي بين الخصمين حتى يسمع كلامهما، رقم ١٣٣١) وعبد الله بن أحمد في زياداته على المُسنَد (١/ ١٤٩ رقم ١٢٨٠، ١٢٨١، ١/ ١٥٠ رقم ١٢٨٥، ١٢٨٧) وفي زياداته على فضائل الصحابة لأبيه (باب فضائل علي، رقم ١٠٩٦، ١٢٠١، ١٢٢٧) والبزّار (٧٣٣- البحر الزخار) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: إن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك، رقم ٨٣٦٦) ووكيع في أخبار القضاة (١/ ٨٦) وأبو يعلى (٣٧١) والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن النبي عليه السلام في نهيه أبا ذر أن يتولى قضاء بين اثنين وأن يؤوي أمانة، رقم ٥٠) وفي أحكام القرآن (٨٠٥) وابن الأعرابي في معجمه (٢/ ٣٨٤- ٣٨٥) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي،

=

=

باب ذكر ما أُعطى علي بن أبي طالب من العلم والحكمة وتوفيق الصواب في القضاء، ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم له بالسداد والتوفيق، رقم ١٥٥٤) والبيهقي (كتاب آداب القاضي، باب ما يقول القاضي إذا جلس الخصمان بين يديه، ١٠/ ٢٣٢، وباب القاضي لا يقبل شهادة الشاهد إلا بمحضر من الخصم المشهود عليه، ولا يقضي على الغائب، ١٠/ ٢٣٦) ؛ من طريق سماك بن حرب، عن حنش، عن علي، قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قاضيا، فقُلتُ: يا رسول الله، ترسلني وأنا حديث السن، ولا علم لي بالقضاء؟! فقال: «**إن الله سيهدي قلبك، ويثبت لسانك، فإذا جلس بين يديك الخصمان، فلا تقضين حتى تسمع من الآخر، كما سمعت من الأول، فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء**». قال: فما زلت قاضيا، أو ما شككت في قضاء بعد.

وهذا إسناد حسن، لأن حنش ابن المعتمر: صدوق له أوهام، ويرسل - كما في التقريب - ، إضافة إلى بعض الكلام في سماك نفسه.

وقد رُوِيَ الحديث من وجه آخر عن سماك:

فأخرجه ابن حبان (باب ذكر أدب القاضي عند إمضائه الحكم بين الخصمين، رقم ٥٠٦٥) من طريق سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن علي، قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم برسالة، فقُلتُ: يا رسول الله تبعثني وأنا غلام حديث السن؟، فأسأل عن القضاء ولا أدري ما أجيب، قال: «**ما بد من ذلك، أن أذهب بها أنا أو أنت**» ، قال: فقُلتُ: وإن كان، ولا بد أذهب، أنا، فقال: «**انطلق، فاقرأها على الناس، فإن الله تعالى، يثبت لسانك، ويهدي قلبك**»، ثم قال: «**إن الناس سيتقاضون، فإذا أتاك الخصمان، فلا تقضي لواحد، حتى تسمع كلام الآخر، فإنه أجدر أن تعلم لمن الحق**».

وهذا مُخالِفٌ لباقي الطرق عن سماك، سندا، ومتنا، وليس الخلاف هنا من قبل سماك، بل ممن دونه، وأكثر الرواة عن سماك متفقون على الرواية الأولى، وهذا طريق شاذ، لا يقدح في الطريق الأول، والله أعلم.

=

=

الطريق الثاني: حارثة بن مُضَرِّب، عن علي.

أخرجه أحمد (١/ ٨٨ رقم ٦٦٦، ١/ ١٥٦ رقم ١٣٤٢) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١٢١٢) والبزَّار (٧٢١- البحر الزخار) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: إن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك، رقم ٨٣٦٧) والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن النبي عليه السلام في نهيه أبا ذر أن يتولى قضاء بين اثنين وأن يؤوي أمانة، رقم ٤٩) وفي أحكام القرآن (٨٠٣) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي، باب ذكر ما أُعطى علي بن أبي طالب من العلم والحكمة وتوفيق الصواب في القضاء، ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم له بالسداد والتوفيق، رقم ١٥٥٥) ؛ من طريق إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق السبيعي، عن حارثة بن مضرب، عن علي؛ قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فقُلتُ: إنك تبعثني إلى قوم هم أسن مني لأقضي بينهم. فقال: «**اذهب، فإن الله تعالى سيثبت لسانك، ويهدي قلبك**».

وهذا إسناد صحيح إلى علي.

قال البزَّار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن حارثة بن مضرب إلا أبو إسحاق، ولا عن أبي إسحاق، إلا إسرائيل، ورواه عن علي غير واحد، وأحسن إسناد يروى عن علي: هذا الإسناد.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): على أنه قد حدث خلاف على أبي إسحاق في هذا الإسناد:

فأخرج الحديث النسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: إن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك، رقم ٨٣٦٨) والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عن النبي عليه السلام في نهيه أبا ذر أن يتولى قضاء بين اثنين وأن يؤوي أمانة، رقم ٤٧) وفي أحكام القرآن (٨٠٢) وأبو يعلى (٢٩٣) – ومن طريقه الضياء في المختارة (٢/ ٣١٧- ٣١٨) – ؛ من طريق شيبان النحوي، والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي، باب ذكر ما أُعطى علي بن أبي طالب من العلم والحكمة وتوفيق الصواب في

=

=

القضاء، ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم له بالسداد والتوفيق، رقم ١٥٥٦) من طريق سفيان الثوري.

كلاهما (شيبان، وسفيان) عن أبي إسحاق، عن أبي الكنود عمرو بن حبشي، عن علي؛ به.

ولا شك أن رواية الثوري عن أبي إسحاق مقدمة على غيرها، لكن الراوي عن سفيان هنا هو عبيد الله بن موسى العبسي، وقد رواه على عدة أوجه:

- فرواه مرة عن شيبان، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن حبشي، عن علي، كما هو هنا.

- وراوه مرة عن شيبان، عن أبي إسحاق، عن عمرو، عن حارثة، عن علي، كما في طبقات ابن سعد (٢/ ٣٣٧).

- ورواه مرة عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن حارثة، عن علي، كما في طبقات ابن سعد (٢/ ٣٣٧).

- ورواه مرة عن سفيان عن أبي إسحاق، عن عمرو بن حبشي، عن علي، كما هو هنا.

والذي يعنينا من هذه الأوجه: الوجه الأخير، لأن رواية الثوري عن أبي إسحاق مُقدَّمة على غيره، أما ما عدا ذلك: فرواية إسرائيل عن أبي إسحاق، تقدَّم على رواية شيبان.

ولكن عبيد لله العبسي متكلم في روايته عن الثوري خاصة!

قال الحافظ في هدي الساري (ص: ٤٢٣): قال ابن معين: كان عنده جامع سفيان الثوري، وكان يستضعف فيه.

قُلتُ (الحافظ): لم يخرج له البخاري من روايته عن الثوري شيئا.ا.هـ

=

=

وعلى ما ذُكر: يكون الراجح هنا أن الحديث من رواية شيبان، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن حبشي، عن علي، كما رواه إسرائيل، وهي مقدمة على رواية سفيان، لأن العبسي تفرد بها، ولا يعتمد على تفرده، مع هذا الاختلاف عليه، والله أعلم.

الطريق الثالث: أبو جحيفة وهب بن عبد الله، عن علي.

أخرجه وكيع في أخبار القضاة (١/ ٨٧) وابن الأعرابي في معجمه (١٦٧٥) والإسماعيلي في معجم شيوخه (٢/ ٦٥٤) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي، باب ذكر ما أُعطى علي بن أبي طالب من العلم والحكمة وتوفيق الصواب في القضاء، ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم له بالسداد والتوفيق، رقم ١٥٥٢) والضياء في المختارة (٢/ ٣٨٨) ؛ من طريق مؤمل بن إسماعيل، عن سفيان الثوري، عن علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة، عن علي؛ به.

ورواية الإسماعيلي: بدون ذكر علي في الإسناد، وجعل الحديث من مُسنَد أبي جحيفة!

وهذا إسناد فيه ضعف، لأن مؤمل بن إسماعيل: صدوق سيء الحفظ - كما في التقريب - .

الطريق الرابع: عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي.

أخرجه الآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي، باب ذكر ما أُعطى علي بن أبي طالب من العلم والحكمة وتوفيق الصواب في القضاء، ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم له بالسداد والتوفيق، رقم ١٥٥٣) من طريق محمد بن فضيل، عن مسلم الأعور، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: قال علي: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن لأقضي بينهم، فقُلتُ: يا رسول الله، إني ليس أُحسن القضاء، فوضع يده على صدري ثم قال: «**اللهم علمه القضاء**» ثم قال: «**علمهم الشرائع والسنن وانههم عن الدباء والحنتم والنقير والمزفت**».

وهذا إسناد ضعيف، لضعف مسلم بن كيسان الملائي الأعور.

ومع ضعفه، فقد اختُلِف عليه في هذا الحديث:

=

(٤٨) ٤٦٧٠ - أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَحْبُوبِيُّ، بِمَرْوَ، ثنا سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، أَنْبَأَ إِسْرَائِيلُ [1]، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ

=

فأخرجه وكيع في أخبار القضاة (١/ ٨٧) من طريق ورقاء بن عمر، عنه، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: بعث النبي صلى الله عليه وسلم عليا إلى اليمن، الحديث.

وأخرجه وكيع مرة أخرى في أخبار القضاة (١/ ٨٧) من طريق صباح المزني، عنه، عن مجاهد، عن بريدة بن الحصيب، قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا إلى اليمن، الحديث.

وبغض النظر عن صحة الطرق من ضعفها إلى الأعور، فهو نفسه لا يتحمل مثل هذا الاختلاف، لضعفه في الأصل.

الطريق الخامس: عمر بن علي بن أبي طالب، عن علي.

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٤/ ٤٥١) من طريق القاسم بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن عبد الله، عن أبيه عبد الله بن محمد، عن أبيه محمد بن عمر، عن أبيه عمر بن علي، عن أبيه علي بن أبي طالب؛ به.

وهذا إسناد ضعيف، القاسم قال عنه الخطيب: قدم بغداد، وحدث بها عن أبيه، عن جده، عن آبائه، نسخة أكثرها مناكير. ثم ساق له هذا الخبر.

وأما أبوه وجده: فلم أقف لهما على ترجمة!

والحديث صحَّحه الألباني في إرواء الغليل (٨/ ٢٢٦، رقم ٢٥٠٠) وقال: وجملة القول أن الحديث بمجموع الطرق حسن على أقل الأحول. والله أعلم.ا.هـ

(١) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

ابْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِئٍ، ثنا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنُ يَحْيَى، وَالسَّرِيُّ بْنُ خُزَيْمَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ النَّضْرِ، قَالُوا: ثنا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، ثنا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ (١)، عَنْ عبدالرحمن بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عَلِيُّ، أَلَا أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ، إِنْ قُلْتَهُنَّ غَفَرَ اللهُ لَكَ عَلَى أَنَّهُ مَغْفُورٌ لَكَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، سُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (٢). **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.**

---

(١) أبو إسحاق السبيعي، عمرو بن عبد الله.

(٢) إسناده صحيح.

والحديث أخرجه أحمد (١/ ١٥٨ رقم ١٣٦٣) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١٢١٦) عن أبي سعيد مولى بني هاشم، وابن أبي عاصم في السنة (باب ما ذُكر في فضل علي، رقم ١٣١٤) من طريق يحيى بن آدم، والبزَّار (٦٢٧- البحر الزخار) من طريق عبد الله بن رجاء، والنسائي في الكبرى (كتاب النعوت، باب العلي العظيم، رقم ٧٦٣٠، وكتاب خصائص علي، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: «إنه مغفور لك»، رقم ٨٣٦٠، وكتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول عند الكرب إذا نزل به، رقم ١٠٣٩٨) من طريق خلف بن تميم، والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: «إنه مغفور لك»، رقم ٨٣٥٨، وكتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول عند الكرب إذا نزل به، رقم ١٠٣٩٧) من طريق أحمد بن خالد الوهبي، والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب =

=
ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: «إنه مغفور لك»، رقم ٨٣٥٨) من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل، والضياء في المختارة (٢/ ٢٦٩- ٢٧٠) من طريق أحمد بن عبد الله بن يونس.

جميعهم (أبو سعيد، ويحيى، وابن رجاء، وخلف، والوهبي، وأبو غسان، وابن يونس) عن إسرائيل؛ به.

ورواية الوهبي موقوفة على علي، وبزيادة عمرو بن مرة، بين أبي إسحاق، وابن أبي ليلى!

قال البزَّار: وهذا الحديث قد رواه غير إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن علي رضي الله عنه.ا.هـ

وأخرجه الدارقطني في علله (٤/ ٩) من طريق محمد بن العلاء، عن قبيصة، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي؛ به، بدون قوله: «على أنه مغفور لك».

قال الدارقطني عقبه: تفرد به أبو كريب، عن قبيصة، عن الثوري.ا.هـ

وقد حدث خلاف على أبي إسحاق في هذا الحديث:

فأخرجه ابن أبي شيبة (كتاب الدعاء، باب ما ذكر فيمن سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يعلمه ما يدعو به فعلمه، رقم ٢٩٨٤٥) وأحمد (١/ ٩٢ رقم ٧١٢) وابن أبي عاصم في السنة (باب ما ذُكر في فضل علي، رقم ١٣١٥) والبزَّار (٧٠٥) والنسائي في الكبرى (كتاب النعوت، باب العلي العظيم، رقم ٧٦٣١، كتاب خصائص علي، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: «إنه مغفور لك»، رقم ٨٣٥٦، ٨٣٥٧، وكتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول عند الكرب إذا نزل به، رقم ١٠٣٩٩) وابن حبان (باب ذكر مغفرة الله جل وعلا ذنوب علي بن أبي طالب، رقم ٦٩٢٨) والطبراني في الأوسط (٣٤٢١) وفي الصغير (٣٥٠) وابن المقرئ (٦٦٢) والدارقطني في الأفراد كما في أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر (١/ ٩٧، رقم ٣٣٧) والضياء في المختارة (٢/ ٢١٩)؛ من طريق علي بن صالح، وابن أبي عاصم في السنة (باب ما ذُكر في فضل علي، رقم
=

=

١٣١٧) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بالعافية من البلاء مع المغفرة، رقم ١٥٦٠) من طريق نصير بن أبي الأشعث القرادي، والنسائي في الكبرى (كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول عند الكرب إذا نزل به، رقم ١٠٤٠٠) والضياء في المختارة (٢/ ٢١٩- ٢٢٠)؛ من طريق يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق.

جميعهم (علي، ونصير، ويوسف) عن أبي إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن علي؛ به.

قال البزَّار: ولا نعلم روى أبو إسحاق الهمداني، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن علي إلا حديثين، هذا أحدهما.ا.هـ

وأخرجه الترمذي (كتاب الدعوات، باب، رقم ٣٥٠٤) والقَطِيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (باب فضائل علي، رقم ١٠٥٣) والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: «إنه مغفور لك»، رقم ٨٣٦١، وكتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول عند الكرب إذا نزل به، رقم ١٠٤٠١) والطبراني في الأوسط (٤٩٩٨) وفي الصغير (٧٦٣)؛ من طريق الحسين بن واقد، عن أبي إسحاق، عن الحارث الأعور، عن علي؛ به، بلفظ: «**ألا أعلمك كلمات إذا قلتهن غفر الله لك وإن كنت مغفورا لك؟**».

قال النسائي: أبو إسحاق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها، وإنما أخرجناه لمخالفة الحسين بن واقد لإسرائيل، ولعلي بن صالح، والحارث الأعور ليس بذاك في الحديث، وعاصم بن ضمرة أصلح منه.ا.هـ

وقد سُئِل الدارقطني في علله (٤/ ٧، س: ٤٠٧) عن هذا الحديث، فساق خلافا أوسع من هذا، ثم قال:

=

=

وأشبهها بالصواب قول من قال : عن أبي إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن علي.

ولا يُدْفع قول إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن ابن أبي ليلى، عن علي.

وحديث الحسين بن واقد وهم ، والله أعلم.ا.هـ

وللحديث طريق آخر عن علي، بلفظ فيه بعض الاختلاف:

أخرجه أحمد (رقم ٧٠١، رقم ٧٢٦) والقَطِيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (باب فضائل علي، رقم ١١٢٤) وابن أبي الدنيا في الفرج بعد الشدة (٤٦) والبزّار (٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٢- البحر الزخار) والنسائي في الكبرى (كتاب النعوت، باب الحليم الكريم، رقم ٧٦٢٦، وكتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول عند الكرب إذا نزل به، رقم ١٠٣٨٩، ١٠٣٩٠، ١٠٣٩١، ١٠٣٩٢) والخرائطي في مكارم الأخلاق (باب ما يستحب للمرء من الرقى والعوذ والقول عند الشيء يخافه من سلطان أو غيره، رقم ١٠٣٥) وابن حبان (باب ذكر الأمر بالتهليل والتسبيح لله جل وعلا مع التحميد لمن أصابته شدة أو كرب، رقم ٨٦٥) والطبراني في الدعاء (باب الدعاء عند الكرب والشدائد، رقم ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣) وابن منده في التوحيد (باب ومن أسماء الله عز وجل: الكبير والكريم، رقم ٣١٣) والحاكم (كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح، رقم ١٨٧٣، ١٨٧٤) والبيهقي في الشعب (فصل: ومما يلحق بالصبر عند المصائب، رقم ٩٧٤٣)؛ من طريق محمد بن كعب القرظي، عن عبد الله بن شداد بن الهاد، عن عبد الله بن جعفر، عن علي بن أبي طالب أنه قال: لقاني رسول الله صلى الله عليه وسلم هؤلاء الكلمات، وأمرني إن نزل بي كرب أو شدة أن أقولها: «**لا إله إلا الله الكريم الحليم سبحانه، تبارك الله رب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين**». وكان عبد الله بن جعفر يلقنها الميت، وينفث بها على الموعوك، ويعلمها المغتربة من بناته.

وروايات النسائي في عمل اليوم والليلة فيها اختلاف في بعض الألفاظ.

=

(٤٩) ٤٦٧٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ الْأَسْفَاطِيُّ (١)، ثنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْمَدِينِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَرْعَرَةَ، قَالَا: ثنا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ (٢)، حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ عَمِيرَةَ (٣)، أَخْبَرَنِي مَيْمُونٌ الْكُرْدِيُّ (٤)، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ (٥)، أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا

=

قال البزَّار: وهذا الحديث يروى عن عبد الله بن جعفر، عن علي من وجوه، وهذا أحسن إسنادا يروى في ذلك.ا.هـ

(١) تقدَّم في الحديث (٤٦٥٨) أنه صدوق.

(٢) حرمي بن عمارة بن أبي حفصة، أبو روح البصري، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق يهم.ا.هـ

(٣) الفضل بن عميرة القيسي الطفاوي، أبو قتيبة البصري، قال عنه الحافظ في التقريب: فيه لين.ا.هـ

(٤) ميمون الكردي، أبو بصير وقيل: أبو نصير، ليس به بأس، قاله ابن معين. وفي رواية قال: صالح، وفي أخرى: لا شيء. وقال أبو داود: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الأزدي: ضعيف.

والأزدي نفسه متكلم فيه، فلا عبرة بمخالفته لمن هم أثبت منه، والله أعلم.

انظر: التاريخ الكبير (٧/ ٣٤٠)، الجرح التعديل (٨/ ٢٣٨)، الثقات لابن حبان (٧/ ٤٧٢)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٥٢).

(٥) عبدالرحمن بن مُلٍّ بن عمرو.

رَسُولُ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخِذٌ بِيَدِي وَنَحْنُ فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ، إِذْ مَرَرْنَا بِحَدِيقَةٍ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهَّ، مَا أَحْسَنَهَا مِنْ حَدِيقَةٍ، قَالَ: «لَكَ فِي الْجَنَّةِ أَحْسَنُ مِنْهَا»[1]. **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.**

---

(١) في إسناده ضعف، لحال الفضل.

والحديث أخرجه عبد الله بن أحمد في زياداته على الفضائل لأحمد (باب فضائل علي، رقم ١١٠٩) وأبو يعلى (٥٦٥) عن عبيد الله بن عمر القواريري، والبزَّار (٧١٦- البحر الزخار) عن عمرو بن علي ومحمد بن معمر، والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر جوامع فضل علي بن أبي طالب الشريفة الكريمة عند الله عز وجل وعند رسوله صلى الله عليه وسلم وعند المؤمنين، رقم ١٥٧٥) من طريق إسحاق بن منصور الكوسج، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٣٢٢- ٣٢٣) من طريق الفيض بن وثيق، والذهبي في الميزان (٣/ ٣٥٥) من طريق عمر بن شبة.

جميعهم (القواريري، وعمرو، ومحمد، والكوسج، والفيض، وابن شبة) عن حرمي بن عمارة؛ به، بزيادة: ثم أتينا على حديقة أخرى فقلت: يا رسول الله، ما أحسنها من حديقة فقال: «**لك في الجنة أحسن منها**» ، حتى أتينا على سبع (وفي رواية: تسع) حدائق أقول: يا رسول الله، ما أحسنها ويقول: «**لك في الجنة أحسن منها**». فلما خلا له الطريق اعتنقني ثم أجهش باكيا، قلت: يا رسول الله ما يبكيك؟ قال: «**ضغائن في صدور أقوام، لا يبدونها لك إلا من بعدي**»، قال: قلت: يا رسول الله في سلامة من ديني؟ قال: «**في سلامة من دينك**».

ورواية عبد الله بن أحمد والآجُرِّيّ: بدون ذكر فقرة البكاء.

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١١٨): رواه أبو يعلى والبزَّار، وفيه الفضل بن عميرة؛ وثقه ابن حبان، وضعَّفه غيره، وبقية رجاله ثقات.ا.هـ

قال الذهبي: الفضل: مُنكَر الحديث. وساق له هذا الخبر.

=

=

وللحديث شاهد من حديث أنس بن مالك:

أخرجه ابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٣٢٦٤٧) وابن عدي في الكامل (٧/ ١٧٣) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٣٢٣- ٣٢٤) من طريق يونس بن خباب، عن أنس بن مالك؛ قال: خرجت وعلي مع رسول الله صلى الله عليه و سلم في حيطان المدينة، فمررنا بحديقة، فقال علي: ما أحسن هذه الحديقة! قال النبي صلى الله عليه و سلم: «**حديقتك في الجنة أحسن منها**» حتى مر من تسع حدائق ويقول مثلها، وجعل النبي صلى الله عليه و سلم يبكي، فقال علي: ما يبكيك؟ قال: «**ضغائن في صدور قوم لا يبدونها حتى يفقدوني**».

وفي رواية ابن عساكر: بذكر عثمان بن حاضر بين يونس وأنس.

وهذا إسناد ضعيف، فيونس هذا قال عنه البخاري كما في ميزان الاعتدال (٤/ ٤٧٩): منكر الحديث. وقال ابن معين والنسائي: ضعيف.

وثَمَّ شاهدٌ آخر من حديث عبد الله بن عباس:

أخرجه الطبراني في الكبير (١١/ رقم ١١٠٨٤) من طريق موسى بن أبي سليم، عن مندل، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن **عباس**؛ قال: خرجت أنا والنبي صلى الله عليه وسلم وعلي في حشان المدينة، فمررنا بحديقة فقال علي: ما أحسن هذه الحديقة يا رسول الله! فقال: «**حديقتك في الجنة أحسن منها**» ، ثم أومأ بيده إلى رأسه، ولحيته ثم بكى حتى علا بكاؤه، قيل: ما يبكيك؟ قال: «**ضغائن في صدور قوم لا يبدونها لك حتى يفقدوني**».

وهذا إسناد ضعيف أيضا.

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١١٨): رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفهم، ومندل أيضا فيه ضعف.ا.هـ

والخلاصة: أن الحديث ضعيف، وليس له طريق يسلم، والله أعلم.

مُسْنَدُ عَمَّار بنِ يَاسِر رضي الله عنهما

(٥٠) ٤٦٥٧ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَطِيعِيُّ، ثنا عبد الله بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَرَّاقُ [1]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَزَوَّرِ [2]، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَرْيَمَ الثَّقَفِيَّ [3] يَقُولُ: سَمِعْتُ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِعَلِيٍّ: «يَا عَلِيُّ، طُوبَى لِمَنْ أَحَبَّكَ وَصَدَّقَ فِيكَ، وَوَيْلٌ لِمَنْ أَبْغَضَكَ وَكَذَّبَ فِيكَ» [4]. **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.**

---

(١) سعيد بن محمد الوراق الثقفي، أبو الحسن الكوفي، نزيل بغداد، قال عنه الحافظ في التقريب: ضعيف.ا.هـ

(٢) علي بن الحَزَوَّر – بفتح المهملة والزاي والواو المشددة بعدها راء – أبو الحسن الكوفي، وهو علي بن أبي فاطمة، قال الحافظ في التقريب: متروك شديد الغلو.ا.هـ بتصرف

(٣) أبو مريم الثقفي المدائني، اسمه قيس، قال عنه الحافظ في التقريب: مجهول.ا.هـ

(٤) إسناده ضعيف جدا، لحال سعيد وعلي وأبي مريم.

والحديث في فضائل الصحابة لأحمد (باب فضائل علي، رقم ١١٦٢).

وأخرجه الحسن بن عرفة في جزئه (٨) – ومن طريقه أبو يعلى (١٦٠٢) وابن عدي في الكامل (٥/ ١٨٦) والخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ١٠٢) وموضح أوهام الجمع والتفريق (٢/
=

=

٣٠٣- ٣٠٤) وأبو القاسم الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢٣٤٢) وأبو طاهر السلفي في الطيوريات (٨٢٠) وابن الجوزي في العلل (٣٩١) – عن سعيد بن محمد الوراق؛ به.

قال ابن الجوزي: وهذا لا يصح.ا.هـ

وقال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٣٢): رواه الطبراني، وفيه علي بن الحزور؛ وهو متروك.ا.هـ

وقال الذهبي في الميزان (٣/ ١١٨) عن هذا الحديث: وهذا باطل.ا.هـ

وتَعقَّب أيضا الحاكمَ في تصحيحه للحديث بقوله: بل سعيد وعلي متروكان.ا.هـ

ومع ضعف علي؛ فقد اختُلِفَ عليه:

فأخرج الحديث الطبراني في الأوسط (٢١٥٧) من طريق محمد بن كثير الكوفي-وهو ضعيف- ، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٧١) – بإسناد ضعيف – من طريق مُخَوَّل بن إبراهيم.

كلاهما (محمد، ومخول) عن علي بن الحزور، عن أصبغ بن نباتة، عن عمار بن ياسر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي: «**إن الله تبارك وتعالى زينك بزينة لم يزين العباد بزينة مثلها، إن الله تعالى حبب إليك المساكين، والدنو منهم، وجعلك لهم إماما ترضى بهم، وجعلهم لك أتباعا يرضون بك، فطوبى لمن أحبك وصدق عليك، وويل لمن أبغضك وكذب عليك، فأما من أحبك وصدق عليك فهم جيرانك في دارك، ورفقاؤك من جنتك، وأما من أبغضك وكذب عليك فإنه حق على الله عز وجل أن يوقفهم مواقف الكذابين**» .

هكذا باستبدال أصبغ بن نباتة بأبي مريم الثقفي.

وابن نباتة هذا قال عنه الحافظ في التقريب: متروك رُمِي بالغلو.ا.هـ بتصرف

قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن عمار إلا بهذا الإسناد، تفرد به: محمد بن كثير!

=

مُسْنَد عِمْرانَ بنِ حُصَيْن رضي الله عنهما

(٥١) ٤٥٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو عبدالله مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْحَافِظُ، حَدَّثَنِي أَبِي، وَمُحَمَّدُ بْنُ نُعَيْمٍ،قَالَا: ثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ،ثنا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ [١]، عَنْ يَزِيدَ الرِّشْكِ، عَنْ مُطَرِّفٍ [٢]، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ عَلِيَّ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَمَضَى عَلِيٌّ فِي السَّرِيَّةِ فَأَصَابَ جَارِيَةً، فَأَنْكَرُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ فَتَعَاقَدَ أَرْبَعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا لَقِينَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأَخْبَرْنَاهُ بِمَا صَنَعَ عَلِيٌّ، قَالَ عِمْرَانُ: وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ إِذَا قَدِمُوا مِنْ سَفَرٍ بَدَءُوا بِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنَظَرُوا إِلَيْهِ وَسَلَّمُوا عَلَيْهِ، ثُمَّ انْصَرَفُوا إِلَى رِحَالِهِمْ، فَلَمَّا

=

وقال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٣٢): رواه الطبراني في الأوسط، وفيه علي بن الحزور؛ وهو متروك.ا.هـ

والحديث أورده الألباني في السلسلة الضعيفة (١٠/ ٥٢٦، رقم ٤٨٩٥) وقال عنه: باطل.ا.هـ

(١) قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق زاهد.ا.هـ

(٢) مطرف بن عبد الله بن الشخِّير.

قَدِمَتِ السَّرِيَّةُ سَلَّمُوا عَلَى رَسُولِ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَامَ أَحَدُ الْأَرْبَعَةِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهَّ، أَلَمْ تَرَ أَنَّ عَلِيًّا صَنَعَ كَذَا وَكَذَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ قَامَ الثَّانِي، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ قَامَ الثَّالِثُ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ قَامَ الرَّابِعُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهَّ، أَلَمْ تَرَ أَنَّ عَلِيًّا صَنَعَ كَذَا وَكَذَا، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ: «مَا تُرِيدُونَ مِنْ عَلِيٍّ؟ إِنَّ عَلِيًّا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَوَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ» (١). **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.**

---

(١) إسناده حسن، لتفرد جعفر بن سليمان به.

وأخرجه الترمذي (كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب، رقم ٣٧١٢) والنسائي في الكبرى (كتاب المناقب، باب فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٨٠٩٠، وكتاب خصائص علي، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم: «علي ولي كل مؤمن بعدي»، رقم ٨٤٢٠)؛ عن قتيبة ابن سعيد؛ به.

قال الترمذي عقبه: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث جعفر بن سليمان.ا.هـ

وأخرجه الطيالسي (٨٦٨)، وعبد الرزاق في الأمالي في آثار الصحابة (١٠٩) – وعنه أحمد (٤/ ٤٣٧ رقم ١٩٩٢٨) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١٠٣٥) – ، وابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٣٢٦٥٧) وأحمد (٤/ ٤٣٧ رقم ١٩٩٢٨) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١٠٣٥) والقَطِيعي في زوائده على =

=

الفضائل (باب فضائل علي، رقم ١٠٦٠) من طريق عفان بن مسلم الصفار، وعبد الله بن أحمد في زوائده على الفضائل (باب فضائل علي، رقم ١١٠٤) وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة (باب فضيلة لعلي بن أبي طالب، رقم ٨٣) من طريق أبي الربيع سليمان بن داود العتكي، وابن أبي عاصم في السنة (باب في ذكر خلافة علي بن أبي طالب، رقم ١١٨٧) والآحاد والمثاني (٢٢٩٨) والطبراني في الكبير (١٨/ رقم ٢٦٥) من طريق العباس بن الوليد النرسي، وابن أبي عاصم في السنة (باب في ذكر خلافة علي بن أبي طالب، رقم ١١٨٧) والآحاد والمثاني (٢٢٩٨) عن أبي كامل الفضل بن حسين، والبزَّار (٣٥٥٨- البحر الزخار) عن محمد بن عبد الملك القرشي، والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم: «علي مني وأنا منه»، رقم ٨٣٩٩) عن بشر بن هلال، والروياني (١١٩) والطبراني في الكبير (١٨/ رقم ٢٦٥) من طريق خالد بن يزيد القطربلي، وأبو يعلى (٣٥٥) – وعنه ابن عدي في الكامل (٢/ ١٤٥- ١٤٦) – عن عبيد الله بن عمر القواريري، وابن حبان (باب ذكر البيان بأن علي بن أبي طالب ناصر لمن انتصر به من المسلمين بعد المصطفى صلى الله عليه وسلم، رقم ٦٩٢٩) من طريق الحسن بن عمر بن شقيق، والطبراني في الكبير (١٨/ رقم ٢٦٥) من طريق مسدد بن مسرهد.

جميعهم (الطيالسي، وعبد الرزاق، وعفان، وأبو الربيع، والعباس، والفضل، والقرشي، وبشر، والقطربلي، والقواريري، وابن شقيق، ومسدد) عن جعفر بن سليمان الضبعي؛ به.

وبعض الروايات مقتصرة على المرفوع فقط، ورواية البزَّار بذكر طرف القصة فقط.

قال ابن عدي عقبه: وهذا الحديث يعرف بجعفر بن سليمان، وقد أدخله أبو عبد الرحمن النسائي في صحاحه، ولم يدخله البخاري.ا.هـ

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٨/ ١٩٩): وهو من أفراد جعفر.ا.هـ

وحكم الذهبي في رسالته (طرق حديث من كنت مولاه فعلي مولاه، ص: ٩٢) أنه صحيح عن عمران، وكذا صحَّحه الألباني في الصحيحة (٥/ ٢٢٢، رقم ٢٢٢٣).

=

=

ومر معنا آنفا تحسين الترمذي للحديث، وتصحيح ابن حبان له، حيث أودعه صحيحه ولم يعلّه بشيء.

التعليق على الحديث :

* **قوله عليه الصلاة والسلام: «إن عليا مني وأنا منه».**

احتجت به بعض الطوائف على أن عليا رضي الله عنه أفضل من سائر الصحابة رضي الله عنهم، زعما منهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل عليا من نفسه، حيث قال: «**إن عليا مني**» ولم يقل هذا القول في غير علي!

وهذا الكلام لا يصح من وجهين:

الأول: أن معنى قوله: «**إن عليا مني**» أي: في النسب والصهر والمسابقة والمحبة، وغير ذلك من المزايا، وليس معناه أنه جعله من نفسه حقيقة كما يقولون.

وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم (١٦/ ٢٦) عند قوله عليه الصلاة والسلام في شأن جليبيب الصحابي لما استشهد: «**هذا مني وأنا منه**»: معناه المبالغة في اتحاد طريقتهما، واتفاقهما في طاعة الله تعالى.

الثاني: أن هذا القول لم يخص النبي صلى الله عليه وسلم به عليا دون غيره، فقد قال مثل هذا في شأن جليبيب لما استشهد، كما في صحيح مسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل جليبيب، رقم ٢٤٧٢) حين قال: «**هذا مني وأنا منه**»، وقال مثل هذا في شأن الأشعريين، كما في صحيح مسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأشعريين، رقم ٢٥٠٠) حين قال: «**فهم مني وأنا منهم**»، ومثل هذا قيل في غيرهؤلاء، كما هو واضح لمن تَتبَّع الأحاديث.

انظر: فتح الباري لابن حجر (٧/ ٥٠٧)، مرقاة المفاتيح للقاري (٩/ ٣٩٣٦)، تحفة الأحوذي للمباركفوري (١٠/ ١٤٥- ١٤٦).

=

(٥٢) ٤٦٨١ - حَدَّثَنَا دَعْلَجُ بْنُ أَحْمَدَ السِّجْزِيُّ، ثنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ مُعَاوِيَةَ (١)، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْجُعْفِيُّ (٢)، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ

=

* قوله عليه الصلاة والسلام: «وولي كل مؤمن».

تقدَّم الكلام عن معنى الموالاة المقصودة في الحديث، والإجابة عن الشبهات الواردة على تلك العبارة، في مُسنَد زيد بن أرقم، عند التعليق على الحديث رقم (٤٥٧٦).

(١) لم أجد راويا بهذا الاسم، والمعروف من ترجمة دعلج - الراوي عنه - ، ومن خلال مستدرك الحاكم؛ أن في هذه الطبقة: علي بن عبد العزيز البغوي، الثقة الحافظ، لكن ليس في اسمه معاوية! فلا أدري هل هناك خطأ من الناسخ، أم هذا شخص آخر، فإن كان الاحتمال الأخير: فلا أعرفه. وقد قال الشيخ المعلمي اليماني في تعليقه على الفوائد المجموعة (ص: ٣٦١): لم يتبين لي من هو.ا.هـ

وأما في إتحاف المهرة (١٢/ ٣١)، فقد جعله المحقق في متن الكتاب: عبد العزيز بن معاوية (بدون الاسم الأول)، وقال في الحاشية: في المطبوع: «علي بن عبد العزيز بن معاوية» والصواب فيما يبدو فيما أثبتناه، وهو عبد العزيز بن معاوية بن عبدالعزيز أبو خالد الأموي، له ترجمة في تاريخ بغداد، وتهذيب التهذيب، وهو من طبقة شيوخ دعلج، ولم أجد راويا يُسمى علي بن عبد العزيز بن معاوية، من شيوخ دعلج.ا.هـ

(٢) لم أقف له على ترجمة، وقد حكم عليه الشيخ المعلمي اليماني في تعليقه على الفوائد المجموعة (ص: ٣٦١) بأنه مجهول. وهناك آخر يشتبه معه في اسمه واسم أبيه، ذكره الحافظ في اللسان (١/ ٢٤٠) وقال: إبراهيم بن إسحاق النهاوندي، ثم الأحمري، أبو إسحاق، ذكره الطوسي في رجال الشيعة، وقال: كان ضعيفا في الحديث.ا.هـ

الْعِجْلِيُّ (١)، ثنا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «النَّظَرُ إِلَى عَلِيٍّ عِبَادَةٌ» (٢). **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَشَوَاهِدُهُ عَنْ عبد الله بْنِ مَسْعُودٍ صَحِيحَةٌ.**

---

(١) لم أقف له على ترجمة، وقد حكم عليه الشيخ المعلمي اليماني في تعليقه على الفوائد المجموعة (ص: ٣٦١) بأنه مجهول.

(٢) إسناده ضعيف، للجهالة بحال الجعفي، والعجلي.

والحديث أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٣٠٧) وأبو بكر بن مردويه كما في الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ١٢٨) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٣٥٤)؛ من طريق محمد بن يونس ابن موسى الكديمي، عن إبراهيم الجعفي؛ به.

وتصحَّف في المطبوع من معرفة الصحابة: (عبد ربه) إلى (عبدويه)!

وأخرجه يعقوب الفسوي كما في ميزان الاعتدال (٣/ ٢٣٦) ووكيع محمد بن خلف في أخبار القضاة (٢/ ١٢٣) والطبراني في الكبير (١٨/ رقم ٢٠٧) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٣٠٦)؛ من طريق أبي نجيد عمران بن خالد بن طَلِيق الضرير، عن أبيه، عن جده قال: رأيت عمران بن حصين يُحِدُّ النظر إلى علي فقيل له، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**النظر إلى عليٍّ رضي الله عنه عبادة**».

وهذا إسناد ضعيف أيضا. قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١١٩): رواه الطبراني، وفيه عمران بن خالد الخزاعي؛ وهو ضعيف.ا.هـ

وقال الذهبي في ترجمة عمران في الميزان، بعد هذا الحديث: وهذا باطل في نقدي.ا.هـ

=

=

وتعقَّبه الحافظ في اللسان (٦/ ١٧٢) بقوله: قال العلائي: الحكم عليه بالبطلان فيه بعد، ولكنه كما قال الخطيب: غريب.ا.هـ

وقد تُوبع عمران من العباس بن بكار، كما في الطيوريات (٥٤٠)، وتصحَّف هناك ابن طَلِيق إلى ابن طفيل!

وهذه المتابعة لا تغني شيئا، فالعباس هذا: كذَّبه الدارقطني، كما في الميزان (٢/ ٣٨٢).

ومع ضعفه واتهامه فقد اختُلِف عليه:

فأخرج الحديث ابن أبي الفراتي في جزئه كما في اللآلئ المصنوعة (١/ ٣١٦) من طريق محمد بن زكريا الغلابي، عن العباس بن بكار، عن أبي بكر الهذلي، عن أبي الزبير، عن جابر؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي: «**عد عمران بن الحصين فإنه مريض**» فأتاه وعنده معاذ وأبو هريرة، فأقبل عمران يُحِدُّ النظر إلى علي، فقال له معاذ: لم تحد النظر إلى علي؟ فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**النظر إلى علي عبادة**». فقال معاذ: وأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال أبو هريرة وأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومع كذب العباس، فالغلابي الراوي عنه: يضع الحديث! فهو إسناد مظلم.

بقي أن يُقال: إنَّ طَلِيقا الجدَّ، الذي عليه المدار في الطريق الأول؛ قال عنه الدارقطني كما في سؤالات البرقاني (٢٤٠): طَلِيق بن محمد، عن عمران بن حصين؛ مرسل، وطَلِيق لا يُحتج به، ليس حديثه نيرًا.ا.هـ

وللحديث شواهد ضعيفة من حديث: أبي بكر الصديق، وعثمان، وابن مسعود، ومعاذ، وابن عباس، وجابر، وأبي هريرة، وأنس، وثوبان، وعائشة. ولا يصح منها شيء.

وهذه الشواهد قد أوردها ابن الجوزي في الموضوعات وبيَّن عللها، ثم قال: هذا حديث لا يصح من جميع طرقه.ا.هـ

=

=

وانظر الكلام عن هذه الشواهد وطرقها وعللها وضعفها في: تاريخ دمشق (٤٢/ ٣٥٠- ٣٥٦)، الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ١٢٤- ١٣١)، اللآلئ المصنوعة (١/ ٣١٣- ٣١٧)، السلسلة الضعيفة للألباني (١٠/ ٢٣٩- ٢٥٠).

وقد حكم الذهبيُّ أيضا في تلخيصه للمستدرك على الحديث بأنه موضوع.

وأما الشوكاني فقد نظر إلى كثرة الطرق والرواة، فقال في الفوائد المجموعة (ص: ٣٦١) بعد أن ذكر بعض طرق الحديث: ظهر بهذا أن الحديث من قسم الحسن لغيره، لا صحيحًا، كما قال الحاكم، ولا موضوعًا، كما قال ابن الجوزي.ا.هـ

وتعقَّبه الشيخ المعلمي في الحاشية بقوله: خفي على المؤلِّف حال بعض الروايات، فظنَّها قوية، والأمر على خلاف ذلك، كما رأيت.ا.هـ

وانظر حديث ابن مسعود الذي تقدَّم في مُسنَده، برقم (٤٦٨٢، ٤٦٨٣).

التعليق على الحديث:

*** قوله صلى الله عليه وسلم: «النظر إلى علي عبادة».**

حاول بعض العلماء أن يلتمس توجيها لمتن هذا الحديث، فقال بعضهم:

قوله صلى الله عليه وسلم «**النظر إلى علي عبادة**» معناه: أن رؤيته تحمل على النطق بكلمة التوحيد، لما علاه من سيما العبادة، والبهاء، والنور، وصفات السيادة، فكان إذا برز قال الناس: لا إله إلا الله، ما أشرف هذا الفتى! لا إله إلا الله، ما أعلم هذا الفتى! لا إله إلا الله، ما أتقى هذا الفتى! لا إله إلا الله، ما أشجع هذا الفتى! فكانت رؤيته تحملهم على كلمة التوحيد.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٥/ ٧٧)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لملا علي القاري (٧/ ٣٠٥٥)، التيسير بشرح الجامع الصغير للمُناوي (٢/ ٤٦٤).

قُلتُ (أحمد): والجواب عن هذا التوجيه من وجهين:

=

مُسْنَدُ عَمْرُو بنِ شَاس الأسْلَمِي رضي الله عنه

(٥٣) ٤٦١٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الْوَهْبِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَأَخْبَرَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ جعْفَرٍ الْبَزَّارُ، ثنا عبد الله بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، ثنا أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ مَعْقِلِ بْنِ سِنَانٍ [١]، عَنْ عبد الله بْنِ نِيَارٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَاسٍ الْأَسْلَمِيِّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْحُدَيْبِيَةِ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ فَجَفَانِي فِي سَفَرِهِ ذَلِكَ حَتَّى

=

أوّلاً: أن الحديث لم يصح سنده حتى نتكلف له تأويلا.

ثانياً: أنه لو كان المراد بهذا ما ذُكر؛ فهذه ليست فضيلة لعلي رضي الله عنه دون غيره، بل يصلح أن ينطبق هذا الكلام على كل عبد صالح إذا رُؤي ذُكر الله عز وجل، وفي الحديث: «**خيار عباد الله: الذين إذا رُؤوا ذُكر الله**». والله أعلم.

(١) الفضل بن عبد الله بن معقل بن سنان الأشجعي، وينسبه البعض إلى جده فيقال: الفضل بن معقل، ترجم له البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ١١٤) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/ ٦٧) ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٣١٧)، وقال عنه الحسيني في الإكمال لرجال أحمد (١/ ٣٤١): ليس بمشهور.ا.هـ

وَجَدْتُ فِي نَفْسِي، فَلَمَّا قَدِمْتُ أَظْهَرْتُ شِكَايَتَهُ فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى بَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: فَدَخَلْتُ الْمَسْجِدَ ذَاتَ غَدَاةٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا رَآنِي أَبَّدَنِي (١) عَيْنَيْهِ، قَالَ: يَقُولُ: حَدَّدَ إِلَيَّ النَّظَرَ حَتَّى إِذَا جَلَسْتُ، قَالَ: «يَا عَمْرُو، أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ آذَيْتَنِي» فَقُلْتُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أُؤْذِيَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «بَلَى، مَنْ آذَى عَلِيًّا فَقَدْ آذَانِي» (٢). **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.**

---

(١) أبدني: قال ابن الأثير في النهاية (١/ ١٠٥): كأنه أعطاه بُدته من النظر، أي: حظه.

(٢) إسناده ضعيف، للجهالة بحال الفضل، ولعدم سماع عبد الله بن نيار من خاله عمرو بن شاس، قال يحيى بن معين في تاريخه (٥٠٤- رواية الدروي): حديث عبد الله بن نيار، عن عمرو ابن شاس؛ ليس هو متصل، لأن عبد الله بن نيار يروي عنه بن أبي ذئب، أو قال: يروي عنه القاسم بن عباس - شك أبو الفضل - لا يشبه أن يكون رأى عمرو بن شاس.ا.هـ

وأما عن عنعنة ابن إسحاق: فقد جاء تصريحه بالسماع في رواية البيهقي - كما سيأتي - .

والحديث عند أحمد (٣/ ٤٨٣ رقم ١٥٩٦٠) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ٩٨١).

وأخرجه البزَّار (٢٥٦١- كشف الأستار) عن زريق بن السخت، وابن عبدالبر في الاستيعاب (٣/ ١١٨٣) من طريق زهير بن حرب.

كلاهما (زريق، وزهير) عن يعقوب بن إبراهيم؛ به، مختصرا.

=

=

ولم يذكر البزَّار في سنده أبان بن صالح، وتصحَّف في المطبوع عنده: ابن سنان إلى ابن يسار!

قال البزَّار عقبه: لا نعلم روى عمرو بن شاس إلا هذا.ا.هـ

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (ص: ٥١٤- ٥١٥- الجزء المتمم) وابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٣٢٦٤٤) – ومن طريقه ابن حبان (باب ذكر البيان بأن أذى علي بن أبي طالب مقرون بأذى النبي صلى الله عليه وسلم، رقم ٦٩٢٣) – والبخاري في تاريخه الكبير (٦/ ٣٠٦) – تعليقا – وابن أبي خيثمة في تاريخه (١٣١٧- السفر الثاني) والروياني (١٤٧٠) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٠١٣) والخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه (١/ ٣٠٥- ٣٠٦)؛ من طريق مسعود بن سعد، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٣٢٩- ٣٣٠) من طريق عبد الرحمن بن مغراء، وابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ٢٠١) من طريق عمرو بن هاشم الكوفي وعبدالرحمن بن محمد المحاربي، والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي أنه لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق، والمؤذي لعلي المؤذي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم ١٥٣٧) من طريق الحسين بن علي الجعفي، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٠١٣) من طريق مندل بن علي وصالح بن أبي الأسود، والبيهقي في الدلائل (٥/ ٣٩٤- ٣٩٥) من طريق يونس ابن بكير.

جميعهم (مسعود، وابن مغراء، وابن هاشم، والمحاربي، والحسين، ومندل، وصالح، ويونس) عن محمد بن إسحاق؛ به.

ورواية مسعود وعمرو والمحاربي: مختصرة، وليس في طريق مسعود ذكر أبان بن صالح، إلا في رواية البخاري المعلقة ورواية الخطيب.

ورواية مسعود عند أبي نعيم: لم يسق لفظها، وأحال السند على طريق الإمام أحمد.

=

=

وتصحَّف في المطبوع من ابن أبي شيبة: مسعود إلى مسعر، وكذا الفضل بن عبد الله بن معقل إلى الفضل بن معقل عن عبد الله بن معقل!

ووقع في رواية الفسوي: عن عبد الله بن بيان أو نيار، كذا بالشك.

وتصحَّف في المطبوع من معرفة الصحابة لأبي نعيم: عبد الله بن نيار إلى عبد الله بن نهار!

وسقط من إسناد البيهقي: الفضل بن معقل، وتصحَّف في المطبوع منه نيار إلى دينار!

وانظر تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٢/ ٢٠١-٢٠٣).

والحديث أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٢٠٣) من طريق عقيل بن نجدة بن هبيرة، عن عمرو بن شاس؛ به، مختصرا.

وعقيل هذا لم أقف له على ترجمة، كما أن الطريق إليه شديد الضعف، فالراوي عنه: موسى بن عمير القرشي، متروك الحديث!

وعليه فالحديث لا يصح من طريق عمرو بن شاس، والله أعلم.

وللحديث شاهدان لا يخلو أحدهما من مقال؛ وهما:

الأول: حديث سعد بن أبي وقاص.

أخرجه ابن أبي عمر في مُسنَده كما في المطالب العالية (٣٩٣٨) والحارث بن أبي أسامة (٩٨٣- بغية الباحث) والبزَّار (١١٦٦) والقَطِيعي في زياداته على فضائل الصحابة لأحمد (باب فضائل علي، رقم ١٠٧٨) وأبو يعلى (٧٧٠) والشاشي (٧٢) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي أنه لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق، والمؤذي لعلي المؤذي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم ١٥٤٣)؛ من

=

=

طريق قنان بن عبد الله النهمي، عن مصعب بن سعد، عن أبيه؛ به، مختصرا بلفظ: «**من آذى عليا فقد آذاني**».

وفي بعض الروايات بذكر قصة وقعت لسعد.

ورواية ابن أبي أسامة: بذكر زر بن حبيش بدلا من مصعب بن سعد!

وقنان هذا: وإن وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات؛ لكن نقل أحمد عن يحيى بن آدم أنه قال: قنان: ليس من بابتكم، وقال عنه النسائي: ليس بالقوي، وقال عنه ابن عدي: عزيز الحديث، وليس يتبين على مقدار ماله من ضعف، ولخص الحافظ حاله بـ: مقبول، يعني إن تُوبع وإلا فليِّن.

وتلخيص الحافظ لحال هذا الراوي هو ما أميل إليه، فلا يقبل حديث انفرد هو به، كما هو الحال هنا، لأن حاله لا يتحمل التفرد بحديث، والله أعلم.

الثاني: حديث جابر بن عبد الله.

أخرجه السهمي في تاريخ جرجان (ص: ٣٦٧) من طريق محمد بن جعفر، عن أبيه، عن جده، عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي: «**من آذاك فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله**».

ومحمد بن جعفر هو: بن محمد بن علي بن الحسين، قال عنه الذهبي في الميزان: تكلم فيه.

فالشاهدان لا يخلو أحدهما من مقال، كما تقدَّم، لكن من أهل العلم من ذهب إلى تقوية الحديث بهذين الشاهدين، والله أعلم بالصواب.

وانظر السلسلة الصحيحة للألباني (٥/ ٣٧٣، رقم ٢٢٩٥).

مُسْنَدُ مِينَاء بنِ أَبِي مِينَاء مَوْلَى عَبْدِالرَّحمنِ بن عَوْف رضي الله عنه

(٥٤) ٤٧٥٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَيُّويَهْ بنِ الْمُؤَمَّلِ الْهَمْدَانِيُّ [١]، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبَّادٍ [٢]، أَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي [٣]، عَنْ مِينَاءَ بْنِ أَبِي مِينَاءَ مَوْلَى عبد الرحمن بْنِ عَوْفٍ [٤]، قَالَ: خُذُوا عَنِّي قَبْلَ أَنْ تُشَابَ الْأَحَادِيثُ بِالْأَبَاطِيلِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

(١) محمد بن حيُّويَهْ بن المؤمَّل الكَرَجِي، قال عنه البرقاني: كان غير مُوثَّق. وفي رواية قال: لم يكن ثَبْتا. وقال عنه الذهبي في التلخيص: مُتَّهم بالكذب.

انظر: تاريخ بغداد (٣/ ١١٩- ١٢٠)، لسان الميزان (٧/ ١١٠- ١١١).

(٢) إسحاق بن إبراهيم بن عباد، أبو يعقوب الدبري، قال عنه الدارقطني كما في سؤالات الحاكم (٤٣٤): صدوق، ما رأيت فيه خلافاً.ا.هـ.

(٣) في إتحاف المهرة (١٣/ ٤٨٥- ٤٨٦، رقم ١٧٠٣٩) بزيادة: حدثني أبي (يعني: جد عبدالرزاق)، وهذا خطأ، فليس له ذكر في باقي مصادر التخريج، وسيبين الحافظ ابن حجر هذا الخطأ، كما سيأتي في نهاية التخريج.

(٤) مِيناء بن أبي مِيناء القرشي الزهري الخراز، مولى عبد الرحمن بن عوف، قال عنه الحافظ في التقريب: متروك، ورُمِي بالقدر، وكذَّبه أبو حاتم، ووهل الحاكم فجعل له صحبة.ا.هـ.

قُلتُ (أحمد): ويدلُّ على خطأ الحاكم في عدِّه إياه من الصحابة، ما أخرجه عبد الله بن أحمد في العلل (١٧٩٨، ٥٢٠٨) بسند صحيح عن مِيناء نفسه؛ أنه قال: احتلمت حين بُويع لعثمان بن عفان.ا.هـ.

وَسَلَّمَ يَقُولُ: «أَنَا الشَّجَرَةُ وَفَاطِمَةُ فَرْعُهَا، وَعَلِيٌّ لِقَاحُهَا، وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ ثَمَرَتُهَا، وَشِيعَتُنَا وَرَقُهَا، وَأَصْلُ الشَّجَرَةِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ، وَسَائِرُ ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْجَنَّةِ»(١).

هَذَا مَتْنٌ شَاذٌّ، وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّ إِسْحَاقَ الدَّبَرِيَّ صَدُوقٌ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَأَبُوهُ وَجَدُّهُ ثِقَاتٌ، وَمِينَاءُ مَوْلَى عبد الرحمن بْنِ عَوْفٍ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَمِعَ مِنْهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ(١).

---

(١) إسناده ضعيف جدا لحال ابن حيُّوَيْه، ومِيناء، وهو مع ذلك مُرسَلٌ أيضا.

والحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٣٣٦، ٦/ ٤٥٩) – ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٧٩٠) – من طريق الحسن بن علي أبو عبد الغني الأزدي، عن عبد الرزاق؛ به. لكنه زاد فيه ذكر عبد الرحمن بن عوف!

وأبو عبد الغني الأزدي هذا: مُتَّهم بالوضع، كما في ترجمته في الميزان (١/ ٥٠٥).

قال ابن عدي: وهذا الحديث في فضيلة علي لا يعرف إلا بهذا الإسناد، ولعل البلاء فيه من مِينا، أو عبد الرزاق، فإنهما في جملة من يروي الفضائل، لا من أبي عبدالغني.ا.هـ

وقال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع، وقد اتهموا بوضعه مينا، وكان غالياً... قال يحيى ليس بثقة. وقال الدارقطني: متروك. وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه إلا اعتباراً، ولا تحل الرواية عن الحسن بن علي الأزدي، فإنه يضع الحديث عن الثقات. قال ابن الجوزي: وهو المتهم به عندي.ا.هـ

=

وللحديث شاهد من حديث جابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس، وعلي بن أبي طالب.

أما حديث جابر بن عبد الله:

فأخرجه ابن عدي في الكامل (٥/ ١٧٧) من طريق عثمان بن عبد الله الشامي، عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعرفة وعلي تجاهه، فقال: «**يا علي! ادن مني، ضع خمسك في خمسي، يا علي! خلقت أنا وأنت من شجرة، أنا أصلها، وأنت فرعها، والحسن والحسين أغصانها، من تعلق بغصن منها أدخله الله الجنة**».

وهذا إسناد ضعيف جدا، فالشامي هذا: كذاب، يوي الموضوعات على الثقات، كما في ترجمته في الميزان (٣/ ٤١).

قال ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٢٣٥): وقد أخذ هذا الحديث - يعني حديث مِينا الذي أخرجه الحاكم - عثمانُ بن عبد الله الشامي، فغيَّره، وزاد فيه ونقص، ورواه من حديث جابر.ا.هـ

وأما حديث عبد الله بن عباس:

فأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٧٨٩) من طريق موسى بن نعيمان، عن ليث بن سعد، عن ابن جريج، عن مجاهد، عن ابن عباس؛ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**أنا شجرة، وفاطمة حملها، وعلي لقاحها، والحسن والحسين ثمرها، والمحبون أهل البيت ورقها من الجنة حتماً حقاً**».

قال ابن الجوزي: وهذا موضوع، وموسى لا يُعرف.ا.هـ

وأما حديث علي بن أبي طالب:

فأخرجه ابن مردويه كما في الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ١٨٣) والخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم (ص: ٣٠٨- ٣٠٩) من طريق عباد بن يعقوب، يحيى بن بشار الكندي، عن عمرو بن

=

=

إسماعيل بن إبراهيم الهمداني، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، وعن عاصم بن صفوة، عن علي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**شجرة أنا أصلها، وعلي فرعها، والحسن والحسين من ثمرها، والشيعة ورقها، فهل يخرج من الطيب إلا الطيب؟ وأنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أرادها فليأت الباب**».

وسقط من المطبوع من تلخيص المتشابه اسم (عمرو)، وبقي اسم والده، وكذا تصحَّف هناك (ضمرة) إلى (صفوة)!

قال ابن الجوزي: قال ابن حبان: كان عبَّاد بن يعقوب غاليا داعية، روى المناكير عن المشاهير؛ فاستحق الترك. ا.هـ بتصرف.

وأما الذهبي فعصب جناية هذا الحديث برأس يحيى بن بشار، حيث ترجم له في الميزان (٤/ ٣٦٦) وقال: لا يُعرف عن مثله، وأتى بخبر باطل. ثم ساق له هذا الخبر.

ومال الشيخ المعلمي في حاشيته على الفوائد المجموعة (ص: ٣٨٠) إلى كلام الذهبي، فقال: عباد على غلوه وحمقه: صدوق، رواه عن يحيى بن بشار الكندي، عن عمرو بن إسماعيل الهمداني، وهما مجهولان، فالحمل عليهما وفي ترجمتيهما من الميزان واللسان ذكر هذا الخبر. ا.هـ بتصرف

والخلاصة: أن الحديث ضعيف جدا، بل موضوع، وشواهده تُقوِّي ضعفه، والله أعلم.

(١) تعقَّبه الذهبي في التلخيص بقوله: ما قال هذا بشر سوى الحاكِم، وإنما هذا تابعي ساقط، قال أبو حاتم: كان يكذب. وقال ابن معين: ليس بثقة. ولكن أظن أن هذا وُضِع على الدَّبري، فإن ابن حيُّويه متهم بالكذب، أفما استحييت أيها المؤلِّف أن تورد هذه الأخلوقات من أقوال الطُّرُقيَّة فيما يُستدرك على الشيخين؟! . ا.هـ

وأيضا تعقَّب الحاكمَ: الحافظُ ابنُ حجرٍ في الإصابة في تمييز الصحابة (١٠/ ٥٨٧) بقوله: في كلامه مناقشات:

=

مُسْنَدُ وَاثِلَةَ بنِ الأسْقَع رضي الله عنه

(٥٥) ٣٥٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أَنْبَأَ الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَزِيدٍ (١)، أَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ (٢)، يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو عَمَّارٍ (٣)، قَالَ: حَدَّثَنِي وَاثِلَةُ بْنُ الْأَسْقَعِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: جِئْتُ أُرِيدُ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَلَمْ أَجِدْهُ فَقَالَتْ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا:

=

الأولى: قوله: «حدثني أبي، عن أبيه»: فيه زيادة راو، وإنما روى عبد الرزاق، عن أبيه، عن مِينا، ليس بين والد عبد الرزاق وبين مِينا واسطة.

الثانية: جد عبد الرزاق مما يستغرب، فإنه لا ذكر له ولا رواية.

الثالثة: قوله: «إن مِينا أدرك النَّبيّ صَلى الله عَلَيه وسَلم وسمع منه»: مردود، لأن مِينا أخبر عن نفسه أنه ولد بعد النَّبيّ صلى الله عليه وسلم، فذكر أنه احتلم حين بُويع لعثمان، وذلك في آخر سنة ثلاث وعشرين من الهجرة، فيكون مولد مِينا في آخر العصر النبوي.

الرابعة: إنما رواه مِينا، عن مولاه عبد الرحمن بن عوف، كذا أَخرجه ابن عَدِيّ في الكامل من رواية الحسن بن علي بن عيسى بن أبي عبد الغني، عَن عبد الرزاق، فالحديث لعبد الرحمن لا لمِينا.ا.هـ

(١) العباس بن الوليد بن مزيد العذري، أبو الفضل البيروتي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق.ا.هـ

(٢) عبدالرحمن بن عمرو، أبو عمرو الأوزاعي.

(٣) شداد بن عبد الله القرشي، أبو عمار الدمشقي.

انْطَلَقَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُوهُ فَاجْلِسْ فَجَاءَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَخَلَ وَدَخَلْتُ مَعَهُمَا، قَالَ: فَدَعَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَسَنًا وَحُسَيْنًا فَأَجْلَسَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى فَخِذِهِ وَأَدْنَى فَاطِمَةَ مِنْ حِجْرِهِ وَزَوْجَهَا، ثُمَّ لَفَّ عَلَيْهِمْ ثَوْبَهُ وَأَنَا شَاهِدٌ فَقَالَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي».

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخْرِجَاه(١).

---

(١) إسناده حسن لحال العباس، وهو صحيح لغيره.

والحديث أخرجه البيهقي (كتاب الصلاة، باب من زعم أن آل النبي صلى الله عليه وسلم هم أهل دينه عامة، ٢/ ٨٠) عن المصنِّف.

وقَرَنَ البيهقي بشيخه الحاكم كلاً من: أبا بكر أحمد بن الحسن القاضي، وأبا عبد الله إسحاق بن محمد بن يوسف السوسي.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١/ ٢٥) من طريق خيثمة بن سليمان بن حيدرة، عن العباس بن الوليد؛ به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٣٢٦٣٩) وأحمد (٤/ ١٧٠ رقم ١٦٩٨٨) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ٩٧٨) وأبو يعلى (٧٤٨٦) والطبراني في الكبير (٢٢/ رقم ١٦٠)؛ من طريق محمد بن مصعب القرقساني، =

=

والبخاري في تاريخه الكبير (٨/ ١٨٧) – تعليقا – والقَطِيعي في زياداته على فضائل الصحابة لأحمد (باب فضائل علي، رقم ١٠٧٧، وباب فضائل الحسن والحسين، رقم ١٤٠٤) والطبري في تفسيره (١٩/ ١٠٤) وابن حبان (باب ذكر الخبر المصرح بأن هؤلاء الأربع الذي تقدم ذكرنا لهم أهل بيت المصطفى صلى الله عليه وسلم، رقم ٦٩٧٦)؛ من طريق الوليد بن مسلم، والقَطِيعي في زياداته على فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١١٤٩) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب جامع فضائل أهل البيت، باب ذكر قول الله عز وجل ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، رقم ١٦٩٨) من طريق يحيى بن أبي كثير، وابن حبان (باب ذكر الخبر المصرح بأن هؤلاء الأربع الذي تقدم ذكرنا لهم أهل بيت المصطفى صلى الله عليه وسلم، رقم ٦٩٧٦) من طريق عمر بن عبدالواحد، والطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٦٧٠، ٢٢/ رقم ١٦٠) من طريق محمد بن بشر التنيسي.

جميعهم (القرقساني، والوليد، وابن أبي كثير، وابن عبد الواحد، والتنيسي) عن الأوزاعي؛ به.

وفي بعض الروايات بزيادة: قال واثلة: فقلت من ناحية البيت: وأنا من أهلك يا رسول الله؟ قال: «**وأنت من أهلي**»، قال واثلة: فذلك أرجى ما أرجو من عملي.

قال البيهقي: هذا إسناد صحيح، وهو إلى تخصيص واثلة بذلك أقرب من تعميم الأمة به، وكأنه جعل واثلة في حكم الأهل تشبيها بمن يستحق هذا الاسم لا تحقيقا، والله أعلم.ا.هـ

وقال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٦٧): رواه أحمد، وأبو يعلى باختصار، وزاد: «إليك لا إلى النار»، والطبراني، وفيه محمد بن مصعب، وهو ضعيف الحديث، سيء الحفظ، رجل صالح في نفسه.ا.هـ

وقال الذهبي في السير (٣/ ٣٨٥): هذا حديث حسنٌ غريبٌ.ا.هـ

=

(٥٦) ٤٧٠٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الرَّبِيعُ ابْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِيُّ، وَبَحْرُ بْنُ نَصْرٍ الْخَوْلَانِيُّ، قَالَا: ثنا بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ، وَثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو عَمَّارٍ، حَدَّثَنِي وَاثِلَةُ بْنُ الْأَسْقَعِ، قَالَ: أَتَيْتُ عَلِيًّا فَلَمْ أَجِدْهُ، فَقَالَتْ لِي فَاطِمَةُ: انْطَلَقَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُوهُ، فَجَاءَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَخَلَا وَدَخَلْتُ مَعَهُمَا، فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ فَأَقْعَدَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى فَخِذَيْهِ، وَأَدْنَى

=

وأخرجه الطبري في تفسيره (١٩/ ١٠٣) والطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٦٦٩، ٢٢/ رقم ١٥٩) من طريق كلثوم بن زياد المحاربي، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٧/ ٢٤) من طريق العلاء بن عتبة اليحصبي.

كلاهما (كلثوم، والعلاء) عن أبي عمار؛ به. وتصحَّف في المطبوع من تاريخ دمشق: عمَّار إلى عامر!

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٦٧): رواه الطبراني بإسنادين، ورجال السياق رجال الصحيح؛ غير كلثوم بن زياد، ووثقه ابن حبان، وفيه ضعف.ا.هـ

والحديث سيكرره المصنِّف برقم (٤٧٠٦).

وقد تقدَّم الكلام على المراد بأهل البيت في مُسنَد سعد بن أبي وقاص، برقم (٤٧٠٨).

فَاطِمَةَ مِنْ حِجْرِهِ وَزَوْجِهَا، ثُمَّ لَفَّ عَلَيْهِمْ ثَوْبًا وَقَالَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ [الأحزاب: ٣٣] أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ثُمَّ قَالَ: «هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، اللَّهُمَّ أَهْلُ بَيْتِي أَحَقُّ[1]»[2].

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

---

(١) قال السندي في حاشيته على المُسنَد: قوله: «أهل بيتي أحق»، أي: بهذه الكرامة، وهي إذهاب الرجس والتطهير.ا.هـ

(٢) إسناده صحيح، وقد تقدَّم برقم (٣٥٥٩).

والحديث أخرجه البيهقي (كتاب الصلاة، باب من زعم أن آل النبي صلى الله عليه وسلم هم أهل دينه عامة، ٢/ ٨٠) عن أبي عبد الله إسحاق بن محمد بن يوسف السوسي، عن أبي العباس محمد بن يعقوب؛ به.

قال البيهقي عقبه: هذا إسناد صحيح.ا.هـ

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام في المراد بقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ من هم؟، رقم ٧٧٣) عن محمد بن الحجاج الحضرمي، وسليمان الكيساني، عن بشر بن بكر البجلي؛ به.

مُسْنَدُ أَبِي ذَرٍّ الغِفَارِيّ رضي الله عنه

(٥٧) ٤٦١٧ - أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّيْبَانِيُّ [١] مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، ثنا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ الرَّازِيُّ، بِمِصْرَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ حَمَّادٍ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى [٢]، ثنا بَسَّامٌ الصَّيْرَفِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَمْرٍو الْفُقَيْمِيِّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ [٣]، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللهَ، وَمَنْ أَطَاعَ عَلِيًّا فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى عَلِيًّا فَقَدْ عَصَانِي» [٤]. **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.**

---

(١) محمد بن محمد بن الحسن، أبو أحمد الشيباني، ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام (٢٥/ ٤٠٩) وقال: ناسك، صالح، صحيح السماع.ا.هـ

(٢) تقدَّم في الحديث (٤٦٤٢) أنه ضعيف.

(٣) ترجم له البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ٣٣٣)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ٣٧٨)، وابن حبان في الثقات (٥/ ٤١٦)، وذكروا روايته عن أبي ذر، ورواية أبي الجحاف داود ابن عوف عنه، ولم أقف على توثيق أو كلام فيه لأحد من الأئمة، خلا ذكر ابن حبان له في الثقات - كما تقدَّم - ، فهو في عداد مجهولي الحال، والله أعلم.

(٤) إسناده ضعيف لحال الشيباني، ويحيى، ومعاوية، والشطر الأول من الحديث ثابت في الصحيحين، من طريق أبي هريرة.

=

=

والحديث أخرجه خيثمة الأطرابلسي في حديثه (ص: ٧٢) والإسماعيلي في معجم شيوخه (١/ ٤٨٥) من طريق الحكم بن سليمان الجبلي، وخيثمة الأطرابلسي في حديثه (ص: ٧٢) من طريق أحمد بن صُبَيْح القرشي، وابن عدي في الكامل (٧/ ٢٣٣) من طريق الحسن بن حماد سجادة.

جميعهم (الحكم، وابن صُبَيْح، وسجادة) عن يحيى بن يعلى؛ به.

وتصحَّف في المطبوع من الكامل لابن عدي: بن ثعلبة إلى بن تغلب!

وقد أورد ابن عدي هذا الحديث في ترجمة يحيى بن يعلى، وأشار إلى تفرده به؛ فقال: وهذا لا أعلم يرويه عن بسام بهذا الإسناد؛ غير يحيى بن يعلى، ويحيى بن يعلى هذا كوفي، وهو في جملة شيعتهم.ا.هـ

وللحديث شاهد ضعيف أيضا، أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ٣٤٨- ٣٤٩) عن يعلى بن مرة الثقفي.

وفي إسناد حديث يعلى هذا: عبادة بن زياد، أورده ابن عدي في الضعفاء، وأورد هذا الحديث في ترجمته، ثم قال عنه: هو من أهل الكوفة، من الغالين ، وله أحاديث مناكير في الفضائل.ا.هـ بتصرف .

وعليه: فالحديث لا يصح سنده، وشاهده يزيده ضعفا.

لكن يشهد للشطر الأول من الحديث: ما أخرجه البخاري (كتاب الجهاد والسير، باب يقاتل من وراء الإمام ويتقى به، رقم ٢٩٥٧) ومسلم (كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية، رقم ١٨٣٥) من حديث أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن يعصني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني**».

=

(٥٨) ٤٦٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ، ثنا الْحَسَنُ ابْنُ عَلِيِّ بْنِ عَفَّانَ الْعَامِرِيُّ، ثنا عبدالله بْنُ نُمَيْرٍ [١]، ثنا عَامِرُ بْنُ السِّمْطِ، عَنْ أَبِي الْجَحَّافِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي عَوْفٍ [٢]، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ [٣]، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عَلِيُّ، مَنْ فَارَقَنِي فَقَدْ فَارَقَ اللهَ، وَمَنْ فَارَقَكَ يَا عَلِيُّ، فَقَدْ فَارَقَنِي» [٤]. **صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.**

=

ففي هذا الحديث الصحيح المتفق عليه أن طاعة الأمير - سواء كان هذا الأمير عليا أو غيره - طاعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ففي تقييده بعلي تخصيص لعموم الحديث، والله أعلم.

والحديث سيكرره المصنِّف برقم (٤٦٤١).

وانظر السلسلة الضعيفة للألباني (١٠/ ٥١٧- ٥٢١، رقم ٤٨٩٢).

(١) تصحَّف في المطبوع: نمير إلى عمير! وجاء على الصواب في إتحاف المهرة (١٤/ ١٩٣).

(٢) داود بن أبي عوف سويد التميمي، البرجمي بضم الموحدة والجيم، أبو الجحاف بالجيم وتشديد المهملة، مشهور بكنيته، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق شيعي، ربما أخطأ.ا.هـ

(٣) مجهول الحال، تقدَّمت ترجمته والكلام عنه في الحديث رقم (٤٦١٧).

(٤) إسناده ضعيف، للكلام في داود، ولحال معاوية.

=

=

والحديث أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ٩٦٢)، والبزَّار (٤٠٦٦- البحر الزخار) وابن عدي في الكامل (٣/ ٨٢)؛ من طريق علي بن المنذر، والبزَّار (٤٠٦٦- البحر الزخار) عن إبراهيم بن زياد.

جميعهم (أحمد، وابن المنذر، وابن زياد) عن عبد الله بن نمير؛ به.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ٣٣٣) - تعليقا - عن أبي عامر عبد الله بن براد، عن ابن نمير؛ به، ولم يسق لفظه.

وقد ساق ابن عدي هذا الحديث في ترجمة داود أبي الجحاف مع احاديث أخرى، ثم قال: ولأبي الجحاف أحاديث غير ما ذكرته، وهو من الغالية ، وعامة حديثه في أهل البيت، ولم أر لمن تكلم في الرجال فيه كلاما، وهو عندي ليس بالقوي، ولا ممن يحتج به في الحديث.ا.هـ بتصرف.

وتعقَّب الذهبيُّ الحاكمَ في قوله: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه» بقوله: بل منكر.ا.هـ

وحكم على الحديث نفس الحكم في الميزان (٢/ ١٨) في ترجمة داود.

وكذا حكم الألباني على الحديث بالنكارة، في السلسلة الضعيفة (١٠/ ٥٢١ رقم ٤٨٩٣).

وللحديث شواهد من حديث عبد الله بن عمر، وبريدة، وأبي هريرة، لكنها لا تزيد الحديث إلا وهنا، ودونك إياها، وبيان ضعفها:

فأما حديث عبد الله بن عمر:

فأخرجه الطبراني في الكبير (١٢/ رقم ١٣٥٥٩) والإسماعيلي في معجم شيوخه (٣/ ٨٠٠)؛ من طريق مجاهد بن جبر، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**من فارق عليا فارقني، ومن فارقني فارق الله**».

=

=

لكن إسناده ضعيف، فيه يحيى بن يعلى الأسلمي: ضعيف الحديث، وشيخه عمران بن عمار: بيَّض له البخاري وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، وهو بمثابة مجهول الحال، وشيخ عمار هو أبو إدريس الإمام: مجهول أيضا.

وأما حديث بريدة بن الحصيب:

فأخرجه الطبراني في الأوسط (٦٠٨٥) من طريق ابن بريدة، عن أبيه، مطولا بذكر قصة، وفيه: «**ما بال أقوام ينتقصون عليا، من ينتقص عليا فقد انتقصني، ومن فارق عليا فقد فارقني، إن عليا مني وأنا منه، خلق من طينتي، وخلقت من طينة إبراهيم، وأنا أفضل من إبراهيم: ﴿ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾** .

وهذا أيضا إسناده ضعيف كسابقه، فيه حسين بن الحسن الأشقر: ضعيف الحديث، وشيخه زيد بن أبي الحسن: بمثابة مجهول الحال، وكذا شيخ زيد، وهو أبو عامر المري، ليس بأحسن حالا منه.

وهذا الطريق حكم عليه الألباني في السلسلة الضعيفة (١٠/ ٦٦٧، رقم ٤٩٥٦) بأنه ضعيف جدا.

وأما حديث أبي هريرة:

فأخرجه الأزدي كما في لسان الميزان (٣/ ٤٧١) من طريق رزين – أو رزيق – الأعمى، عن أبي هريرة، مرفوعا، بلفظ: «**من فارقني فارق الله، ومن فارق عليا فقد فارقني، ومن تولاه فقد تولاني**».

ورزين هذا: متروك، والحديث قال عنه الحافظ: باطل.ا.هـ

والحديث سيكرره المصنِّف برقم (٤٧٠٣).

(٥٩) ٤٦٤١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْبُرُنُسِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى، ثنا بَسَّامٌ الصَّيْرَفِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَمْرٍو الْفُقَيْمِيِّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللهَ، وَمَنْ أَطَاعَكَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَاكَ فَقَدْ عَصَانِي»(١).

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

---

(١) إسناده ضعيف، وقد تقدَّم برقم (٤٦١٧).

(٦٠) ٤٧٠٣ - وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَعِيدٍ النَّخَعِيُّ [١]، ثنا عَبْدَانُ الْأَهْوَازِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عبد الله بْنِ نُمَيْرٍ، أَنَا عَامِرُ بْنُ السَّمْطِ، عَنْ أَبِي الْجَحَّافِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيٍّ: «مَنْ فَارَقَنِي فَقَدْ فَارَقَ اللهَ، وَمَنْ فَارَقَكَ فَقَدْ فَارَقَنِي»[٢].

(١) أحمد بن محمد بن رميح، أبو سعيد النسوي، النخعي.

(٢) إسناده ضعيف، وقد تقدَّم برقم (٤٦٢٤).

مُسْنَدُ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيّ رضي الله عنه

(٦١) ٤٦٥٤ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَطِيعِيُّ، ثنا عَبْدُ اللهَّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْـنِ سَـعْدٍ، ثنـا أَبِي، عَـنِ ابْـنِ إِسْحَاقَ (١) قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهَّ بْـنُ عَبْـدِالرَّحْمَنِ بْـنِ مَعْمَـرٍ أَبُـو طُوَالَـةَ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُّ عَنْهُ قَالَ: شَكَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٢)، فَقَامَ فِينَا خَطِيبًـا، فَسَـمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَشْكُوا عَلِيًّا فَوَاللهَّ إِنَّـهُ لَأَخْشَـنُ (٣) فِي ذَاتِ اللهَّ وَفِي سَـبِيلِ اللهَّ» (٤). **هَـذَا حَـدِيثٌ صَـحِيحُ الْإِسْـنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَـاهُ.**

---

(١) محمد بن إسحاق بن يسار المدني، قال عنه الحافظ في التقريب: إمام المغازي، صدوق يدلس.ا.هـ

(٢) قال السندي في حاشيته على المُسنَد: اشتكى عليا الناس، أي: اشتكوا شدته في المعاملة.ا.هـ

(٣) إنه لأخشن: أي أنَّ فيه خشونة في الله، لا يراعي فيه أحدا، وهذا لا يوجب الشكاية منه.

(٤) إسناده حسن، لحال ابن إسحاق.

والحديث عند أحمد (٣/ ٨٦ رقم ١١٨١٧) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١١٦١) لكن بلفظ: «**لأخيشن**»، تصغير لأخشن.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ٦٨) من طريق زياد بن عبد الله البكائي، عن ابن إسحاق؛ به.

=

(٦٢) ٤٦٦٤ - أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْفَقِيهِ[(١)] بِالرَّيِّ، ثنا أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ، ثنا كَثِيرُ بْنُ يَحْيَى[(٢)]، ثنا أَبُو عَوَانَةَ دَاوُدُ بْنُ أَبِي عَوْفٍ[(٣)]، عَنْ عبد الرحمن بْنِ أَبِي زِيَادٍ[(٤)]، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، يَقُولُ: ثنا أَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا فَقَالَ: «إِنِّي وَإِيَّاكِ وَهَذَا النَّائِمُ - يَعْنِي عَلِيًّا - وَهُمَا - يَعْنِي الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ - لَفِي مَكَانٍ وَاحِدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[(٥)]. **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.**

=

وتصحَّف في المطبوع: (ابن) إسحاق، إلى (أبي) إسحاق.

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٢٩): رواه أحمد، ورجاله ثقات.ا.هـ

(١) إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصياد الرازي، الضرير، أبو بكر الفقيه.

(٢) تقدَّم في الحديث (٤٦٥٥) أنه صدوق.

(٣) داود بن أبي عوف سويد التميمي البرجمي، أبو الجحاف الكوفي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق شيعي، ربما أخطأ.ا.هـ

(٤) عبد الرحمن بن زياد، وقيل ابن أبي زياد، مولى بني هاشم، صدوق، فقد وثقه ابن معين، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، لكن قال البخاري: فيه نظر.

انظر: التاريخ الكبير (٥/ ٢٨٣)، معرفة الثقات للعجلي (١٠٤٠)، الجرح والتعديل (٥/ ٢٣٦)، الثقات لابن حبان (٧/ ٧٤)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٦٠).

(٥) إسناده حسن، للكلام في داود، وعبد الرحمن.

=

=

والحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٢٢/ رقم ١٠١٦) عن محمد بن حيان المازني، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣/ ٢٢٤) من طريق الحاكم عن محمد بن صالح بن هانئ، عن الفضل بن محمد الشعراني.

كلاهما (المازني، والشعراني) عن كثير؛ به، بلفظ: رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على فاطمة ذات يوم وعلي قائم، وهي مضطجعة وأبناؤها إلى جنبها، فاستسقى الحسن، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى لقحة فحلب لهم فأتى به فاستيقظ الحسين، فجعل يعالج أن يشرب قبله حتى بكى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إن أخاك استسقى قبلك**» ، فقالت فاطمة: كأن الحسن آثر عندك، قال: «**ما هو بآثر عندي منه، وإنما هما عندي بمنزلة واحدة، وإني وإياك وهما وهذا النائم لفي مكان واحد يوم القيامة**».

وقرنا في روايتيهما: سعيد بن عبد الكريم بن سليط، بأبي عوانة.

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٧١): رواه الطبراني، وفيه كثير بن يحيى، وهو ضعيف، ووثقه ابن حبان.ا.هـ

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ١٦٤) – بسند ضعيف – من طريق علي بن عابس (وهو ضعيف) عن أبي الجحاف؛ به.

وللحديث شاهد من حديث علي بن أبي طالب، مداره على أبي المقدام ثابت بن هرمز – وهو ثقة– ، واختُلِف عليه:

فأخرجه الطيالسي (١٨٦) والبزَّار (٧٧٩– البحر الزخار) وأبو يعلى (٥١٠) والطبراني في الكبير (٢٢/ رقم ١٠١٧) والخطيب في المتفق والمفترق (٢٠٦)؛ من طريق عمرو بن ثابت، عن أبيه، عن أبي فاختة سعيد بن علاقة، قال: قال علي: زارنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبات عندنا والحسن والحسين نائمان، فاستسقى الحسن فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قربة لنا فجعل يعصرها في القدح ثم يسقيه، فتناوله الحسين ليشرب فمنعه وبدأ بالحسن، فقالت فاطمة: يا رسول الله كأنه أحبهما إليك فقال: «**لا، ولكنه استسقى أول مرة**» ، ثم قال رسول الله صلى الله

=

=

عليه وسلم: «**إني وإياك وهذين** - وأحسبه قال - **وهذا الراقد** - يعني عليا - **يوم القيامة في مكان واحد**».

قال البزَّار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): وعمرو بن ثابت: ضعيف، ومع ضعفه فقد اختُلِف عليه:

فأخرج الحديث ابن منده في الكنى كما في تاريخ دمشق (١٣/ ٢٢٧) من طريق هشام بن محمد ابن عمارة – وهو بمثابة مجهول الحال – عن عمرو بن ثابت؛ به، بدون ذكر علي في الإسناد!

وليس ذلك فحسب، بل خالفه غيره: فأخرج الحديث أحمد (١/ ١٠١ رقم ٧٩٢) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١١٨٣) وابن أبي عاصم في السنة (باب ما ذكر في فضل علي، رقم ١٣٢٢)؛ من طريق قيس بن الربيع، عن أبي المقدام، عن عبد الرحمن الأزرق، عن علي قال: دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا نائم على المنامة، فاستسقى الحسن والحسين، قال: فقام النبي صلى الله عليه وسلم إلى شاة لنا بكيء فحلبها فدرت، فجاءه الحسن فنحاه النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت فاطمة: يا رسول الله، كأنه أحبهما إليك؟ قال: «**لا، ولكنه استسقى قبله**»، ثم قال: «**إني، وإياك، وهذا الراقد، في مكان واحد يوم القيامة**».

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٦٩- ١٧٠): رواه أحمد والبزَّار، والطبراني أبو يعلى باختصار، وفي إسناد أحمد: قيس بن الربيع، وهو مختلف فيه، وبقية رجال أحمد ثقات.ا.هـ

وقيس هذا: صدوق لكنه تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه. وعليه: فكلا الطريقين عن ثابت لا يصح.

وللحديث شاهد آخر، أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ١٦٤) – بسند ضعيف – عن ميمونة وأم سلمة زَوْجَيْ النبي صلى الله عليه وسلم قالتا: استسقى الحسن، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج له في غمر كان لهم ثم أتاه به، فقام الحسين فقال: اسقنيه يا أبه، فأعطاه الحسن ثم خرج للحسين فسقاه، فقالت فاطمة: كأن الحسن أحبهما إليك. قال: «**إنه استسقى قبله، وإني وإياك وهما وهذا الراقد في مكان واحد في الجنة**».

مُسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه

(٦٣) ٤٦٤٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَارِمٍ الْحَافِظُ [١]، ثنا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُفْيَانَ التِّرْمِذِيُّ [٢]، ثنا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، ثنا أَبُو حَفْصٍ الْأَبَّارُ، ثنا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتْ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: يَا رَسُولَ اللهِ، زَوَّجْتَنِي مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَهُوَ فَقِيرٌ لَا مَالَ لَهُ، فَقَالَ: «يَا فَاطِمَةُ، أَمَا تَرْضَيْنَ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ اطَّلَعَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، فَاخْتَارَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبُوكِ، وَالْآخَرُ بَعْلُكِ» [٣].

---

(١) أحمد بن محمد بن السري بن يحيى بن السري التميمي الكوفي، أبو بكر بن أبي دارم، ضعيف متهم، نسبه الحاكم والذهبي إلى الغلو وقال الحاكم: غير ثقة، وقال الذهبي:الكذاب. وقال السيوطي: كان موصوفا بالحفظ، واتهم في الحديث، وجمع في الحط على الصحابة، لا رعاه الله.

انظر: ميزان الاعتدال (١/ ١٣٩) بتصرف، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٣٦٣).

(٢) محمد بن أحمد بن سفيان، أبو بكر الترمذي، ترجم له الذهبي في الميزان (٣/ ٤٥٧) وقال: ولعله الباهلي، روى عن سريج بن يونس حديثا موضوعا، هو المتهم به.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): والباهلي الذي يشير إليه الذهبي، هو: محمد بن أحمد بن سهيل الباهلي، أبو الحسن المؤدب، قال عنه ابن عدي في الكامل (٦/ ٣٠٣): هو ممن يضع الحديث متنا وإسنادا، وهو يسرق أحاديث الضعاف، يلزقها على قوم ثقات.ا.هـ

(٣) إسناده ضعيف جدا لحال ابن أبي دارم، والترمذي.

=

(٦٤) ٤٧١٣ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ جعفرٍ الْقَطِيعِيُّ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا تَلِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ [(١)]، ثنا أَبُو الْجَحَّافِ [(٢)]، عَنْ أَبِي حَازِمٍ [(٣)]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: نَظَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، فَقَالَ: «أَنَا حَرْبٌ لِمَنْ حَارَبَكُمْ، وَسِلْمٌ لِمَنْ سَالَمَكُمْ» [(٤)]. **هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَبْدِ**

=

وقد تعقَّب الذهبيُّ الحاكمَ في تصحيحه لهذا الحديث بقوله: بل موضوع على سريج بن يونس. ا.هـ

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس، تقدَّم في مُسنَده برقم (٤٦٤٥)، وإسناده ضعيف جدا أيضا.

(١) تليد بن سليمان المحاربي، أبو سليمان، ويُقال: أبو إدريس، الكوفي الأعرج، قال عنه الحافظ في التقريب: غال ضعيف. ا.هـ بتصرف.

(٢) هو داود بن أبي عوف سويد التميمي، تقدَّم في الحديث (٤٦٢٤) أنه صدوق شيعي، ربما أخطأ.

(٣) سلمان الأشجعي الكوفي، مولى عزة الأشجعية.

(٤) إسناده ضعيف لحال تليد.

والحديث عند أحمد (٢/ ٤٤٢ رقم ٩٦٩٨) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل الحسن والحسين، رقم ١٣٥٠) - ومن طريقه الطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٦٢١) والآجُرِّيّ في

=

اللهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ تَلِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، فَإِنِّي لَمْ أَجِدْ لَهُ رِوَايَةً غَيْرَهَا. وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ[1].

=

الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لمن والى علي بن أبي طالب وتولاه، ودعائه به على من عاداه، رقم ١٥٢٩) - .

قال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٦٩): رواه أحمد والطبراني، وفيه تليد بن سليمان، وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح.ا.هـ

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٨٦) من طريق إسماعيل بن موسى السُّدِّي، والخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ٥) - ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٤٣١) - من طريق أحمد بن حاتم الطويل، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ١٥٨) من طريق إبراهيم بن عيسى السرخسي.

جميعهم (السُّدِّي، أحمد، وإبراهيم) عن تليد؛ به.

قال ابن الجوزي: وهذا حديث لا يصح، تليد بن سليمان كان غاليا يشتم عثمان، قال أحمد ويحيى: كان كذَّابا.ا.هـ بتصرف .

وللحديث شاهد ضعيف من حديث زيد بن أرقم، تقدَّم في مُسنَده برقم (٤٧١٤).

(١) تقدَّم في مُسنَده برقم (٤٧١٤).

مُسْنَدُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَة رضي الله عنها

(٦٥) ٤٦٢٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَحْبُوبِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاذٍ[1]، ثنا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ الْحَسَنِ الرَّاسِبِيُّ[2]، ثنا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَعَلِيٌّ سَيِّدُ الْعَرَبِ». **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَفِي إِسْنَادِهِ عُمَرُ بْنُ الْحَسَنِ وَأَرْجُو أَنَّهُ**

---

(١) في هذه الطبقة جماعة باسم محمد بن معاذ، وقد نسبه الحاكم في الحديث (٦٥٧٨) بـ:الحلبي، فإن كان هو هذا الراوي، فهو: محمد بن معاذ بن المستهل البصري، يقال له دران، ذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ١٥٣)، وتصحَّف في المطبوع إلى دودان، وقال: سكن حلب، يروي عن أبي الوليد الطيالسي والبصريين، روى عنه أهل الشام.ا.هـ

وقد ذكره ابن حجر في نزهة الألباب في الألقاب (١/ ٢٦٠) وقال: دران، هو أبوعلي، أو أبوبكر محمد بن معاذ البصري، نزيل حلب.ا.هـ

(٢) ترجم له الذهبي في الميزان (٣/ ١٨٥)، وفي المغني في الضعفاء (٢/ ٤٦٤)، وقال عن حديثه في الموطن الأول: باطل، وفي الثاني: موضوع.

صَدُوقٌ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَحَكَمْتُ بِصِحَّتِهِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ[1].

---

(١) إسناده ضعيف، لحال الراسبي، والحديث أنكره الإمام أحمد، والشطر الأول من الحديث ثابت في الصحيح من غير هذا الطريق كما سيأتي.

والحديث أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٣٠٥) من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن عمر الراسبي؛ به.

وقد تعقَّب الذهبي الحاكم في قوله « هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وفي إسناده عمر ابن الحسن، وأرجو أنه صدوق»؛ بقوله: أظن أنه هو - يعني عمر بن حسن الراسبي - الذي وضع هذا.ا.هـ

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٣٠٤- ٣٠٥) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن أبي عوانة الوضاح بن عبد الله؛ به.

وهذه متابعة ضعيفة للراسبي، فالحماني هذا: وإن وثقه بعض العلماء، إلا أنه متهم بسرقة الحديث.

وجاء في علل الخلال كما في المنتخب لابن قدامة (ص: ٢٠٦- ٢٠٧): وسمعت أبا عبد الله، ذُكر له: عن أبي عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن عائشة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**أنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب**». فأنكره إنكار شديداً.

قُلتُ لأبي عبد الله: رواه ابن الحماني فأنكره الناس عليه، فإذا غيره قد رواه.

قال: من؟

قُلتُ: ذاك الحراني أحمد بن عبد الملك.

=

=

قال: هكذا! كأنه يتعجب.

ثم قال: أنت سمعته منه؟ قُلتُ: سمعته وهو يقول في هذا.

قُلتُ له: إن ابن الحماني قد رواه. قال: فما تنكرون عليَّ، وقد رواه الحماني؟! ولم يحدثنا به.ا.هـ

وهناك علة أخرى في الحديث، أشار إليها الدارقطني حين سُئِل عن هذا الحديث كما في علله (١٤/ ٣٢٧ س ٣٦٧١)؛ وهي أن الحديث اختُلِف فيه على سعيد بن جبير، ورواه جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد، مرسلا، لم يذكر فيه عائشة!

وللحديث طرق أخرى عن عائشة، لا يسلم منها شيء، وإليك التفصيل:

الطريق الأول: إسماعيل بن أبي خالد، عن عائشة.

أخرجه ابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب ما ذكر في أبي بكر الصديق، رقم ٣٢٤٨٥) والقَطِيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (باب فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، رقم ٥٩٩) وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٧)؛ من طريق إسماعيل بن أبي خالد، قال: نظرت عائشة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا سيد العرب، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر، وأبوك سيد كهول العرب، وعلي سيد شباب العرب**» .

وليس في رواية ابن أبي شيبة ذكر علي.

وهذا إسناد ضعيف للانقطاع، فخالد لم يدرك عائشة، وقد بين ذلك في رواية الشافعي، حيث قال: بلغني عن عائشة.

وقد أشار الدارقطني لهذا الطريق في علله (١٤/ ٣٢٧ س ٣٦٧١).

على أن هذا الطريق المنقطع قد رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠/ ١٨٢) متصلا، فرواه من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن عائشة؛ به.

=

=

وهذا إسناد متصل، لكن فيه عبد الملك بن عبد ربه الطائي: منكر الحديث، ويبدو أن وصل هذا الحديث من مناكيره.

الطريق الثاني: طيسلة بن علي البهدلي، عن عائشة.

أخرجه الحارث بن أبي أسامة (٩٣٣- بغية الباحث) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٤/ ١٩٢)؛ من طريق أيوب بن عتبة، عن طيسلة بن علي، عن عائشة أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم يوما: يا سيد العرب. فقال: «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر، وآدم تحت لوائي يوم القيامة ولا فخر، وأبوك سيد كهول العرب، وعلي سيد شباب العرب، والحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة؛ إلا ابني الخالة يحيى وعيسى**».

ورواية الحارث مختصرة بذكر الفقرة الأولى فقط، وليس في إسناده طيسلة.

وهذا إسناد ضعيف أيضا، فأيوب هذا: ضعيف.

الطريق الثالث: سلمة بن كهيل، عن عائشة.

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٣٧٧) من طريق سلمة بن كهيل، قال: مر علي بن أبي طالب على النبي صلى الله عليه وسلم وعنده عائشة، فقال لها: «**إذا سرك أن تنظري إلى سيد العرب، فانظري إلى علي بن أبي طالب**»، فقالت: يا نبي الله، ألست سيد العرب؟ فقال: «**أنا إمام المسلمين، وسيد المتقين، إذا سرك أن تنظري إلى سيد العرب، فانظري إلى علي بن أبي طالب**».

وهذا الإسناد مع كونه مرسلا، فيه محمد بن حميد الرازي: ضعيف.

وبهذين السببين أعل ابن الجوزي الحديث في علله المتناهية (١/ ٢١٦)؛ فقال – بعد أن ساق الحديث من طريق الخطيب – : هذا حديث لا أصل له، وإسناده منقطع، ومحمد بن حميد قد كذبه أبو زرعة، وابن وارة، وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالمقلوبات.ا.هـ

الطريق الرابع: عبدالرحمن بن أبزى، عن عائشة.

=

=

أخرجه ابن عساكر (٤٢/ ٣٠٥) من طريق ابن أبزى، عن عائشة قالت: أقبل علي بن أبي طالب يوما، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**هذا سيد المسلمين**». فقُلتُ: ألست سيد المسلمين يا رسول الله؟ فقال: «**أنا خاتم النبيين ورسول رب العالمين**».

وإسناده أيضا ضعيف، فيه أبو بلال الأشعري: ضعّفه الدارقطني، وغيره.

الطريق الخامس: عروة بن الزبير، عن عائشة.

وسيأتي الكلام عليه في الحديث القادم عند المصنف.

وللحديث شواهد من حديث عبد الله بن عباس، وأنس بن مالك، والحسن بن علي، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وجميعها لا يسلم منها شيء، وإليك التفصيل:

أما حديث عبد الله بن عباس:

فأخرجه الدارقطني في الأفراد كما في أطراف الغرائب لابن طاهر (١/ ٤٧٨، رقم ٢٦٥٤) – ومن طريقه ابن الجوزي في العلل (١/ ٢١٦ رقم ٣٤٢) – عن أبي الأسود عبيد الله بن موسى القاضي، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن يزيد الحنفي، قال: أنا عبدان، قال: أنا خارجة بن مصعب، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر، وعلي سيد العرب**».

قال الدارقطني: تفرد به عبد الله، عن عبدان، عن خارجة، عن ابن جريج، عن عطاء.ا.هـ

وخارجة هذا، قال عنه الحافظ في التقريب: متروك، وكان يدلس عن الكذابين، ويقال إن ابن معين كذبه.ا.هـ

وبه ألصق ابن الجوزي في العلل تهمة هذا الحديث.

وأما حديث أنس بن مالك:

=

=

فأخرجه الطبراني في الأوسط (١٤٦٨) من طريق عمر بن عبد العزيز الدراع، قال: حدثنا خاقان ابن عبد الله بن أهتم، قال: حدثنا حميد الطويل، عن أنس بن مالك؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من سيد العرب؟» قالوا: أنت يا رسول الله. قال: «**أنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب**».

قال الطبراني عقبه: لم يرو هذا الحديث عن حميد إلا خاقان، ولا عن خاقان إلا عمر بن عبد العزيز.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): وخاقان هذا ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/ ٤٠٥)، ولم يذكر فيه شيئا. وقال عنه الدارقطني في العلل (٧/ ١٦٤): ليس بالقوي. وقال عنه الذهبي في الميزان (٢/ ٤٠٦): خاقان بن الأهتم، ضعَّفه أبو داود، ولا أعرفه.ا.هـ

والدراع الراوي عنه: لم أقف له على ترجمة، فلذلك كان هذا الطريق ضعيف الإسناد أيضا.

وأما حديث الحسن بن علي:

فأخرجه الطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٧٤٩) وأبو نعيم في الحلية (١/ ٦٣)؛ من طريق قيس بن الربيع، عن ليث بن أبي سليم، عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الحسن بن علي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يا أنس، انطلق فادع لي سيد العرب**» يعني عليا، فقالت عائشة: ألست سيد العرب؟ قال: «**أنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب**». فلما جاء علي أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الأنصار فأتوه، فقال لهم: «**يا معشر الأنصار، ألا أدلكم على ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعده؟**» قالوا : بلى يا رسول الله. قال: «**هذا علي، فأحبوه بحبي، وأكرموه لكرامتي، فإن جبريل صلى الله عليه وسلم أمرني بالذي قُلتُ لكم عن الله عزوجل**».

وسقط من إسناد الطبراني كلمة (ابن) من ابن أبي ليلى، فصار عن أبي ليلى!

وهذا إسناد ضعيف، لضعف قيس وليث.

=

=

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/ ٣٨) مرة أخرى من طريق حسين الأشقر، عن قيس بن الربيع، عن زبيد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الحسن بن علي؛ به.

وتصحَّف عنده الحسن إلى الحسين!

وهذا سند ضعيف أيضا، لضعف الأشقر وقيس، وفي الطريق إلى الأشقر مجهول.

وأما حديث أبي سعيد الخدري:

فأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (١/ ٣٦٢) من طريق عطية العوفي، عن أبي **سعيد** الخدري، قال: قال رجل: يا رسول الله، أنت سيد العرب. قال: «**لا، أنا سيد ولد آدم، وعلي** سيد **العرب، وإنه لأول من ينفض الغبار** عن رأسه **يوم القيامة**» فبكى علي.

وهذا إسناد ضعيف، لضعف العوفي.

وأما حديث جابر بن عبد الله:

فإسناده ضعيف جدا، كما تقدَّم في مُسنَده برقم (٤٦٢٧).

وانظر الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة لملا علي القاري (١/ ٢٢٠ رقم ٢٣٥)، والسلسلة الضعيفة للألباني (١٠/ ٥١١ رقم ٤٨٩٠، ١٢/ ٤٠٥ رقم ٥٦٧٨).

وقوله صلى الله عليه وسلم: «**أنا سيد ولد آدم**» ثابت عنه، أخرجه مسلم (كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا صلى الله عليه وسلم على جميع الخلائق، رقم ٢٢٧٨) من طريق عبدالله بن فروخ، عن أبي هريرة، به.

وأخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: {إنا أرسلنا نوحا إلى قومه أن أنذر قومك من قبل أن يأتيهم عذاب أليم}، رقم ٣٣٤٠) ومسلم (كتاب الإيمان، باب أدنى

=

(٦٦) ٤٦٢٦ - أَخْبَرْنَاهُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَارِيُّ [١]، بِبَغْدَادَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ نَاصِحٍ [٢]، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ عُلْوَانَ [٣]، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ادْعُوا لِي سَيِّدَ الْعَرَبِ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَسْتَ سَيِّدَ

=

أهل الجنة منزلة فيها، رقم ١٩٤)؛ من طريق أبي زرعة، عن أبي هريرة، بلفظ: «**أنا سيد الناس يوم القيامة**»، وهو جزء من حديث الشفاعة الطويل.

وقد ذكر الألباني في السلسلة الضعيفة (١٢/ ٤١٨) أن قوله عليه الصلاة والسلام: «**أنا سيد ولد آدم**» قد تواتر عنه من رواية جمع من الصحابة بأسانيد صحيحة عنهم، فانظرها هناك إن شئت.

(١) محمد بن جعفر بن محمد بن فضالة، أبو بكر الادمي القارى البغدادي الشاهد، قال عنه ابن أبي الفوارس كما في ميزان الاعتدال (٣/ ٥٠٢): خلط فيما حدث.ا.هـ

(٢) أحمد بن عبيد بن ناصح، أبو جعفر النحوي، قال عنه الحافظ في التقريب: ليّن الحديث.ا.هـ

(٣) الحسين بن علوان، أبو علي الكوفي، له ترجمة سيئة في كتب الضعفاء، قال عنه أحمد وابن معين: كذاب. وقال ابن المديني: ضعيف جدا. وقال أبو حاتم والنسائي والدارقطني: متروك الحديث. وقال الأزدي: كذاب خبيث، رجل سوء لايكتب حديثه. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على هشام بن عروة وغيره من الثقات وضعا، لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب. وقال صالح جزرة وابن عدي وابن طاهر: يضع الحديث. وقال أبو نعيم الأصبهاني: حدث عن هشام بن عروة بمناكير وموضوعات، لاشيء.

انظر: الجرح والتعديل (٣/ ٦١)، الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٥١)، المجروحين لابن حبان (١/ ٢٤٤)، الكامل في الضعفاء (٢/ ٣٥٩)، ضعفاء الأصبهاني (٤٩)، تاريخ بغداد (٨/ ٦٠٧).

الْعَرَبِ؟ قَالَ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَعَلِيٌّ سَيِّدِ الْعَرَبِ» (١). وَلَهُ شَاهِدٌ آخَرُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (٢).

(٦٧) ٤٧٠٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِيُّ، وَبَحْرُ بْنُ نَصْرٍ الْخَوْلَانِيُّ، قَالَا: ثنا بِشْرُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَحْبُوبِيُّ (٣)، بِمَرْوَ، ثنا سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ، ثنا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، أَنَا زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، ثنا مُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ (٤)، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، قَالَتْ: حَدَّثَتْنِي أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) إسناده ضعيف جدا، لحال ابن علوان وابن ناصح.

وقد اتهم الذهبي ابن علوان بهذا الحديث، فقال في تلخيصه للمستدرك: وضعه ابن علوان.ا.هـ

وقد تقدَّم الكلام عن طريق هذا الحديث، وثبوت الشطر الأول منه «**أنا سيد ولد آدم**» من غير طريق المؤلف؛ في الحديث السابق برقم (٤٦٢٥).

(٢) تقدَّم في مُسنَد جابر بن عبد الله، برقم (٤٦٢٧).

(٣) لم أقف له على ترجمة!

(٤) مصعب بن شيبة بن جبير بن شيبة بن عثمان بن أبي طلحة القرشي، العبدري ، المكي، قال عنه الحافظ في التقريب: ليِّن الحديث.ا.هـ

غَدَاةً وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ (١) مِنْ شَعْرٍ أَسْوَدَ، فَجَاءَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ فَأَدْخَلَهُمَا مَعَهُ، ثُمَّ جَاءَتْ فَاطِمَةُ فَأَدْخَلَهَا مَعَهُمَا، ثُمَّ جَاءَ عَلِيٌّ فَأَدْخَلَهُ مَعَهُمْ ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] (٢). **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.**

---

(١) جاء في المطبوع: «مُرَجَّل» والتصحيح من إتحاف المهرة (١٧/ ٧٠٢).

قال النووي في شرحه لصحيح مسلم (١٤/ ٥٧): أمَّا المِرْطُ: فبكسر الميم وإسكان الراء، وهو كساء يكون تارة من صوف، وتارة من شعر، أو كتان، أو خز. قال الخطَّابيُّ: هو كساء يُؤْتزَرُ به. وقال النَّضرُ: لايكون المِرْطُ إلا درعا، ولايلبسه إلا النساء، ولايكون إلا أخضر! وهذا الحديث يرد عليه.

وأما قوله: «مُرَحَّل»: فهو بفتح الراء، وفتح الحاء المهملة، هذا هو الصواب الذي رواه الجمهور وضبطه المتقنون، وحكى القاضي أن بعضهم رواه بالجيم، أي: عليه صور الرجال، والصواب الأول، ومعناه: عليه صورة رحال الإبل، ولابأس بهذه الصور.ا.هـ

(٢) إسناده ضعيف للجهالة بحال المحبوبي، لكن الحديث ثابت عند مسلم في صحيحه، ومُصعب وإن كان مُتكلَّما فيه؛ إلا أنَّ مسلما انتقى له هذا الحديث، وصحَّحه له الترمذي أيضا.

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب، رقم) ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، رقم ٢٤٢٤) وابن قتيبة في غريب الحديث (٢/ ٤٥٤) والطبري في تفسيره (١٩/ ١٠٢) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب جامع فضائل أهل البيت، باب ذكر قول الله عز وجل ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ
=

=

﴿ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، رقم ١٦٩٣) والبيهقي (كتاب الصلاة، باب بيان أهل بيته الذين هم آله، ٢/ ١٤٩)؛ من طريق محمد بن بشر العبدي، وإسحاق بن راهويه (١٢٧١) وأحمد (٦/ ١٦٢ رقم ٢٥٢٩٥) ومسلم (كتاب اللباس والزينة، باب التواضع في اللباس، والاقتصار على الغليظ منه واليسير في اللباس والفراش وغيرهما، وجواز لبس الثوب الشعر، وما فيه أعلام، رقم ٢٠٨١) وأبو داود (كتاب اللباس، باب في لبس الصوف والشعر، رقم ٤٠٣٢) والترمذي (كتاب الأدب، باب ما جاء في الثوب الأسود، رقم ٢٨١٣) وفي الشمائل (باب ما جاء في لباس رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم ٧٠) وأبو عوانة (٨٥٤٩) والعقيلي في الضعفاء (٤/ ١٩٧) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب جامع فضائل أهل البيت، باب ذكر قول الله عز وجل ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، رقم ١٦٩٤) وأبو الشيخ في أخلاق النبي (باب ذكر إزاره وكسائه، رقم ٢٦٨) والحاكم (كتاب اللباس، رقم ٧٣٩٠) والبغوي في تفسيره (٦/ ٣٥٠)؛ من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة.

كلاهما (العبدي، ويحيى) عن زكريا بن أبي زائدة؛ به.

وفي رواية الحاكم وغيره: بذكر الفقرة الأولى من الحديث فقط، دون قصة الكساء والدعاء.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح.ا.هـ

لكن: في مقابل تصحيح مسلم والترمذي والحاكم للحديث؛ ضعَّفه العقيليُّ!

قال في ترجمة مصعب بن شيبة: أحاديثه مناكير، منها: «**الوضوء من الحجامة**»، و«**عشرة من الفطرة**»، و«**خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعليه مرط مرجل**». ثم قال: والمرط المرجل لا يعرف إلا به.ا.هـ

وقد تقدَّم الكلام على المراد بأهل البيت في مُسنَد سعد بن أبي وقاص، برقم (٤٧٠٨).

مُسْنَدُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها

(٦٨) ٣٥٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، ثنا عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ (١)، ثنا شَرِيكُ بْنُ أَبِي نَمِرٍ (٢)، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: فِي بَيْتِي نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] قَالَتْ: فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ؛ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي». قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا أَنَا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ؟ قَالَ: «إِنَّكِ أَهْلِي خَيْرٌ، وَهَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، اللَّهُمَّ أَهْلِي أَحَقُّ» (٣).

---

(١) عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار العدوي، مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ.ا.هـ

(٢) شريك بن عبد الله بن أبي نمر، أبو عبد الله القرشي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ.ا.هـ

(٣) إسناده حسن للكلام في عبدالرحمن وشريك، وهو صحيح لغيره.

=

=

والحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٢٣/ رقم ٦٢٧) عن إدريس بن جعفر العطار، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢/ ٢٢٣) من طريق محمد بن هارون الرازي.

كلاهما (العطار، والرازي) عن عثمان بن عمر؛ به، وآخره بلفظ: قالت أم سلمة: يا رسول الله، فما أنا من أهل البيت؟ قال: «**بلى إن شاء الله**».

وللحديث طرق أخرى عن أم سلمة، ودونك تفصيلها:

الطريق الأول: شهر بن حوشب، عن أم سلمة.

أخرجه أحمد (٦/ ٢٩٨ رقم ٢٦٥٥٠، ٦/ ٣٠٤ رقم ٢٦٥٩٧، ٦/ ٣٢٣ رقم ٢٦٧٤٦) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ٩٩٦، ١٠٢٩، ١١٧٠) والبخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٦٩) - تعليقا - والترمذي (كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل فاطمة، رقم ٣٨٧١) والقطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (باب فضائل الحسن والحسين، رقم ١٣٩٢) وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (٣/ ١٠٣٣) وأبو يعلى (٦٩١٢، ٧٠٢١، ٧٠٢٦) والدولابي في الذرية الطاهرة (٢٠١، ٢٠٢) والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام في المراد بقول الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾ من هم؟، رقم ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٩، ٧٧٠) وابن الأعرابي في معجمه (١٩٩٤) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب جامع فضائل أهل البيت، باب ذكر قول الله عز وجل ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾، رقم ١٦٩٦، ١٦٩٧) والطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٣/ رقم ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٣، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨٣، ٧٨٦، ٩٤٧) وفي الأوسط (٢٢٦٠، ٣٧٩٩) وفي الصغير (١٧٧)؛ من طرق عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم جَلَّل على الحسن والحسين وعلي وفاطمة كساء، ثم قال: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي، أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا**»، فقالت أم سلمة: وأنا معهم يا رسول الله؟ قال: «**إنك إلى خير**». وهذا لفظ الترمذي.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وهو أحسن شيء رُوِيَ في هذا الباب.ا.هـ

=

=

وقال البخاري: شهر يتكلمون فيه.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): الإسناد إلى شهر صحيح، وشهر مُتَكَلَّم فيه من ناحية حفظه، لكن لا يُخشى من حديثه هنا، لأنه مُتابَع من غيره، كما تقدَّم، وكما سيأتي، ولذلك صحَّح الترمذي حديثه هذا، والله أعلم.

الطريق الثاني: عطية أبو المُعَذَّل الطُّفاوِي، عن أبيه، عن أم سلمة.

أخرجه ابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب فضائل علي بن أبي طالب، رقم ٣٢٦٤٠) وإسحاق بن راهويه (١٨٧٤) وأحمد (٦/ ٢٩٦ رقم ٢٦٥٤٠، ٦/ ٣٠٤ رقم ٢٦٦٠٠) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ٩٨٦) والدولابي في الكنى (١٨٢٠) وفي الذرية الطاهرة (٢٠٣) والطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٦٦٧، ٢٣/ رقم ٧٥٩، ٩٣٩)؛ من طريق عوف بن أبي جميلة، عن أبي المُعَذَّل عطية الطُّفاوِي، عن أبيه، أن أم سلمة حدثته قالت: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي يوما، إذ قالت الخادم: إنَّ علياً وفاطمة بالسدة، قالت: فقال لي: «**قومي فتنحي لي عن أهل بيتي**». قالت: فقمت فتنحيت في البيت قريبا، فدخل علي وفاطمة، والحسن والحسين، وهما صبيان صغيران، قالت: فأخذ الصبيين فوضعهما في حجره فقبلهما، واعتنق عليا بإحدى يديه وفاطمة باليد الأخرى، فقبل فاطمة فأغدف عليهم خميصة سوداء فقال: «**اللهم إليك لا إلى النار، أنا وأهل بيتي**» ، قال: قلت: وأنا يا رسول الله؟ قال: «**وأنت**».

وهذا إسناد ضعيف، فأبو المُعَذَّل ضعفه الساجي والأزدي، وذكره ابن حبان في الثقات، كما في تعجيل المنفعة (٢/ ١٦- ١٧)، وأبوه مجهول.

الطريق الثالث: عطاء بن أبي رباح، عن أم سلمة.

أخرجه أحمد (رقم ٢٦٥٠٨) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ٩٩٤) والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام في المراد بقول الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾ من هم؟، رقم ٧٦٦) والآجُرِّيّ في الشريعة

=

=

(كتاب جامع فضائل أهل البيت، باب ذكر قول الله عز وجل ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، رقم ١٦٩٧) والطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٦٦٨، ٢٣/ ٦١٢)؛ من طريق عطاء بن أبي رباح، عن أم سلمة؛ بنحوه.

وفي رواية أحمد: عن عطاء، حدثني من سمع أم سلمة.

فهذا إسناد ضعيف، لإبهام الواسطة بين عطاء وأم سلمة.

وقد أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام في المراد بقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ من هم؟، رقم ٧٧١) – بسند فيه ضعف – من طريق عطاء بن أبي رباح، عن عمر بن أبي سلمة، عن أم سلمة؛ به.

فإن كان هذا الطريق محفوظا: فقد صح الإسناد واتصل، وإلا فهو ضعيف، والله أعلم.

الطريق الرابع: أبو ليلى الكندي، عن أم سلمة.

أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ٩٩٥) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب جامع فضائل أهل البيت، باب ذكر قول الله عز وجل ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، رقم ١٦٩٥) من طريق؛ أبي ليلى الكندي، عن أم سلمة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في بيتها على منامة له تحته كساء خيبري، فجاءت فاطمة رضي الله عنها ببرمة فيها خزيرة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**ادعي زوجك، وابنيك حسنا وحسينا**» فدعتهم، فبينا هم يأكلون، إذ نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم الكساء فغشاهم بهم، ثم قال: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي، وحامتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا**»

وإسناده صحيح.

=

=

الطريق الخامس: حكيم بن سعد، عن أم سلمة.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ١٩٦- ١٩٧) – تعليقا – والطبري في تفسيره (١٩/ ١٠٧) والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام في المراد بقول الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾ من هم؟ رقم ٧٦٢) والطبراني في الكبير (٢٣/ رقم ٧٥٠)؛ من طريق جعفر بن عبدالرحمن البجلي، عن حكيم بن سعد، عن أم سلمة، قالت: هذه الآية: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾ في رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلي وفاطمة والحسن والحسين.

وسقط من إسناد الطبري: جعفر البجلي.

وهذا مع كونه موقوفا على أم سلمة، فإسناده ضعيف أيضا، فالبجلي: ليس فيه من التوثيق إلا ذكر ابن حبان له في الثقات (٦/ ١٣٤)؛ وقال: شيخ كان بواسط.ا.هـ.

الطريق السادس: عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، عن أم سلمة.

أخرجه أبو يعلى (٦٨٨٨) والطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام في المراد بقول الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾ من هم؟، رقم ٧٦٨) وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٢٥٩) والطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٦٦٢، ٢٣/ رقم ٥٠٣) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٤١٨)؛ من طريق عطية، عن أبي سعيد، عن أم سلمة، أن النبي صلى الله عليه وسلم غطى على علي وفاطمة وحسن وحسين كساء، ثم قال: «**هؤلاء أهل بيتي، إليك لا إلى النار**» . قالت أم سلمة: فقلت: يا رسول الله، وأنا منهم؟ قال: «**لا، وأنت على خير**».

وإسناده ضعيف لضعف العوفي، ولمخالفته باقي الطرق في متن الحديث.

=

=

الطريق السابع: عبدالله بن وهب بن زمعة، عن أم سلمة.

أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام في المراد بقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ من هم؟، رقم ٧٦٣) والطبراني في الكبير (٣/ رقم ٢٦٦٣، ٢٣/ رقم ٦٩٦)؛ من طريق عبد الله بن وهب، عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع فاطمة، والحسن، والحسين، ثم أدخلهم تحت ثوبه ثم جأر إلى الله تعالى: «**رب هؤلاء أهلي**» قالت أم سلمة: فقلت: يا رسول الله فتدخلني معهم؟ قال: «**أنت من أهلي**».

وإسناده حسن.

الطريق الثامن: عمرة بنت أفعى الهمدانية، عن أم سلمة.

أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (باب بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام في المراد بقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ من هم؟ رقم ٧٦٥، ٧٧٢) وابن الأعرابي في معجمه (١٤٦٢) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر جوامع فضل علي بن أبي طالب، رقم ١٥٨٧)؛ من طريق عمرة بنت أفعى، عن أم سلمة قالت: نزلت هذه الآية في بيتي: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ يعني في سبعة: جبريل، وميكائيل، ورسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين عليهم السلام، وأنا على باب البيت فقلت: يا رسول الله ألست من أهل البيت؟ قال: «**إنك من أزواج النبي عليه السلام**».

قالت أم سلمة: يا عمرة، فلو قال: «**نعم**» كان أحب إلي مما تطلع عليه الشمس وتغرب.

وإسناده ضعيف، فعمرة مجهولة، والطريق إليها فيه ضعف، والمتن مخالف لما سبق.

=

=

الطريق التاسع: محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن أم سلمة.

أخرجه الطبراني في الأوسط (٧٦١٤) من طريق سعيد بن زربي الخزاعي، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن أم سلمة، قالت: جاءت فاطمة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ببرمة لها قد صنعت له حساة فحملتها على طبق، فوضعتها بين يديه، فقال لها: «**أين ابن عمك وابناك؟**» قالت: في البيت، فقال: «**اذهبي فادعيهم**» فجاءت إلى علي، فقالت: أجب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابناك. قالت أم سلمة: فجاء علي يمشي آخذا بيد الحسن والحسين، وفاطمة تمشي معهم، فلما رآهم مقبلين مد يده إلى كساء كان على المنامة، فبسطه فأجلسهم عليه، وأخذ بأطراف الكساء الأربعة بشماله، فضمه فوق رءوسهم، وأهوى بيده اليمنى إلى ربه، فقال: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس، وطهرهم تطهيرا**» ثلاث مرات.

وإسناده ضعيف، فسعيد هذا: منكر الحديث، كما في التقريب.

الطريق العاشر: أم حبيبة بنت كيسان، عن أم سلمة.

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٣/ رقم ٨٣٩) من طريق أم حبيبة بنت كيسان، عن أم سلمة، قالت: أنزلت هذه الآية ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وأنا في بيتي، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن والحسين، فأجلس أحدهما على فخذه اليمنى، والآخر على فخذه اليسرى، وألقت عليهم فاطمة كساء، فلما أنزلت ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾، قلت: وأنا معكم يا رسول الله؟، قال: «**وأنت معنا**».

وإسناده ضعيف.

والحديث سيكرره المُصنِّف برقم (٤٧٠٥).

وقد تقدَّم الكلام على المراد بأهل البيت في مُسنَد سعد بن أبي وقاص، برقم (٤٧٠٨).

(٦٩) ٤٦١٥-أَخبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ الْقَاضِي،ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ الْعَوْفِيُّ[١]، ثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، ثنا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عبد الله الْجَدَلِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا فَقَالَتْ لِي: أَيُسَبُّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيكُمْ؟ فَقُلْتُ: مَعَاذَ اللهِ، أَوْ سُبْحَانَ اللهِ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، فَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ سَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ سَبَّنِي»[٢]. **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ وَقَدْ رَوَاهُ بُكَيْرُ بْنُ عُثْمَانَ الْبَجَلِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِزِيَادَةِ أَلْفَاظٍ.**

---

(١) قال عنه الدارقطني كما في سؤالات الحاكم له (١٧٨): لا بأس به. وقال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٢٦٨): كان ليِّنا في الحديث.

(٢) إسناده ظاهره الحُسْن للكلام في محمد بن سعد العوفي، وقد توبع ممن هم أوثق وأثبت منه كما سيأتي، إلا أن هناك خلافا على أبي إسحاق نفسه في وقف الحديث ورفعه، والراجح وقفه، كما سيأتي.

والحديث أخرجه أحمد (٦/ ٣٢٣ رقم ٢٦٧٤٨) وفي فضائل الصحابة (باب فضائل علي، رقم ١٠١١)، والنسائي في الكبرى (كتاب خصائص علي، باب ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من سب عليا فقد سبني»، رقم ٨٤٢٢) عن عباس بن محمد الدوري، والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي أنه لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق، والمؤذي لعلي المؤذي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم ١٥٣٥) من طريق محمد بن المثنى.

=

=

(أحمد، وعباس، وابن المثنى) عن يحيى بن أبي بكير، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (كتاب الفضائل، باب فضائل علي، رقم ٣٢٦٤٩) والبلاذري في أنساب الأشراف (٢/ ٤٠٥- ٤٠٦) والطبراني في الكبير (٢٣/ رقم ٧٣٧)؛ - بسند صحيح - من طريق فطر بن خليفة، عن أبي إسحاق السبيعي؛ به، بلفظ: قالت أم سلمة: يا أبا عبد الله أيسب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكم؟ قُلتُ: ومن يسب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قالت: أليس يسب علي ومن يحبه؟ وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبه.

وأخرجه أبو يعلى (٧٠١٣) والطبراني في الكبير (٢٣/ رقم ٧٣٨) والأوسط (٥٨٣٢) والصغير (٨٢٢) وابن المقرئ (٢٠٢)؛ - بسند صحيح - من طريق السُّدِّي إسماعيل بن عبد الرحمن، عن أبي عبد الله الجدلي؛ موقوفا على أم سلمة، باللفظ السابق.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٣٤٤، ٩٣٦٤) والآجُرِّيّ في الشريعة (كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، باب ذكر عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي أنه لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق، والمؤذي لعلي المؤذي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم ١٥٣٦)؛ من طريق يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أخي زيد بن أرقم قال: حججت فدخلت على أم سلمة فقالت: ممن أنت؟ قُلتُ: من أهل الكوفة، قالت: من الذين يسب فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: قُلتُ: لا والله ما سمعت أحدا يسب رسول الله صلى الله عليه وسلم. قالت: أليس يقال: فعل الله بعلي وبمن يحب عليا؟ وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبه.

لكن الإسناد ليزيد ضعيف، فضلا عن ضعف يزيد نفسه.

وسقطت من المطبوع من الشريعة: لفظة (عن) التي بين يزيد وابن أخي زيد، فصار الاسمان اسما واحدا!

وأبو إسحاق السبيعي كان قد تغير بأخرة، كما في ترجمته، وتبين من الروايات السابقة أنه قد اختُلِف عليه:

=

=

فرواه عنه مرفوعا: إسرائيل بن يونس - كما في رواية المصنف هنا، ومن سبق ذكرهم - وعلي بن مُسهِر - كما عند الحِمْيَري في جزئه (٢٦)، وستأتي في الحاشية القادمة - وبكير بن عثمان - كما في رواية المصنف القادمة -.

فأما إسرائيل: فقد قال الإمام أحمد - كما في التهذيب، ترجمة إسرائيل -: إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين، سمع منه بأخرة.ا.هـ

وقال أيضا في العلل برواية ابنه عبدالله (١٣٣٥): في حديث إسرائيل اختلاف عن أبي إسحاق، أحسب ذاك من أبي إسحاق.ا.هـ

وأما علي بن مُسهِر: فهو من أقران إسرائيل في السن، ولكن سقط من روايته أبو عبد الله الجدلي، فروي بلفظ سماع أبي إسحاق من أم سلمة رضي الله عنها مباشرة!

كما أن في الإسناد إليه: محمد بن هارون، والد الحميري، وهو في عداد المجهولين، فالإسناد إلى علي ضعيف.

وأما بكير بن عثمان: فهو في عداد المجهولين، وسيأتي الكلام عنه في الحديث القادم إن شاء الله.

بينما رواه عن أبي إسحاق موقوفا: فطر بن خليفة، وهو متقدِّم السن والسماع من أبي إسحاق عن إسرائيل ومن تابعه، فيبعد أن يكون سمع من أبي إسحاق متأخرا بعد تغيره، كمن رفع الحديث قبل.

ومما يقوي رواية فطر الموقوفة: أن أبا إسحاق قد توبع عليها من السُّدِّي، وإن كان الأخير ليس بالحجة؛ لكن روايته تُعضِّدُ رواية أبي إسحاق الموقوفة.

وعلى ذلك: يكون الصحيح في هذا الحديث: الرواية الموقوفة على أم سلمة، والله أعلم.

وانظر السلسلة الضعيفة للألباني (٥/ ٣٣٦، رقم ٢٣١٠).

=

(٧٠) ٤٦١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْحَافِظُ، بِهَمْدَانَ، ثنا أَحْمَدُ ابْنُ مُوسَى بْنِ إِسْحَاقَ التَّيْمِيُّ، ثنا جَنْدَلُ بْنُ وَالْقٍ، ثنا بُكَيْرُ بْنُ عُثْمَانَ الْبَجَلِيُّ [1]، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ التَّمِيمِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا عبدالله الْجَدَلِيَّ يَقُولُ: حَجَجْتُ وَأَنَا غُلَامٌ، فَمَرَرْتُ بِالْمَدِينَةِ وَإِذَا النَّاسُ عُنُقٌ وَاحِدٌ، فَاتَّبَعْتُهُمْ، فَدَخَلُوا عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَمِعْتُهَا تَقُولُ: يَا شَبِيبَ بْنَ رِبْعِيٍّ، فَأَجَابَهَا رَجُلٌ جِلْفٌ جَافٍ: لَبَّيْكِ يَا أُمَّتَاهُ، قَالَتْ: يُسَبُّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَادِيكُمْ؟ قَالَ: وَأَنَّى ذَلِكَ؟ قَالَتْ: فَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: إِنَّا لَنَقُولُ أَشْيَاءَ نُرِيدُ عَرَضَ

=

وقول أم سلمة عن علي – رضي الله عنهما – : وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبه، يشهد له أحاديث كثيرة، منها ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله عن علي لما أعطاه الراية يوم خيبر: «**لأعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، يفتح الله على يديه**»، وقد تقدَّم هذا الحديث في مُسنَد سعد بن أبي وقاص، برقم (٤٥٧٥).

(١) قال عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٤٠٧): بكير بن عثمان، مولى أبي إسحاق السبيعي، كوفي روى عن أبي إسحاق السبيعي، روى عنه جندل بن والق التغلبي.ا.هـ

ولم أقف على رواة عنه إلا جندل بن والق، ولا على كلام لأحد من الأئمة فيه خلا ما سبق، فهو في عداد المجهولين، والله أعلم.

الدُّنْيَا، قَالَتْ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ سَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ سَبَّنِي، وَمَنْ سَبَّنِي فَقَدْ سَبَّ اللهَ تَعَالَى»[(١)].

(٧١) ٤٦٢٨ - أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَفِيدُ[(٢)]، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرٍ[(٣)]، ثنا عَمْرُو بْنُ طَلْحَةَ الْقَنَّادُ[(٤)]، الثِّقَةُ الْمَأْمُونُ، ثنا عَلِيُّ بْنُ

---

(١) إسناده ضعيف لجهالة بكير بن عثمان، والصواب في هذا الحديث الوقف على أم سلمة، بلفظ غير هذا، كما تقدَّم في تخريج الحديث السابق برقم (٤٦١٥).

وأخرجه الحميري في جزئه (٢٦) من طريق علي بن مُسهِر، عن أبي إسحاق السبيعي، بنحوه، لكن سقط من إسناد المطبوع: أبو عبد الله الجدلي!

(٢) محمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف، أبو بكر النيسابوري، يُقال له: الحفيد، ويُقال له: العماني أيضا، ترجم له ابن نقطة في تكملة الإكمال (٢/ ٢٦٦) وذكر رواية الحاكم عنه، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

(٣) أحمد بن محمد بن نصر، أبو نصر الفقيه النيسابوري، عُرف باللباد، ترجم له التقي الغزي في الطبقات السَّنيَّة في تراجم الحنفية (٣٦٩)، ونقل عن الحاكم أن قال عنه في تاريخ نيسابور: شيخ أهل الرأي في عصره، ورئيسهم.ا.هـ

(٤) عمرو بن حماد بن طلحة القناد، أبو محمد الكوفي، ينسب إلى جده، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق، رُمِي بالغلو.ا.هـ بتصرف.

هَاشِمِ بْنِ الْبَرِيدِ (١)، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ التَّيْمِيُّ (٢)، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ مَوْلَى أَبِي ذَرٍّ (٣)؛ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَوْمَ الْجَمَلِ، فَلَمَّا رَأَيْتُ عَائِشَةَ وَاقِفَةً دَخَلَنِي بَعْضُ مَا يَدْخُلُ النَّاسَ، فَكَشَفَ اللهُ عَنِّي ذَلِكَ عِنْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ، فَقَاتَلْتُ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَلَمَّا فَرَغَ ذَهَبْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَأَتَيْتُ أُمَّ سَلَمَةَ فَقُلْتُ: إِنِّي وَاللهِ مَا جِئْتُ أَسْأَلُ طَعَامًا وَلَا شَرَابًا وَلَكِنِّي مَوْلًى لِأَبِي ذَرٍّ، فَقَالَتْ: مَرْحَبًا فَقَصَصْتُ عَلَيْهَا قِصَّتِي، فَقَالَتْ: أَيْنَ كُنْتَ حِينَ طَارَتِ الْقُلُوبُ مَطَائِرَهَا؟ قُلْتُ: إِلَى حَيْثُ كَشَفَ اللهُ ذَلِكَ

(١) علي بن هاشم بن البريد، البريدي العائذي، أبو الحسن الكوفي، قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق يتشيع .ا.هـ

(٢) دينار أبو سعيد، عَقِيصا، قال عنه ابن معين: ليس بشيء، شر من رشيد الهجري، وحبة العرني، وأصبغ بن نباتة. وقال أبو حاتم: هو لين، وهو أحب إلي من أصبغ بن نباتة. وقال البخاري: يتكلمون فيه. وقال النسائي والجوزجاني: ليس بثقة. وقال بن عدي: ليس له رواية يعتمد عليها عن الصحابة، إنما له قصص يحكيها لعلي ولحسن وحسين وغيرهم. وقال الدارقطني: متروك.

انظر: الجرح والتعديل (٢/ ٣١٩، ٣/ ٤٣٠)، الكامل في الضعفاء (٣/ ١٠٩)، تاريخ بغداد (١٤/ ٢٥١)، لسان الميزان (٣/ ٤٢٦).

(٣) لم أقف له على ترجمة!

عَنِّي عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، قَالَت: أَحْسَنْتَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «عَلِيٌّ مَعَ الْقُرْآنِ، وَالْقُرْآنُ مَعَ عَلِيٍّ، لَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ» **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَأَبُو سَعِيدٍ التَّيْمِيُّ هُوَ عُقَيْصَاءُ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ**(١).

(١) إسناده ضعيف جدا، لحال عقيصا، وللجهالة بأبي ثابت.

والحديث أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٨٨٠) والصغير (٧٢٠)؛ من طريق صالح بن أبي الأسود الليثي، والخطيب في تاريخ بغداد (١٦/ ٤٧٠) من طريق عبد السلام بن صالح الهروي.

كلاهما (صالح، وعبد السلام) عن علي بن هاشم بن البريد؛ به، مختصرا بدون ذكر قصة يوم الجمل.

ورواية الخطيب بلفظ: «**علي مع الحق والحق مع علي، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض يوم القيامة**».

وسقط من إسناد الطبراني كلمة (أبي) من اسم أبي ثابت.

قال الطبراني عقبه في الأوسط: لا يروى هذا الحديث عن ثابت مولى أبي ذر إلا بهذا الإسناد، تفرد به صالح بن أبي الأسود.ا.هـ

وقال في الصغير: لا يروى عن أم سلمة، إلا بهذا الإسناد، تفرد به صالح بن أبي الأسود، وأبو سعيد التيمي يلقب عقيصا، كوفي.ا.هـ

=

(٧٢) ٤٧٠٥ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ الْفَقِيهُ (١)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَا: ثنا الْحَسَنُ بْنُ مُكْرَمٍ الْبَزَّارُ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ (٢)، عَنْ شَرِيكِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ (٣)، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: فِي بَيْتِي نَزَلَتْ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] قَالَتْ: فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنِ

=

وقد أعلَّ الهيثمي الحديث بصالح هذا، فقال في مجمع الزوائد (٩/ ١٣٤): رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه صالح بن أبي الأسود؛ وهو ضعيف.ا.هـ

قُلتُ (أحمد): والإعلال بمن فوقه أولى، لأن صالحا توبع من القناد - كما في إسناد الحاكم - وعبد السلام بن صالح - وهو صدوق له مناكير، كما قال الحافظ -، والله أعلم.

والحديث ضعَّفه الألباني في ضعيف الجامع (٣٨٠٢).

(١) أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس، أبو بكر النجاد الفقيه الحنبلي المشهور. صدوق، كما في الميزان (١/ ١٠١).

(٢) تقدم في الحديث (٣٥٥٨) أنه صدوق يخطئ.

(٣) تقدم في الحديث (٣٥٥٨) أنه صدوق يخطئ.

وَالْحُسَيْنِ، فَقَالَ: «هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي»[1].هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَلَمْ يُخَرِّجَاه.

---

(١) إسناده حسن، وقد تقدَّم برقم (٣٥٥٨).

والحديث أخرجه البيهقي (كتاب الصلاة، باب الدليل على أن أزواجه صلى الله عليه وسلم من أهل بيته في الصلاة عليهن، ٢/ ١٥٠) وفي الاعتقاد (ص: ٣٢٧) عن المصنِّف، به.

وقَرَنَ البيهقي بشيخه الحاكم: أبا عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي، وأبا بكر أحمد بن الحسن القاضي.

ولم يذكر الأخير في الاعتقاد.

جريدة المصادر والمراجع

١- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: **لابن حجر، تحقيق :** مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف: د. زهير بن ناصر الناصر، **الطبعة الأولى** (١٤١٥هـ = ١٩٩٤م)، **مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة.**

٢- الآحاد والمثاني: **لابن أبي عاصم، تحقيق:** د. **باسم فيصل أحمد الجوابرة، الطبعة الأولى** (١٤١١هـ = ١٩٩١م)، **دار الراية، الرياض.**

٣- الأحاديث المختارة = المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما: **للضياء المقدسي، تحقيق:** د. **عبد الملك بن عبد الله بن الدهيش، الطبعة الثالثة** (١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م)، **دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.**

٤- أحكام القرآن الكريم: **للطحاوي، تحقيق:** د. **سعد الدين أونال، الطبعة الأولى، المجلد الأول** (١٤١٦هـ = ١٩٩٥م)، **المجلد الثاني** (١٤١٨هـ = ١٩٩٨م)، **مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي ، استانبول.**

٥- أحوال الرجال: **للجوزجاني، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، الطبعة الأولى** (١٤١١هـ = ١٩٩٠م)، **حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان. ودار الطحاوي، الرياض.**

٦- أخبار أصبهان = تاريخ أصبهان: **لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى** (١٤١٠هـ = ١٩٩٠م)، **دار الكتب العلمية، بيروت.**

٧- أخبار القضاة: **لوكيع محمد بن خلف، تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي، الطبعة الأولى** (١٣٦٦هـ = ١٩٤٧م)، **المكتبة التجارية الكبرى، مصر.** صورتها: عالم الكتب، بيروت. ومكتبة المدائن، الرياض.

٨- أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير: **لابن أبي خيثمة، تحقيق: إسماعيل حسن حسين، الطبعة الأولى (١٩٩٧م)، دار الوطن، الرياض.**

٩- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه: **للفاكهي، تحقيق**: **د. عبد الملك عبد الله الدهيش، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ)، دار خضر، بيروت.**

١٠- أخلاق النبي وآدابه: **لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق**: **صالح بن محمد الونيان، الطبعة الأولى (١٩٩٨م)، دار المسلم للنشر والتوزيع.**

١١- الآداب: **للبيهقي، تحقيق: السعيد المندوه، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.**

١٢- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: **للخليلي، تحقيق**: **د. محمد سعيد عمر إدريس، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ)، مكتبة الرشد، الرياض.**

١٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: **للألباني، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م)، المكتب الإسلامي، بيروت.**

١٤- الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: **للسيوطي، تحقيق: عبد العزيز الغماري، مطبعة دار التأليف.**

١٥- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: **لابن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ = ١٩٩٢ م)، دار الجيل، بيروت.**

١٦- أسد الغابة في معرفة الصحابة: **لابن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ = ١٩٩٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت.**

١٧- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة = الموضوعات الكبرى: **لملا علي القاري، تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة، ومؤسسة الرسالة، بيروت.**

١٨- أسمى المطالب، في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: **للدكتور علي محمد محمد الصَّلاَّبي، عام النشر: (١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م)، مكتبة الصحابة، الشارقة، الإمارات.**

١٩- الإصابة في تمييز الصحابة: **لابن حجر، تحقيق: مركز هجر للبحوث،بالتعاون مع د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر**

٢٠- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: **للشنقيطي، عام النشر (١٤١٥ هـ = ١٩٩٥م)، دار الفكر، بيروت.**

٢١- أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني: **لابن طاهر المقدسي، تحقيق: جابر بن عبد الله السريع، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ)، دار التدمرية، الرياض.**

٢٢- الاعتقاد، والهداية إلى سبيل الرشاد، على مذهب السلف وأصحاب الحديث: **للبيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، الطبعة الأولى (١٤٠١هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت.**

٢٣- إكمال المعلم بفوائد مسلم = شرح صحيح مسلم: **للقاضي عياض، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م)، دار الوفاء، المنصورة، مصر.**

٢٤- الإكمال في ذكر من له رواية في مُسنَد الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال: **لأبي المحاسن الحسيني، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان.**

٢٥- الأمالي في آثار الصحابة: **للصنعاني، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة.**

٢٦- الإمامة: **لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ = ١٩٩٤م)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.**

٢٧- الأموال: **لابن زنجويه، تحقيق: د. شاكر ذيب فياض، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية.**

٢٨- أنساب الأشراف: **للبَلَاذُري، تحقيق: سهيل زكار، ورياض الزركلي، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ = ١٩٩٦م)، دار الفكر، بيروت.**

٢٩- الأنساب: للسمعاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الطبعة الأولى (١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.

٣٠- الأوائل: لابن أبي عاصم، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

٣١- الأوائل: للطبراني، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ)،مؤسسة الرسالة، ودار الفرقان، بيروت.

٣٢- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: لابن كثير، تأليف: أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣- البحر الزخار = مُسنَد البزار، الأجزاء من ١- ٩ بتحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، والأجزاء من ١٠- ١٧ بتحقيق: عادل بن سعد، والجزء ١٨ بتحقيق: صبري عبدالخالق الشافعي، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٣٤- البداية والنهاية: لابن كثير، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م)، دار هجر، مصر

٣٥- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: لابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م)، دار الهجرة، الرياض.

٣٦- بغية الباحث عن زوائد مُسنَد الحارث: للهيثمي، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ = ١٩٩٢م)، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة.

٣٧- تاريخ ابن أبي خيثمة = التاريخ الكبير: لابن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م)، الفاروق الحديثة، القاهرة.

٣٨- تاريخ ابن معين: برواية الدوري، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.

٣٩- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: للذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، الطبعة الثانية (١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م)، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٠- تاريخ التراث العربي: لفؤاد سزكين، نقله إلى العربية: د. محمود فهمي حجازي، الطبعة الأولى (١٤١١هـ = ١٩٩١م)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٤١- تاريخ الخلفاء: للسيوطي، تحقيق: حمدي الدمرداش، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م)، مكتبة نزار مصطفى الباز.

٤٢- تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك: للطبري، الطبعة الثانية (١٣٨٧ هـ)، دار التراث، بيروت.

٤٣- التاريخ الكبير: للبخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت.

٤٤- تاريخ المدينة المنورة: لابن شبة، تحقيق: علي محمد دندل، وياسين سعد الدين بيان، عام النشر (١٤١٧هـ = ١٩٩٦م) دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٥- تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام: للخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٤٦- تاريخ جرجان: للسهمي، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، الطبعة الرابعة (١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م)، عالم الكتب، بيروت.

٤٧- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل: لابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، عام النشر (١٩٩٥م) دار الفكر، بيروت.

٤٨- تاريخ واسط: لأسلم بن سهل، بَحْشَل، تحقيق: كوركيس عواد، الطبعة الأولي (١٤٠٦هـ)، عالم الكتب، بيروت.

٤٩- تاريخ: ابن يونس المصري، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٠- تالي تلخيص المتشابه: للخطيب البغدادي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، وأحمد الشقيرات، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ)، دار الصميعي، الرياض.

٥١- التبصير في الدين، وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين: **لأبي المظفر الأسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م)، عالم الكتب، بيروت.**

٥٢- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: **لابن عساكر، الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.**

٥٣- تحرير تقريب التهذيب لابن حجر: **لشعيب الأرنؤوط، و د. بشار عواد، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ = ١٩٩٧م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.**

٥٤- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: **للمباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت.**

٥٥- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: **للمزِّي، وبحاشيته: النكت الظراف لابن حجر، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م)، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، بيروت.**

٥٦- تخريج حديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»: **لخليفة الكواري، الطبعة الثانية (١٤٢٣هـ).**

٥٧- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: **للسيوطي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، الطبعة الثانية (١٤١٥هـ)، مكتبة الكوثر، الرياض.**

٥٨- تذكرة الحفاظ: **للذهبي، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت.**

٥٩- التذكرة في الأحاديث المشتهرة = اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة: **للزركشي**، تحقيق: **مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت.**

٦٠- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: **للمنذري**، تحقيق: **إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.**

٦١- الترغيب والترهيب: **لأبي القاسم الأصبهاني،الملقب بقوام السنة**، تحقيق: **أيمن بن صالح بن شعبان، الطبعة الأولى (١٤١٤ هـ = ١٩٩٣م)، دار الحديث، القاهرة.**

٦٢- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: **لابن حجر**، تحقيق: **د. إكرام الله إمداد الحق، الطبعة الأولى (١٩٩٦م)، دار البشائر، بيروت.**

٦٣- تعظيم قدر الصلاة: **للمروزي**، تحقيق: **د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ)، مكتبة الدار، المدينة المنورة.**

٦٤- تعليقات على المجروحين لابن حبان: **للدارقطني**، تحقيق: **خليل بن محمد العربي، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ = ١٩٩٤م)، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ودار الكتاب الإسلامي، القاهرة.**

٦٥- تعليقات على ما صححه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي: **للدكتور عبد الله بن مراد السلفي، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ = ١٩٩٨م)، دار الفضيلة.**

٦٦- تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: **لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.**

٦٧- تفسير البغوي = معالم التنزيل في تفسير القرآن: **للبغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، الطبعة الرابعة (١٤١٧هـ = ١٩٩٧م)، دار طيبة، الرياض.**

٦٨- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن: **للطبري، تحقيق: د. عبد الله بن عبدالمحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م)، دار هجر، مصر.**

٦٩- تفسير القرآن العظيم: **لابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م)، دار طيبة، الرياض.**

٧٠- تفسير القرآن العظيم، مُسنَدا عن رسول الله والصحابة والتابعين: **لابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ = ١٩٩٧م)، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، والرياض.**

٧١- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن: **للقرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الطبعة الثانية (١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م)، دار الكتب المصرية، القاهرة.**

٧٢- تقريب التهذيب: **لابن حجر، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م)، دار الرشيد، سوريا.**

٧٣- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: **لابن نقطة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت.**

٧٤- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: **للعراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى (١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م)، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية، المدينة المنورة.**

٧٥- تكملة الإكمال: **لابن نقطة، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.**

٧٦- تلخيص المتشابه في الرسم: **للخطيب البغدادي، تحقيق: سُكينة الشهابي، الطبعة الأولى (١٩٨٥م)، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.**

٧٧- تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي: **للذهبي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد، الطبعة: الأولى (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م)، مكتبة الرشد، الرياض.**

٧٨- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: **لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية (١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦م)، المكتب الإسلامي، بيروت.**

٧٩- تهذيب الآثار (الجزء المفقود): **للطبري، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ = ١٩٩٥م)، دار المأمون للتراث، دمشق.**

٨٠- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار: **للطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.**

٨١- تهذيب الأسماء واللغات: للنووي، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: شركة العلماء، بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٢- تهذيب التهذيب: لابن حجر، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م)، دار الفكر، بيروت.

٨٣- التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد: لابن منده، تحقيق: د. علي بن محمد ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة. ودار العلوم والحكم، سوريا.

٨٤- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: للصنعاني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ = ١٩٩٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٥- التيسير بشرح الجامع الصغير: للمناوي، الطبعة الثالثة (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م)، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض.

٨٦- الثقات: لابن حبان ، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الطبعة الأولى (١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥م)، دار الفكر، بيروت.

٨٧- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: للعلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م)، عالم الكتب، بيروت.

٨٨- الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين: لمقبل بن هادي الوادعي، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ = ١٩٩٥م)، مكتبة ابن تيمية، مصر.

٨٩- جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن: **لابن كثير، تحقيق: د. عبد الملك بن عبدالله الدهيش، الطبعة الثانية (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م)، دار خضر،** بيروت. ومكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.

٩٠- جامع المسائل: **لابن تيمية، تحقيق : محمد عزير شمس، إشراف : د. بكر بن عبدالله أبو زيد، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ)، دار عالم الفوائد.**

٩١- الجامع في العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد: **برواية المرُّوذي، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م)، الدار السلفية، بومباي، الهند.**

٩٢- الجرح والتعديل: **لابن أبي حاتم، الطبعة الأولى (١٢٧١هـ = ١٩٥٢م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.**

٩٣- جزء أبي الطاهر الذهلي = من حديث أبي الطاهر الذهلي، **تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ)، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.**

٩٤- جزء: **الحسن بن عرفة، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م)، دار الأقصى، الكويت .**

٩٥- جزء: **علي بن محمد الحِمْيَري، تحقيق: د. عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيمي، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ = ١٩٩٨م)، مكتبة الرشد، الرياض.**

٩٦- جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام: لابن القيم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م)، دار العروبة، الكويت.

٩٧- حاشية مسند الإمام أحمد: للسندي، تحقيق: نور الدين طالب.

٩٨- حقبة من التاريخ: لعثمان بن محمد الخميس، الطبعة الثالثة (١٤٢٧هـ)، مكتبة الإمام البخاري، الإسماعيلية، مصر.

٩٩- حقوق آل البيت: لابن تيمية، تحقيق: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٠- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم، عام النشر (١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م)، دار السعادة، محافظة مصر. وتصوير: دار الكتاب العربي، ودار الفكر، ودار الكتب العلمية، بيروت.

١٠١- الدعاء: للطبراني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٢- دلائل النبوة، ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: للبيهقي، تحقيق: د. عبدالمعطي قلعجي، الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م)، دار الكتب العلمية، بيروت. ودار الريان للتراث، القاهرة.

١٠٣- الذرية الطاهرة النبوية: للدولابي، تحقيق: سعد المبارك الحسن، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ)، الدار السلفية، الكويت.

١٠٤- رجال الحاكم في المستدرك: **لمُقْبل بن هَادِي الوادِعِي، الطبعة الثانية (١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م)، مكتبة صنعاء الأثرية، اليمن.**

١٠٥- رسالة طرق حديث «من كنت مولاه فعلي مولاه»: **للذهبي، تحقيق: عبدالعزيز الطباطبائي.**

١٠٦- الرياض النضرة في مناقب العشرة: **لمحب الدين الطبري، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية.**

١٠٧- زاد المعاد في هدي خير العباد: **لابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبدالقادر الأرنؤوط، الطبعة السابعة والعشرون (١٤١٥هـ = ١٩٩٤م)، مؤسسة الرسالة، بيروت. ومكتبة المنار الإسلامية، الكويت.**

١٠٨- الزُّهد: **لهَنَّاد بن السَّرِي، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ)، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.**

١٠٩- الزُّهد: **لوكيع بن الجراح، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م)، مكتبة الدار، المدينة المنورة.**

١١٠- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: **للألباني، الطبعة الأولى، الأجزاء الأربعة الأولى (١٤١٥هـ = ١٩٩٥م)، الجزء السادس (١٤١٦هـ = ١٩٩٦م)، الجزء السابع (١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م)، مكتبة المعارف، الرياض**

١١١- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة: لمحمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ = ١٩٩٢م)، دار المعارف، الرياض.

١١٢- السنة: لابن أبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت.

١١٣- السنة: لأبي بكر الخَلَّال، تحقيق: د. عطية الزهراني، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ = ١٩٨٩م)، دار الراية، الرياض.

١١٤- السنة: لعبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ)، دار ابن القيم، الدمام.

١١٥- السنة: للمروزي، تحقيق: سالم أحمد السلفي، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

١١٦- السنن الكبرى: للبيهقي، الطبعة الأولى (١٣٤٤هـ)، مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند.

١١٧- السنن الكبرى: للنسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ = ٢٠٠١م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١١٨- سنن: ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

١١٩- سنن: أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

١٢٠- سنن: الترمذي، تحقيق:أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبدالباقي، وإبراهيم عطوة عوض، الطبعة الثانية (١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥م)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

١٢١- سنن: سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ = ١٩٨٢م)، الدار السلفية، الهند.

١٢٢- سؤالات البرذعي لأبي زرعة = الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، طبع ضمن رسالة علمية بعنوان: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، لسعدي بن مهدي الهاشمي، عام النشر (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

١٢٣- سؤالات: ابن الجنيد ليحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م)، مكتبة الدار، المدينة المنورة.

١٢٤- سؤالات: أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د. زياد محمد منصور، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

١٢٥- سؤالات: البرقاني للدارقطني، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ)، كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان.

١٢٦- سؤالات: الحاكم للدارقطني، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة الأولي (١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م)، مكتبة المعارف، الرياض.

١٢٧- سؤالات: السلمي للدارقطني، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية: د. سعد الحميد، و د. خالد الجريسي، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ).

١٢٨- سؤالات: حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م)، مكتبة المعارف، الرياض.

١٢٩- سير أعلام النبلاء: للذهبي، تحقيق : مجموعة من المحققين، بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة (١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٣٠- السيرة النبوية = السير والمغازي: لابن إسحاق، تحقيق: سهيل زكار، الطبعة الأولى (١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م)، دار الفكر، بيروت.

١٣١- السيرة النبوية وأخبار الخلفاء: لابن حبان، صحّحه وعلق عليه: الحافظ السيد عزيز بك، وجماعة من العلماء، الطبعة الثالثة (١٤١٧ هـ)، الكتب الثقافية، بيروت.

١٣٢- السيرة النبوية: لابن كثير، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، عام النشر (١٣٩٥هـ = ١٩٧٦م)، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

١٣٣- السيرة النبوية: لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ الشلبي، الطبعة الثانية (١٣٧٥هـ = ١٩٥٥م)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.

١٣٤- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: **للّالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الطبعة الثامنة (١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م)، دار طيبة، الرياض.**

١٣٥- شرح ألفية العراقي = شرح التبصرة والتذكرة: **للعراقي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، وعبداللطيف الهميم، الطبعة الأولى (١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢م) دار الكتب العلمية، بيروت.**

١٣٦- شرح صحيح مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: **للنووي، الطبعة الثانية (١٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.**

١٣٧- شرح علل الترمذي: **لابن رجب، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م)، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.**

١٣٨- شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن: **لابن شاهين، تحقيق: عادل بن محمد، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ =١٩٩٥م)، مؤسسة قرطبة، القاهرة.**

١٣٩- شرح مشكل الآثار = بيان ما أشكل من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: **للطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ = ١٩٩٤م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.**

١٤٠- شرح معاني الآثار: **للطحاوي، حققه وقدم له: محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ = ١٩٩٤م)، عالم الكتب، بيروت.**

١٤١- الشريعة: للآجُرِّي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م)، دار الوطن، الرياض.

١٤٢- شعب الإيمان: للبيهقي، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه: مختار أحمد الندوي، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م)، مكتبة الرشد، الرياض. بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي، الهند.

١٤٣- الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية: للترمذي، تحقيق: سيد بن عباس الجليمي، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ = ١٩٩٣م)، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة.

١٤٤- صحيح ابن حبان = الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٤٥- صحيح ابن خزيمة = مختصر المختصر من المُسنَد الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنقل العدل عن العدل، موصولا إليه صلى الله عليه وسلم من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار: لابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

١٤٦- صحيح البخاري = الجامع المُسنَد الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه: للإمام البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ)، دار طوق النجاة.

١٤٧- صحيح الجامع الصغير وزياداته: للألباني، الطبعة الثالثة (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م)، المكتب الإسلامي، بيروت.

١٤٨- صحيح مسلم = المُسنَد الصحيح المختصر، بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: **للإمام مسلم**، تحقيق: **محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.**

١٤٩- صفة الجنة: **لأبي نعيم الأصبهاني**، تحقيق: **علي رضا عبد الله، دار المأمون للتراث، دمشق.**

١٥٠- صفة الصفوة: **لابن الجوزي**، تحقيق: **أحمد بن علي، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م)، دار الحديث، القاهرة، مصر.**

١٥١- الصواعق المحرقة: **لابن حجر الهيتمي**، تحقيق: **عبد الرحمن بن عبد الله التركي، وكامل محمد الخراط، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ = ١٩٩٧م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.**

١٥٢- الضعفاء الكبير: **للعقيلي**، تحقيق: **عبدالمعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م)، دار المكتبة العلمية، بيروت.**

١٥٣- الضعفاء والمتروكون: **للدارقطني**، تحقيق: **د. عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.**

١٥٤- الضعفاء والمتروكين: **لابن الجوزي**، تحقيق: **عبد الله القاضي، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.**

١٥٥- الضعفاء والمتروكين: **للنسائي**، تحقيق: **محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى (١٣٩٦هـ)، دار الوعي، حلب، سوريا.**

١٥٦- الضعفاء: لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: فاروق حمادة، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م)، دار الثقافة، الدار البيضاء.

١٥٧- ضعيف الجامع الصغير وزياداته: للألباني، الطبعة الثالثة (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م)، المكتب الإسلامي، بيروت.

١٥٨- طبقات الحفاظ: للسيوطي، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥٩- طبقات الحنابلة: لابن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

١٦٠- الطبقات السنية في تراجم الحنفية: للغزي، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، الجزء الأول (١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. الجزء الرابع (١٤١٠هـ = ١٩٨٩م)، دار هجر، مصر

١٦١- طبقات الشافعية الكبرى: لابن السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبدالفتاح محمد الحلو، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ)، دار هجر، مصر

١٦٢- طبقات الشافعية: لابن هداية الله، تحقيق: عادل نويهض، الطبعة الأولى (١٩٧١م)، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١٦٣- طبقات الشافعية: للإسنوي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٤- طبقات الفقهاء الشافعية: لابن الصلاح، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، الطبعة الأولى (١٩٩٢م)، دار البشائر الإسلامية.

١٦٥- الطبقات الكبرى: **لابن سعد، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى (١٩٦٨م)، دار صادر، بيروت.**

١٦٦- الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم: **لابن سعد، تحقيق: زياد محمد منصور، الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.**

١٦٧- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: **لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ = ١٩٩٢م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.**

١٦٨- طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: **لابن حجر، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م)، مكتبة المنار، الأردن.**

١٦٩- طبقات علماء الحديث: **لابن عبد الهادي، تحقيق: أكرم البلوشي، وإبراهيم الزيبق، الطبعة الثانية (١٤١٧هـ = ١٩٩٦م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.**

١٧٠- الطبقات: **للنسائي، تحقيق: مشهور بن حسن، وعبد الكريم الوريكات، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م)، مكتبة المنار، الأردن.**

١٧١- الطيوريات: **لأبي الحسين الطيوري، انتخاب: أبي طاهر السِّلَفي، تحقيق: دسمان يحيى معالي، وعباس صخر الحسن، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م)، أضواء السلف، الرياض.**

١٧٢- عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام: لناصر بن علي عائض حسن الشيخ، الطبعة الثالثة (١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م)، مكتبة الرشد، الرياض.

١٧٣- علل الدارقطني = علل الواردة في الأحاديث النبوية: للدارقطني، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر: تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م)، دار طيبة، الرياض، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر: تحقيق: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ)، دار ابن الجوزي، الدمام.

١٧٤- العلل الكبير: للترمذي، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ)،عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت.

١٧٥- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: لابن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، الطبعة الأولى، عام النشر(١٤٠٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٦- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد: برواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الطبعة الثانية (١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م)، دار الخاني، الرياض.

١٧٧- العلل: لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف: د. سعد ابن عبد الله الحميد، و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م).

١٧٨- غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

١٧٩- غريب الحديث: لابن الجوزي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين القلعجي، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨٠- غريب الحديث: لابن قتيبة، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى (١٣٩٧هـ)، مطبعة العاني، بغداد.

١٨١- غريب الحديث: للحربي، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

١٨٢- الغيلانيات = الفوائد: لأبي بكر الشافعي البزَّاز، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ = ١٩٩٧م)، دار ابن الجوزي، الرياض.

١٨٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وصحَّحه: محب الدين الخطيب، عام النشر (١٣٧٩هـ)، دار المعرفة، بيروت.

١٨٤- الفرج بعد الشدة: لابن أبي الدنيا، تحقيق: عبيد الله بن عالية، الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م)، دار الريان للتراث، مصر.

١٨٥- الفروسية: لابن القيم، تحقيق: مشهور بن حسن بن سلمان، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ = ١٩٩٣م)، دار الأندلس، حائل، السعودية.

١٨٦- الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٨٧- فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم: لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: صالح بن محمد العقيل، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ = ١٩٩٧م)، دار البخاري للنشر والتوزيع، المدينة المنورة.

١٨٨- فضائل الصحابة: لأحمد بن حنبل، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٨٩- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: للشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩٠- الفوائد: لتمام الرازي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ)، مكتبة الرشد، الرياض.

١٩١- فيض القدير شرح الجامع الصغير: للمناوي، الطبعة الأولى (١٣٥٦هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

١٩٢- القاموس المحيط: للفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الطبعة الثامنة (١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٩٣- القضاب المشتهر على رقاب ابن المطهر: للفيروز آبادي، تحقيق: عبد العزيز صالح المحمود، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م)، مكتبة الإمام البخاري، الإسماعيلية، مصر.

١٩٤- القول المسدد في الذب عن المُسنَد للإمام أحمد: لابن حجر، الطبعة الأولى (١٤٠١هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

١٩٥- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: **للذهبي، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ = ١٩٩٢م)، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، جدة.**

١٩٦- الكامل في ضعفاء الرجال: **لابن عدي، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م)، دار الفكر، بيروت.**

١٩٧- كشف الأستار عن زوائد البزار: **للهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.**

١٩٨- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، عما اشتُهر من الأحاديث على ألسنة الناس: **للعجلوني، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن هنداوي، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م)، المكتبة العصرية، بيروت.**

١٩٩- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: **لحاجي خليفة، تحقيق: محمد شرف الدين يالتقايا، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.**

٢٠٠- كشف المشكل من حديث الصحيحين: **لابن الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، عام النشر (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م)، دار الوطن، الرياض.**

٢٠١- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: **للمتقي الهندي، تحقيق: بكري حياني، وصفوة السقا، الطبعة الخامسة (١٤٠١هـ = ١٩٨١م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.**

٢٠٢- الكنى والأسماء: للدولابي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م)، دار ابن حزم، بيروت.

٢٠٣- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات: لابن الكيال، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، الطبعة الأولى (١٩٨١م)، دار المأمون، بيروت.

٢٠٤- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للسيوطي، تحقيق: صلاح ابن محمد بن عويضة، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ = ١٩٩٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠٥- لسان الميزان: لابن حجر، بعناية: عبدالفتاح أبو غدة، عام النشر (١٤٢٢هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية.

٢٠٦- لوامع الأنوار البهية، وسواطع الأسرار الأثرية، لشرح الدرة المضية، في عقد الفرقة المرضية: للسفاريني، الطبعة الثانية (١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢م)مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق.

٢٠٧- لوائح الأنوار السَّنية، ولواقح الأفكار السُّنية، شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية، في عقيدة أهل الآثار السلفية: للسفاريني، تحقيق: عبد الله بن محمد بن سليمان البصيري، مكتبة الرشد، الرياض.

٢٠٨- المتفق والمفترق: للخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد صادق آيدن الحامدي، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ = ١٩٩٧م)، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

٢٠٩- المجالسة وجواهر العلم: **للدينوري، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، عام النشر (١٤١٩هـ)، جمعية التربية الإسلامية، البحرين. ودار ابن حزم، بيروت.**

٢١٠- المجتبى من السنن = السنن الصغرى: **للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.**

٢١١- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: **لابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى (١٣٩٦هـ)، دار الوعي، حلب، سوريا.**

٢١٢- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: **للهيثمي، عام النشر (١٤٠٧هـ)، دار الريان للتراث، القاهرة. ودار الكتاب العربي، بيروت.**

٢١٣- مجموع الفتاوى: **لابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، عام النشر (١٤١٦هـ = ١٩٩٥م)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.**

٢١٤- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: **للرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت.**

٢١٥- مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم: **لابن الملقن، تحقيق: د. سعد الحميد، ود. عبد الله بن حمد اللحيدان، الطبعة الأولى (١٤١١هـ)، دار العاصمة، الرياض.**

٢١٦- المختلطين: للعلائي، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، وعلي عبد الباسط مزيد، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ = ١٩٩٦م)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢١٧- المدخل إلى السنن الكبرى: للبيهقي، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

٢١٨- المراسيل: لابن أبي حاتم، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الطبعة الأولى (١٣٩٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢١٩- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لملا علي القاري، ، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م)، دار الفكر، بيروت.

٢٢٠- مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري: ليحيى بن إبراهيم اليحيى، دار العاصمة، الرياض.

٢٢١- المستخرج: أبي عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م)، دار المعرفة، بيروت.

٢٢٢- المستدرك على الصحيحين: للحاكم، بإشراف د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت.

٢٢٣- المستدرك على الصحيحين: للحاكم، تحقيق : مقبل بن هادي الوادعي، عام النشر: (١٤١٧هـ = ١٩٩٧ م)، دار الحرمين، القاهرة.

٢٢٤- المستدرك على الصحيحين: للحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى (١٤١١هـ = ١٩٩٠م)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢٥- مُسنَد ابن الجعد: للبغوي، تحقيق: د. عبد المهدي بن عبد القادر بن عبدالهادي، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م)، مكتبة الفلاح، الكويت.

٢٢٦- مُسنَد الدارمي = سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ = ٢٠٠٠م)، دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية.

٢٢٧- مُسنَد الشاميين: للطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٢٨- مُسنَد سعد بن أبي وقاص: للدورقي، تحقيق: عامر حسن صبري، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢٢٩- مُسنَد: ابن أبي شيبة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، الطبعة الأولى (١٩٩٧م)، دار الوطن، الرياض.

٢٣٠- مُسنَد: أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م)، دار المأمون للتراث، دمشق.

٢٣١- مُسنَد: إسحاق بن راهويه، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ = ١٩٩١م)، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة.

٢٣٢- مُسنَد: الحميدي، تحقيق: حسن سليم أسد، الطبعة الأولى (١٩٩٦م)، دار السقا، دمشق.

٢٣٣- مُسنَد: الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، الطبعة الأولي (١٤١٦هـ)، مؤسسة قرطبة، القاهرة.

٢٣٤- مُسنَد: الطيالسي، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ= ١٩٩٩م)، دار هجر، مصر.

٢٣٥- المُسنَد: للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وحمزة أحمد الزين، الطبعة الأولى (١٤١٦ هـ= ١٩٩٥ م)، دار الحديث، القاهرة.

٢٣٦- المُسنَد: للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، تحت إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، (١٤٢١ هـ= ٢٠٠١ م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٣٧- المُسنَد: للشاشي، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٢٣٨- المُسنَد: للشافعي، عام النشر (١٤٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣٩- مشكاة المصابيح: للتبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة (١٩٨٥م)، المكتب الإسلامي، بيروت.

٢٤٠- مصابيح السنة: للبغوي، تحقيق: د. يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي، ومحمد سليم إبراهيم سمارة، وجمال حمدي الذهبي، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م)، دار المعرفة، بيروت.

٢٤١- المصاحف: لابن أبي داود، تحقيق: محمد بن عبده، الطبعة الأولى (١٤٢٣ هـ= ٢٠٠٢ م)، دار الفاروق الحديثة، القاهرة.

٢٤٢- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: **للبوصيري، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ)، دار العربية، بيروت.**

٢٤٣- المُصنَّف في الأحاديث والآثار: **لابن أبي شيبة، تحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة، ومحمد بن إبراهيم اللحيدان، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م)، مكتبة الرشد، الرياض.**

٢٤٤- المُصنَّف: **لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت.**

٢٤٥- مُصنَّفات تكلم عليها الإمام الذهبي، نقدا أو ثناء: **لأبي هاشم إبراهيم بن منصور الأمير، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م)، مكتبة المتنبي، الدمام. ومؤسسة الريان، بيروت.**

٢٤٦- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: **لابن حجر، تحقيق: د. سعد ابن ناصر بن عبدالعزيز الشثري، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ)، دار العاصمة، ودار الغيث، السعودية.**

٢٤٧- معالم السنن: **للخطابي، الطبعة الأولى (١٣٥١ هـ = ١٩٣٢م)، المطبعة العلمية، حلب.**

٢٤٨- معاني الأخبار = بحر الفوائد: **للكلاباذي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م)، دار الكتب العلمية، بيروت.**

٢٤٩- المعجم الأوسط: للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

٢٥٠- معجم الشيوخ: لابن جُمَيْع الصيداوي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت. ودار الإيمان، طرابلس.

٢٥١- معجم الصحابة: لابن قانع، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ)، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.

٢٥٢- المعجم الصغير = الروض الداني: للطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م)، المكتب الإسلامي، بيروت. ودار عمار، عمَّان.

٢٥٣- المعجم الكبير: للطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٢٥٤- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، تحقيق: د. زياد محمد منصور، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٢٥٥- معجم: ابن الأعرابي، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م)، دار ابن الجوزي، السعودية.

٢٥٦- المعجم: لابن المقرئ، تحقيق: عادل بن سعد، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م)، مكتبة الرشد، الرياض.

٢٥٧- معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة: **لابن القيسراني**، **تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.**

٢٥٨- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء، وذكر مذاهبهم وأخبارهم: **للعجلي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م)، مكتبة الدار، المدينة المنورة.**

٢٥٩- معرفة الرجال لابن معين: **برواية ابن محرز، الجزء الأول: تحقيق: محمد كامل القصار، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م)، مجمع اللغة العربية، دمشق.**

٢٦٠- معرفة السنن والآثار: **للبيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ = ١٩٩١م)، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان. ودار قتيبة، دمشق، بيروت. ودار الوعي، حلب، دمشق. ودار الوفاء، المنصورة، القاهرة.**

٢٦١- معرفة الصحابة: **لأبي نعيم، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م)، دار الوطن للنشر، الرياض.**

٢٦٢- معرفة علوم الحديث: **للحاكم، تحقيق: السيد معظم حسين، الطبعة الثانية (١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت.**

٢٦٣- المعرفة والتاريخ: **ليعقوب الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، الطبعة الثانية (١٤٠١هـ = ١٩٨١م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.**

٢٦٤- المعين في طبقات المحدثين: للذهبي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ)، دار الفرقان، عمّان، الأردن.

٢٦٥- المغني في الضعفاء: للذهبي، تحقيق: د. نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.

٢٦٦- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: للسخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م)، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٦٧- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: نعيم زرزور، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م)، المكتبة العصرية، بيروت.

٢٦٨- المقترح في أجوبة أسئلة المصطلح: لمقبل بن هادي الوادعي، الطبعة الثانية، دار الآثار، صنعاء.

٢٦٩- المقتنى في سرد الكنى: للذهبي، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ)، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٢٧٠- مُقدِّمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث: لابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، عام النشر (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م)، دار الفكر، سوريا. ودار الفكر المعاصر، بيروت.

٢٧١- المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي: للهيثمي، تحقيق: سيد كسروي حسن، عام النشر (١٤١٣هـ = ١٩٩٢م)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٧٢- مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها: **للخرائطي، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ = ١٩٩٩م)، دار الآفاق العربية، القاهرة.**

٢٧٣- الملل والنحل: **للشهرستاني، مؤسسة الحلبي، مصر.**

٢٧٤- من حديث: **خيثمة بن سليمان الأطرابلسي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، عام النشر (١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م)، دار الكتاب العربي، بيروت.**

٢٧٥- المنار المنيف في الصحيح والضعيف = نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول: **لابن القيم، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.**

٢٧٦- مناقب الإمام أحمد: **لابن الجوزي، تحقيق: د. عبد الله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ).**

٢٧٧- مناهج المحدثين: **للدكتور سعد الحميد، بعناية: ماهر بن صالح آل مبارك، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م)، دار علوم السنة، الرياض.**

٢٧٨- المنتخب من ذيل المذيل: **للطبري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.**

٢٧٩- المنتخب من علل الخلال: **لابن قدامة، تحقيق: طارق بن عوض الله ابن محمد، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م)، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.**

٢٨٠- المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور: **للصَّرِيفِينيّ، تحقيق: خالد حيدر، عام النشر (١٤١٤هـ)، دار الفكر، بيروت.**

٢٨١- المنتخب من مُسنَد: **عبد بن حميد، تحقيق: مصطفى العدوي، الطبعة الثانية (١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م)، دار بلنسية للنشر والتوزيع، الرياض.**

٢٨٢- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: **لابن الجوزي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى (١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م)، دار الكتب العلمية، بيروت.**

٢٨٣- منهاج السنة النبوية: **لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦م)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.**

٢٨٤- المؤتَلِف والمختَلِف: **للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت.**

٢٨٥- موضح أوهام الجمع والتفريق: **للخطيب البغدادي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ)، دار المعرفة، بيروت.**

٢٨٦- الموضوعات من الأحاديث المرفوعات: **لابن الجوزي، تحقيق: نور الدين بن شكري بن علي، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م)، أضواء السلف، الرياض.**

٢٨٧- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: **للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى (١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.**

٢٨٨- الناسخ والمنسوخ: للنحاس، تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ)، مكتبة الفلاح، الكويت.

٢٨٩- نزهة الألباب في الألقاب: لابن حجر، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م)، مكتبة الرشد، الرياض.

٢٩٠- نصب الراية لأحاديث الهداية: للزيلعي، صححه ووضع الحاشية إلى كتاب الحج: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، ، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت. ودار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة.

٢٩١- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: للكتاني، تحقيق: شرف حجازي، الطبعة الثانية، دار الكتب السلفية، مصر.

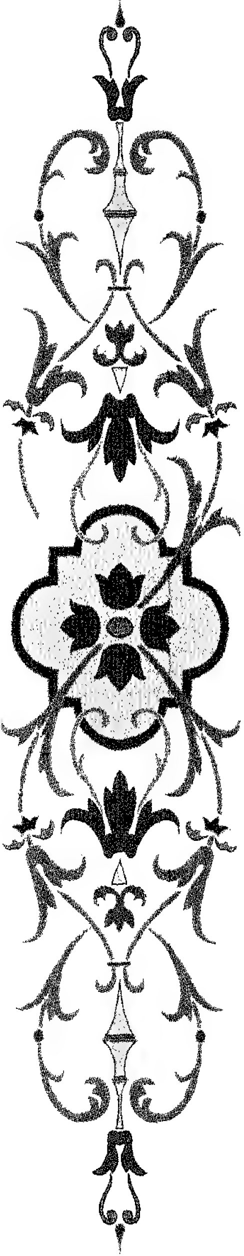
٢٩٢- النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح: للعلائي، تحقيق: عبد الرحمن محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولي (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م)، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٢٩٣- النُّكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ = ١٩٩٤م)، دار الراية، الرياض.

٢٩٤- النُّكت على كتاب ابن الصلاح: للزركشي، تحقيق: د. زين العابدين ابن محمد بلافريج، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م)، أضواء السلف، الرياض.

٢٩٥- النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، عام النشر (١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م)، المكتبة العلمية، بيروت.

٢٩٦- الوَّرع: لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد بن حمد الحمود، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م)، الدار السلفية، الكويت.



الفهارس

- فهرس الأحاديث

- فهرس الموضوعات

فهرس الأحاديث

فهرس الموضوعات

تم بحمد الله